المجلس الوطني لشؤون الأسرة
NATIONAL COUNCIL FOR FAMILY AFFAIRS
إحدى مؤسسات جلالة الملكة رانيا العبدالله

المرأة والأمن الإنساني

إعداد :
الدكتورة مايا مرسي

2011

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٠١١/٤/١٢٦٧)

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية

تقديم :

بالرغم من ان هناك قضايا اساسية ترتبط بالأمن الانساني للمرأة ومنها العنف ضدها وعدم ممارستها لحقوقها الاقتصادية والسياسية وغيابها عن مناصب صنع القرار, الا ان الدكتورة مرسي استطاعت عبر رحلتها في البحث عن مفهوم امن الانسان للمرأة ان ترسم اطارا جديدا لهذا المفهوم, وان تتناول مقاربة الأمن الانساني للمرأة على اعتبار انه ليس مجرد دفاع عن حقوق المرأة وسلامتها وانما توفيره يؤدي الى نهوض المرأة والمجتمع, حيث اكدت بأن الأمن الإنساني أمن محوره الإنسان كضرورة للاستقرار القومي والإقليمي والدولي.

وبينت الدكتورة مرسي ان نهج الأمن الإنساني جاء لتأطير نهجي الحماية والتمكين, مع التأكيد على مبدأ العدالة الاجتماعية والحرية واحترام الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمواطنة للخروج بنسق متكامل, هو نسق الأمن الإنساني. ففي إطار الحماية, أوجب هذا النسق على الدولة حماية الحقوق الأساسية والاحتياجات والمصالح الاقتصادية والأمن النفسي والجسدي والثقافي لمواطنيها دون تمييز من خلال قواعد الحكم الرشيد, واما اطار التمكين فقد جاء للتأكيد على المشاركة, والوصول والتحكم في الموارد, والقدرة على التأثير وصنع القرار واتخاذه.

هذا وقد اكدت ان احترام الحقوق الإنسانية للمرأة هو لب نسقى الحماية والتمكين, وهما سبيل الوصول إلى الأمن الطريق للوصول للأمن الإنساني للمرأة بشكل عام؛ نظراً إلى تعريفه من قبل, على أنه حماية الجوهر الحيوي لحياة الإنسان. وهذا يتطلب البقاء على قيد الحياة, وتأمين سبل العيش الكريم, والحفاظ على الكرامة الإنسانية.

فالأمن الانساني للمرأة يستلزم توفير الأمن الجسدي لها بما فيه الرعاية الطبية والصحية, وعدم تعرضها للعنف بكافة اشكالها , كما يستلزم توفير الأمن الاقتصادي لها بما فيه إتاحة فرص العمل المناسبة والتعليم بمراحله المختلفة, اضافة الى ذلك فان تحقيق الأمن الانساني يستلزم توفير الامن السياسي بما فيه ممارستها لكل حقوقها الدستورية ويتطلب هذا النوع من الأمن مناخا ديمقراطيا وسيادة القانون وشفافية في المعلومات وقنوات سهلة للاتصال, ويأتي الأمن الاجتماعي والنفسي للمرأة ليؤكد على التحرر من التهديدات التى تحيط بالمرأة فى بيئتها الاجتماعية.

لا شك بان الدكتورة مايا مرسي قد استطاعت عبر هذه الدراسة القيمة بان تضيف اضافة نوعية الى مكتبة حقوق الانسان للمرأة العربية, وهذا ليس غريب على باحثة مثل الدكتورة مرسي, فقد استطاعت عبر مسيرتها الحقوقية التنموية على المستوى الوطني والاقليمي والدولي ان تتناول العديد من القضايا والمبادرات الهادفة الى تعزيز حقوق الانسان للمرأة .

د. هيفاء ابوغزالة

المحتويـــــــــــات

الإطـار المفـــاهيمى للدراســـة ٣
المبحث الأول: مفهوم الأمن الإنسانى . ٦
المطلب الأول: إرهاصات مفهوم الأمن الإنساني ٦
المطلب الثاني : مقارنة بين الأمن الإنساني و المفاهيم ذات الصلة ٤٠
المطلب الثالث: أبعاد الأمن الإنساني للمرأة. ٥٠
المبحث الثاني: مفهوم النوع الاجتماعي ٨٠
المطلب الأول : إرهاصات مفهوم النوع الاجتماعي النسوية: الإطار والنظرية والممارسة ٨١
المطلب الثاني: تطور مفهوم النوع الاجتماعي ٩٩
المبحث الثالث: مفهوم السياسات العامة ١١١
المطلب الأول : تعريف السياسات العامة ١١١
المطلب الثاني: مناهج تنمية المرأة وسياساتها ١٢٥
نتائج الدراسة و توصياتها: ١٤٧
الاقتراحات: ١٥٣
مراجع الدراسة باللغة العربية ١٧٩
مراجع الدراسة باللغة الانجليزية ١٨٣
ملاحق: ١٩٥

الأشكال

شكل ١: الأمن الممتد ٢١
شكل ٢: الأمن الإنساني ٢٢
شكل ٣: العناصر الأساسية للأمن الإنساني ٣٩
شكل ٤: الأمن الإنساني ٤٩
شكل ٥: الأمن الإنساني - التهديدات الاجتماعية ٥٧
شكل ٦: الأمن الإنساني - التهديدات الاقتصادية ٦٥
شكل ٧: الأمن الإنساني - التهديدات السياسية ٧٢
شكل ٨: موقع الأمن الإنساني من تراتبية احتياجات النوع الاجتماعي ١٠٩
شكل ٩: تطور المفاهيم التنموية والقضايا المرتبطة بالمرأة ١٤٣
شكل ١٠:الأمن الإنساني إطار للحماية و التمكين(١) ١٤٣
شكل ١٠:الأمن الإنساني إطار للحماية و التمكين(٢) ١٤٤
شكل ١٠:الأمن الإنساني إطار للحماية و التمكين(٣) ١٤٤

الإطـار المفـــاهيمى للدراســـة

المقدمة

الأمن الإنساني يشير إلى نموذج جديد لفهم الضعف الإنساني في العالم والذي يعمد الداعون إليه إلى تحدي مفهوم الأمن القومي التقليدي، مدافعين بأن المرجعية الحقيقية للأمن هي الإنسان ولا الدولة. فالأمن الإنساني أمن محوره الإنسان كضرورة للاستقرار القومي والإقليمي والدولي. وقد برز هذا المفهوم بعد الحرب الباردة ومن خلال تفهم متعدد الأبعاد للأمن متضمنًا مجالات عدة للبحث بما فيها الدراسات التنموية والعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية وحقوق الإنسان؛ فلا يمكن أن تقوم أي دولة بحماية أمن مواطنيها في غياب أي شكل من أشكال التفاهم والاتفاقيات العالمية. إن فكرة الأمن الإنساني فكرة أساسية وغير تقليدية وتفرض ميثاقًا أخلاقيًّا جديدًا علينا جميعًا من خلال تفهم التهديدات المشتركة التي تواجه حياتنا نفسها.

وفي كل أنحاء العالم اليوم تفشل الإجراءات التقليدية لحماية الأمن القومي في منع الانتهاكات الشديدة للعناصر الأساسية لأمن الإنسان؛ فلم تعد السيادة على الأراضي ولا القدرة العسكرية مؤثرة عندما تتحول محاور اهتمام الأمن الإنساني إلى مواطن للصراعات العنيفة. لقد أدى فشل النماذج المبنية على منظور الأمن القومي إلى ظهور حاجة ملحة لنسق جديد أساسه أمن الإنسان.

وعندما يتعرض الأمن الإنساني للتهديد في أي مكان، فلابد أن ينعكس ذلك سلبًا على الناس في كل أرجاء المعمورة، وعدم قابلية الأمن الإنساني للتجزئة، له آثاره على الرخاء والفقر. والتهديدات الحقيقية للأمن الإنساني في القرن القادم ستكون في نمو السكان نموًّا لا ضابط له، والتفاوتات في الفرص الاقتصادية، والهجرة الدولية المفرطة، والتدهور البيئي، وإنتاج المخدرات والاتجار فيها، والإرهاب الدولي. (١)

«الحرية هي تحرير الإنسان من الجهل والمرض، والحرية هي حرية فرص ممارسة القدرة على المشاركة الإيجابية الواعية و المسئولة». فافتقاد الحرية الاقتصادية يرعى ويغذى فقدان الحرية الاجتماعية، تمامًا مثلما أن افتقاد الحرية الاجتماعية أو السياسية للرجل والمرأة على السواء يمكن أن يرسخ ويعزز فقدان الحرية الاقتصادية» . إن العمل والإنتاج حرية، وقدرة التعليم ومحو الأمية حرية، وقدرة الصحة والرعاية الصحية حرية، وقدرة المساواة بين الجنسين حرية، وقدرة حق التعبير والوصول إلى المعلومات والتنظيم حرية، وقدرة بناء المجتمع تأسيسًا على بنى تحتية لها شروطها العصرية من مؤسسات، وسياسات، وتشريعات، وتنظيمات مدنية، وشبكات اتصالات، وبحوث وتطوير، وتمكين للرجل والمرأة حرية. (٢)

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص٣٤ .

(٢) أمارتيا صن، التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة: شوقي جلال، (الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، **سلسلة عالم المعرفة**، العدد٣٠٣، مايو٢٠٠٤)، ص ٨- ١٠.

والحريات ليست فقط هي الغايات الأولية والأساسية للتنمية والتطوير, إنما هى أيضًا من وسائلها الرئيسة. وتسهم الحريات السياسية (في صورة حريتي التعبير والانتخاب) في دعم الأمن الاقتصادي, أما الفرص الاجتماعية (في صورة مرافق التعليم والصحة) فمن شأنها أن تيسر المشاركة الاقتصادية, أيضًا التسهيلات الاقتصادية (في صورة فرص للمشاركة في التجارة والإنتاج) يمكنها أن تساعد على توليد فرص شخصية, وكذا توليد موارد عامة للمرافق الاجتماعية. (١) إن توافر قدر أكبر من الحرية للمرء لكي ينجز أمر مهم في ذاته من أجل مجمل حرية الشخص, وحيوي لتعزيز فرصة الشخص للحصول على دخل له قيمة في نظره, وكلاهما وثيق الصلة بتقييم حرية بناء المجتمع. (٢) والحرية ليست أساسًا لتقويم النجاح أو الفشل فحسب, بل إنها أيضًا المحدد الرئيس «للمبادرة الفردية والفاعلية الاجتماعية» (٣) كما أن المزيد من الحرية يعزز قدرة الناس على مساعدة أنفسهم وكذا التأثير في العالم. (٤)

إن المناداة بتمكين المرأة وتحريرها ليس من أجل تنمية المجتمع فحسب, أو من أجل الالتزام بمبادئ معينة. «بل لأنها إنسان ولد حرًّا, ولد بحقوق معينة لا يجوز أن يحرمه منها أحد: فالإنسان من حقه تحقيق ذاته, والمرأة لها أن تشعر بقوة انتمائها إلى مجتمعها وقدرتها على العطاء لذلك المجتمع». (٥)

لن يتسنى لمجتمع ما أن يحقق السلام, أو حماية البيئة, أو حقوق الإنسان أو الديمقراطية, أو ضبط الزيادة السكانية, أو العدالة الاجتماعية إلا في سياق تنمية مستدامة تفضي إلى الأمن الإنساني.

ما الميزة التى يقدمها نسق الأمن الإنساني سواء في صورة أداة تحليلية,أو في صورة علاج للمشكلات الملحة للمجتمعات البشرية المتخلفة والمتناحرة مع بداية القرن الحادي والعشرين؟ إن النسق كأداة يمكن أن يكون له العديد من الاستخدامات, وأكثر هذه الاستخدامات وضوحًا, تتمثل في القدرة على تسليط الضوء على مدى تعقد مشكلات النزاعات الداخلية والخارجية ومدى صعوبة الجهود التي يجب أن تنجح حتى يتم حل هذه المشكلات. (٦)
ليس من الضرورة بمكان أن يكون المجتمع غنيًّا ليغدو قادرًا على توفير الديمقراطية, ولا أن تكون الأسرة ثرية لتحترم حقوق كل فرد من أفرادها. «والأمة لا يتعين بالضرورة أن تكون غنية لتتعامل مع نسائها ورجالها معاملة متساوية». (٧) وليس مستوى الدخل وحده هو المهم, بل الأهم هو سبل إنفاق هذا الدخل. فالمجتمع قد ينفق دخله على الأسلحة, أو قد ينفقه على التعليم.

---

(١) **المرجع السابق**, ص٢٤.
(٢) **المرجع السابق**, ص٣١.
(٣) الفاعلية الفردية هي اعتبار الفرد عضوًا من العامة ومشاركًا فى الأفعال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .
(٤) أمارتيا صن, **مرجق سبق ذكره**, ص ٣١.
(٥) ليلى تكلا, **لماذا المرأة.. ولماذا الآن ؟**, (القاهرة: المجلس القومي للمرأة, ٢٠٠٥), ص١٧.
(6)Dan Henk , "Human Security: Relevance and Implications", Summer 2005, p. 100.
<http://www.carlisle.army.mil/usawc/Parmaters/05/summer/henq.pdf>
(٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, مرجع سبق ذكره, ص١٤-١٥.

يستعرض هذا الفصل ما يدورمن جدل حول الأمن الإنساني وما يتصل بالمفاهيم الرئيسة في الدراسة: ما محور مرجعية الأمن الإنساني؟، من أو ما الذي يهدد الأمن الإنساني؟، من تقع عليه المسئولية الأساسية في إرساء الأمن الإنساني؟، ما الأساليب المناسبة أو غير المناسبة لتوفير الأمن الإنساني؟ حساسية النوع الاجتماعي لنهج الأمن الإنساني. هل تجعل حياة النساء وأسرهم أكثر أمانًا؟ هل تسهم في زيادة إحساس النساء بالأمن وتمتعهم بحياة كريمة في المجتمع؟ هل تخاطب احتياجات النساء وحقوقهن باعتبارهن مواطنات ؟ هل يعترف بالطرائق المختلفة التي يتأثر بها الرجال والنساء؟ هل يعالج الظروف أو الأسباب الجذرية لانعدام الأمن للمرأة؟ إلى أيٍ حد يستطيع هذا النسق مناهضة عمليات عسكرة العالم، ومن ثم نشوء عالم أقل عنفًا؟ كل ما ورد في المفاهيم السابقة يستكمل في إطار مناهج مختلفة من السياسات العامة في الدول النامية تجاه تمكين المرأة.

المبحث الأول: مفهوم الأمن الإنساني

المطلب الأول: إرهاصات مفهوم الأمن الإنساني

يمكن نسب جوهر فكرة الأمن الإنساني إلى نمو شعور بعدم الرضا عن مفاهيم التنمية والأمن السائدة في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات. حيث كان الاقتصاد هو الرائد في هذا المجال عبر النقد الذي تعرضت له نماذج التنمية الاقتصادية المختلفة بدءًا من الستينيات. وفي منتصف السبعينيات في مجال العلاقات الدولية - موطن دراسات الأمن، قام مشروع نماذج نظم العالم (World Order Models Project) (WOMP) بجهود لوضع رؤية وتكوين نظام عالمي أكثر استقرارًا وعدلاً. وأدت هذه المحاولة إلى تسليط الضوء على مشكلة سلامة الفرد وحقه في حياة كريمة. وفي السبعينيات، قامت مجموعة نادي روما بتقديم حزمة من المجلدات عن «إشكالية العالم» «World Problematique» التي اقتربت من فكرة أن هناك «مجموعة مركبة من المشكلات التي تؤرق الإنسان في كل الدول مثل: الفقر، والتدهور البيئي، وفقدان الثقة بالمؤسسات، والانتشار العمراني غير المنضبط، وعدم الأمان الوظيفي، واغتراب الشباب، ورفض القيم التقليدية، والتضخم والاضطرابات المالية والاقتصادية» وقد أشار التقرير إلى أن «كل شخص في العالم يواجه سلسلة من الضغوط والمشكلات التي تحتاج إلى أن يوليها اهتمامًا. وتؤثر فيه هذه المشكلات على أصعدة مختلفة. فقد يقضي معظم يومه في محاولة العثور على غذاء اليوم التالي... وقد يكون شاغله سلطته الشخصية أو قوة الدولة التي يقطن إليها، أو قد يؤرقه نشوب حرب عالمية... أو نشوب حرب الأسبوع التالي مع مجموعة معادية في الحي.» طرحت المجموعة فكرة وجود نظام عالمي معقد يؤثر في الفرص الحياتية للفرد، وأن هناك طرقًا بديلة لفهم التنمية العالمية والأمن العالمي من أجل استمرار هذه الفرص وتحسينها. (١)

في الثمانينيات كانت علاقات الشرق والغرب لا تتعدى بعد الأمن والمسألة العسكرية، ولم تجر مراجعة لهذا الأسلوب إلا قليلاً. إلا أنه في السنوات القليلة التالية أصبحت المراجعة وإعادة التوصيف ممارستيْن عاديتيْن، خاصة الاقتراحات المتعلقة بتوسيع إطار المفهوم، وذلك من خلال بُعدي: (أ) المرجعية،(ب) والتهديدات، مع التوصية بأن تتم مواجهة المشكلات المتأصلة في العديد من القطاعات بإطار أمني؛ ومن ثم برز الأمن الاقتصادي والأمن البيئي والأمن الغذائي وأمن الطاقة، إلخ. (٢)

---

(1)Kanti Bajpai, "Human Security: Concept and Measurement", Kroc Institute Occasional Paper, No. 19:OP:1. Notre Dame University, August 2000.

<http://www.nd.edu/~krocinst/ocpapers/op_19_1.PDF> 08/09/01 p. 3

(2) Sverre Lodgaard, "Human Security: Concept and Operationalization", Paper Presented at the United Nations University for Peace, Expert Seminar on Human Rights and Peace, Palais Wilson, Geneva, 8-9 December 2000.

<http://www.upeace.org/reports.htm> 08/09/01 p. 3

وفي الثمانينيات أيضًا أسهمت لجنتان مستقلتان في تغيير التفكير في التنمية والأمن. أولى هذه اللجان: هي اللجنة المستقلة لقضايا التنمية الدولية برئاسة ويلي برانت التي أصدرت عام ١٩٨٠ ما عرف باسم «تقرير الشمال والجنوب.» وفي مقدمة هذا التقرير كتب برانت: «هذا التقرير مبني على ما يبدو وكأنه أبسط اهتمام مشترك : إن البشر يرغبون في البقاء. ويمكن أن نضيف إن البشر لديهم واجب أخلاقي نحو البقاء. هذا الموضوع لا يثير الأسئلة التقليدية حول الحرب والسلام فحسب. ولكن أيضًا كيفية التغلب على الجوع العالمي. والبؤس الجماعي. والتفاوتات المزعجة بين مستوى معيشة الأغنياء والفقراء». ويشير التقرير في أطروحته عن ضرورة تعاون الشمال والجنوب من أجل التنمية. إلى أن لب الموضوع هو «وجود الإرادة للتغلب على التوترات الخطرة والخروج بنتائج مفيدة للدول والمناطق المختلفة. وهذا هو الأهم أولاً وأخيرًا للبشر في كل أنحاء العالم».

أما اللجنة الثانية التي انعقدت: فهي اللجنة المستقلة لقضايا نزع السلاح والأمن برئاسة أولوف بالم. والتي أصدرت تقرير «الأمن المشترك» الشهير. الذي أشار أيضًا إلى طرق بديلة للتفكير في السلام والأمن. وفي حين كان التركيز الأساسي على القضايا العسكرية والأمن القومي. إلا أنه أيضًا اعترف بأن الأمن في العالم الثالث مهدد بأشياء إضافية هي «الفقر والحرمان. وعدم المساواة الاقتصادية». ونوَّه التقرير كذلك بأن «الأمن المشترك يتطلب أن يعيش الناس في كرامة وسلام. وأن يكون لديهم ما يكفيهم من الغذاء وأن يكون في مقدورهم الحصول على عمل. والحياة في عالم لا فقرفيه ولا يأس.» (١) غير أن توجه النقاش الدولي حول التنمية. يزيح النقاب عن الانتقال المتتالي من التركيز على نظرية تأثير خفض الضرائب على أصحاب الدخول الكبيرة وأصحاب الأعمال الذي يفيد الناس الأكثر فقرًا بصورة غير مباشرة بسبب زيادة الاستثمار trickle down effects للنمو الاقتصادي. إلى التأكيد على احتياجات الإنسان الأساسية في السبعينيات. ومن نهج التكيف الهيكلي إلى «التعديل ذى الجانب الإنساني» في الثمانينيات. وبعدها إلى استراتيجية التنمية الجديدة ودعم التنمية التي يكون الإنسان محورها في التسعينيات. (٢)

---

(1) Kianti Bajpai, Op. Cit. P.4.

(2) Keizo Takemi, "Approach to the Mounting Concern of Human Security", Remarks to the 2000 Annual Meeting of the Trilateral Commission, Tokyo, 2000.
<http://www.trilateral.org/annmtgs/trialog/trlgtxts/t54/tak.htm> 08/09/01

غالبًا أيضًا ما ينظر إلى نهاية الحرب الباردة على أنها اللحظة التي تم فيها الاعتراف الحقيقي بمفهوم الأمن الإنساني، ومنشأ هذا الاعتقاد بأنه مع تهدئة النزاعات الأيديولوجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي في أوائل التسعينيات أصبح من الممكن تحقيق تقدم حقيقي لمواجهة أسباب انعدام الأمن حول العالم، كما أن ازدياد تداخل العلاقات عالميًّا أدى إلى دعم الإجماع المتزايد بأن التهديدات الأمنية اليوم تتعدى مجرد الفهم التقليدي لتهديدات الأمن ليشمل الفقر، وانعدام العدالة الاقتصادية، والأمراض، وانتهاكات حقوق الإنسان، وتلوث البيئة، والكوارث الطبيعية. (١)

وقد فاق الاهتمام بالتهديدات العسكرية للأمن القومي كل التهديدات الأخرى خلال الحرب الباردة بالنسبة إلى أغلب خبراء الأمن. ومع نهاية الحرب الباردة، نادت العديد من الآراء بضرورة توجيه الموارد التي كانت مخصصة لمعالجة التهديدات العسكرية إلى تهديدات غير عسكرية مثل الفقر القطري و العالمي، والأزمات التعليمية، والمنافسة الصناعية، والاتجار في المخدرات، والجريمة،والهجرة الدولية، والمخاطر البيئية، وقلة الموارد، والفقر العالمي، إلخ. ويتمثل التحدي وفقًا للتقرير النهائي للجمعية الأمريكية التاسعة والسبعين في «إعادة التفكير في مفهوم الأمن القومي». وتثير نهاية الحرب الباردة مثل بدايتها بعض الأسئلة حول مدى أهمية الأمن العسكري بالمقارنة بالأهداف الأخرى للسياسة العامة؛ ففي حالات الفوضى يكون الأمن هو الهدف الأسمى، فلا يمكن للدول أن تعمل على تحقيق أهداف أخرى مثل الهدوء والمكسب والقوة إلا إذا كان بقاؤها مؤكدًا ومأمونًا. وعلى الرغم من أهمية الأمن العسكري كهدف حيوي للدول، فإنه ليس صحيحًا أن تعارض هذا الهدف مع الأهداف الأخرى للسياسة العامة ستتم تسويته - أو يجب أن تتم تسويته - في صالح الأمن. ففي عالم ذى موارد نادرة سيكون هدف الأمن العسكري متعارضًا دائمًا مع الأهداف الأخرى مثل: الرعاية الاقتصادية، وحماية البيئة، والرعاية الاجتماعية. معنى هذا أن السعي من أجل تحقيق الأمن يتضمن تكلفة الفرصة الضائعة - مثله مثل أي عمل آخر يقوم به الإنسان. (٢)

(1) < http://en.wikipedia.org/wiki/Human_security>

(2) David Baldwin A., "the Concept of Security", Review of International Studies, 23January 1997, P.126-128.

كان مفهوم الأمن الإنساني يدخل ضمنًا في مفهوم الأمن القومي، و ينحصر في التهديدات الأمنية التي يفترض أنها نابعة من مصادر خارجية. فأمن الدول يركز أساسًا على حماية الدولة: حدودها، شعبها، مؤسساتها من هجمات خارجية. وفى خلال العقد الماضي اتسعت التهديدات الأمنية، فبالإضافة إلى ضمان أمن الحدود، هناك كذلك حماية البيئة، ومواجهة الأمراض المعدية، ومكافحة الإرهاب...إلخ.(١). لقد كان جوهر السياسات الخارجية الاهتمام بأمن محوره الدولة في كل من الدول المتقدمة والدول النامية؛ الأمر الذي جدًا به إلى أن يتصدر الأولويات عند صياغة السياسات، وبالطبع كان هذا يؤدي إلى ابتلاع كميات كبيرة جدًّا من الموارد المالية النادرة والموارد البشرية من خلال الإنفاق على العاملين بالقوات المسلحة، والمعدات والنظم والأسلحة العسكرية. وقد أثر هذا التخصيص السيئ للموارد على قدرة الدول النامية على استثمار الموارد لمواجهة مشكلات الأمن الإنساني، ومن ثم؛ أضحى من غير المتوقع أن يؤدي الإنفاق الزائد على إجراءات الأمن التقليدية إلى ارتفاع معدلات تدهور وضع الأمن الإنساني بطريقة غير مباشرة، وتسهم - من ثم - في احتمالات نشوب النزاعات. إن جهود مجتمع المانحين الدوليين للانتقال من منظور أساسه الدولة إلى آخر محوره التركيز على مؤشرات التنمية البشرية لهو خطوة في اتجاه النهوض بأهمية الأمن الإنساني. وتعكس التقارير، مثل تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الرغبة القائمة على النظام الدولي في إعادة التفكير في مؤشرات الاحتياجات الأمنية التقليدية. لذا أضحى من الممكن - على نحو ما هو بادٍ في أمريكا الوسطى وأوروبا الشرقية والدول الأفريقية- إرجاع جذور النزاعات- في أغلب الأحوال- إلى مشكلات الفقر وانعدام العدالة والقمع الاجتماعي بمختلف أشكاله وصنوفه. (٢)

لقد برز الأمن الإنساني أنموذجًا للسياسة الخارجية على أساس قدرته كمفهوم قوي تكميلي لمفاهيم الأمن الأكثر تقليدية في مواجهة أنواع التهديدات المختلفة الجديدة التي تواجه البشر؛ ومن ثم الدول والمنظمات متعددة الأطراف. إن أفضل طريقة لوصف مفهوم الأمن الإنساني هو: أنه تغير في المنظور الذي يَعُد الإنسان محور المرجعية الأساسية في الشئون الدولية. وتعمل أجندة الأمن الإنساني على مخاطبة مجموعة

(1) Sadako Ogata, State Security-Human Security, **UN Public Lectures,** the Fridtjof Nansen Memorial Lecture, UN House, Tokyo, 12 December2001.
<www.unu.edu/hq/publiclectures/ogata.pdf>.

(2) Paz Buttedahl, Viewpoint: True Measures of Human Security, IRDC Reports, 22.3, October 1994, P.1. <http://www.idrc.ca/books/reports/V223/view.html> 08/08/01

من التهديدات التي تواجه سلامة الناس وأمنهم، وهي - في حقيقتها - تدور حول وضع الناس كأولوية، وتحسين القدرات المجمعة من أجل حماية حقوق الإنسان ولضمان السلام والاستقرار اللذين يمثلان العنصر المبدئي من أجل الوصول إلى تنمية بشرية مستدامة؛ الأمر الذي يعد معه الأمن الإنساني بمثابة استجابة ضرورية لتغيرات جذرية في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الدولية. (١)

وفي هذا الإطار، أصبح الأمن الإنساني يعني حماية الحريات الرئيسة بمعنى حماية الأشخاص الذين يتعرضون للتهديد والمواقف الخطرة؛ وذلك ببناء قدراتهم وتطلعاتهم، وتحديد النظم التي توفر للناس المقومات الأساسية لسبل العيش والبقاء والكرامة، ولتحقيق ذلك يقدم الأمن الإنساني استراتيجيتين عامتين: الحماية والتمكين. فالحماية تقي الناس من المخاطر، وتتطلب جهودًا متناسقة لتطوير معايير وإجراءات ومؤسسات تعالج المخاوف بمنهجية، والتمكين يساعد الناس على تطوير قدراتهم وعلى أن يصبحوا مشاركين كاملين في صنع القرار. إن الأمن الإنساني يكمل أمن الدولة، ويقدم التنمية الإنسانية، ويعزز حقوق الإنسان (٢).

الأمن الإنساني يعنى التحرر من التهديدات الكبرى لحقوق الأفراد وأمنهم وحياتهم الشخصية؛ بعد أن غدًا مقياسًا جديدًا لأجندة العالم الجديدة.

وفي إطار شبكة الأمن الإنساني كذلك أصبح التحرر من الخوف ومن الحاجة جملتين أساسيتين للأمن الإنساني؛ فهو أمن ولكن له جانب إنساني. ويؤكد الأمن الإنساني على العلاقات المعقدة والروابط المفقودة بين نزع السلاح، و حقوق الإنسان والتنمية(٣).

وقد اقترحت جامعة الأمم المتحدة أيضًا أربع أفكار محورية (٤) من أجل الألفية الجديدة.

---

(1) «Thirtieth Regular Session of the General Assembly Organization of American States,» June 4, 2000 Windsor, Canada OAS/SER.P AG/doc.3851/00 April 26, 2000.
<http://www.summit-americas.org/>

(٢) لجنة أمن الإنسان، "**أمن الإنسان الآن: حماية الناس وتمكينهم**"، (نيويورك، لجنة أمن الإنسان، ٢٠٠٣)، ص١١.

(3) < http://www.unidir.org/html/en/human_security.html>

(٤) **التنمية حرية** : تعكس أهمية حرية الفكر الاقتصادي و السياسي التقليدي. بل يمكن تلخيص أهداف الأمم المتحدة في كلمة واحدة هي «الحرية.» وقد أشار ميثاق الأمم المتحدة إلى أننا «نحن شعوب الأمم المتحدة قد آلينا على أنفسنا... أن ندفع بالرقي الاجتماعي قدمًا، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية » ونص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن ...الدول الأعضاء قد تعهدت بالعمل... وعلى ضمان تعزيز الاحترام والمراعاة العالميين لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية». كما تم التأكيد على أهمية هذا الموضوع من خلال فكر أمارتيا صن الجديد عن أن التنمية حرية؛ فمن وجهة نظر صن تغدو القضية الأساسية هي الأهمية الأصيلة لحرية الإنسان بوصفها هدفًا أساسيًا للتنمية، وتتضمن الحريات والقدرات الأساسية الضرورية من أجل تفادي الحرمان مثل الجوع أو الوفاة المبكرة، وكذلك الحريات المرتبطة بالقدرة على القراءة والكتابة والتمتع بالمشاركة السياسية، والتشديد على الدور "المحوري" الذي تلعبه الحرية، أي في الأحيان التي تؤدي فيها زيادة نطاق الحريات في مجال ما إلى تقدم الحرية في مجالات أخرى. وهذه تتضمن الحقوق الاقتصادية، والحقوق السياسية، والفرص الاجتماعية، وضمانات الشفافية والثقة، والضمان الاجتماعي.

منها الأمن الإنساني، بالإضافة إلى التنمية حرية، ومجتمعات في خطر، والتنمية الشاملة. (١) إن تحقيق الأمن الإنساني يتطلب البناء على الأهداف الإنمائية للألفية(٢) وتخطيها بواسطة بذل الجهود من أجل مخاطبة المدى الكامل للمخاطر الحرجة والواسعة الانتشار التي تواجه البشر. لقد أقرت قمة الأمم المتحدة للألفية الثالثة ٢٠٠٠ أن الأمن الإنساني يظل محددًا بالمشكلات المزمنة، إضافة إلى تحديات أخرى جديدة، كما أكدت على أهمية أن تحيا شعوب العالم أجمع بمنأى عن الحاجة والخوف.

الأمن الإنساني: يتكون الأمن الإنساني من بعدين: الأول بالنفي أو بالسلب ويدور حول التحرر من: الحاجة، الجوع، الكوارث الطبيعية، الهجمات، التعذيب، التفرقة على أسس غير شرعية، إلخ. أما إيجابيًّا فيتمحور حول القدرة والفرصة التي تسمح لكل إنسان بالتمتع بالحياة إلى أقصى درجة، بدءًا من الاحتياجات الأساسية مثل المياه النظيفة والطعام والمسكن والتعليم. ومن ثم فإن مفهوم الأمن الإنساني يتضمن أبعادًا سياسية و اقتصادية و اجتماعية و بيئية، بالإضافة إلى الروابط الموجودة بينهم جميعًا.

مجتمعات في خطر تبنى المفكرون الاجتماعيون الكبار مفهوم «مجتمع في خطر» كإطار تحليلي مهم لفهم عملية توجه التغير الاجتماعي العالمي. فمع التحول من مجتمع صناعي إلى مجتمع في خطر يصبح الاقتصاد العلمي المبني على أساس المعرفة العلمية والتقنية محورًا للتنظيم والصراع الاجتماعي. والأهم من هذا أنه قد أصبح من الواضح أن الطبيعة المتغيرة للعلاقة بين المجتمع وعملية توليد المعارف العلمية والإنتاج الصناعي والتوزيع والاستهلاك، لديها القدرة على إيجاد مجموعة من الأعراض الجانبية/الآثار السلبية في مجالات مثل البيئة والعمل والنوع الاجتماعي، إلخ.

التنمية الشاملة : قام رئيس البنك الدولي «جيمس وولفنسون» باتباع أسلوب عملي أكثر عندما أصدر وحدد .Comprehensive Development Framework (CFD) «وثيقة تناقش موضوع «إطار التنمية الشاملة «وولفنسون» بعض القضايا الهيكلية وهي: الحكم الرشيد، ونظام قضائي يعمل بكفاية، نظام مالي يخضع لإشراف جيد، وشبكة أمان اجتماعية. ويتضمن الإطار أيضًا بعض القضايا «الإنسانية»: مؤسسات التعليم فقد أشار إلى أهمية المياه physical والمعرفة، وقضايا الصحة والسكان. أما فيما يخص البرنامج المادي/الإنشائي والصرف الصحي، والطاقة، والنقل والاتصالات، وقضايا البيئة والثقافة. وأخيرًا، تشير الوثيقة إلى استراتيجيات .محددة بما فيها استراتيجيات للحضر والريف، وأخرى للقضايا الوطنية

(1) United Nations University, «Advancing Knowledge for human Security and Development: UNU Strategic Plan, 2000», Draft, Tokyo, 2 December 1999, P.7-8.

(٢) عقدت الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٠ مؤتمر قمة عالميًّا شارك فيه ١٤٧ رئيس دولة و سمي مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية، وصدر عن إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة. و هذا الإعلان تضمن سبعة محاور تعتبر من أهم القضايا السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية المطروحة على الصعيد الدولي و هي قضايا السلم و الأمن و نزع السلاح . و التنمية و القضاء على الفقر، و حماية البيئة المشتركة، و حقوق الإنسان والديمقراطية و الحكم الرشيد . و حماية الفئات الضعيفة، و تلبية الاحتياجات الخاصة بإفريقيا . و تعزيز الأمم المتحدة . و جاءت بمجموعة أهداف تسمى بالأهداف الإنمائية للألفية. و حدد لكل هدف بعض الغايات المكملة و المفترض تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥، ووضع لكل غاية عددًا من المؤشرات لقياس التقدم المحرز في تحقيقها بحيث أصبحت الأهداف الإنمائية عبارة عن قائمة من ثمانية أهداف وهي: القضاء على الفقر المدقع و الجوع، وتحقيق تعميم التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسيْن؛ و تمكين المرأة , وتخفيض معدل وفيات الأطفال , وتحسين الصحة النفسية , ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز و الملاريا و غيرهما من الأمراض؛ وكفالة الاستدامة البيئية؛ و إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية .

<http://www.undp.org.eg/Arabic/MDGs/MDGs.htm>

ومن أجل تحقيق هذا الهدف أنشئت لجنة مستقلة للأمن الإنساني بهدف النهوض بمفهوم الأمن الإنساني وتعبئة الإجراءات لدعم تحقيقه. وفى عام ٢٠٠٣ أطلقت اللجنة مبادرة الأمن الإنساني التي تركز على وسائل حماية جميع البشر وتمكينهم. (١)

ذكرت **الكاير عن كينج ومواراي** أنهما أجريا بعض مقابلات غير رسمية مع سياسيين ومسئولين عن السياسة الخارجية في العديد من الدول التي توصف سياستها بأنها مستندة بطريقة أو بأخرى إلى الأمن الإنساني، وعَبَّر كل من شارك فى المقابلة عن قلقه من عدم وجود تعريف واحد مقبول أو تعريف متماسك للأمن الإنساني، وأن هناك مشكلات مفاهيمية ليست بالهينة في ربط الأمن الإنساني والتنمية البشرية والتنمية الخاصة بالفقر معًا في لغة/صياغة سياساتهم الخارجية (٢) . لكن الاهتمام المتزايد بالأمن الإنساني سببه إدراك أن التهديدات قد زادت ومعها فرص مقابلة/مقاومة هذه التهديدات، وبالتالي فأيًّا كان ما يهدد الأمن الإنساني الآن فهو يكمن في عدم التناسق بين التهديدات الأمنية وآليات المواجهة.(٣)

وقد أسهم منهج التنمية الإنسانية الذي تزعمه **محبوب الحق (٤) وأمارتيا صن** وآخرون بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نقل تركيز التنمية من النمو والإنتاج الذي ينعكس في المنتج القومي الإجمالي والمنتج المحلى الإجمالي، إلى نوعية الحياة الإنسانية التي تعتمد على عدد من المؤشرات التي يمثل إنتاج السلع واحدًا فقط منها وثرائها، ولا يعكس هذا المؤشر النمو والإنتاجية فحسب، ولكن أيضًا رفاهية حياة الأفراد ونوعيتها، ويتصل الأمن الإنساني بالتنمية الإنسانية، التي تهتم بشكل أساسي بالتقدم والريادة، وذلك من خلال الاهتمام بالمخاطر وأوجه عدم الأمن التي تهدد البقاء على قيد الحياة والشعور بالأمان والكرامة لكل من الرجال والنساء. (٥) ووفق هذا المفهوم سيكتسب الأمن مغزاه الذي يرمي إلى تحقيق «أمن الأفراد، وليس فقط أمن دولهم» وفي صياغة أخرى «أمن الناس، وليس فقط أمن الأرض». وفي موقع آخر كتب:

---

(١) هدى رشاد ومحمود محيي الدين، **مقدمة تقرير تقدم المرأة العربية٢٠٠٤**، (عمان: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ٢٠٠٤)، ص ١٣.

(2) Sabine Alkire, "A Conceptual Framework for Human Security", Center for Research on Inequality, Human Security and Ethnicity, CRISE Queen Elizabeth House, University of Oxford, P. 9.

(٣) لعب محبوب الحق دورًا أساسيًّا في تكوين دليل التنمية البشرية، وكان فيما بعد القوة الدافعة خلف دليل الحوكمة الإنسانية .

(٤) هدى رشاد و محمود محيي الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص١٣.

(5) Kanti Bajpai, Op. Cit., <http://www.nd.edu/~krocinst/ocpapers/op_19_1.PDF> 08/09/01 p. 5

«نحن في حاجة إلى صياغة مفهوم جديد لأمن الإنسان لينعكس في حياة الناس وليس في أسلحة الدول.» (١) ويجري تحقيق الأمن الإنساني في الأساس من خلال خمس خطوات جذرية يتعين اتخاذها حتى يتم تفعيل مفهوم الأمن الجديد:

أ - مفهوم للتنمية البشرية يؤكد على العدالة، والاستمرارية، ومشاركة المجتمع على مستوى القاعدة.

ب- السلام لضمان برنامج أشمل للأمن الإنساني.

ج- شراكة جديدة بين الشمال والجنوب أساسها «العدل وليس الإحسان»

وتؤكد على «قدرة عادلة على الوصول إلى فرص السوق العالمية» وإعادة الهيكلة الاقتصادية.

د - إطار جديد للحوكمة العالمية المبنية على إصلاح المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة.

هـ ـ وجود دور أكبر للمجتمع المدني العالمي.

ويؤكد محبوب الحق على وجوب النظر إلى الأمن الإنساني باعتباره عالميًّا وغير قابل للتجزئة. فالأمن الإنساني مفهوم وليد القضايا اليومية التي تهم البشر، وليس وليد كتابات العلماء؛ فهو ينعكس كل يوم في الأوجه البائسة للأطفال البريئة، وفي حياة المشردين المفعمة بالقلق، وفي خوف العاطلين عن العمل الدائم، وفي اليأس الشديد لضحايا المخدرات والإيدز والإرهاب والتلوث المنتشر. ويتطلب الأمن الإنساني شكلاً جديدًا من التنمية البشرية؛ تقتضي تنمية محورها طموحات الناس، رجالاً ونساء على قدم المساواة، ويستلزم منحى مغايرًا للتعاون التنموي والحوكمة العالمية. غير أن مفهوم الأمن الإنساني ينهض على شراكة جديدة بين الشمال والجنوب يكون أساسها العدل وليس الإحسان، العدالة في مشاركة فرص السوق العالمية وليس الدعم المالي، اتفاقًا بين طرفين وليس مفروضًا من جانب واحد، تعاونًا مشتركًا وليس شروطًا من طرف واحد ولا مواجهة.(٢) لقد وضع محبوب الحق قائمة طويلة لمقترحات من أجل تحقيق الأمن الإنساني العالمي، تضمنت: (٣)

١- تنمويًّا: الاستمرارية و العدالة في الفرص من أجل (توزيع أفضل لعوامل الإنتاج بما فيها الأرض والائتمان، وفرص مفتوحة للجميع في السوق، وخلق فرص عمل، وشبكات أمن اجتماعي)، وعدالة عالمية من خلال «إعادة هيكلة جذرية» للدخل العالمي والاستهلاك وأنماط العيش.

(1) Kanti Bajpai, Op. Cit., <http://www.nd.edu/~krocinst/ocpapers/op_19_1.PDF> 08/09/01 p. 5

(2) Mahbub ul Haq, Global Governance for Human Security, in: Majid Tehranian (editor), «Worlds Apart: Global Governance and Human Security», (London: I.B. Tauris & Toda Institute for Global Peace and Policy Research, 1999), p.80-84.

(3)<http://www.palgrave-journals.com/development/journal/v50/n1s/full/1100385a.html#Barbara-Ward-Lectures-1982-to-2002>

٢- عسكريًّا: الحد من الإنفاق على الأسلحة، إغلاق جميع القواعد العسكرية، تحويل المساعدات العسكرية إلى مساعدات اقتصادية، التوقف عن نقل الأسلحة، القضاء على دعم الصادرات من الأسلحة، إعادة تدريب العاملين في صناعات الدفاع.

٣- إعادة هيكلة الشمال والجنوب: العدالة في مساعدة الدول الفقيرة على الوصول إلى الأسواق العالمية، على أن يكون أساسها إزالة عوائق التجارة (خاصة في مجال المنسوجات والزراعة)، التعويض المالي من قبل الدول الغنية عن تحديد الهجرة وعن استخدامهم الزائد لموارد البيئة العالمية، وآلية دفع عالمية لمختلف الخدمات المقدمة (مثل الخدمات البيئية، مكافحة المخدرات والأمراض)، تعويض عن «الضرر» في حالات الركود الاقتصادي، وفي حالات سوء السلوك الاقتصادي مثل: (تشجيع هجرة الكِفايات العلمية، وتقليص هجرة العمالة غير الماهرة، ومعوقات التصدير).

٤- مؤسسيًّا: إعادة الحياة إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة وإعادة هيكلتهم ليصبح محور اهتمامهم التنمية البشرية، وتصويب مسار الاقتصاد الذي يستهدف الأغنياء بدلاً من الفقراء، و ابتكار أنماط جديدة من الحوكمة في كل مكان تعمل على تمكين الفقراء، مع مؤسسات جديدة مثل بنك مركزي عالمي ونظام ضرائب عالمي ومنظمة تجارة عالمية وصندوق دولي للاستثمار وخزينة عالمية، وأهم من كل هذا مجلس أمن اقتصادي أكثر تمثيلاً ومن غير حق الفيتو في الأمم المتحدة والذي سيكون بمثابة «منتدى أعلى لاتخاذ القرار» يعالج «كل القضايا التي تواجه الإنسانية» بما فيها الأمن الغذائي والبيئي والفقر وخلق فرص عمل جديدة والهجرة والاتجار في المخدرات.

٥- تطور المجتمع المدني العالمي: كل ما سبق ذكره يتطلب مشاركة على مستوى القاعدة والتحول من نظام حكم شمولي إلى نظام حكم ديمقراطي.

ويمكن أيضًا اعتبار مفهوم «الأمن الإنساني» نتاج تطورين: التطور الأول: يتعلق بمفهوم التنمية، والثاني: يرتبط بمفهوم الأمن؛ مما حدا بمحبوب الحق فى تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤(١) إلى أن يؤكد أن هذا المفهوم غير معني بالسلاح والتسلح و لكنه معني

(١) ويُعد **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤** والصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمثابة علامة في الإصدارات الخاصة بمجال الأمن الإنساني وهذا من خلال إشارته بأن ضمان "**الحرية (التحرر) من العوز (الحاجة)**" و"**التحرر من الخوف**" لكل الأفراد هو أفضل سبيل لحل مشكلة انعدام الأمن عالميًّا. والآن غالبًا ما تتم الإشارة إلى الأمن الإنساني في العديد من المناقشات الخاصة برسم السياسات حول العالم، ويدرس هذا المفهوم في الجامعات كجزء من دراسات العلاقات الدولية والعولمة وحقوق الإنسان. ووضع التقرير إطارًا لكلٍ التعريفات التي خلفته من خلال استخدام المدخل العالمي الوقائي الذي يتمحور حول الإنسان، ويركز على كلٍ من «التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة» كما أشار التقرير إلى أن « الأمن الإنساني هو كل طفل لم يمت، مرض لم ينتشر، عمالة لم تسرب، توتر طائفي لم يتفجر فيه العنف، معارض لم يتم إسكاته. الأمن الإنساني ليس هو الاهتمام بالأسلحة، إنه الاهتمام بالحياة والكرامة الإنسانية.» هذا التقرير جرت صياغته

«بحياة الإنسان وكرامته» من خلال إيضاح أربع خصائص أساسية للأمن الإنساني. تتمثل **الأولى** في الشمول: حيث يشمل الأمن الإنسان الفقير والغني على السواء؛ إذ يشتركان في مواجهة ما يهدد الحياة مثل البطالة والجريمة والتلوث وانتهاك حقوق الإنسان. **والثانية** أن مكونات الأمن الإنساني تتبادل الاعتماد على بعضها بعضًا. فإذا ما تعرض البشر في مكان ما في العالم إلى مخاطر تهددهم تداعى لها البشر القاطنون في أماكن أخرى؛ فالمجاعات والأمراض والإرهاب وتهريب المخدرات والصراعات العرقية لا تعترف بالحدود السياسية أو الإدارية ولا يمكن عزلها عن أماكن نشأتها. **والثالثة** أن الأمن الإنساني من الأيسر تحقيقه من خلال المبادرات الواقية من المخاطر قبل حدوثها بدلاً من بذل جهود لاحتوائها بعد وقوعها. كما هو في حالة التعامل مع مرض فقدان المناعة المكتسبة (الإيدز) على سبيل المثال. **والرابعة** وهي الخصيصة الأهم. أن الأمن الإنساني يتمحور حول البشر: فهو معني بحياة البشر في مجتمعاتهم. وبحرياتهم في الاختيار ومدى قدراتهم على النفاذ إلى الأسواق وتكافؤ فرصهم في الارتقاء بمستويات معيشتهم. وإذا ما كانوا يعيشون في سلم أو في حرب وشقاء (١).

إن تعريف تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ للأمن الإنساني يشدّد على ضرورة توسيع مجال الأمن الإنساني ليشمل التهديدات الموجودة في المجالات السبعة الآتية: (٢)

- **الأمن الاقتصادي:** يتطلب ضمان دخل أساسي للأفراد. يأتي غالبًا من عمل منتج ومربح أو كمرجع أخير من إحدى شبكات الأمان المالية العامة. ومن هذا المنطلق يكون ٢٥٪ فقط من سكان العالم آمنين اقتصاديًّا. وفي حين أن مشكلة الأمن الاقتصادي أكثر خطورة في البلاد النامية. إلا أنه يمثل مشكلة أيضًا في الدول المتقدمة؛ فمشكلات البطالة هي أحد العناصر المهمة المسببة للمشكلات السياسية وللعنف العنصري. وتنحصر تهديدات الأمن الاقتصادي في: قلة الإنتاج والعمل بأجر. مع توظيف عشوائي. وغياب شبكات الأمان الممولة من القطاع العام.

ليكون بمثابة أجندة قمة كوبنهاجن الاجتماعية. والتي كان من المتوقع أن يتم فيها مناقشة عائد السلام باستفاضة. ويرتبط «الأمن الإنساني» كثيرًا بتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ بالرغم من أن هذا المصطلح كان متداولاً قبل صدور التقرير.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **مرجع سبق ذكره**، ص٢٢.

http://en.wikipedia.org/wiki/Human_security

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **مرجع سبق ذكره**، ص٢٢-٢٣.

(2) Kanti Bajpai, Op. Cit., P 13

- **الأمن الغذائي:** يتطلب الأمن الغذائي أن تكون لدى كل الناس في كل الأوقات القدرة الاقتصادية والفعلية (الجسدية) على الوصول إلى التغذية الأساسية. إن توافر الغذاء عامة، وفقًا للأمم المتحدة، لا يمثل مشكلة، إلا أن المشكلة تكمن غالبًا في التوزيع السيئ للغذاء وضعف القدرة الشرائية. وقد تم التعامل في الماضي مع مشكلة الغذاء على المستويْن القومي والعالمي، إلا أن تأثيرها كان محدودًا. غير أن مفتاح القضية، وفقًا للأمم المتحدة، يتمثل في حل المشكلات المتعلقة بالوصول إلى الأصول، والموارد، والعمل والدخل المضمون. وتنحصر تهديدات الأمن الغذائي في: قلة المستحقات الغذائية بما فيها عدم القدرة على الوصول بكِفاية إلى الأصول، والعمل والدخل المضمون.

- **الأمن الصحي:** يهدف إلى ضمان الحد الأدنى من الحماية من الأمراض وتحقيق طرائق الحياة الصحية. إن مسببات الوفاة الرئيسة في الدول النامية هي الأمراض المعدية الطفيلية التي تقتل حوالي ١٧ مليون فرد سنويًّا. أما في الدول الصناعية فمسببات الوفاة الرئيسة هي الأمراض الخاصة بالدورة الدموية. إن تهديدات الأمن الصحي، وفقًا للأمم المتحدة، في كل من الدول النامية والصناعية، تكون غالبًا أكبر بالنسبة إلى الفقراء في المناطق الريفية خاصة الأطفال، والسبب الرئيس لهذا هو سوء التغذية وعدم توافر الدواء والمياه النظيفة والأشياء الضرورية الأخرى من أجل الرعاية الصحية. وتنحصر تهديدات الأمن الصحي في: الأمراض المعدية والطفيلية، وأمراض الدورة الدموية والسرطان، وقلة الماء الآمن، وتلوث الهواء، وعدم القدرة على الوصول إلى الرعاية الصحية بكِفاية.

- **الأمن البيئي:** يهدف إلى حماية الإنسان من خراب الطبيعة على المدى القصير والطويل، ومن التهديدات البشرية للطبيعة وتدهور البيئة الطبيعية. وفي الدول النامية يُعد عدم القدرة على الوصول إلى مصادر مياه نظيفة من أكبر التهديدات البيئية، أما في الدول الصناعية فإن أكبر هذه التهديدات هو تلوث الهواء وارتفاع حرارة الأرض التي تسببها غازات البيت الزجاجي (الصوبات) والتي تُعد إحدى قضايا الأمن البيئي، وتنحصر تهديدات الأمن البيئي في: نقصان المياه الموجودة، تلوث المياه، نقصان الأراضي الزراعية، إزالة الأشجار والغابات، التصحر، تلوث الهواء، الكوارث الطبيعية.

- **الأمن الشخصي:** يهدف إلى حماية الناس من العنف البدني سواء من دولة الفرد أو من الدول الخارجية ومن الأفراد القساة والأطراف ذات الصفة شبه الرسمية ومن العنف الأسري أو الأفراد البالغين المعتدين، وتنحصر تهديدات الأمن الشخصي في: الجرائم العنيفة، والاتجار في المخدرات، والعنف وانتهاك حقوق الأطفال والنساء.

- **الأمن المجتمعي:** يهدف إلى حماية الأفراد من فقدان علاقاتهم التقليدية وقيمهم ومن العنف الطائفي والعرقية. وتنحصر تهديدات الأمن المجتمعى فى: انهيار الأسرة. وانهيار اللغات والثقافات التقليدية. والتفرقة العنصرية والمعاناة. والإبادة والتطهير العرقي.

- **الأمن السياسي:** يهدف إلى الحفاظ على حقوق الأفراد الإنسانية الأساسية. واحترامها داخل المجتمع الذى يعيشون فيه. وقد ثبت أن انتهاكات حقوق الإنسان تزداد في فترات الاضطرابات السياسية. كما تعمد الحكومات إلى فرض سيطرتها على الأفكار والمعلومات. وتنحصر تهديدات الأمن السياسي فى: القمع الحكومي. وانتهاكات حقوق الإنسان المنظمة. والتحول العسكري.

يشير أيضًا التقرير إلى مجموعة من التهديدات الأخرى العالمية أو العابرة للحدود. التي يعد انتشارها وآثارها عابرِيْن للحدود الوطنية. وتم تقسيمهما إلى ستة مجالات: (١)

١- نمو السكان الذي يضاعف من الضغط على الموارد غير المتجددة. وهو مرتبط بشدة بالفقر العالمي والتدهور البيئي والهجرة الدولية.

٢- اتساع التفاوت بين الدخول العالمية؛ مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك والإنتاج في الدول الصناعية. وإلى الفقر والتدهور البيئي في الدول النامية.

٣- الهجرة الدولية المتزايدة بسبب نمو السكان. والفقر. وسياسات الدول الصناعية؛ مما أسهم في ارتفاع معدلات الهجرة الدولية وزيادة اللاجئين والنازحين أيضًا.

٤- الأشكال المختلفة للتدهور البيئي (والتي تسبب الأمطار الحمضية وسرطان الجلد وارتفاع حرارة الأرض) وكذلك انخفاض التنوع البيولوجي. وتدمير المستنقعات والأراضي المبتلة. والشعب المرجانية والغابات الاستوائية والعادية.

٥- الاتجار في المخدرات الذي أصبح صناعة عالمية متعددة الجنسيات.

٦- الإرهاب الدولي الذي انتشر وخرج من أمريكا اللاتينية في الستينيات وأصبح ظاهرة عالمية.

لقد كان هناك دائمًا مكونان رئيسان للأمن الإنساني: الأول: التحرر من الخوف. والثانى:التحرر من الحاجة. ولكن المفهوم مال فيما بعد إلى صالح المكون الأول أكثر من المكون الثاني. ففي حين أن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ التابع لبرنامج

(1) Ibid, P. 8.

الأمم المتحدة الإنمائي قد أشار إلى أن الأمن الإنساني يتطلب الاهتمام بكل من التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة. إلا أنه لم يلبث أن ظهرت فروق حول المدى المناسب للحماية (مثلاً من أي التهديدات يجب حماية الأفراد؟) وحول الآليات المناسبة للرد على هذه التهديدات. وقد حاول محللون عديدون إيجاد تعريفات قوية للأمن الإنساني. ولكن الأمن الإنساني، شأنه شأن المفاهيم الأساسية الأخرى، مثل حرية الإنسان، يسهل تعريفه من خلال عدم وجوده- أكثر مما يمكن تعريفه من خلال وجوده. ومعظم الناس يفهمون غريزيًّا ما يعنيه الأمن. كما يشير منتقدو هذا المفهوم إلى أن غموضه يقلل من فعاليته، وأن هذا المفهوم لم يعد إلا وسيلة لبعض النشطاء الراغبين في الدفع بقضايا معينة، وأنه لا يساعد المجتمع البحثي على فهم معنى الأمن ولا يساعد متخذي القرار على صياغة سياسات جيدة. (١)

وفي عالم مثالي، يمكن أن تلقى تصنيفات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السبعة للتهديدات اهتمامًا عالميًّا وموارد مناسبة، إلا أن محاولات تنفيذ أجندة الأمن الإنساني قد أدت إلى خروج مدرستين رئيستين في هذا الخصوص: «التحرر من الخوف» و«التحرر من الحاجة».

- **التحرر من الخوف:** تهدف هذه المدرسة إلى ممارسة الأمن الإنساني لحماية الأفراد من النزاعات العنيفة. ويشير هذا النهج إلى أن التركيز على العنف نهج واقعي للأمن الإنساني ويمكن إدارته. ومن الاهتمامات الرئيسة لهذا النهج، المساعدات الطارئة ومنع النزاعات وحلها وبناء السلام، فمثلاً كندا كانت أحد الأطراف الرئيسة والمهمة في مجهودات منع الألغام، كما قامت بتضمين أجندة «التحرر من الخوف» في سياستها الخارجية بوصفها من المحاور الأساسية.

- **التحرر من الحاجة:** وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٤، فإن مدرسة «التحرر من الحاجة» تركز على فكرة أساسية وهي أن العنف والفقر وعدم المساواة والأمراض وتدهور البيئة كلها مفاهيم لا تقبل التجزئة عند مخاطبة الأمن الإنساني. وعلى عكس «التحرر من الخوف» فإن هذه المدرسة توسع من تركيزها إلى ما هو أبعد من العنف بالتأكيد على التنمية والأهداف الأمنية؛ فاليابان مثلاً تبنت المنظور الأشمل «للتحرر من الحاجة» في سياستها الخارجية، وأسست عام ١٩٩٩ صندوقًا من أجل النهوض بالأمن الإنساني لدى الأمم المتحدة. يرتبط «الأمن الإنساني» في الكثير من الكتابات بتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، على الرغم من أن المصطلح كان متداولاً

(1) http://en.wikipedia.org/wiki/Human_security

قبل صدور التقرير. إن الاستخدام السياسي لمصطلح الأمن الإنساني يعود طبقًا لما ذكره روثشايلد هافتردورن إلى عصر التنوير؛ حيث برزت مفاهيم الحرية الشخصية التي تناهض التسلط والقهر الحكوميْن. وأدى الربط بين قضايا حقوق الإنسان والرفاهة الفردية في القرن التاسع عشر إلى تصادم هذا المفهوم مع الخطاب السياسي. ومع ظهور الدولة القومية وتكوين التحالفات الإقليمية لتطبيق بعض النظم العالمية، بدأ استخدام المصطلح بوصف الأمن الاستراتيجي الجماعي الذي تم تطبيقه من خلال الأعمال الدبلوماسية أو العسكرية. ومنذ منتصف التسعينيات كان الأمن الإنساني محط تركيز منظمات دولية وقومية شتى، ثم تطور ليصبح إطارًا تحليليًّا يحدد الأولويات والسياسات. (١)

ومن الممكن أن يقال إن الأمن الإنساني له ثلاثة جوانب رئيسة. فهو يعني، أولاً: السلامة من التهديدات المزمنة مثل الجوع والمرض والاضطهاد. ،وثانيًا: الحماية من الاختلالات المفاجئة والمؤلمة في أنماط الحياة اليومية - سواء في البيوت أو في الأعمال أو في المجتمعات المحلية، وثالثًا: أن يكون باستطاعة الناس أن يمارسوا اختياراتهم في مأمن وبحرية، وأن يكون بوسعهم أن يثقوا نسبيًّا في أن الفرصة المتاحة لهم اليوم لن تضيع تمامًا في الغد. ويشدد مفهوم الأمن الإنساني على وجوب أن يكون الناس قادرين على رعاية أنفسهم. فالأمن الإنساني عنصر حيوي من عناصر التنمية القائمة على المشاركة. إذ إن مفهوم الأمن الإنساني مفهوم تكاملي يعترف بشمولية مطالب الحياة، وهو مترسخ في فكرة التضامن بين الناس، ولا يمكن تحقيقه عن طريق القوة، ووقوف جيوش ضد جيوش. (٢)

لم يكتب علماء العلاقات الدولية الكثير عن الأمن، وكان أرنولد وولف أحد القلائل الذين قدموا تعريفًا لهذا المصطلح: قائلاً: « إن الأمن من منظور موضوعي يقيس غياب التهديدات للقيم المكتسبة، ومن منظور شخصي هو غياب الخوف من تعرض هذه القيم للهجوم». (٣)

---

(١) سلوى شعراوي، الأمن السياسي، في: تقرير تقدم المرأة العربية٢٠٠٤، مرجع سبق ذكره، ص٢٨٣.

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣-٢٤.

(3) Bjorn Moller,. "The Concept of Security: The Pros and Cons of Expansion and Contraction." Copenhagen Peace Research Institute (COPRI) Working Paper, 2000. p. 1
<https://wwwc.cc.columbia.edu/sec/dlc/ciao/oljourfrm.html> 08/09/01

ويقترح رولاند باريس ألا يكون الأمن الإنساني مفهومًا، بل يكون أحد تصنيفات البحث في التهديدات العسكرية وغير العسكرية للمجتمعات والجماعات (١) والأفراد. (٢) واقترحت أستريد سورك أن «التعرض للخطر/الضعف» يمكنه أن يكون الخصيصة المميزة للأمن الإنساني، وركزت على ثلاثة أنواع من الناس المعرضين للخطر بشدة: ضحايا الحرب والنزاعات الداخلية، الذين يعيشون على حد الكفاف والكائنين على حدود كارثة اقتصادية واجتماعية، وضحايا الكوارث الطبيعية. (٣)

تصف اما روشايلد الأمن الإنساني من خلال تحديد نقط الارتباط بينه وبين مفاهيم الأمن الأخرى على مر التاريخ، ومن خلال تحديد إلى أي مدى يمكن أن يكون الأمن الإنساني هو المدخل الضروري لأمن الدولة في أوروبا، كما تقوم أيضًا باقتراح الطرائف أو الكيفية التي تجعل الأمن الإنساني أقل شمولاً؛ ومن ثم أقرب إلى التحقيق. إن الكثير من المواد الأكثر تطبيقًا من الأمن الإنساني تصفه بحماسة وكأنه اكتشاف جديد. وتستخدم روشايلد أسلوبًا علميًّا أكثر توازنًا وترجع النظريات الحديثة عن «الأمن الممتد/الأشمل» (والذي يتضمن الأمن الإنساني) إلى المفاهيم السابقة عليه في الفكر السياسي الأوروبي. ومن خلال هذا، أشارت إلى أن المدخل الجديد للأمن قد مَدَّدَ مفاهيم الأمن القومي التي سبقت مباشرة (وتزامنت معه) في اتجاهاته الأربعة : (شكل ١)

- «من أمن الأمم إلى أمن الجماعات والأفراد»: فهو ممتد إلى أسفل من الأمم إلى الأفراد.
- «من أمن الأمم إلى أمن النظام الدولي أو البيئة الملموسة التي تتعدى البيئة القومية» : فهو امتداد فوقي، من الأمة إلى المحيط الحيوي. والامتداد في الحالتين يكون في نوع الجهة التي يجري ضمان تأمينها.
- «تمتد أفقيًّا، أو إلى أنواع الأمن المطروحة. لايمكن أن نتوقع أن جهات مختلفة (مثل الأمم والأفراد و»الأنظمة») يمكن أن تكون آمنة بالطريقة ذاتها، من الأمن العسكري إلى السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي، والأمن «الإنساني».
- «المسئولية السياسية لضمان الأمن» (أو مراعاة كل هذه المفاهيم للأمن الإنساني) أيضًا ممتدة: فهي منتشرة في كل الاتجاهات، من الدول، صعودًا للمؤسسات الدولية، ونزولاً إلى الحكومات الإقليمية أو المحلية، وعرضيًّا إلى المنظمات غير الحكومية، والرأي العام والصحافة، إلى القوى المجردة للطبيعة أو السوق. (٤)

---

(١) إن مرادف «أمن الإنسان» هو «أمن الناس» و»أمن المجتمع»، باستخدام المصطلحات التنفيذية/العملية مثل سيادة القانون، والنظام العام،والإدارة السلمية للنزاعات، والذين يوفرون الحماية ضد التعذيب البدني، والاعتقال والحبس التعسفي (arbitrary)، والجرائم والعنف في الشارع،والاغتصاب وأنواع القسر الأخرى الموجهة ضد المرأة، وانتهاك حقوق الأطفال، وسوء معاملة اللاجئين، والنزاعات المسلحة بين الطوائف أو الجماعات. وتتمثل المبادئ الأساسية لهذا المفهوم في حقوق الإنسان والقوانين الإنسانية وقانون اللاجئين.

(2) Sabine Alkire, Op. Cit., P:5-8.

(3)Sverre Lodgaard, Op Cit., p. 4-5.

(4) Sabine Alkire, Op. Cit., P. 14.

(شكل ١) الأمن الممتد

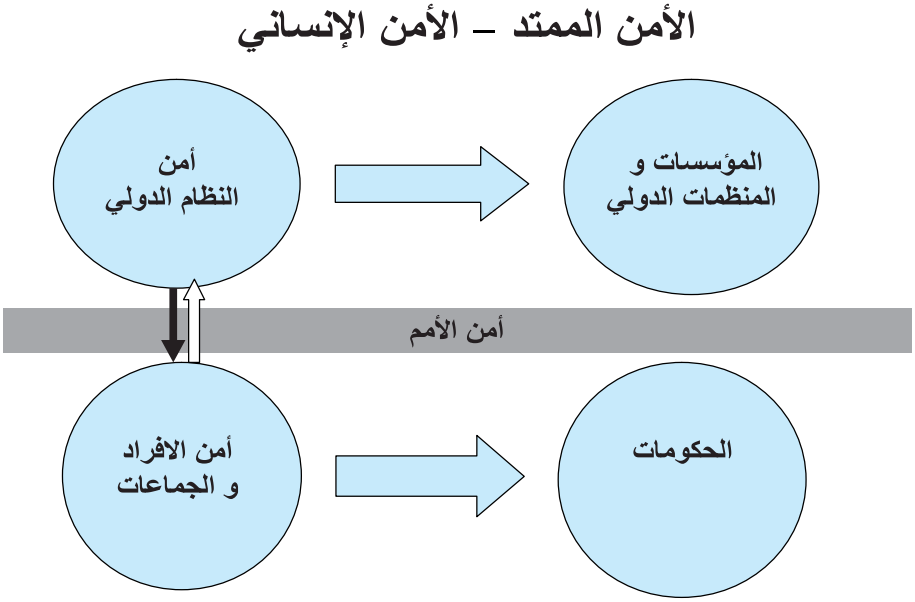

إن إسهام روشايلد لا يضع فقط الأمن الإنساني والمداخل المتصلة به في إطارهما التاريخي، ولكنه أيضًا يقترح طرائق «تبعث على التفكير» لجعلهما «أقل شمولاً». أحد هذه الاقتراحات يُلزم المجتمع الدولي أن «يتجه إلى السياسات المدنية من أجل منع النزاعات»، ونظرًا إلى أن الإجماع الذي يتعلق باستخدام القوة لمنع النزاعات من الصعب الوصول إليه. إن «الأمن يتطلب التكرار وسهولة التنبؤ، وهما احتمالان ممتدان إلى ما لا نهاية للدولة» كما تدافع أيضًا روشايلد عن «مد المؤسسات الرسمية إلى الحكومة الدولية وتطويرها»، وهي مؤسسات ستتمتع بعدة سلطات منها «سلطة تحقيق الدخل» و لكي تصل إلى هذا المقترح، قامت روشتايلد بالتعرض إلى قضايا بارزة تتعلق بالسلطة، والإكراه، وتوليد الموارد، وبناء الإجماع، والدعم. إن هذا المقترح يستحق التأمل؛ ويجعل المرء يتمنى أن يتم إجراء تحليل تاريخي لمفاهيم أخرى قومية أو إقليمية. (١)

لقد قام النسويون بتعريف الأمن على أنه متعدد الأبعاد والمستويات؛ بما يتمشى مع دراسات الأمن النقدية عامة. وعلى عكس المفاهيم التقليدية للأمن، فإن الاقتراحات النسوية عن الأمن تبدأ بالفرد أو المجتمع بدلاً من الدولة أو النظام الدولي. ويرفض النسويون التفسيرات العالمية؛ لأنها في اعتقادهم تنطوي على تحيزات خفية ضد المرأة، وغالبًا ما يتم بناؤها على خبرات الرجال؛ ومن ثم فالنسويون غالبًا ما يستعينون

(1)Ibid, p:15

بالتفسيرات المحلية لفهم موقف المرأة المغبون نسبيًّا. ولتفسير انعدام الأمن لديها؛ يسعى النسويون- وبما يتمشى مع تركيزهم على العلاقات الاجتماعية بدلاً من علاقات الدول- إلى الكشف عن علاقة الهيراركية التصاعدية للنوع الاجتماعي بالعرق والطبقة؛ مما يضاعف من انعدام الأمن لدى المرأة. وفي الأغلب الأعم، يشير النسويون إلى العلاقة المتداخلة بين الأمن العسكري والاقتصادي والبيئي. (١)

تصف كارولين توماس الأمن الإنساني بأنه حالة من الوجود يتم فيها توفير الاحتياجات المادية الأساسية، ويمكن تأمين كرامة الإنسان فيها، بما فيها المشاركة الفعالة في حياة المجتمع. (الشكل ٢) إن هذا المفهوم للأمن الإنساني غير قابل للتجزئة - فلا يمكن تحقيقه من أجل فئة بعينها فقط، ولا يمكن أن تسعى فئة وحيدة إلى تحقيقه على حساب فئة أخرى. يجب أن يتم السعي إلى تحقيق الأمن الإنساني من أجل الأغلبية من البشر المكونين لجماعة، في الأغلب تكون الأسرة، وأحيانًا القرية أو المجتمع، والذي يتم تحديده باستخدام معايير أخرى مثل الدين أو الطبقة، و يكون الغذاء والمسكن والتعليم والرعاية الصحية المستوى الأساسي والضروري من أجل بقاء الإنسان، إلا أن الأمن الإنساني يتضمن أكثر من مجرد البقاء الجسدي. فالتحرر من هياكل القوة القامعة - سواء كان مصدرها وقطرها عالميْن أو وطنييْن أو محلييْن - لهو ضروري من أجل الأمن الإنساني. وينطوي الأمن الإنساني على بعد كيفي وبعد كمي. ويتمحور أحد مستويات الأمن الإنساني حول إشباع الاحتياجات المادية الأساسية، أما على المستوى الآخر فيدور حول تحقيق كرامة الإنسان، متضمنًا الاستقلال الشخصي وتحكم الفرد في حياته والمشاركة غير المقيدة في حياة المجتمع. إذن فالأمن الإنساني منخرط مباشرة في المناقشات الخاصة بالديمقراطية على كل المستويات من المحلي إلى العالمي. (٢)

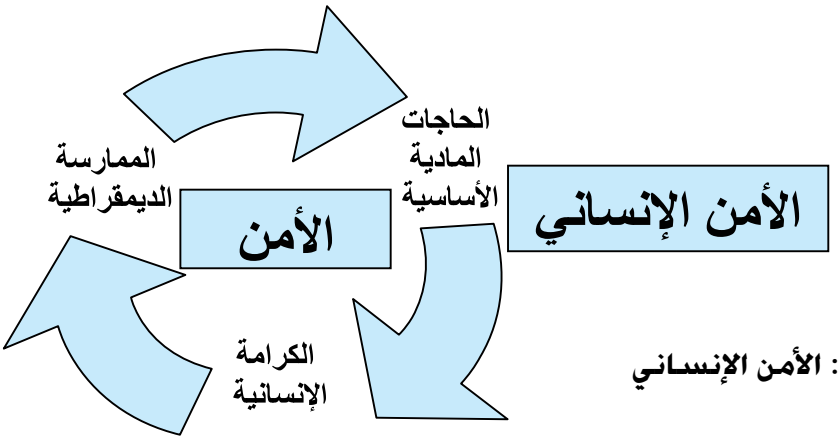

الشكل ٢ : الأمن الإنساني

(1) J.Ann Tichner, in: Caroline Thomas and Peter Wilkin (editors), "Globalization, Human Security, and the African Experience", (Boulder/London: Lynne Rienner Publishers Inc., 1999), P. 42.

(2) . Ibid, P. 3-4.

وقد أكدت ألكاير في كتاباتها أن توماس تدافع عن تعريف واسع للأمن الإنساني يتضمن الاحتياجات المادية الأساسية، والكرامة الإنسانية، والممارسة الديمقراطية. وتصف التزايد المستمر في اللامساواة الذي سببته العولمة، وعدم كفاية التدابير الدولية الحالية لمواجهتها تهديدًا للأمن الإنساني، وندرة الحاجات الأساسية، مشددة على ضرورة إرساء الكرامة الإنسانية بما تتضمنه من مشاركة حقيقية في حياة المجتمع. بَيْدَ أنه بالإضافة إلى وجود الكفاية المادية في قلب الأمن الإنساني، فإن المفهوم يمتد ليشمل الجوانب غير المادية ليكون كيانًا كيفيًّا. (١)

ويقوم كتاب آخرون بتكوين آراء أخرى متعددة الجوانب عن الأمن الإنساني تركز على الناس، لكن تختلف في الجوانب التي يولونها أهمية. ويعرف الباحثان كينج وموراي الأمن الإنساني على أنه بالنسبة إلى الفرد «توقع لحياة دون المرور بحالة من الفقر الشديد.» واقترحوا دليلاً للأمن الإنساني يتضمن «فقط مجالات الحياة الجيدة التي كانت من الأهمية بحيث دفعت الإنسان إلى أن يحارب من أجلها أو إلى أن يضع حياته وأملاكه في خطر كبير من أجلها». وهذه المجالات هي الصحة، والتعليم، والدخل، والحرية السياسية، والديمقراطية. و يقوم دليلهما بوضع حدود معينة لكل مجال يكاد يكون مكلفًا؛ فالدليل يعرف الشخص على أنه غير آمن إذا وقع دون الحدود المحددة في أي من المجالات. ومدخله لا يشمل العنف، لكنه يركز على القضايا المتصلة بـ «التحرر من الحاجة». (٢) فقد قام كلا الباحثين كينج وموراي بإثراء النقاش عندما أشارا إلى أن الأمن يتضمن عنصريْن : «معرفة بالمخاطر المستقبلية، وتركيزًا على المخاطر التي تقع تحت حد خطير من الحرمان.» ورأيا أن أحد التهديدات المهمة تحليليًّا للأمن الإنساني هو التهديد الذي يتحدى «موطن» «الحياة الكريمة» التي هي «ضرورية أو في غاية الأهمية.» ويصفان تلك الأشياء «التي كانت من الأهمية للبشر بحيث تشاجروا عليها أو عَرَّضوا حياتهم وأملاكهم لمخاطر كبيرة من أجلها.» وعلى الرغم من عدم وجود أي تعريف متفق عليه لتهديدات الأمن الإنساني، وعلى الرغم من أن هذا التعريف ليس موضوعيًّا تمامًا، فإنه يمكن استخدامه كتعريف عام وهو ما سيقبل به أغلب المناصرين للأمن الإنساني. (٣) وقد أدرك كينج وموراي وتوماس التهديدات المتصلة بالنزاعات، لكنهم مثلهم في ذلك مثل تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٤، أكدوا على الحاجة إلى مواجهة الفقر كمصدر للنزاعات. والعناصر الأساسية التي تبنوها هي التشبث بالقدرة التى تحقق هذه العناصر المتعددة الجوانب للأمن الإنساني جميعها، والتركيز الفردي على الأمن الإنساني، الذي لا يمكن الوصول إليه من، يعد الدلائل المركبة التي تستخدم في التنمية البشرية كثيرًا. ويدعي لينينج وآري أن الأمن الإنساني هو ظرف مهيئ للتنمية البشرية.

(1) Sabine Alkire, Op. Cit., P.15.

(2) Ibid., P. 16

(3) Dan Henk, Op. Cit., P. 97.

لكنهما يُضمنان في تعريفهما - بالإضافة إلى الحدود الدنيا المقبولة لمستويات المعيشة- الأمن الثقافي والنفسي المنبعث من الشبكات الاجتماعية والتوجهات المستقبلية. وكوَّن لينينج وآري مقترحًا لقياس الأمن الإنساني، مع التركيز على إفريقيا. إن تعريفهما وكشفهما للأمن الإنساني يتمركزان حول مدخل التنمية البشرية والقدرات، ومع ذلك يؤكدان على النواحي النفسية وغير المادية للأمن. فالأمن الإنساني هو شرط سابق لوجود التنمية البشرية المستدامة. وهو ينتج من المناحي الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والسياسية للحياة الإنسانية التي تحمي في أوقات الأزمات الشديدة أو الحرمان المزمن بقاء الأفراد، وتدعم قدرات الفرد والجماعة ليحققا الحد الأدنى من مستويات المعيشة، وليدعوا إلى ارتباط الجماعة البناء بعضها ببعض واستمراريته عبر الزمن. واقترح لينينج وآري ثلاثة مكونات للأمن الإنساني أساسية قابلة للقياس: (١) إحساسًا مستدامًا بالوطن، (٢) شبكات عائلية واجتماعية بناءة، (٣) تقبل الماضي وفهمًا إيجابيًّا للمستقبل. ورأى أن هذه المكونات الثلاثة يمكن قياسها من خلال اتجاهات في المؤشرات المرتبطة ارتباطًا عكسيًّا (المقاييس المقترحة: انفصال اجتماعي social dislocation، حركات مفاجئة في عدم المساواة الأفقيةshifts in horizontal inequality ، ومعدل الخصم discount rate). (١) . إن عملهما يدعو إلى الحاجة لمخاطبة الجوانب الثقافية والنفسية (وهي صعبة القياس)، دون التخفيف أو التقليل من تركيز أو تماسك الأمن الإنساني. (٢)

وعرف بول هينبكر الأمن الإنساني بأنه : خط الدفاع الأول للجميع: مما يقتضي في إطار هذا التعريف، إضافة بعد الأمن الإنساني إلي السياسة الخارجية مع بعد الأمن القومي الآتي: زيادة الاهتمام بسلامة أو حماية الناس/الشعوب، والأفراد والمجتمعات خاصة الفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع، التعامل مع موضوع سلامة الناس باعتباره جزءًا لا يتجزأ من تحقيق الأمن والسلام العالميْن، مواجهة التهديد ذى المصادر العسكرية وغير العسكرية (مثلاً، الحروب الداخلية، فشل الدولة، انتهاكات حقوق الإنسان، الإرهاب، الجريمة المنظمة، الاتجار في المخدرات)، استخدام تقنيات جديدة وأدوات دبلوماسية لتحقيق أهداف معينة والاعتراف بظهور أطراف غير حكومية تلعب دورًا مهمًّا في النظام الدولي.(٣)

---

(١) عند ارتفاع نسبة الفائدة على الإقراض ترتفع أيضًا نسبة الخصم؛ ومن ثَمَّ يقل الإقبال على الإقراض .

(2) Sabine Alkire, Op. Cit., P.16.

(3) Paul Heinbecker, "Human Security", Canadian Foreign Policy, 7.1./1999, P.19-25.

أما بالنسبة إلى هامسون فيعرف مفهوم «الأمن» بأنه: غياب التهديد للقيم الإنسانية الجوهرية، بما يشمل القيم الأساسية الإنسانية، والأمن الجسدي للفرد». ويعرف القيم الإنسانية الجوهرية الأخرى على أنها الأمن الجسدي، وحماية الحقوق الأساسية، والاحتياجات والمصالح الاقتصادية. وبعد تعقب الجذور الواضحة للأمن الإنساني - الموجودة في حقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، وأمن الناس - يدعى أن الأمن الإنساني في كل الأوقات هو «السلعة العامة غير المتوفرة». وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى تحليل ما أدى إليه فشل السوق والفشل السياسي. (١)

وقد تطرق لاورا ريد و ماجيد تاهرانيان إلى بعديْن أساسييْن في تعريف الأمن الإنساني: «معناه الأول هو: الأمن من التهديدات المزمنة مثل الجوع والمرض والقمع، ومعناه الثاني هو: الحماية من الاضطرابات المفاجئة والضارة للحياة اليومية - سواء في المنازل أو الوظائف أو المجتمعات.». ويهتم الأمن الإنساني بمجالات متداخلة أو متشابكة مثل: الأمن البدني، الأمن النفسي، أمن النوع الاجتماعي، الأمن الاجتماعي، الأمن الاقتصادي، الأمن الثقافي وأمن الاتصال، الأمن القومي، الأمن الدولي والأمن البيئي. (٢)

وأشار واين نيلز إلى أن الأمن الإنساني يرتبط عامة بقضايا «قوة الإقناع/الناعمة»(٣) «soft power» وتحسين الأوضاع من أجل التنمية الشخصية، وحماية الأفراد من الضرر أو النهوض بحقوق الإنسان.

---

(1) Sabine Alkire, Op. Cit., P. 17.

(2) Laura Reed, in: Majid Tehranian (editor), Op. Cit., P. 35-36.

(٣) كان جوزيف ناي جونيور عميد كلية كيندي لدراسات الحكم بجامعة هارفارد ومساعد وزير الخارجية السابق هو أول من صاغ مصطلح «قوة الإقناع/الناعمة» soft power . وكان أول ظهور لمفهوم «قوة الإقناع» في كتاب ناي «Bound to Lead» «الطريق إلى القيادة»؛ ردًّا على التنبؤات الأكاديمية التي كانت تُرهص بنهاية الهيمنة الأمريكية بعد الحرب الباردة نتيجة لارتفاع تكلفة قيمة القوة العسكرية وانخفاضها. وعَرَّف ناي قوة الإقناع/التأثير: بوصفها «القدرة على القيام بتفضيل خيار عن آخر مرتبطة بموارد القوة غير الملموسة مثل الثقافة والإيديولوجية والمؤسسات. ويمكن النظر إلى هذا البعد كنوع من أنواع «القوة الناعمة/بالإقناع» على عكس القوة التي تعتمد على الإكراه والمرتبطة عامة بموارد ملموسة مثل الجيش والقوة الاقتصادية. كما يعرِّف دال القوة بأنها «القدرة على دفع الآخرين إلى القيام بأفعال لم يكونوا ليقوموا بها من أنفسهم». أما تعريف ناي للقوة بالإكراه فهو «القدرة على دفع الآخرين إلى الإتيان بأفعال لم يكونوا ليقوموا بها بالتهديد أو المكافأة، سواء باستخدام الوعود الاقتصادية أو التهديدات العسكرية. فإن القدرة على الإقناع أو الإكراه دائمًا ما كانت أحد العناصر المحورية للقوة. وعَرَّف القوة الناعمة أو القوة بالإقناع على أنها «القدرة على تحقيق النتائج المرجوة؛ لأن الآخرين لديهم رغباتك ذاتها. إنها القدرة على تحقيق الأهداف من خلال الجذب بدلاً من الإكراه وتعمل على إقناع الآخرين باتباعك أو جعلهم يوافقون على مبادئ ومؤسسات تؤدي إلى السلوك المرغوب فيه.»

وغالبًا ما تمت مقارنة فكرة الأمن الإنساني بقضايا «قوة الإكراه» «hard power» مثل الاهتمامات العسكرية التقليدية أو الأمن القومي التي تدور حول حماية مصالح الدولة وسيادتها. (١)

ويشير منهج الأمن الإنساني في تعريف تيم ديون و نيوكولاس ويليير إلى أنه، على سبيل المثال، لا يوجد أمن للأفرد إذا كان حقهم في الحياة مهددًا من قبل حكومتهم، كما ينعدم الأمن أيضًا في حالة حرمان الفرد من حقه في البقاء مثل حقه في الحصول على غذاء وملبس ومسكن. وإذا كان تعريف الأمن هو الحماية من الأذى، فإن التعدي على الحقوق الأساسية يصبح معناه انعدامًا للأمن. ويعترف منهج الأمن الإنساني بتعدد أبعاد مصادر الأذى؛ فهناك منتجون عسكريون وغير عسكريين للأذى، ووطنيون ودوليون. كما يمكن أن يكون الأذى نتيجة لأفعال مقصودة (مثل مستخدمي عمالة الأطفال) أو من خلال أفعال تتم دون تفكير (مثل شراء الأطفال في الغرب لكرة قدم مصنوعة من عمالة العبيد في الهند). ويمكن حماية الحقوق من قبل طرف ما، وتهديد هذه الحقوق في الوقت ذاته من قبل طرف آخر.(٢)

ورأى رامش ثاكير أن الفرد، في مفهوم الأمن الإنساني، هو المحور الرئيس للمناقشات والتحليلات والسياسات كافة، وهو الغاية القصوى التي تسمو على ما عداها، أما الدولة فهي بمثابة الأداة الجماعية التي تعمل على تحقق الحماية للحياة الإنسانية وتعزيز الرفاه البشري. وفي حين يمكن أن تتعرض المكونات الأساسية للأمن الإنساني - والمتمثلة في حماية الناس من أي تهديدات لحياتهم وسلامتهم الشخصية - لأخطار قد تأتي من عدوان خارجي، فإن هذه الأخطار يمكن أن تأتي أيضًا من عناصر داخل الدولة ذاتها بما في ذلك قوات الأمن نفسها. وإذا نظرنا إلى الدولة في مفهوم الأمن الإنساني من المنظور التقليدي لأنصار حقوق الإنسان، وجدنا أنها تمثل المشكلة الرئيسة ومصدر التهديد الأساسي، وإن لم يكن الوحيد، لأمن الفرد. أما إذا نظرنا إليها من منظور أجندة التنمية التي يتوخاها هذا المفهوم، فإنها تُعد الأداة الضرورية لتعزيز الرفاه الإنساني.

Note that there are two Arabic translations for «soft power» and «hard power», the UN translation on the UN Terms website for soft power is قوة الإقناع, while the other Arabic translation available in different material on the net translates it to القوة الناعمة, on the other hand «hard power» is translated on the UN Terms website as قوة بالإكراه and on other Arabic websites as القوة الباطشة

Reesha Namasivayam. «Soft Power at the United Nations: A Compatible Marriage between Canada and the Security Council?", A Working Paper Presented for a course -"Canada in International Affairs:, at the Norman Paterson School of International Affairs, 2001, P.1-4

(1) Wayene Nells, Reconciling Human and National Security in Mongolia: A Canadian Perspective, «North Pacific Policy Papers 6», Program on Canada-Asia Policy Studies, Institute of Asian Research, University of British Columbia , 2000.

<http://www.pcaps.iar.ubc.ca/pubs/asian%20book%206.pdf> 08/29/01

إطار الأمن الإنساني في منغوليا: الأمن من أجل بقاء الدولة، أمن النظام الاجتماعي ونظام الدولة، أمن حقوق المواطنين وحرياتهم، الأمن الاقتصادي، الأمن العلمي والتقني، أمن المعلومات، أمن حضارة الدولة، أمن الشعب والعرق، الأمن البيئي.

(2) Tim Dunne and J. Wheeler Nicholas, «>We the Peoples<: Contending Discourses of Security in Human Rights Theory and Practice», «International Relations: SAGE Publications», (London: Thousand Oaks, CA and New Delhi, Vol. 18(1), 2004), P. 18.

ويمكن اعتبار الأمن الإنساني بمثابة الركيزة الأساسية التي تستند إليها القيم الاجتماعية والفردية الأخرى كافة. ويؤدي وضع مفهوم الأمن في إطار إنساني إلى تسهيل صياغة مجموعة من السياسات الموجهة نحو صون حياة الناس وتمديدها بكل ما تمثله قيمتهم الإنسانية من معانٍ سامية على المستوى الفردي.(١)

وينسب كلا الباحثين ماكفارلانس وخوخ كما ذكر رامش ثاكر بزوغ فكرة الأمن الإنساني في القرن العشرين إلى العوامل الستة التالية: أولاً: اتساع نطاق المشاركين في الصراعات المسلحة؛ حيث لم يعد هؤلاء يقتصرون على صفوة محددة من العسكريين، وإنما أصبحوا يمثلون أعدادًا ضخمة من المجندين. ثانيًا: أدت الثورات العلمية والصناعية إلى إحداث زيادة كبيرة في دقة القوة النارية وخطورتها المميتة ومداها، وهو ما يعني أن الدولة أصبح عليها أن تتقبل قتل أعداد كبيرة من شعبها في الوقت الذي تسعى فيه إلى حمايتهم. ثم جاءت المفارقة الهزلية مع اختراع الأسلحة النووية واستراتيجيات التدمير. ثالثًا: تعرضت العديد من الأنظمة لمقتل أعداد ضخمة من شعوبها. رابعًا: أدى انحسار التيار الاستعماري إلى ظهور عديد من الدول التي كانت تفتقر إلى القدرة على ضمان أمن مواطنيها وممارسة سلطتها على مواردها؛ مما أدى إلى ظهور مجموعات انتهازية استغلت مفهوم سيادة الدولة ومبدأ عدم التدخل في حماية أنفسهم من الضغوط الخارجية. خامسًا: أدى انهيار الاتحاد السوفييتي ونهاية مواجهات الحرب الباردة القائمة بين الدول على أساس التسليح العسكري، إلى فتح المجال لظهور مفاهيم جديدة للنظام والأمن. وأخيرًا: هناك العولمة التي ساعدت على تقليص دور الدولة وتخفيض الدفاعات والتهديدات العسكرية. (٢)

وأشار أميتاف و أربيندا أشاريا إلى مصطلح «الأمن التعاوني» و ترتيبات الأمن الجماعية التي تتخذها مجموعة من الدول. ويطلق عليها أيضًا مصطلح «الأمن الجماعي متعدد القوميات» . وقد برزت هذه الفكرة على الساحة الدولية في أوائل التسعينيات من القرن الماضي. وأصبحت هي المحور الرئيس للجدل الذي يدور حول ماهية المفهوم الجديد للأمن. (٣)

ويذهب العديد من الباحثين الآسيويين إلى أننا إذا حاولنا تحديد مفهوم الأمن الإنساني من خلال التعرف على الجوانب التي تمثل تهديدًا لهذا الأمن وجدنا أن هذا المفهوم ما هو إلا إعادة تكرار للمفهوم الآسيوي القديم الذي وضعته اليابان ورابطة مجموعة دول شرق آسيا والذي يعرف باسم مفهوم « الأمن الشامل» ؛ من حيث إنه ينأى عن الجوانب

---

(1) Ramesh Thakur, "The UN and Human Security", Canadian Foreign Policy 7.1 (1999), 51-59. Abstract available online at:
< http://www.carleton.ca/npsia/cfpj/> 08/21/01 p.1-3

(2) Ibid, p. 4

(3) Arabinda Acharya, , and Amitav Acharya. "Human Security in the Asia Pacific: Puzzle, Panacea, or Peril?" CANCAPS Bulletin du CONCSAP No. 27, November 2000.
<http://www.iir.ubc.ca/cancaps/cbul27.html#husec> 08/22/01 p 1-2

العسكرية الصارمة لمفهوم الأمن ويركز على مجالات غير تقليدية مثل التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي والتدهور البيئي. والشيء الذي كان يفتقده مفهوم «الأمن الشامل» هو التركيز على حقوق الإنسان، وهو ما يمثل فارقًا أساسيًّا بينه وبين مفهوم الأمن الإنساني. والواقع أن الفرق بين مفهوم الأمن الشامل ومفهوم الأمن الإنساني يتمثل في عدة جوانب، فبينما يركز مفهوم الأمن الشامل على الاحتياجات الإنسانية، نجد أن الأمن الإنساني يركز على حقوق الإنسان، وبينما يحدد مفهوم الأمن الشامل مجموعة التهديدات التي تواجه هذا الأمن، فإن الأمن الإنساني يهتم بتحديد من هم المعنيون بتوفير الأمن من أجلهم، وفي الوقت الذي يركز فيه الجانب السياسي لمفهوم الأمن الشامل على النظام والاستقرار، فإن الأمن الإنساني يتجه على نحو أكبر نحو تحقيق العدالة والحرية. وهذه الفروق بشكل خاص، ولاسيما التركيز على العنصر الإنساني، هي التي تضع مفهوم الأمن الإنساني في إطار يختلف عن مفاهيم الأمن التي ظهرت كبديل لنموذج الأمن التقليدي الذي يركز على كل من الأمن القومي وأمن الدولة. لقد ظهر مفهوم الأمن الشامل في وقت كانت فيه الأنظمة الحاكمة تنظر إلى النمو الاقتصادي واستقرار النظام السياسي الداخلي باعتبارهما المحور الرئيس لإيديولوجية الأمن، سواء على المستوى القومي أو الإقليمي.

أما الأمن الإنساني فإنه ينظر إلى حماية الكرامة الإنسانية باعتبارها غاية في حد ذاتها، وليس مجرد أداة لتحقيق غاية أخرى أسمى قيمة منها، ولا نتيجة فرعية لاستمرار بقاء النظام في الحكم ومحافظته على شرعيته. وينظر بعض المتخصصين الآسيويين(١)

(١) ذكر **أنورال كريم شود هرى** الممثل الدائم لبنجلاديش في الأمم المتحدة أنه ينبغي أن يكون معلومًا لنا أن هذا المفهوم المستجد للأمن الإنساني كان موجودًا في واقع الأمر على مر العصور، ولكنه ظل مغيبًا فقط في النصف الأخير من القرن الماضي. إن هذا المفهوم يمكن أن يحدث تحولاً ثوريًّا كبيرًا في مجتمع القرن الحادي والعشرين. وقد أشار أحد المفكرين البارزين في مجال التنمية، فى منتدى أقيم بطوكيو عام ١٩٩٩إلى أن العناصر الحيوية التى يشتمل عليها مفهوم الأمن الإنساني هي : المحافظة على حياة الإنسان، والمحافظة على سلامته ورفاهيته ، والمحافظة على حريته . وفي خضم عملية التحول نحو العولمة التي لا يمكن الرجوع عنها وشملت كلاً من التفاعلات الفردية والقومية ، فإنه من الأهمية بمكان أن يحظى الأمن الإنساني بمعناه الشامل بأولوية قصوى في أجندة المجتمع الدولي . فالعولمة تفتح بالفعل أفاقًا جديدة وفرصًا واسعة للتقدم الإنساني . وقد أكد في كلمته على أن الأمن الإنساني يشير إلى التحرر من الحاجة، والجوع، والاعتداء، والتعذيب، والحبس دون محاكمة حرة وعادلة، والتمييز على أسس غير شرعية. وهو يعني أيضًا تحرير قدرة كل فرد من أعضاء المجتمع البشري وفرصته؛ بما يسمح له بالتمتع بحياته بمعناها الكامل دون وضع أي معوقات أمامه نحو تحقيق هذا الغرض، وعلى هذا النحو فإن مصطلح الأمن الإنساني يشير إلى نوعية الحياة التي يعيشها أفراد المجتمع . وأي عمل يؤدي إلى تحسين نوعية حياة الناس مثل تحسين معدل النمو الاقتصادي أو زيادة حصولهم على الموارد هو بمثابة تعزيز لأمنهم الإنساني.

Anwarul KarimChowdhury, "Human Security: A Broader Dimension", Keynote Paper Presented at the Fourth United Nations Conference on Disarmament,

إلى مفهوم الأمن الإنساني من منظور يركز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لهذا المفهوم (مثل شبكات الضمان الاجتماعي وتخفيف حدة الفقر) أكثر مما يركز على بعده السياسي المتمثل في الحقوق الإنسانية، بينما يرى بعض المتخصصين الآخرين أهمية التركيز على هذا البعد السياسي وضرورة فصله عن أمن الدولة أو أمن النظام الحاكم. والواقع أن السعي إلى تحقيق الأمن الإنساني من خلال النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي وحدهما - دون أخذ الحقوق الإنسانية والمشاركة السياسية في الاعتبار - يمكن أن يكون له مردوده السلبي وتترتب عليه نتيجة عكسية. (١)

وفي تقرير كوفي أنان لمجلس الأمن في عام ١٩٩٨، أكد أنه «بالنسبة إلى الأمم المتحدة لا يوجد هدف أسمى من منع النزاع المسلح، ولا التزام أعمق من الالتزام بذلك، ولا طموح أكبر من الطموح إليه. إن منع النزاع يبدأ وينتهي بتعزيز أمن البشر والتنمية البشرية. وكفالة الأمن للبشر هي بالمعنى الأوضح رسالة الأمم المتحدة الأساسية.» (٢) وفي تقرير أنان للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٠، أعطى تعريفًا أوسع للأمن الإنساني فرأى أن: «الأمن الإنساني في أوسع معانيه يتضمن أكثر بكثير من مجرد غياب النزاعات المسلحة. فهو يمتد ليشمل حقوق الإنسان، والحكم الرشيد، والوصول إلى التعليم والرعاية الصحية، وضمان الفرص والخيارات لكل فرد حتى يبلغ أقصى قدراته الكامنة.وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضًا خطوة في اتجاه تقليل الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع النزاعات، والتحرر من الحاجة، والتحرر من الخوف وحرية الأجيال المستقبلية في أن يرثوا بيئة طبيعية صحية - هذه كلها هي المكونات المرتبطة بالأمن الإنساني، ومن ثَمَّ بالأمن القومي. (٣)

وأكد كوفي أنان في كتاباته أنه تتم الآن إعادة تعريف المعنى الأساسي لسيادة الدولة - خاصة من قبل قوى العولمة والتعاون الدولي؛ وبذلك جرت النظرة العامة إلى الدول باعتبارها أدوات لخدمة شعوبها، وليس العكس. وفي الوقت ذاته، تم النهوض بسيادة الفرد - أي الحرية الأساسية لكل فرد والتي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية اللاحقة له - من خلال وعي جديد ومنتشر بحقوق الأفراد و ظهور مفهوم آخر هو الأمن الإنساني، يضع الناس وسلامتهم كمبدأ تنظيمي جديد.» (٤)

ونصت لائحة مفوضية الأمم المتحدة للأمن الإنساني Human Security Commission التي يشارك في رئاستها أمارتيا صن وسادكو أوجاتا عام ٢٠٠١، على أن عليها تقديم حلول تُعين على تحقيق أهداف إعلان الألفية؛ بغية (٥) التحرر من الخوف ومن الحاجة إلى كل الناس. وتقوم المفوضية في تقريرها الذي وضعته تحت عنوان «الأمن الإنساني الآن لعام ٢٠٠٣» بتعريف الأمن الإنساني على أنه حماية «أساس حياة كل البشر بأساليب تدعم حرية الإنسان وسعادته»؛ ذلك أن أمن الإنسان هو حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرق تعزز حريات الإنسان وقدرته على تأكيد ذاته. وأمن الإنسان يعني حماية

(1)Arabinda Acharya, Op. Cit., P. 2-4.

(2) Kofi Annan, "The Causes of Conflict and the Promotion of Durable Peace and Sustainable Development in Africa", Secretary-General's Report to the United Nations Security Council. 16 April 1998. <http://www.un.org/ecosocdev/geninfo/afrec/sgreport/index.html> 08/08/01

(3) Secretary General United Nations Report 2000.

(4) Kofi Annan, "Two Concepts of Sovereignty, «The Economist», 18 September 1999.

(٥) تبنت هذا الإعلان ١٨٠ دولة عام ٢٠٠٠

الحريات الأساسية، تلك الحريات التي تمثل جوهر الحياة. وترمي إلى حماية الناس من التهديدات والأوضاع الحرجة (القاسية) والمتفشية (الواسعة النطاق). ويعني أيضًا استخدام العمليات التي تبني على مواطن قوة الناس وتطلعاتهم، وإيجاد النظم السياسية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية والعسكرية والثقافية التي تمنح الناس معًا لبنات البقاء على قيد الحياة وكسب العيش والكرامة. إن أي مفهوم لأمن الإنسان يجب أن يكون مفهومًا ديناميكيًّا. (١) غير أن هذا التعريف يدمج كلاًّ من حقوق الإنسان والتنمية البشرية والأمن الإنساني ببعضهم بعضًا؛ بوصفهم أوجهًا ثلاثة لقاعدة أخلاقية واحدة تعمل على حماية حياة الإنسان وكرامته، على نحو ما هو منصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات التي تلته والخاصة بحقوق الإنسان. وهناك تحديات كثيرة تواجه المفوضية في عملية إدماج قضايا الأمن الإنساني في أعمال المنظمات المهتمة بالأمن على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي، يأتي في طليعتها، اختلاف المرجعيات الأمنية، ومن ثم يتعين الخروج بمعادلة لتقدير الاحتياجات المختلفة والمتنافسة وموازنتها، هذا بالإضافة إلى أن تجارب الأمن الإنساني لا تخلو من تأثيرات سياسية وثقافية واجتماعية . (٢)

وتقترح مفوضية الأمم المتحدة للأمن الإنساني من أجل تحقيق أهداف الأمن الإنساني، إطارا أساسه «حماية» الناس و «تمكينهم». إن إطار الحماية والتمكين المرجعي ليس جديدًا، بل يمكن أن نجده في آليات أي دولة ذات حكم رشيد؛ فهو خليط من مبادئ أساسها العمل، وعمليات ومؤسسات، بما فيها إقرار سيادة القانون، والحوكمة، والمساءلة، وأدوات الحماية الاجتماعية. وبدلاً من النظر إلى الأفراد والمجتمعات كمتلقين سلبيين للمساعدة أو الدعم أو حماية الدولة، فإن إطارًا للحماية والتمكين يَعُدّ الناس مشاركين فاعلين، بمقدورهم عند توفير الإطار الصحيح من الحماية والتمكين أن يحددوا بدرجة كبيرة مصيرهم ومصير مجتمعهم (٣). فمجالات الأمن الإنساني هي حماية الناس في النزاعات العنيفة، وما يتلوها من مراحل وعدم استقرار الأمن الاقتصادي، والصحة؛ من أجل نشر المعرفة والقيم وتفتح المهارات. (٤)

وقد أشارت ألكاير إلى أن هدف الأمن الإنساني هو حماية الجوهر الحيوي لحياة كل الناس من تهديد التدخلات الخطيرة، بطريقة تنسجم والإشباع الإنساني طويل الأمد. وعرضت التعريفات الأساسية في أبحاثها البديلة على النحو التالي:

---

(١) لجنة أمن الإنسان، **مرجع سبق ذكره**، ص٤.

(2) Thanh-Dam Trunong, Saskia Wieringa & Amrita Chhachhi (eds.), «Engendering Human Security: Feminist Perspectives», (London and New York : Zed Books Ltd, 2006), p. X.

(3) OCHA On Line, Human Security Q and A on Human Security.
<http://ocahonline.un.org/webp.asp>

(4)< http://www.humansecurity-chs.org/index.html>

• حماية الجوهر الحيوي/الضروري لحياة كل الناس. حماية الجوهر الحيوي لحياة كل الناس من تهديد التدخلات الخطيرة بطريقة تنسجم والإشباع الإنساني طويل الأمد.

• ضمان مجموعة من الحقوق والحريات الحيوية لكل الناس، دون تعويق قدراتهم في السعي إلى تحقيق أهداف أخرى.

• إيجاد أحوال سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية يعيش فيها الناس وهم على يقين من أن حقوقهم وحرياتهم الحيوية مصونة وآمنة.
• منع تهديد التدخلات الخطيرة من غزو الجوهر الحيوي لحياة الناس . (١)
أما التعريف العملي الذي تبنته ألكاير:
١- فيفترض التركيز المشترك على الفقر والعنف بدلاً من اختيار إحداها دون الآخر.

٢- يفترض أن الأمن الإنساني «محوره الناس» كتعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٤.

٣- يفترض تعدد الجوانب.

٤- يقلص التعريفات السابقة من خلال التركيز على «التهديدات الخطيرة والمتداخلة للجوهر الحيوي لحياة الناس».

٥- يقترح أن يحدد ويترجم الهدف المعياري للأمن الإنساني إلى سياسات إجرائية ومشروعات بإجراءات ذات مبادىء.

هذا التعريف العملي للأمن الإنساني يتسع ليشمل العديد من التعبيرات/الطرق العملية للأمن الإنساني، التي يمكن أن تفهم على أنها ليست «معاني متنافسة» لكنها مبادرات مناسبة لحماية الأمن الإنساني في الظروف المستقرة/الواضحة . كما أنه يدرك أن أغلب الجهود المطلوب لاهتمامات الأمن الإنساني نحدده سياسيًّا وعقلانيًّا؛ ومن ثم فإن التعريف العملي «يفسح مجالاً للواقع» مع توفيره أدوات تحليلية وأفكارًا تسمح بفهم الأولويات السياسية للأمن الإنساني ومواجهتها بأسلوب أفضل (٢) .

(1) Sabine Alkire, Op. Cit., P. 2-3.
(2) Sabine Alkire, Op. Cit, P.6-7.

لقد اتفق كل من الهادج ساى و الف كريستوفرسون على أن الأمن الإنساني يتمحور حول التحرر من الحاجة والخوف. وكذلك القدرة على الوصول إلى الموارد والفرص والتحكم فيها. وتتضمن العناصر الأساسية للأمن الإنساني البقاء والسلامة والفرص والكرامة والفاعلية (agency) والاستقلال. ويؤثر التفاوت وعدم مساواة النوع الاجتماعي في مدى قدرة الرجال والنساء والأولاد والبنات على التمتع بالاحتياجات الأمنية الأساسية. وتواجه الفتيات والنساء خطر الإصابة بمرض نقص المناعة البشرية المكتسب بصورة خاصة بسبب وضعهم الاقتصادي والاجتماعي، كما تشير مؤشرات التنمية إلى وضعهم غير المتساوي في القدرة على القراءة والكتابة وفي الدخل والتعليم. ويهدد عدم مساواة النوع الاجتماعي الحق في الصحة الجيدة، التي هي أحد العناصر الأساسية للأمن الإنساني، هذا بالإضافة إلى أنها تزيد من احتمالات الإصابة بمرض نقص المناعة البشرية المكتسبة. (١)

وقد قام برنامج هارفارد عن البحوث الخاصة بالسياسة الإنسانية والنزاع بتجميع قائمة بأكثر من عشرين تعريفًا مختلفًا للأمن الإنساني من قبل الأمم المتحدة والحكومات والمؤسسات الأكاديمية والعلماء. وعلى الرغم من وجود أوجه تشابه كثيرة بينهم، فإنهم غالبًا لا يحددون بدقة الحقوق والقدرات و/أو الاحتياجات التي يغطيها مفهوم «الأمن الإنساني». ويسعى الأمن الإنساني إلى حماية سلامة الأفراد والمجتمعات وكرامتهما، بدلاً من الدفاع عن حدود الدولة من التهديدات الخارجية، وإن استراتيجيات الأمن الإنساني يجب أن تركز على منع النزاعات وبناء السلام بدلاً من المساعدات الإنسانية. ومن ثم فإن الأمن الإنساني إجراء أساسى لأمن الدولة والعالم. (٢)

وأشار العالم السياسي دايفيد بولدوين إلى أنه حتى يتم تقييم النقاش حول الأمن؛ فمن الضروري أن يتم تعريف المصطلح بصورة أكثر دقة. ويتطلب هذا على الأقل شيئيْن: الاتفاق على أصل معنى كلمة الأمن، وتحديد أكبر للمصطلح بالإشارة إلى مجموعة من الأسئلة: الأمن من أجل من؟ الأمن من أجل أي قيم؟ إلى أي مدى يمكن اعتماد مفهوم الأمن؟ الأمن من أي نوع من التهديدات؟ ما طرق الوصول إلى هذا الأمن؟. (٣)

(1) Elhadj Sy, "Gender, HIV/AIDS and Human Security", United Nations: Division for the Advancement of Women, 2001.
<http://www.un.org/womenwatch/daw/csw/Sy2001.htm> 08/22/01 p. 1-5.

(2) Program on Humanitarian Policy and Conflict Research, Gaza 2010: Assessing Human Security Needs in the Gaza strip, Terms of Reference 2005-2006, Harvard University, October 2005, P.6. <http://www.hpcr.org/pdfs/HPCR_Gaza_2010_TOR__20_Oct_2005.pdf>

(3) Kanti Bajpai, **Op. Cit,** P. 4.

عند التطبيق رأت المفوضية الدولية للتدخل والسيادة The International Commission on Intervention and Sovereignty الأمن الإنساني مفهومًا محوريًّا متصاعدًا للمؤسسات القومية والدولية - في ظل تبني الأمم المتحدة لهذا المفهوم- على أن يكون: «ضمان الأمن الإنساني، في أوسع معانيه، هو المهمة الرئيسة للأمم المتحدة.» أما السياسة الخارجية لليابان فتسعى بشتى الطرق إلى الهدف المشترك ألا وهو «التحرر من الخوف ومن الحاجة.»، وثمة أمم أخرى مثل كندا والنرويج صاغت أجندة نشطة من الموضوعات تغطي الجزء الخاص «بالتحرر من الخوف» في سياساتهم الخارجية، وقد كثرت الأدبيات السابقة والمتواكبة مع هذه المقترحات، التي انتقد أغلبها مفهوم الأمن الإنساني، على أساس أنه غامض وغير مفهوم ومستحيل. (١)

لقد قامت كندا في الأعوام القليلة الماضية بأخذ دور القيادة في تعريف النهوض بمفهوم الأمن الإنساني، وحددت الحكومة الكندية خمس أولويات لسياساتها الخارجية من أجل النهوض بالأمن الإنساني و هي: حماية المدنيين، وعمليات دعم السلام، ومنع النزاعات وحلها، وإدارة الحكم والمساءلة، والأمن العام.(٢) فالتهديدات التي تواجه الأمن الإنساني - حسب تعريف الحكومة الكندية - تكمن في: الفجوة في الدخل بين الدول الغنية والفقيرة، والنزاعات الداخلية وفشل الدولة، والجريمة الدولية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والخلافات الدينية والعرقية، وقمع الدولة، وانتشار استخدام الألغام البشرية، وانتهاك حقوق الأطفال، وعدم النمو الاقتصادي، ونظام تجارة عالمي غير مستقر ومغلق، وصراعات أهلية، وانتهاكات واسعة النطاق، والإبادة، والعولمة، و «الجرائم العنيفة، والاتجار في المخدرات، والإرهاب، والأمراض، والتدهور البيئي» و «القوى غير التقليدية» للجماعات العرقية والدينية المسلحة. (٣) إن قضايا الأمن الإنساني في إطار رؤية الحكومة الكندية هي: الأمن الشخصي للفرد من العنف أو الضرر، والوصول إلى الاحتياجات الأساسية في الحياة، وحماية الأفراد من الجريمة والإرهاب، والأمراض المعدية/الأوبئة، والفساد السياسي، والهجرة الجماعية، وتوفير حقوق الإنسان، والتحرر من العنف المبني على النوع الاجتماعي، وحقوق المجتمعات السياسية والثقافية، والوقاية من إساءة استخدام أو الاستخدام الزائد للموارد الطبيعية، والاستدامة البيئية وجهود الحد من التلوث. (٤)

---

(1) Sabine Alkire, Op. Cit., P.5-8.

(2)< http://www.humansecurity.gc.ca/menu-en.asp>

(3) Kanti Bajpai, Op. Cit., P. 9.

(4) George MacLean, "Instituting and Projecting Human Security: a Canadian Perspective", Australian Journal of International Affairs 54.3 (2000), 269-275.

ويعتمد النهج الذي تسلكه كندا في علاقاتها الدولية (١) والذي يدور حول الأمن الإنساني على مجموعة من العناصر هى: الانفتاح بدلاً من الانعزالية: إن طبيعة العديد من التحديات العابرة للحدود تجعل العمل التعاوني على مختلف المستويات العالمية والإقليمية والمحلية ضروريًّا. والنهوض بالمعايير الأساسية للإنسانية. وتعزيز بناء السلام. وإصلاح المنظمات الدولية والإقليمية القائمة. وتكوين شراكات وائتلافات جديدة وإبداعية. هذا بالإضافة إلى استخدام مفاهيم قوة الإقناع أو القوة الناعمة بصورة إبداعية في التفاوض بدلاً من الإكراه. والأفكار القوية بدلاً من الأسلحة القوية. والدبلوماسية المعلنة بدلاً من المفاوضات السرية. كل هذه طرق فعالة لتحقيق العديد من عناصر الأمن الإنساني. (٢)

يتم تعزيز الأمن الإنساني في إطار تعريف الحكومة الكندية. وذلك من خلال الحد من تعرض الناس للتهديدات؛ والتخلص من الظروف التي توقعهم تحت وطأتهم؛ إن مساعدة الناس في المواقف التي ينعدم فيها الأمن بصورة كبيرة خاصة في النزاعات العنيفة لهي أحد الأهداف المحورية لبرنامج الأمن الإنساني. وهو ما يتطلب. ثم. بناء الأمن الإنساني لأعمال الإغاثة الإنسانية على المدى القصير. ووضع استراتيجيات للمدى الطويل من أجل بناء السلام وتعزيز التنمية المستدامة. وهناك استراتيجيتان أساسيتان لتعزيز الأمن الإنساني هما: تقوية المبادئ القانونية وبناء القدرات لتعزيز هذه المبادئ.

---

(١) حدد **لويد أكسورثي وزير خارجية كندا** إطارًا عامًّا لنهج الأمن الإنساني الكندي يؤكد على ضرورة توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية. إلا أنه يعترف أيضًا بأن التنمية الاقتصادية المستدامة وحقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون والحكم الرشيد والتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية كلها أشياء مهمة للسلام العالمي تمامًا مثل الحد من السلاح ونزع السلاح. كما أيضًا الأمن الإنساني على الروابط ما بين التدهور البيئي والنمو السكاني والنزاعات العرقية والهجرة. وأخيرًا يخلص الأمن الإنساني إلى أن الاستقرار الدائم لا يمكن تحقيقه إلا بعد تحقيق الأمن الإنساني وكفالته. كما أكد أكسورثي بأن كندا لديها «كل من القدرة والمصداقية لتلعب دور القيادة في مساندة الأمن الإنساني في العالم النامي». أما بالنسبة إلى أكسورثي فيتضمن الاستخدام الإبداعى لمفاهيم قوة الإقناع/القوة الناعمة «التفاوض بدلاً من الإكراه. أفكارًا قوية بدلاً من أسلحة قوية. الدبلوماسية العامة/المعلنة بدلاً من التفاوض في الغرف المغلقة.» و قد أكد على أنه لو أرادت كندا أن تزيد من تأثيرها داخل مجلس الأمن وأن تنهض ببرنامج الأمن الإنساني وبقدراته على توليد القوة الناعمة/ قوة الإقناع لتعين عليها أن تقوي من التزامها بالبعثات الإنسانية وبعثات حفظ السلام عن طريق تقوية مواردها الخاصة بالقوة الباطشة /بالإكراه . لقد قيد نهج القوة الناعمة برنامج الأمن الإنساني. وعلى الرغم من وجود العديد من الأفكار الجديدة حول القوة الناعمة مثل التركيز على تكوين الائتلافات وبناء الإجماع والعمل مع مجموعة متنوعة من أطراف المجتمع خاصة المنظمات غير الحكومية فإنها - في النهاية - تعتمد على القوة الباطشة كأساس لها.

Wayene Nells, Op. Cit., P.20-21.

Reesha Namasivayam, Op. Cit., P.6-7, 21-22

(2) Lloyd Axworthy, "**Notes for an address by to the Instituto Tecnolgico Autnomo de México (ITAM)**", Canada's Human Security Agenda for the Hemisphere, Mexico City, Mexico, 11 January 1999. <http://www.dfait-maeci.gc.ca/english/news/statements/99_state/99_003-e.htm>.8Sept. 2001.

غير أن بناء القدرة المؤسسية دون تعزيز احترام المبادئ يؤدي - لا ريب - إلى تقويض المعيار الإنساني للأمن. أما تقوية المبادئ دون بناء القدرات لحمايتهم فلا يؤدي إلا إلى الإيهام بأن القوة يمكن حدها من خلال سيادة القانون؛ فكلتا الاستراتيجيتين مهمة. (١) وقد قدم الوفد الكندي في منظمة الجمعية العمومية للدول الأمريكية للأمن الإنساني في الأمريكتين أربعة مناهج يمكن أن يؤدي العمل بهم إلى تشكيل مبادرات جديدة ومبتكرة. وهي تحقيق الديمقراطية، والحفاظ على حقوق الإنسان، وتأكيد أسس الأمن الإنساني، ومكافحة الجريمة وعدم الأمان. (٢)

وقد وقعت الحكومة الكندية مع كلٍّ من اليابان و النرويج اتفاقيات و بروتوكولات لتفعيل نهج الأمن الإنساني، وأنشئ مركز إقليمي للأمن الإنساني في الأردن، وطرح برنامج كندا واليابان للسلام والتعاون الأمني نقاشًا حول الأمن الإنساني وبناء السلام في إطار ما يلي: (٣)

سلامة الشعوب وكرامتها محورا اهتمام دولي، وإرساء الأمن الإنساني عنصرًا أساسيًّا لسياساتهما الخارجية، وستقوم حكومة كل من كندا واليابان باكتشاف سبل تنسيق مناهج الأمن الإنساني وأنشطته.

- تعزيز القدرات من أجل السلام وبناؤها يمثلان أولوية دولية تدفعان إلى توسيع الحوار والتنسيق بشأن قضايا بناء السلام.

- كلا الجانبين سيقوم باكتشاف طرائق لدعم القدرة على الحوار والبحث وحل النزاعات في إفريقيا فيما يتعلق بمشكلات الأمن الإفريقية.

وقد طرحت حكومة اليابان (٤) في الجمعية العمومية للأمم المتحدة السؤال التالي: «هل يمكننا أن نتمتع بكامل الحرية دون الخوف من العوز والحاجة؟» وأجابت بقولها: «لن يبدأ الإنسان في التمتع بالأمن الحقيقي إلا إذا كنا قادرين على الحصول على فرصة لكسب

(1)Lloyd Axworthy, "Human Security: Security for People in a Changing World" <http://www.summita-mericas.org/Canada/HumanSecurity-english.htm> 08/09/0

(2)Thirtieth Regular Session of the General Assembly Organization of American States, June 4, 2000 Windsor, Canada, OAS/SER.P AG/doc.3851/00 April 26, 2000.
<http://www.summit-americas.org/>

(3)Ministry of Foreign Affairs of Japan, "Canada-Japan Action Agenda for Peace and Security Cooperation" Overview of Japan-Canada Relations», 17 Sept., 1999.
<http://www.mofa.go.jp/region/n-america/canada/p_ship21/annex3.html>. 9 Aug. 2001

(٤) لقد يسرت اليابان عملية إنشاء صندوق الأمم المتحدة للأمن الإنساني في مارس ١٩٩٩، وأسهمت فيه بأكثر من ٩٠ مليون دولار (٩,٧ مليارين) .

العيش...وأن يعتمدوا على أنفسهم، وتكون لديهم فرص متساوية لتطوير مستوى عيشهم، واتخاذ قراراتهم المستقبلية بأنفسهم.» (١)
ويتطلب الأمن الإنساني احترام كل إنسان منفردًا. واستطاعت حكومة اليابان تحت قيادة رئيس الوزراء السيد كيزو أوبوتشي أن تجعل الأمن الإنساني أحد مبادئ السياسة الخارجية اليابانية لجعل القرن الحادي والعشرين قرنًا «محوره الإنسان» بحق. (٢) وهو ما اقتضى من الحكومة اليابانية ما يلي:

• فهم الأمن الإنساني باعتباره مفهومًا شاملاً وجامعًا، وأن تهديدات الأمن الإنساني تختلف من بلد إلى آخر، ومن فرد إلى آخر.
• مراجعة النظام الدولي؛ إذ يتعين أن تعمل عملية تعزيز القدرات على إتاحة المشاركة الرسمية للمنظمات غير الحكومية في عملية صنع سياسات الحكومة والهيئات الدولية. هذا بالإضافة إلى ضرورة دعم وظائف الأمم المتحدة باعتبارها آلية التنسيق المركزية، والمؤسسة المخوّلة بأنشطة هذه الأطراف في تعاملهم مع العولمة. كما يجب أن يحظى الأمن الإنساني بتفهم القاعدة العريضة بما فيها الدول النامية في الأمم المتحدة ودعمها، كما أن الأمم المتحدة هي الجهة الوحيدة القادرة تقريبًا على لعب دور محوري في تنسيق تطبيق الإجراءات التي يحتاجها الأمن الإنساني.
• بناء شبكات للمفكرين/المثقفين و بناء نظام عالمي للأمن الإنساني سيترتب عليه حشد كل موارد الفكر البشرية وتعبئتها عبر الحدود السياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية التقليدية.

• توجه دولي وسياسي؛ إذ يجب أن يحظى الأمن الإنساني بالموافقة الرسمية على المستوى الدولي، وكذلك بالدعم والتكاتف مقترنيْن بالفعل؛ وهذا بسبب طبيعة محاور اهتمام الأمن الإنساني وعملية صنع السياسات. (٣) وحتى يتم ضمان «حرية الإنسان والوصول إلى قدراته الكامنة» ينبغي أن تتم مخاطبة عدد من القضايا المتنوعة من منظور «الأمن الإنساني» والتي تركز على الفرد. وهذا يتطلب التعاون بين الأطراف المختلفة في المجتمع الدولي، بما فيها الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني. (٤)

---

(1)Yukio Takasu, "Toward Effective Cross-Sectorial Partnership to Ensure Human Security in a Globalized World", Statement at the Third Intellectual Dialogue on Building Asia's Tomorrow. Bangkok, Thailand, 19 June 2000».
<http://www.mofa.go.jp/policy/human_secu/speech0006.html> 08/09/01
(2) Keizo Takemi, "New Forms of Development Towards the 21st Century Which Focus on the Dignity of the Individual." Keynote Address at the International Symposium on Development. United Nations University, Tokyo, 24 June 1999.
<http://www.mofa.go.jp/policy/human_secu/speech9906.html> 08/28/01
(3)Keizo Takemi. "Approach to the Mounting Concern of Human Security", Remarks to the 2000 Annual Meeting of the Trilateral Commission, Tokyo, 2000.
<http://www.trilateral.org/annmtgs/trialog/trlgtxts/t54/tak.htm> 08/09/01
(4) http://www.mofa.go.jp/policy/human_secu/index.html

• تعزيز الجهود لمعالجة الأخطار التي تهدد حياة الإنسان ومصدر رزقه وكرامته، مثل الفقر والتدهور البيئي والمخدرات والجريمة المنظمة والأمراض المعدية مثل مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز واللاجئين والألغام. (١) ولابد من توجيه جهود الحكومة الأساسية إلى اتخاذ أفعال ملموسة وتنفيذ مشروعات تخاطب اهتمامات الأمن الإنساني بعينها.

• ترتبط المبادئ الأساسية للشراكة الناجحة مثل: الحكم بصورة أفضل، والمشاركة المجتمعية، وتمكين الأفراد من أجل التنمية ووعي أكبر للعامة، بتعزيز عملية النهوض بالشراكات عبر القطاعات المختلفة من أجل الأمن الإنساني. (٢)

و قد عرف مركز الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية (UNRCD) الأمن الإنساني(٣) بأنه إزالة أو الحد من الضعف في مواجهة التهديدات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية التي تعوق التنمية المستدامة في المجتمعات. هذا بالإضافة الى كونه مفهومًا ضروريًّا من أجل تحقيق أهداف الألفية للتنمية، واستدامتها؛ فتنطوي بذلك جهود التنمية الجارية على المجموعات المستهدفة/الأكثر عرضة للتهديدات، وأن يتم تكوين آليات على المستويات المختلفة الوطنية والقطرية والمحلية - داخل الحكومة والمجتمع المدني - من أجل حماية المجتمعات من التهديدات الموجهة إلى التنمية المستدامة؛ فالأمن الإنساني يتعامل مع النزاعات والتهديدات المتعلقة بالتنمية بما فيها زيادة ضعف الأفراد والمجتمعات في مواجهة الأزمات المالية، والفجوات المتزايدة بين الفقراء والأغنياء، والانهيارات الاجتماعية والتصدع الثقافي الذي يسببه إعادة التوطين والنزاعات والهجرة وأنماط الحياة سريعة التغير. إن الهدف الأساسي لمركز الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية هو تعظيم الأمن الإنساني وتأثره من خلال إدماج قضاياه في سياسات التنمية والتخطيط المحلي والإقليمي ، وبناء القدرات لإدماج الأمن الإنساني في التخطيط المحلي للتنمية، مع زيادة الفرص من أجل استيعاب الأكثر ضعفًا. (٤)

---

(1)Ibid.

(2) Yukio Takasu, Op. Cit.

(٣) لخص المركز الدولي لبحوث التنمية IDRC تعريف الأمن الإنساني ليضمن على الأقل عددًا من الأبعاد المتداخلة التي تدور حول الكرامة الإنسانية:

- الأمن الشخصي والبدني: حق الأفراد والمجتمعات في الحفاظ على حياتهم وصحتهم وسكنهم في بيئة آمنة ومستديمة.
- الأمن الاقتصادي: الوصول إلى العمل و الموارد الضرورية للبقاء، مع اتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من سوء التوزيع والندرة الاصطناعية والسماح بحدوث تحسن في الجودة المادية لحياة المجتمع.
- الأمن الاجتماعي: توفير الحماية من التفرقة على أساس السن أو النوع الاجتماعي أو العرق أو الوضع الاجتماعي، بالإضافة الى القدرة على الوصول إلى شبكات الأمان الاجتماعية والمعرفة والمعلومات، وكذلك حرية التجمع.
- الأمن السياسي: ضمان حق التمثيل والاستقلال (الحرية) والمشاركة والمعارضة، بالإضافة إلى التمكين لتوسيع الخيارات مع وجود احتمال معقول للقدرة على التغيير. ويتضمن هذا البعد السياسي الأمن القضائي والقانوني، أي قدرة وصول الأفراد والجماعات إلى القضاء/العدالة والحماية من الاستغلال.
- الأمن العرقي والثقافي: مناخ اجتماعي تشعر فيه الأقليات بالأمان في التعبير عن هويتها الثقافية.

</http://www.uncrd.or.jp/hs>

(4) < http://www.uncrd.or.jp/hs/>

وفي عام ١٩٩٩(١)، تكونت شبكة الأمن الإنساني من مجموعة متعددة الأطراف مكونة من الدول التي تعمل على النهوض باستراتيجيات الأمن الإنساني في السياسة الخارجية. فالشبكة تضم الآن كلاً من النمسا، وكندا، وتشيلي، وكوستا ريكا، واليونان، وأيرلندا، الأردن، ومالي، وهولندا، والنرويج، وسلوفينيا، وجنوب إفريقيا (مراقب)، وسويسرا، وتايلاند. وقد عرَّفت الشبكة الأمن الإنساني بأنه: «عالم إنساني يستطيع أن يعيش فيه الإنسان في أمن وكرامة، متحررًا من الفقر واليأس...يضمن فيه كل فرد التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة، وتوافر تكافؤ الفرص من أجل التنمية الكاملة للقدرات الإنسانية»، هذا بالإضافة إلى أن معنى المفهوم في الأساس هو: التحرر من التهديدات التي تنتهك حقوق الإنسان فيما يخص سلامته وحياته».

وقد تلقى نهج الأمن الإنساني دعمًا آخر مهمًّا في سبتمبر عام ٢٠٠٤ عندما نشر الاتحاد الأوروبي تقرير برشلونة لمجموعة دراسات قدرات الأمن الأوروبية تحت عنوان «بيان أوروبا للأمن الإنساني» طالبت فيه بقوة تستطيع الاستجابة (لأزمات) الأمن الإنساني على أن «تتألف هذه القوة على نحو كبير من المدنيين المتخصصين الذين يتمتعون بمهارات منع النزاعات وإعادة البناء الاجتماعي. حتى أن مكونها العسكري سيلتزم بشدة بآداب الأمن الإنساني.» (٢)

نخلص مما سبقت الإشارة إليه أن أغلب الأدبيات الحديثة السابق ذكرها تصف الأمن الإنساني بأنه مشكلة عالمية تحتاج إلى حل عالمي. وأن تحقيق الأمن الإنساني، كما يظهر من تعريفه، يحتاج إلى مجهود جماعي يتضمن المواطن كلاعب فاعل، وإن كان يشمل أدوارًا أساسية لمجموعات المجتمع المدني والمؤسسات، والمنظمات التجارية وغير الحكومية والدولية، وحكومات الدول. وتؤكد أغلب الأدبيات على أهمية القضاء على الفقر، حتى أكثر الرؤى المتحفظة للأمن الإنساني تشدّد على محورية العلاقة بين الحياة الكريمة المادية والاجتماعية للأفراد داخل المجتمعات البشرية، وهي ظروف تتطلب ما يتعدى التنمية الاقتصادية ليشمل تفسير كيفية ربط التنمية الاقتصادية بالاحترام المتزايد لحقوق الإنسان وتحقيق التناغم بينهما، وزيادة قدرة القطاع الخاص، ومساءلة المجتمع المدني ونضوجه. غير أن الأدبيات السابقة اتفقت على أن «الأمن الإنساني» يتكون من ثلاثة عناصر أساسية: «بقاء الإنسان»، و «الحياة الكريمة للإنسان» و «حرية الإنسان».

---

(١) تم اختيار مؤتمر وزاري في النرويج للإعلان عن هذه الشبكة والذي جرى عقده لمناقشة الحملة الدولية ضد الألغام الأرضية/البرية. وقد عقدت اجتماعات لاحقة على المستوى الوزاري سنويًّا لشبكة الأمن الإنساني. وتضمنت اللجنة ١٢ دولة مع حلول عام ٢٠٠٤ هي: النمسا، كندا، تشيلي، اليونان، أيرلندا، الأردن، مالي، هولندا، النرويج، سويسرا، سلوفينيا، وتايلاند. و قامت جنوب إفريقيا بالمشاركة كمراقب. وترى شبكة الأمن الإنساني نفسها على أنها آلية «غير رسمية ومرنة» من أجل «العمل الجماعي» لتقوم بجذب «الانتباه الدولي إلى قضايا جديدة وحديثة الظهور». وتسعى إلى تطبيق «منظور الأمن الإنساني» من أجل «تفعيل العمليات السياسية التي تهدف إلى منع أو حل النزاعات والنهوض بالسلام والتنمية.» وأسهمت الشبكة في العديد من القضايا الدولية، بما فيها القضاء على الألغام، والحد من الأسلحة الصغيرة، وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وتعليم حقوق الإنسان وقانون حقوق الإنسان، ومحاربة الجرائم الدولية، ومكافحة مرض نقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز.

<http://www.humansecuritynetwork.org>

(2)Dan Henk, Op. Cit., P. 95.

لكن الأدبيات اتفقت على أن يكون «الأمن الإنساني» أحد الاهتمامات المهمة في سياسات الحكومات الديمقراطية. فأغلب النزاعات التي حدثت في السنوات الخمس عشرة الماضية كانت داخلية، وليست خارجية بين دول، كما أن أغلب الضحايا كانوا من المدنيين. إن سلامة الأفراد أصبح منصوصًا عليها في مقدمة تعريفات الأمن والسلام؛ لذلك تقترن هذه النزاعات الجديدة غالبًا بانتهاكات واسعة النطاق وبجرائم عنف وإرهاب. وقد تطرقت أغلبية الأدبيات إلى أن نهج الأمن الإنساني ليس جديدًا؛ فالتهديدات الموجهة إليه ليست من الظواهر الحديثة. إن ما جد هو الإطار المتغير؛ فمفهوم الأمن الإنساني يضع مقياسًا جديدًا للحكم على نجاح أو فشل سياسات الأمن الوطنية والدولية، و اتفقت الكثيرمن الأدبيات كذلك على أن أمن الدولة لا يضمن من تلقاء نفسه أمن شعبها. ولا يساعد مفهوم الأمن الإنساني فقط على تقييم فعالية السياسات الأمنية، وإنما يؤكد أيضًا على أهمية العمل الوقائي للتقليل من نسبة التعرض للخطر، كما يوضح الطرق التي يجب اتخاذها لمعالجة الموقف عندما تفشل الوقاية، هذا بالإضافة إلى الإشارة - في كثير من الأحيان - إلى أن اعتراف صانعي القرار بأهمية الأمن الإنساني كإطار للسياسات في ازدياد مستمر .

شكل ٣: العناصر الأساسية للأمن الإنساني

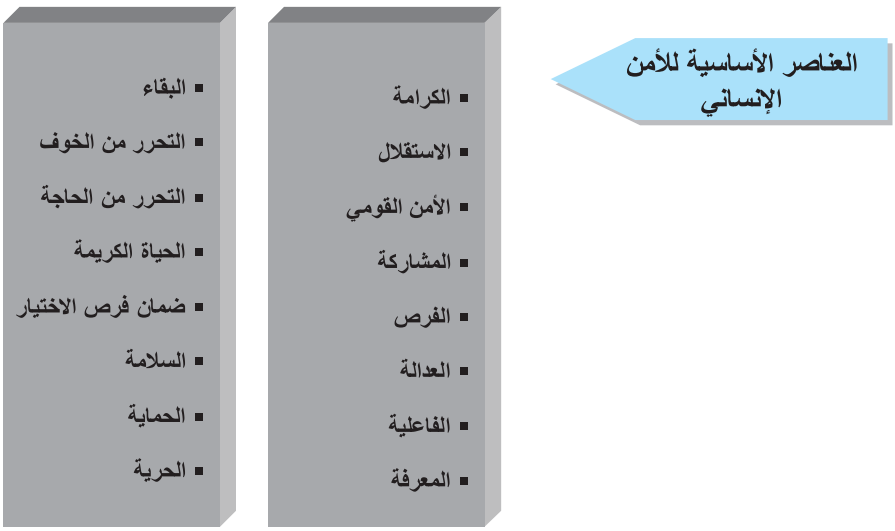

المطلب الثانى
مقارنة بين الأمن الإنساني و المفاهيم ذات الصلة

١- أمن الإنسان و أمن الدولة

لقد تغيرت طبيعة التعامل مع موضوع الأمن بمفهومه الضيق التقليدي الذي ركز فحسب على الدفاع عن سلامة حدود الدولة ذات السيادة (١) والدفاع عن وحدة أراضيها وحرية تحديد نظام الحكم. (٢) والاهتمام بالسياسات الخارجية والدفاعية المعنية بتجنب أو منع النزاعات العسكرية والحدودية. وأمست الأموال المنفقة على الأمن بهذا المفهوم تتجاوز إجمالي دخول ٤٩٪ من سكان العالم.(٣) وعلى الرغم من هذا، فإن الشعور بالأمن لم يتحسن، بل زاد عدد الضحايا من البشر من جراء النزاعات والصراعات العسكرية عبر الحدود أو داخلها. إن أمن الدولة وسيلة لتوفير أمن الإنسان، في حين يمكن لدرجة عالية من الأمن الإنساني أن تضفي الرعاية على الحكومات ونظم الحكم والدول. (٤)

إن الفكرة التقليدية للأمن التي تحتكر فيها الدولة الحقوق ووسائل الحماية لمواطنيها للحفاظ على النظام والسلام، أصبحت فى ظل التحديات التى تواجه الدول أكثر تعقيدًا؛ فالدولة مازالت المسئولة الأساسية عن الأمن، إلا أنها - في كثير من الأحيان - تفشل في الوفاء بالتزاماتها الأمنية. وهذا ما استوجب تحويل الاهتمام من أمن الدولة إلى أمن الإنسان، وبات من الواضح أيضًا أن تبني هذا المفهوم الضيق للأمن لم يحم البشر من آثار تقلبات البيئة والأعاصير والأمراض والزلازل والجفاف التي ألحقت بالناس أضرارًا وخسائر لا تقل عن تلك التي ألحقوها بأنفسهم من خلال صراعاتهم المسلحة. وقد دعا هذا كله إلى ضرورة معالجة مفهوم الأمن من خلال منظور عالمي يتجاوز الحدود القطرية إلى ما يعرف «بالأمن المشترك» (٥).

فأمن الإنسان يكمل أمن الدولة، ويعزز حقوق الإنسان، ويقوي التنمية الإنسانية. وأمن الإنسان يؤكد على حماية الإنسان من طائفة واسعة من التهديدات للأفراد وللمجتمعات. كما يسعى إلى تمكينهم من أن يتصرفوا لصالحهم، جامعًا بين عناصر الأمن والحقوق والتنمية المتعلقة بالإنسان. (٦) ويدعم أمن الدولة وأمن الإنسان بعضهما بعضًا؛ فبناء دولة فعالة وديمقراطية تقدر شعبها وتحمي أقليتها لهو استراتيجية محورية للنهوض بالأمن الإنساني، وفي الوقت ذاته، يغدو تحسين الأمن الإنساني لشعب هذه الدولة معززًا شرعية الدولة واستقرارها وأمنها. (٧)

---

(1)Amartya K. Sen, «Gender and Cooperative Conflicts», in: Irene Timber (editor), "**Persistent Inequalities: Women and World Development**", (New York: Oxford University, 1990), P.558

(2)Sverre Lodgaard, Op. Cit., P. 1

(3)Amartya K. Sen, Op. Cit.

(4)Sverre Lodgaard. Op. Cit., P.2.

(٥) لجنة أمن الإنسان، مرجع سبق ذكره، ص٢.

(٦) **المرجع السابق**، ص٢.

(7) Lloyd Axworthy, Op. Cit.

إذن يجب أن يكون كل من أمن الدولة وأمن الإنسان من أهداف السياسة الوطنية والتعاون الإقليمي. نظريًّا، يوجد الأمن القومي بيئة مواتية تشجع على محاولة تحقيق الأمن الإنساني. و يمكّن الأمن القومي الدول من السعي إلى تحقيق برنامج تنموي وطني طويل الأجل دون خوف من تعثره؛ نتيجة للنزاعات وتداعياتها سواء من داخل أو خارج البلاد؛ فالأمن القومي يسمح للدول بتخصيص مواردهم للقطاعات المنتجة بدلاً من شراء المعدات العسكرية، و التنمية الوطنية تخلق فرصًا من شأنها تحسين حياة شعوبها وأحوالهم، من ناحية أخرى، يوفر الأمن الإنساني أساسًا صلبًا للاستقرار الوطني. وقد أشارت لجنة الحوكمة/الحكم العالمية في تقريرها عام ١٩٩٥ إلى أنه «يجب النظر إلى أمن الشعوب باعتباره هدفًا مساويًا في أهميته لأمن الدول.» (١)

ومفهوم الأمن الإنساني لا يدع أمن الناس يحل محل أمن الدولة، فهو يرى أن كليهما يعتمد على الآخر، وأن أمن الدول يظل شرطًا ضروريًّا لأمن الناس، ولكن الأمن القومي لا يكفي لضمان أمن الناس. لذلك يجب أن توفر الدولة أشكالاً شتى من الحماية لمواطنيها، بَيْدَ أن الأفراد يحتاجون إلى حماية من سلطة الدولة التعسفية، وذلك من خلال سيادة القانون والتركيز على الحقوق المدنية والسياسية، فضلاً عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. و يكمل أمن الإنسان أمن الدولة من أربعة جوانب، (٢) أولاً: اهتمامه بالفرد وبالمجتمع لا بالدولة، ثانيًا : تشمل التهديدات (٣) لأمن الناس، التهديدات والأوضاع التي لم تكن تصنف دائمًا على أنها تهديدات لأمن الدولة، ثالثًا: نطاق الجهات الفاعلة(٤) أوسع من إطار الدولة وحدها، رابعًا: تحقيق أمن الإنسان لا يتضمن مجرد حماية الناس, بل يتضمن أيضًا تمكين(٥) الناس من الدفاع عن أنفسهم (٦) .

هناك أيضًا مجموعة من التشابهات القوية بين الأمن الإنساني و أمن الدولة؛ فكلاهما يقوم بتحديد أولويات للتهديدات الخطرة لأمن الشعوب المعنية ووضعها على أساس الدليل العلمي والتحاليل الاستراتيجية، بوصفهما استجابات مؤسسية منظمة، شاملة و دائمة، ومتناسقة للتهديدات التي تم حصرها, متضمنة أطرافًا متعددة تمتد من البحث حتى العمل الميداني. (٧)

---

(1)Mc. Abad Jr., "The Challenge of Balancing State Security with Human Security", Indonesian Quarterly XXVII.4 2000, P.403.

(٢) لجنة أمن الإنسان، **مرجع سبق ذكره**، ص٣-٤.

(٣) التهديدات، حماية المواطنين من التلوث البيئي، والإرهاب العابر للحدود الوطنية، وتحركات السكان الضخمة، والأمراض المعدية من قبيل فيروس نقص المناعة الإنسانية/الإيدز/ وأوضاع القمع والحرمات الطويلة الأمد.

(٤) الجهات الفاعلة، مجموعة الجهات الفاعلة أكبر أيضًا، فلم تعد الدول هي الفئات الفاعلة الوحيدة، إذ تشارك المنظمات الإقليمية والدولية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، في إدارة القضايا الأمنية.

(٥) التمكين، يستتبع تأمين الناس أيضًا تمكين الناس والمجتمعات، وفي حالات كثيرة يمكن أن يسهم الناس مباشرة في تحديد الحلول لورطة انعدام الأمن وتنفيذها.

(٦) لجنة أمن الإنسان، **مرجع سبق ذكره**، ص٥.

(7) SabineAlkire, Op. Cit., P.31-39.

من الضروري أيضًا إلقاء الضوء على اختلافين بين الأمن الإنساني والدولة. أولاً: إن أمن الدولة مختص بصورة كبيرة بحماية أراضي الدولة والناس التي تعيش فيها. ثانيًا: أمن الدولة يهتم بصورة واضحة بنسبية توزيع السلطة بين الدول ووحدة أراضيها. هذه الأجندة مشروعة. ولكنها ليست جزءًا من أجندة الأمن الإنساني؛ فالأمن الإنساني محوره أيضًا الناس. كما أنه متعدد الجوانب ويحدد في إطار خيارات الناس وحرياتهم. و يمكن للأمن القومي أن يكون هدفًا يستحق أن نسعى إليه. إلا أن هذا يكون في إطار مدى إسهامه في الحفاظ على أمن الناس. أى على بقائهم وحياتهم الكريمة. إن أمن الفرد والأمن العالمي وجهان لعملة واحدة كما يشير مناصرو «الأمن الإنساني».(١) غير أن التمكين يعني كذلك أن قدرة الناس على أن يسلكوا ومصالحهم وصالح آخرين هي السبيل الثاني لتحقيق أمن الإنسان. وتعزيز تلك القدرة يميز أمن الإنسان عن أمن الدولة. ودعم قدرات الناس على تحقيق مصالحهم وسيلة أيضًا لتحقيق أمن الإنسان. وعدم إهدار كرامته ولا انتهاكها. وإيجاد فرص للعمل والتصدي لمشكلات كثيرة محليًّا؛ فتمكين الناس هو دعم قدرتهم على التصرف بما يحقق مصالحهم وهذا يتطلب توفير التعليم والمعلومات؛ ليكون باستطاعتهم تمحيص المواضعات الاجتماعية والقيام بعمل جماعي.

٢- الأمن الإنساني والتنمية البشرية

يمكن القول إن فكرة الأمن الإنساني كانت دائمًا فكرة ضمنية في مفهوم التنمية. إلا أن الفشل في تحقيق أهداف تنموية مستدامة وتصاعد النزاعات الاجتماعية بصورها المختلفة تشيران إلى أنه لم يتم فهم العلاقة المتداخلة المعقدة بين عناصر التنمية والأمن بصورة صحيحة. إن مفهوم التنمية البشرية يدور حول طبيعة المدخل الواسع لتوسيع خيارات الناس وقدراتهم. ليس فقط فيما يخص الدخل. ولكن أيضًا في مجالات الصحة والتعليم والتكنولوجيا والبيئة والتوظيف.

وفى التسعينيات. ظهرت مدرسة التنمية البشرية. التي سماها محبوب الحق. كما ذكرت ألكاير. «الأكثر شمولاً» . وكانت مؤسسة على ردود أفعال سابقة ضد الافتراض السائد للتنمية الاقتصادية. الذي اهتم بالنمو الاقتصادي الشامل هدفًا له. قيل إن النمو لم يكن كافيًا بوصفه هدفًا. ومن المستطاع تحقيق نمو كلي متواكب مع ظروف أخرى قاسية مثل الحرمان الشديد بين الفقراء. والقهر السياسي. أو التدهور البيئي. وقد عملت هذه المدرسة على البحث عن بدائل للتنمية الاقتصادية كحجر أساسى للتنمية. (٢)

(1) Sabine,Alkire, Op. Cit., P. 35.

(٢) المرجع السابق.

فهدف التنمية البشرية هو ازدهار أو إشباع الأفراد حياتيًّا ومجتمعيًّا، ومد الخيارات إلى الفئات كافة، وعلى العكس من هذا، فإن مساحة الأمن الإنساني محدودة. وفي حين أن كلا المدخلين يخاطب المحروم والمعدم، فإن للأمن الإنساني جانبًا وقائيًّا منظمًا، وفي الوقت الذي تهدف فيه التنمية البشرية إلى «النمو العادل» <فإن الأمن الإنساني يركز على «الانحدار الآمن».. إن مدخل الأمن الإنساني يحدد ويعمل على مواجهة الركود الاقتصادي، والنزاعات، والطوارىء، والأحداث الأكثر تشاؤمًا في المجتمع. وأخيرًا، فإن الأمن الإنساني يمكنه, في بعض الأحيان، أن يكون أضيق وأقصر أفقًا، وقد يتضمن عمليات نجدة في حالات الطوارىء، وعمليات حفظ السلام، بالإضافة إلى تنمية بشرية ومؤسسية أطول أمدًا. (١)

التنمية البشرية تحث على ضرورة أن تتوجه السياسات الاجتماعية و الاقتصادية إلى الناس ورخائهم بوصفهما هدفًا أساسيًّا وأخيرًا، بدلاً من التركيز على النمو الاقتصادي أو أي حالة أخرى باعتبارهما غاية في حد ذاتهما. وقد أشارت تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى التنمية البشرية بوصفها «التوازن بين المقتضيات الاقتصادية والقضايا الاجتماعية والاهتمامات البيئية والديناميكية الديموجرافية مع اعتبار الإنسان وسيلتها وهدفها». وقد أخذت التقارير بهذا المبدأ منذ ١٩٩٠ مؤكدة على البعد الإنساني، وجاعلة الفرد هو المستفيد الرئيس من عملية التنمية ومن المشاركة فيها. وتشمل التنمية البشرية أربعة عناصر هي(٢):

الإنتاجية:

تعنى توفير الظروف الملائمة للبشر لكي يتمكنوا من زيادة إنتاجيتهم، على ألا يكون عنصر النمو الاقتصادي نموذجيًّا إلا بالتنمية البشرية.

الإنصاف أو العدالة الاجتماعية:

يعني تساوى البشر في الحصول على الفرص ذاتها، ولبلوغ ذلك لابد من رفع الحواجز التي تحول دون إيجاد الفرص المؤدية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وهنا تجب الإشارة إلى أن الحماية جوهر أساسى للأمن الإنسانى؛ فهو يعترف بأن الناس والمجتمعات تهددهما أحداث خارجة عن نطاق سيطرتهما إلى حد كبير تهديدًا بالغًا، من قبيل: أزمة مالية، أو صراع عنيف. ولحماية الناس من هذه التهديدات لا بد من التمسك بحقوقهم وحرياتهم الأساسية.

---

(1) Ibid, P.31-39.

(٢) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، **مفهوم النوع الاجتماعي**، (عمان: مكتب غرب آسيا التابع لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ٢٠٠٠)، ص ٢-٣.

الاستدامة :

تنطوي على ضمان حصول البشر على فرص التنمية دون إهمال حق الأجيال القادمة عند رسم السياسات التنموية، وهو ما يحتم بالتالي: «التأصيل المؤسسي لمفهوم التنمية الشامل من خلال تعزيز دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية».

التمكين :

على التنمية أن تكون من صنع البشر لا من أجلهم فحسب، وهو ما يحتم مشاركتهم مشاركة تامة في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بحياتهم وفى تنفيذها ضمن حيز الواقع. وحتى نضمن لتلك المشاركة النجاح فلابد من تعزيز قدرات البشر على مختلف المستويات والمجالات بهدف سيطرة كل فرد في المجتمع على مقدراته.

وقد حدد أمارتيا صن أيضًا العلاقة بين الأمن الإنساني والتنمية البشرية (١) فى عدة نقاط هي: أولاً: الأمن الإنساني والتنمية البشرية محورهما الإنسان، ثانيًا: كلاهما متعدد القطاعات والجوانب فيما يخص الإجراءات، وكلاهما يخاطب كرامة الناس، بالإضافة إلى اهتماماتهما المادية والجسدية، ثالثًا: التنمية البشرية تقدم «الصورة الكاملة» للهدف طويل الأمد، ألا وهو الإشباع الإنساني لأفراد المجتمع،
سواء كانوا أغنياء أو فقراء، أي أن التنمية البشرية هي مدخل واسع يصلح للأفراد والمجتمعات الغنية والفقيرة. (٢)
وكما أن هناك تشابهًا بين الأمن الإنسانى والتنمية البشرية، هناك أيضًا بعض الاختلافات بينهما، مثل: أولاً: الطبيعة غير المحدودة للأمن الإنساني، فالهدف ليس توسيع كل القدرات بصورة مطلقة ولكن توفير القدرات الحيوية لكل الأشخاص على قدم المساواة. أما التنمية البشرية فهي بالتأكيد أوسع وتتضمن اهتمامات ليست أساسية فقط. ثانيًا: الأمن الإنساني يشتمل على مجموعة فرعية محدودة جدًّا من اهتمامات التنمية البشرية (بالإضافة إلى اهتمامات أخرى «للانحدارات» التي لم تؤكد عليها التنمية البشرية، كما يستبعد الأمن الإنساني أغلب اهتمامات التنمية البشرية لأنها خارجة عن نطاقه)، ثالثًا: إن نهج الأمن الإنساني يأخذ على عاتقه مخاطبة تهديدات مثل العنف أو الهبوط الاقتصادي مباشرة، رابعًا: الفرق بين الأمن الإنساني والتنمية البشرية هو العامل الزمني، ففي حالة التنمية البشرية نجد أن كثيرًا من المجهودات موجهة إلى البناء المؤسسي، وبناء القدرات، وجعل جميع التدخلات مستدامة على مدى الزمن، وفي الكثير من الأحيان، يقوم الأمن الإنساني بتدخلات مشابهة، إلا أنه، في بعض الأحيان، تكون أنشطة الأمن الإنساني قصيرة الأمد جدًّا ودون مشاركة. (٣)

(1) Amartya K. Sen, "Why Human Security?" Text of presentation at the 'International Symposium on Human Security" in Tokyo, 28 July, 2000.

(2) Sabine Alkire, Op. Cit., P.36.

(3) Ibid, P.36-37.

ومن ثم جاءت الدعوة إلى تضمين البعد الإنساني و عدم الاكتفاء بمؤشر وحيد وإيجاد مقاييس مجمعة تتناول التنمية بجوانبها المتعددة، والتي يعجز متغير واحد بالضرورة عن رصدها. فكان مؤشر التنمية الإنسانية نتاج الجدل الدائر حول عدم الاكتفاء بالمؤشرات المرتبطة بالدخل زيادة أو نقصانًا. حيث أدرجت في هذا المقياس المجمع مؤشرات تعبر بدرجة أفضل عن التغيرات الحادثة في مستوى المعيشة ورخاء الأفراد، وتعكس ما أكد عليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائ من أن التنمية يجب أن تركز بالأساس على أمن البشر، وعدم الاكتفاء بأمن الحدود والأقطار والأقاليم التي يعيشون فيها. فظهرت مؤشرات تعكس تطور خدمات الصحة والتعليم والحريات السياسية والمشاركة. (١)

إذن هناك صلة بين الأمن الإنساني والتنمية البشرية؛ فالتقدم في مجال من هذين المجالين يعزز فرص إحراز التقدم في المجال الآخر. ولكن الفشل في أي مجال منهما يزيد أيضًا من حدة خطر الفشل في المجال الآخر، و يعزز مفهوما الأمن الإنساني والتنمية البشرية بعضهما بعضًا؛ فالأمن الإنساني يخلق بيئة مواتية للتنمية البشرية، والعنف أو التهديد بالعنف يجعلان التقدم الملموس في البرنامج التنموي هدفًا بعيد المنال.

٣- الأمن الإنساني وحقوق الإنسان

حقوق الإنسان (٢) هي «مجموعة الحقوق والحريات المقررة والمصونة بمقتضى المواثيق الدولية والإقليمية التي تلتزم الدول بإقرارها وضمانها وحمايتها على أراضيها. وتضاف

---

(1)United Nations Development Programme, «Human Development Report», (New York: Oxford University Press, 1994), P.90.

(٢) كان الجيل الأول من حقوق الإنسان مستوحى في الأساس من إيديولوجيات الغرب وثوراته الليبرالية الديمقراطية، التي ركزت على الحريات المدنية والسياسية، بما فيها حق الحياة والحرية والأمن الشخصي، والتحرر من العبودية أو التعذيب، والحق في الاعتراف بشخصية الفرد القانونية وحقه في اللجوء إلى القضاء وفي الحصول على محاكمة عادلة، والحق في مغادرة أي بلد بما فيها بلده، والحق في الزواج وتكوين أسرة، وحق الملكية، وحرية التفكير والضمير والدين والرأي والتعبير والتجمع، وإقرار حق الفرد في المشاركة في حكم بلاده. أما الجيل الثاني فقد تم تقديمه إلى الساحة الدولية من قبل ثورات الديمقراطية الاجتماعية والثورات الشيوعية التي كانت مهتمة بالحقوق الاجتماعية والسياسية بما فيها حق العمل وحق الحصول على أجر متساو للعمل المتماثل، وحق التعليم والراحة والأمن الاجتماعي والحق في مستوى معيشة مناسب، وكذلك الحق في المشاركة في الحياة الثقافية للمجتمع. لقد قامت الدول التي حصلت على استقلالها بالتعاون مع الدول الاشتراكية في أجهزة الأمم المتحدة عام ١٩٦٦ بسن تشريع لهذه الحقوق في صورة اتفاقية العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد دخل هذا العهد حيز التنفيذ عام ١٩٧٦، مشكلاً مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ما يطلق عليه غالبًا ب»القانون الدولي لحقوق الإنسان». أما الجيل الثالث فجاء نتيجة نضالات الشعوب المختلة التي كانت تنظر إلى قوة الدول التي كانت تحتلهم باعتبارها تهديدًا لحياتهم جميعًا. فعمل على الاعتراف بحق التعاونيات وبحق الاتصال الذي أصبح أحد الجوانب المهمة لهذه الحقوق التي تعترف بحق التحدث والتعليم والتعلم بلغة الفرد الأصلية (المحلية/الأم) وهو حق يتم انتهاكه باستمرار من قبل العديد من النظم الديكتاتورية، ومن قبل أيضًا بعض النظم التي تسمي نفسها نظمًا ديمقراطية. بالإضافة إلى هذا تنص المادة الرابعة من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية أنه في حالات الطوارئ الاستثنائية التي «تهدد حياة الأمة»، والمعلن قيامها رسميًّا، يجوز لإحدى الدول الأطراف أن يتم إعفاؤها بصورة مؤقتة من التزاماتها تحت هذا العهد، ومع ذلك ليس من المسموح إسقاط المواد الخاصة بالحق في الحياة والتخلص من الحرية والتعذيب والتحرر من السجن لإخلاله بالتزاماته التعاقدية .....الحرية من الاتهامات الجنائية لأفعال لم يجرمها القانون، والاعتراف

إلى هذه الاتفاقيات والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان مجموعة قواعد « القانون الإنساني الدولي» ذات الصلة بتنظيم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في ظل النزاعات المسلحة، سواء أكانت نزاعات دولية بالمعنى الدقيق، أم نزاعات داخلية ذات طابع دولي.(١) يولد الناس متساوين في الحقوق والمنزلة، وحقوقهم تشكل مطالب أخلاقية مكفولة لجميع الأفراد بموجب إنسانيتهم في حد ذاتها. و تظل حقوق الإنسان طريقة أساسية لوضع الحد الأدنى من فهم ما يعنيه رفاه الإنسان، ومن ثم وضع الحد الذي يجب ألا يتخطاه الجدال في هذا المجال. فليس لأي جدال أن يبرر التضحية بالأرواح البريئة، ولا أن يجعل الاغتصاب أمرًا مقبولاً، ولا يسمح للحكومات بأن تجوِّع شعوبها. كما ليس لأي خلاف أن يبرر اختفاء أولئك الذين لا نتفق معهم. (٢)

هناك ارتباط عميق أيضًا بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، فكلاهما مهتم بتحديد مجموعة أساسية من الاهتمامات العالمية بالفقر والعنف و التسلط. إن حقوق الإنسان تكوِّن مجموعة مناسبة تصلح لأن تمثل «الجوهر الحيوي» لحياة البشر. ولأن الأمن الإنساني يركز على الجدوى، فمن المحتمل أن توضع جميع الحقوق الإنسانية على قدم المساواة من حيث الأولوية. وفي الواقع تقوم المؤسسات المختلفة التي تحترم أو تقوم بالدعوة إلى الأمن الإنساني عن حق بتحديد أولويات مجموعة محددة من الحقوق والحريات ومخاطبتها وبقدر ما تتطابق هذه الحقوق مع الأمن الإنساني بقدر ما تلتزم المؤسسات بتوفيرها.(٣) إن حقوق الإنسان وأمن الإنسان يمكن أن يكمل كل منهما الآخر على نحو مثمر. فأمن الإنسان جانب من جوانب حقوق الإنسان؛ مما يؤكد طبيعة تلك العلاقة الارتباطية.

بالشخصية القانونية للأفراد، وحرية التفكير والضمير والدين. ومن ناحية أخرى، تمت إضافة فقرة اختيارية توافق الدولة الطرف من خلالها على السماح للأفراد بتقديم الشكاوى إلى لجنة حقوق الإنسان في حالة انتهاك حقوقهم المنصوص عليها في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية من قبل الدولة الطرف. وقد أعلنت الأمم المتحدة في الأول من يونيو عام ١٩٨٥ أن ٨٤ دولة قامت بالتصديق على أو الانضمام إلى العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن ٨٠ دولة قد صدقت أو انضمت إلى العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، أما البروتوكول الاختياري فلم يصدق ولم تنضم إليه إلا ٣٥ دولة. وجرى تضمين جيل رابع من الحقوق في المنهج الدولي الخاص بالبيئة بالرغم من عدم نص الآليات الدولية لحقوق الإنسان عليه. ولا زال هناك جيل خامس من الحقوق الإنسانية في طور الإعداد والصياغة، وهذا الجيل الجديد لا يدور حول الحقوق، وإنما حول الرعاية الإنسانية والتعاطف والحب لكل أشكال الحياة/ لقد نبع هذا الجيل من التقاليد الروحانية للتمدن في العالم، ويعرف أن الأمن الإنساني لا يمكن تحقيقه كاملاً إلا عندما ننظر إلى كل فرد باعتباره جزءًا لا يتجزأ من الكون كله.

Majiid Tehranian (editor), Op. Cit., P.3,4.

United Nations, Everyone's United Nations: A handbook on the Work of the United Nations, (New York : UN, 1985), P.304.

(١) الهيئة العامة للاستعلامات، **حقوق الإنسان في مصر**، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ديسمبر٢٠٠٤)، ص ١١-١٢.

(٢) ليا ليفن، **حقوق الإنسان: أسئلة وإجابات**، (باريس: اليونسكو، ٢٠٠٤)، ص ١١.

(3)Sabine Alkire, Op. Cit., P.37.

من ناحية، والواجبات المقابلة للناس الآخرين وللمؤسسات الأخرى من الناحية الأخرى، ويمكن أن تأخذ الواجبات شكل «التزامات كاملة»، تشكل مطالب محددة لأشخاص أو وكلاء بعينهم، أو «التزامات غير كاملة»، تقتضي من أي شخص تقديم يد العون والمساعدة. إن حماية حقوق الإنسان والتمسك بالقانون الإنساني أمران ضروريان لأمن الإنسان في حالات الصراع. (١)

يخاطب الأمن الإنساني ، مثل حقوق الإنسان، مجموعة من الحقوق أو الحريات غير المقبول تجاهلها. وتتعدد فوائد الأمن الإنساني بالنسبة إلى الدول، إلا أن أحد الدوافع التي تدعو إلى الأمن الإنساني هي مخاطبته الحقوق الإنسانية التي قد تراها الأغلبية على أنها أهم حقوق الإنسان وأبسطها وأكثرها عالمية، والدافع الآخر هو أن الأمن الإنساني وحقوق الإنسان يتعرضان لكل من العنف والفقر. إن حماية الهوية والعمل على النهوض بالركائز الأساسية لحياة الناس من خلال «التحرر من الخوف» و «التحرر من الحاجة» لهما هدفا كل من الأمن الإنساني وحقوق الإنسان. (٢)

هناك ارتباط آخر أيضًا بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، فيما يتعلق بموضوعات الواجب أو الإلزام، وتختلف النظريات لحقوق الإنسان في إسنادها لهذا الإلزام (وهذا هو السبب الأساسي في محدودية أثر حقوق الإنسان؛ حيث لا توجد مؤسسة ذات سلطة تعمل على فرض واجبات أو مسئوليات حقوق الإنسان - إلا أن هذا تغير مع ظهور المحكمة الجنائية الدولية). إن الدعوة إلى حقوق الإنسان لهي عمل متصل؛ لأن أي انتهاك لهذه الحقوق يلزم آخرين باتخاذ رد فعل، وإن كان يوحي مصطلح «الأمن الإنساني» ظاهريًّا بأنه لا يتعلق بواجبات أو التزامات. هذا الإيحاء قد يعود إلى فهم الأمن الإنساني على أنه امتداد لأمن الدولة، أي على أنه، إلى حد ما، يتم تبنيه طوعيًّا من قبل حكومة ما. في المقابل، يجري النظر إلى حقوق الإنسان دائمًا على أنها من واجبات أطراف أخرى ومسئولياتها. لكن إذا كان على الأمن الإنساني أن يوفر قاعدة عمل مشتركة لتنسيق الجهود القومية والدولية وجهود المجموعات المحلية فيجب أن يكون ذلك ملزمًا، ومعنى هذا أنه إذا كانت قضايا الأمن الإنساني «مرتبطة بمصطلحات حقوق الإنسان» فهذا يثريها بربطها من فورها بحس الالتزام الأخلاقي. ومن ثم، فإن حقوق الإنسان إلى حد ما تقدم إطارًا أساسيًّا أوسع من الالتزامات العالمية؛ والأمن الإنساني يشير بوضوح إلى مقتطف نموذجي محدد لمثل هذه الالتزامات.(٣) وعلى الرغم من كل ما سبق، فقد أشار هانز ج. مورجنثو، الأب الروحي للواقعية إلى أنه «لا يمكن تطبيق مبدأ الدفاع عن حقوق الإنسان بطريقة مستمرة في السياسة الخارجية؛ لأنه يمكنها أن تتناقض، بل هي بالتأكيد

---

(١) لجنة أمن الإنسان، مرجع سبق ذكره، ص٨-٩.

(2) Sabine Alkire, Op. Cit., P.37.

(3) Ibid, P.39.

ستتناقض مع مصالح أخرى، والتي قد تكون أكثر أهمية من الدفاع عن حقوق الإنسان تحت ظرف معين». يشير الواقعيون أيضًا إلى تشدد الدول في تطبيق معايير حقوق الإنسان وإلى ضعف أو غياب آلية التنفيذ تقريبًا. وإذا اتبعت جميع الدول مبادئ «الميثاق الدولي لحقوق الإنسان» فلن يكون هناك أي فرد بلا طعام ولا حكم ديمقراطي ولا حماية قانونية ولا تعليم ولا هوية وطنية ولا أملاك ولا مستوى معيشي ملائم. إلا أن أحد الأسباب الرئيسة لعدم حدوث هذا- حسب مناصري دراسات الأمن النقدية- هو أن الدول لا تتحمس لقواعد المجتمع الدولي إلا عندما يكون من المفيد لهم تطبيقها بما يتناغم ومصالحهم وقوتهم. فعندما تتعارض حقوق الإنسان مع أهداف الأمن القومية أو الدولية، فإن هذه الأهداف الأخيرة هي التي تفوز كل مرة. (١)

وختامًا، أود أن أشدِّد على ضرورة أن نرى أوجه الاختلاف بين فكرة أمن الإنسان وفكرة التنمية البشرية وفكرة حقوق الإنسان، ولكن من المهم أيضًا أن نفهم السبب الذي يجعل من الممكن اعتبارها مفاهيم متكاملة؛ فالإثراء المتبادل يمكن أن يكون ملازمًا للتميز والوضوح. ولكن النظرة إلى الأهداف المشتركة تختلف. فالتنمية البشرية «تتعلق بالناس، وتتعلق بتوسيع نطاق خياراتهم لكي يحيوا حياة ممكنة.» وهي تنطوي على خاصية تفاؤلية، بالنظر إلى أنها تركز على توسيع فرص الناس لكي يصبح التقدم منصفًا - أي «النمو مع الإنصاف»، ويكمل أمن الإنسان التنمية البشرية بتركيزه القصدي على «المخاطر المصاحبة للانتكاس». فهو يعترف بالظروف التي تهدد البقاء على قيد الحياة، وتهدد استمرار الحياة اليومية، وتهدد كرامة الإنسان. ويمثل احترام حقوق الإنسان لب حماية أمن الإنسان. ويجمع مفهوم الأمن الإنساني بين عناصر الضمان والحقوق والتنمية. ويرى أن التنمية البشرية كأسلوب ومحور للتعامل مع المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والتصدي لها لم تعد تركز على إشباع الاحتياجات الأساسية للناس وتلبيتها فحسب، بل انطوت على أبعاد وآفاق ترمى إلى إثراء الحياة الإنسانية وإغنائها بمحتوى جديد. هذه المقاربة توسعية بمعنى أنها تتمحور حول النمو والمكاسب الإيجابية. لذا يعنى الأمن بتوفير هذه المكاسب للناس والإبقاء عليها من خلال مراحل تباطؤ النمو. ومن ناحية أخرى، كان هناك اختزال للتنمية التي انحصرت في بعدها الاقتصادي فقط، ثم أضحت التنمية الاقتصادية مقصورة على تطورات النمو في متوسطات الدخول و هو ما يشغل الباحثين في العلوم الاجتماعية، ومن بين قضايا الحكم الرشيد الأساسية، الأخذ بالأسلوب الديمقراطي، والمشاركة في صنع القرار، ومساءلة صناع القرار، واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، ووجود قواعد ومؤسسات تشمل الجميع على نحو منصف وعادل، وترتبط قضايا الحكم ارتباطًا وثيقًا بتمكين الناس والمجتمعات المحلية. فمن دون وجود حكم فعال لا يُمَكَّن الناس. وما لم يُمَكَّن الناس وتُمَكَّن المجتمعات المحلية بحيث يتاح لهم الاستماع إلى آرائهم والمشاركة في عملية صنع القرار، فلن يكون الحكم ممكنًا عمليًّا. (٢)

(1) Tim Dunne, Tim and Nicholas J. Wheeler, Op. Cit., P.12, 14.

(٢) لجنة أمن الإنسان، **مرجع سبق ذكره**، ص٦٨، ٩، ١٠.

الشكل ٤: الأمن الإنساني

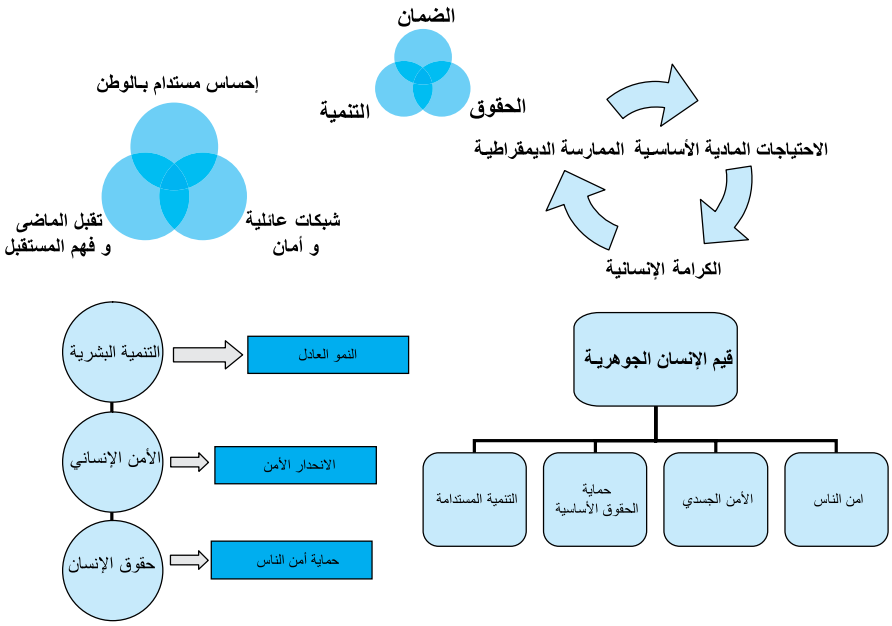

المطلب الثالث: أبعاد الأمن الإنساني للمرأة

شهد العقد العالمي للمرأة (١٩٧٥- ١٩٨٥) اجتماع نساء ينتمين إلى أجناس وديانات وثقافات، وكان الهدف هو تحسين وضع المرأة. وتوالت المؤتمرات التي عقدت تحت إشراف الأمم المتحدة (مكسيكو ١٩٧٥) و(كوبنهاجن ١٩٨٠) و(نيروبي ١٩٨٥) وعمدت إلى تقييم وضع المرأة، وعلى إعداد استراتجيات ترمى إلى الارتقاء بشئونها ؛ وفى أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات تدارست المرأة إعلان حقوق الإنسان، واتخذت منه منطلقًا لإعداد الأدوات التحليلية والسياسية التي شكلت معها رؤى الحقوق الإنسانية للمرأة وممارساتها. وقد انطوى اتخاذ إعلان حقوق الإنسان (١) إطارًا للتحرك، على تغير مزدوج في الفكر بشأن حقوق الإنسان من جانب، والحديث عن حياه المرأة من جانب آخر. فاعتبار حقوق الإنسان حقوقًا ثابتة؛ يعنى أنه لا يحق لأحد أن يتنازل عن حقوقه الإنسانية حتى برغبته. لأن الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية حقوق متداخلة ومترابطة، وتنبع أهمية هذه الصفة بالنسبة إلى المرأة من أن الحقوق المدنية والسياسية للمرأة كانت على مر التاريخ تخضع لتأثير وضعها الاقتصادي للقيود الاجتماعية والثقافية المفروضة على أنشطتها والتهديدات التي تشكل عائقًا أمام مشاركتها في الحياة العامة والحياة السياسية. واستنادًا إلى هذه الوضعية على وجه التحديد، طرحت مؤتمرات المرأة مبدأ مفاده أن الاستقرار السياسي لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كانت الأدوار الثقافية والاجتماعية في الحياة اليومية موضع تقدير؛ بحيث تنعكس على السياسات العامة والسائدة. وبأن العدالة الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق إلا بتحقيق العدالة الاقتصادية، وباشتراك المرأة على المستويات كافة في مواقع اتخاذ القرار. (٢)

أولاً: الأمن الاجتماعي للمرأة

«إن الأمن الاجتماعى هو أحد مكونات الأمن الإنسانى، ولا يعنى مجرد توفير الخدمات والحقوق الأساسية للناس. ولكنه يستهدف أيضًا تأمين القدرة على الحصول والوصول إلى هذه الخدمات.» إن عالمنا العربى يعتمد على الأسر فى توفير الأمن الاجتماعى للنساء وتحقيق رفاهيتهن، ولكن فى الواقع لا يمكن الاعتماد على الأسرة وحدها لتوفير الحماية وضمان حقوق المرأة وأمنها على مدار حياتها. ففى بعض الأحيان، تكون الأسرة هى الراعى الأول للمرأة فى سنواتها الإنجابية الأولى، ولكن نجد أن النساء الفقيرات اللاتى يتقدمن

(١) الهيئة المصرية العامة للكتاب، موسوعة المرأة عبر العصور International Encyclopedia of Women، المجلد الرابع، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٤)، ص ٣٠.

(٢) إعلان حقوق الإنسان: كان المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي نظمته الأمم المتحدة وعقد في فيينا عام ١٩٤٣، أول اجتماع في إطار حقوق الإنسان . ولم يكن جدول الأعمال المقترح في الدعوة الأصلية للمؤتمر يتضمن قضية المرأة ولا مسألة التمييز بين الجنسين فى حقوق الإنسان. وجاءت حملة عالمية لدعوة المؤتمر إلى إدراج الحقوق الإنسانية للمرأة في محضر المؤتمر ومناقشته على جميع المستويات» والاعتراف بأن

فى العمر ليس لديهن معاش ولا ضمان، وغالبًا ما يقعن فى براثن الفقر. كما يجب الإشارة هنا إلى أن الأمن الاجتماعى أمر لا يتعلق بالمال، ولكنه يشترط توفير الرعاية الاجتماعية والصحية وتوفير الخدمات الأساسية للفرد بغض النظر عن الجنس. (١)

يحمى الأمن الاجتماعي المواطنين من مخاطر التنمية وتقلباتها وعدم تسارع معدلاتها. ويتعلق الأمن الإنساني أيضًا بالفقر المدقع والتلوث واعتلال الصحة و العنف والأمية. فالمعرفة والمهارات والقيم الأساسية للأمن الاجتماعي هي التعليم الأساسي والمعلومات العامة التي توفر المعرفة والمهارات الحياتية واحترام التعددية. (٢) إن الحرمان من التعليم - على وجه الخصوص - يجعل الرجال والنساء - وخصوصًا النساء - في وضع سيئ بوصفهم عمالاً منتجين، وآباء وأمهات، ومواطنين قادرين على التغيير الاجتماعي، ومن دون الحماية الاجتماعية، يمكن أن يؤدي الضرر الشخصي أو الانهيار الاقتصادي إلى دفع الأسر إلى العيش في فقر وفي يأس. وكل هذه الخسائر تؤثر في قدرة الناس على الدفاع عن أنفسهم.(٣) وفي الكثير من الأحيان، لا تستطيع المرأة أيضًا مواجهة التهديدات المباشرة لأمنها وسلامتها (مثل التعرض للقتل في جرائم الشرف على سبيل المثال)، أو التهديدات التي تكمن جذورها في البنية الثقافية لمجتمعها مثل العنف. فإن العنف(٤) الذي تتعرض له المرأة ينبع، في كثير من الأحيان، من صميم حياتها الخاصة.

العنف القائم على التمييز بين الجنسين، والذي يرتكب بصور مختلفة تحت مسميات ثقافية وعنصرية وغيرها..... يعد انتهاكًا لحقوق الإنسان ويقتضى تحركًا فوريًا لوضع حد له» ووجهت هذه الدعوة من خلال التماس ترجم إلى ٢٣ لغة ووقعت عليه نصف مليون امرأة من ١٢٤ بلدًا. وطالبت الدعوة بمناقشة أسباب إسقاط حقوق المرأة، خاصة العنف القائم على التمييز بين الجنسين باعتباره من حقوق الإنسان، وجاء إعلان فيينا وبرامج التحرك الذي أقره المؤتمر وينص على أن الحقوق الإنسانية للمرأة وللفتاة هي جزء ثابت متكامل من الحقوق العالمية للإنسان لا يتجزأ عنها. الهيئة المصرية العامة للكتاب. **مرجع سبق ذكره**، ص ٣١.

(١) هانيا شلقامى، «الأمن و الرعاية الاجتماعية»، في: تقدم المرأة العربية ٢٠٠٤، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٢٦-١٢٨.

(٢) لجنة أمن الإنسان، **مرجع سبق ذكره**، ص.٣

(٣) **المرجع السابق**، ص٦.

(٤) و بحسب التعريف المقدم من منظمة الصحة العالمية، فإن العنف هو الاستعمال المقصود للقوة الفيزيقية بالتهديد أو الممارسة الفعلية ضد الذات أو شخص آخر أو جماعة أو مجتمع و الذي ينتج عنه ضرر أو جرح أو يقصد به الضرر أو الموت أو الضرر النفسي أو الحرمان... ويتضمن العنف كلّ أشكال العنف البدني والعقلي والأذى وسوء المعاملة والإهمال. وبحسب تعريف آخر، هو استخدام وسائل إكراهية لتحقيق الأهداف، أو هو سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية يصدر عن طريق فرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية بهدف استغلال طرف آخر وإخضاعه لإطار علاقة قوة غير متكافئة اقتصاديًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا مما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية. والعنف ضد المرأة هو العنف القائم على نوع الجنس، و قد عرفه بعضهم بأنه كلّ فعل أو قول أو ممارسة للرجل سواء كان فردًا أو جماعة تجاه المرأة ينطوي على شكل من أشكال التمييز المستند إلى مرجعيات ثقافية تقليدية. أما العنف الأسري»ضد المرأة»فهو الذي يقع في إطار المنزل، وهو سلوك عنفي غير معلن أو مصرح به يتستر بجدران المنزل ويتحوط بالنسيج الأسري. وعادة ما تكون المرأة هي الضحية، وربما هي الأكثر تسترًا على ما يحدث من عنف ضدها، رغبةً في المحافظة على خصوصية الأسرة ونمطية العلاقات الاجتماعية. ويأخذ العنف أشكالاً عديدة منها العنف المادي»الجسدي» بما في ذلك التحرش الجنسي والعنف المعنوي الذي من أشهر صوره السخرية والاستهزاء والتحقير والمعاملة الدونية والتعذيب النفسي وحرمان المرأة من الحقوق التي وجبت لها شرعًا وقانونًا.

<http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs239/en/>

بل من عقر دارها الذي ينبغي أن يكون منبع شعورها بالأمن والاطمئنان. وتتحدد طبيعة الأمن الذي تعيشه المرأة في أي مجتمع من خلال الكيفية التي يواجه بها هذا المجتمع ظاهرة العنف ضد المرأة . (١). فالمرأة ليست آمنة ولا تعامل معاملة مساوية للرجل في أي مجتمع من المجتمعات. وانعدام أمن المرأة الشخصي يلازمها طوال حياتها «فهي في الأسرة آخر من يأكل، وهي في المدرسة آخر من يتعلم، وهي في العمل آخر من يعين وأول من يفصل».(٢)

و نجد أن سلسلة العنف القائمة على أساس النوع فى خلال دورة الحياة تبدأ من: (٣)

مرحلة ما قبل الولادة: الضرب في أثناء الحمل (تأثير عاطفي و بدنى في المرأة و تأثير في الولادة) - الحمل الإجبارى- الحرمان من الطعام و السوائل - الإجهاض بسبب نوع الجنين).

مرحلة الرضاعة: وأد الفتيات - الأذى العاطفي و البدنى - التفرقة فى الحصول على الطعام و الرعاية الصحية بالنسبة إلى الفتيات.

الطفولة: زواج الأطفال- الختان- الإساءة الجنسية على أيدي أقارب و غرباء- التفرقة فى الحصول على الطعام - الرعاية الصحية بالنسبة إلى البنات- بغاء الأطفال.

المراهقة: الاغتصاب و منه الاغتصاب فى إطار الزواج- الاعتداءات الجنسية- الإكراه على البغاء- الاتجار فى النساء- التحرش- الإكراه الجنسي لأسباب اقتصادية - الإساءات الجنسية فى مكان العمل.

سن الإنجاب: الإساءة إلى المرأة من الشركاء- الاغتصاب فى إطار الزواج- سوء استغلال المهور، و القتل- قتل الشريك- الأذى النفسي- الإساءة الجنسية فى مكان العمل- التحرش الجنسي- الاغتصاب- الإساءة إلى المرأة ذات الاحتياجات الخاصة - التمييز القانوني.

---

(1)Ramesh Thakur, Op. Cit., P.8.

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، **مرجع سبق ذكره**، ص٣٠-٣١

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى. المكتب الاقليمى لأمريكا اللاتينية و الكاريبى : حياة خالية من العنف : هذا من حقنا : حملة هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة فى أمريكا اللاتينية و الكاريبي (١٩٩٨).

الشيخوخة: الإساءة و استغلال الأرامل. إن الأمن الاجتماعي ينطوي على مقدرة المرأة وفاعليتها في المطالبة بحقها في الحصول على الخدمات والحقوق، وكذلك نوعية الخدمات وجودتها(١) وحمايتها والنهوض بها على مدار دورة الحياة.(٢) إن الدور المحدود والمقيد لفاعلية(٣) المرأة يضر ضررًا بليغًا بحياة الرجال والنساء، الأطفال والكبار على السواء، وهناك أسباب ملحة تدعو إلى الاهتمام برفاه المرأة وشقائها، وبمظاهر معاناة المرأة وحرمانها، ولعل أقوى حجة مباشرة للتركيز على فعالية المرأة هي بالتحديد الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه الفعالية من أجل القضاء على المظالم التي تحد من رفاه المرأة. (٤) إن رفاه المرأة تؤثر فيه - بقوة - عدة متغيرات مثل: قدرة المرأة على اكتساب دخل مستقل، وعلى توفير عمل خارج المنزل، وأن تتوافر لها حقوق ملكية خاصة، وأن تعرف القراءة والكتابة، وأن تكون مشاركًا دارسًا في اتخاذ القرارات داخل الأسرة وخارجها، قد تبدو هذه المتغيرات لأول وهلة أمورًا مختلفة ومتباينة ، ولكن الشيء المشترك بينها جميعًا هو إسهامها الإيجابي في تعزيز صوت المرأة ودورها الفعال من خلال الاستقلال والتمكين وتقويتها؛ وذلك لأن عمل المرأة خارج البيت وتحصيل دخل مستقل يكون له أثره الواضح على دعم الوضع الاجتماعي للمرأة داخل البيت وفى المجتمع . وهنا يكون إسهامها في رخاء الأسرة أكثر وضوحًا، وتكون لها هي الأخرى كلمتها لأنها أقل تبعية واعتمادًا على غيرها، علاوة على ذلك فإن العمل خارج البيت، غالبًا ما يكون مفيدًا «تعليميًّا» من حيث معايشة المرأة للعالم خارج حدود البيت؛ ومن ثم تكون فعاليتها أقوى تأثيرًا، ويعزز تعليم المرأة بالمثل دورها الفاعل و تصبح أغنى معلومات وأكثر مهارة. كذلك يغدو امتلاك المرأة للممتلكات أقوى فعالية في اتخاذ القرارات الأسرية، إن انخراط المرأة في عمل مربح يدر عائدًا له نتائج إيجابية كثيرة على دور المرأة كعنصر فاعل، كما ينطوي على مزيد من الاهتمام برعاية الطفل في القرارات المشتركة للأسرة؛ نظرًا إلى أن الرجال، يبدون قدرًا كبيراً من الإحجام عن المشاركة في الأعمال الروتينية المنزلية. (٥)

<http://www.undp.org/rblac/gender/objectives.htm>

(1)UNIFEM, «Paving the Road towards Empowerment» (Amman: UNIFEM , 2002), P.2.

(٢) هانيا شلقامى، تقدم المرأة العربية٢٠٠٤، **مرجع سبق ذكره**، ص١٢٦.

(٣) أشارت مالكبيتوك إلى مقولة فرانز فانون التي تذهب إلى أن «فاعلية النساء هي فاعلية تتم عن طريق الاختيار لا بناء على دعوة «ويرى فانون فاعلية النساء بوصفها فاعلية موجهة تتم بالاختيار. ولا «تدخل النساء التاريخ» سوى من خلال الحركة الوطنية ، أما قبل الحركة الوطنية فليس للنساء تاريخ ولامقاومة ولافاعلية مستقلة.

آن مكلينتوك، لم تعد في جنة المستقبل: النوع و العرق و الوطن، في : هدى الصدة (محرر)، **"أصوات بديلة: المرأة والعرق والوطن في العالم الثالث"**، ترجمة: هالة كمال، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٢)، ص ٢٥٨- ٢٦٠.

(٤) **المرجع السابق، ص.٢٥٦-٢٨٠.**

Ann Mcclintock, Aamir Mufti, Ella Shohat (editors), "**Dangerous Liaisons: gender, nation, and postcolonial perspectives**", (Minnesota: The University of Minnesota Press, 1997), P.89-112.

(٥) أمارتيا صن، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٣٢، ٢٣٧ - ٣٣٩.

إن التركيز على فاعلية المرأة (١) له تأثيره المباشر في سبيل دعم بقاء الطفل وفي المساعدة على خفض معدلات الخصوبة. إن الحياة التي تنقذها المرأة بفضل مزيد من الفاعلية تشمل حياتها هي أيضًا؛ ذلك أن حياة الطفل تتأثر بهذا الوضع داخل الأسرة. حيث توجد دلائل قوية تؤكد أن تمكين المرأة داخل الأسرة يمكن أن يحد كثيرًا من وفيات الأطفال(٢). وبينما يتوافر للفقراء، بشكل عام، أمن صحي أقل، فإن الحالة بالنسبة إلى المرأة تكون شاقة بوجه خاص. ومن أشد المخاطر التي تواجهها، الولادة . إذ تموت أكثر من ثلاثة ملايين امرأة سنويًّا؛ نتيجة لأسباب مرتبطة بالولادة (٣)، مثال ذلك تلك الظاهرة المروعة عن افتقاد النساء الناجمة عن ارتفاع معدلات وفياتهن بصورة استثنائية من حيث العمر في بعض المجتمعات خاصة في جنوب آسيا وشمال إفريقيا والصين. إن الحرمان من القدرات الأولية يمكن أن ينعكس في حالات مثل الوفاة المبكرة ونقص كبير في التغذية (خاصة الأطفال) والمرض المزمن، وشيوع الأمية وغير ذلك من مظاهر الفشل. وأكد أمارتيا صن «أن الفاعلية المتغيرة للمرأة هي أحد الوسائط الكبرى للتغيير الاقتصادي والاجتماعي، وأن تحديدها وكذا نتائجها المترتبة عليها أمر وثيق الصلة بالقسمات المحورية المميزة لعملية التنمية». (٤)

هناك أيضًا دلائل قوية (٥) على أن معدلات الخصوبة تتجه إلى الانخفاض كلما زاد مستوى تمكين المرأة. و لا غرابة في هذا حيث إن حياة المرأة الشابة هي التي يهددها خطر الحمل المتكرر وعبء تربية الأطفال. إن معرفة القراءة والكتابة والعمل من أهم العوامل المؤثرة التى تساعد على تحرر المرأة و تحدث فارقا كبيرًا في معدلات الخصوبة، وتفضي إلى خفض معدلات الوفيات بين الأطفال ،ويبدو بالمثل أن تمكين المرأة يؤثر تأثيرًا قويًّا في خفض ظاهرة الانحياز على أساس الجنس أو التمييز بين الجنسين من حيث فرص البقاء التي تظهر خاصة ضد صغار البنات. (٦)

---

(١) وأكد أمارتيا صن أنه لا يعتقد أن ثمة ما هو مهم اليوم في الاقتصاد السياسي للتنمية مثل الإقرار الملائم لمشاركة المرأة وقيادتها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويعتبر المدى الواسع لفعالية المرأة واحدًا من المجالات التي أغفلتها كثيرًا دراسات التنمية .

(٢) أمارتيا صن، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٣٣.

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **مرجع سبق ذكره**، ص٢٧.

(٤) أمارتيا صن، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٤٣،٣٣.

(٥) كما أشار صن إلى الدراسة المقارنة التي شملت ما يقرب من ثلاثمائة مقاطعة في الهند. وكشفت هذه الدراسة عن أن تعليم المرأة وعمالتها أهم عاملين يؤثران في خفض معدلات الخصوبة.

(٦) المرجع السابق، ص ٢٣٦-٢٣٥.

إن ترتيبات المشاركة و الاقتسام داخل الأسرة تحددها إلى مدى بعيد تقاليد مستقرة، وإن تأثرت أيضًا بعوامل أخرى مثل الدور الاقتصادي للمرأة وتمكنها، علاوة على منظومة القيم السائدة في المجتمع. و طبيعي أن تعليم المرأة وتمكينها وتمتعها بحق الملكية له دور مهم في تطوير منظومة القيم والتقاليد الخاصة بالتقسيم داخل الأسرة، ويمكن أن تكون هذه «القسمات الاجتماعية» حاسمة للغاية بالنسبة إلى الرفاه والحرية الخاصة بمختلف أبناء الأسرة. ويتأثر هذا الانحياز ضد المرأة بالوضع الاجتماعي والسلطة الاقتصادية للمرأة عامة . وترتبط هيمنة الرجل النسبية بعدد من العوامل أشار إليها صن «من يكسب قوت الأسرة؟» ومن ثم تفرض سلطته الاقتصادية احترامه داخل الأسرة، ويكشف الوجه الآخر للعمل عن دلائل قوية تؤكد أن المرأة حين تكسب دخلاً من خارج البيت, فإن هذا يعزز الوضع النسبي لها حتى فيما يتعلق بتوزيع احتياجات البيت، وفى بعض الأحيان، تعمل المرأة ساعات طويلة خارج البيت، إلا أن عملها هذا لا يدر دخلاً ولا مكافأة (كالعمل من دون أجر في الزراعة) ولهذا فإن مصيره الإهمال غالبًا عند حساب إسهامات كل من الرجل والمرأة في تحقيق الرخاء المشترك للأسرة. إن حرية المرأة في شغل وظيفة خارج البيت يمكن أن تسهم في «الحد من الحرمان النسبي والمطلق للمرأة» ويبدو أن الحرية في العمل خارج البيت تساعد على ترسيخ الحرية في المجالات الأخرى. (١) وإذا كان الأمن الاجتماعى للمرأة يتمثل فى التحرر من التهديدات التى تحيط بها فى بيئتها الاجتماعية ، فإنه يجب ألا ننسى هنا تلك التهديدات التى تؤثر في الأمن الإنسانى ككل، وأمن المرأة خصوصًا؛ تلك التهديدات التى تصدر عن البيئة المحيطة عندما تتنكر الطبيعة الأم لأبنائها. وقد تحدثنا عن تلك التهديدات عندما تناولنا مفهوم الأمن البيئى ضمن أنماط الأمن الإنسانى، وجرى حصرها فى نقص الموارد و المياه، وارتفاع درجة الحرارة فى المناطق الصناعية والصوبات الزجاجية، والأمطار الحمضية التى تسقط نتيجة للعوادم الكيميائية، وكذلك الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين والتوتر المناخى . ولكن السؤال هو: كيف تؤثر عوامل تدهور البيئة الطبيعية في أمن المرأة؟ وللإجابة يكفى أن نستقرأ التاريخ الدولى معًا؛ فمعظم الحروب منذ القدم، والأطماع الاستعمارية كلها قديمًا وحديثًا نشأت بسبب الموارد الطبيعية وزيادتها فى البلدان المستعمرة؛ فقامت الحروب واشتد الصراع الذى كان أكثر ضحاياه الأطفال والنساء، كما أن هذه الحروب، فى حد ذاتها، تمثل خطرًا على البيئة بما تسببه من دمار يعم المكان ويصيب السكان (هيروشيما ونجازاكى فى الحرب العالمية الثانية)، وأضرار التلوث البيئى لا تقل عن أضرار

(١) المرجع السابق، ص ٢٤٣-٢٣٥.

الحروب بما ينتج عنها من أمراض خطيرة ومستحدثة تصيب الحوامل والأطفال، ومن كوارث الطبيعة يأتى نقص المياه الذى يعد سببًا رئيسًا ومباشرًا للتنقل والارتحال إلى مكان آخر. وتقع مسئولية توفير المياه دائمًا على الأم ، كما أن ردود الأفعال التى تقى من تهديدات التدهور البيئى قد تكون، فى بعض الأحيان، سببًا فى انهيار البيئة (فما ينتج عن التدهور البيئي من تحرك أو انتقال سكاني، قد يمثل بدوره تهديدًا للبيئة التى ستصاب بالهجر والتصحر) ومن أجل كل هذا يعترف الأمن الإنساني بالعلاقات القائمة بين التدهور البيئى وأمن الناس والمجتمع والمرأة. (١) وفى إطار الأمن الاجتماعى للمرأة، يجب أن نتحدث عن الأمن الصحى وضرورة توفير الرعاية الصحية وتوفير الإمكانات التى تساعد على الاكتشاف المبكر للأمراض وتحديد إعاقات الأجنة والأطفال وتقديم الوعى الوقائى والتوجيه والإرشاد من خلال القنوات المشروعة ووسائل الإعلام، والاهتمام بصحة المرأة والفتاة في مرحلة البلوغ وتوجيه العناية إلى المرأة المسنة و توفير الخدمات الوقائية والعلاجية والرعاية المنزلية والفحوصات الدورية. (٢)

هناك بعدان أساسيان لمرض نقص المناعة البشرية المكتسبة/الإيدز، الأول : هو التهديد الذي يمثله للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والثاني :هو تهديده لبقاء الإنسان. (٣) ويمثل مرض الإيدز تحديًا خاصًّا للتمتع بحق التعليم. فالمرض يهدد روح اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، اللتيْن تؤكدان على مسئولية كل الحكومات الوطنية في ضمان توافر التعليم وإتاحة الفرصة للحصول عليه دون تمييز. التعليم أساسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، وهو أيضًا عنصر محوري في الوقاية من الإيدز وفي رعاية المصابين به وفي الحد من آثاره؛ مما من شأنه أن يؤدي إلى نشوء ظروف تقلل من فرص الإصابة بمرض نقص المناعة البشرية المكتسبة، والحد من الفقر، وعدالة النوع الاجتماعي، والتمكين، وإيجاد آلية توصيل الوعي بمرض الإيدز والرعاية والمساندة. (٤)

---

(1) Bjorn Moller, Op. Cit., P 3-5.

(2) Nahid Badelia. «Modeling and employing the human security approach. A health perspective on current International response to the HIC epidemic», Master of arts in law and diplomacy thesis, April 2005,

(3)Ulf Kristoffersson, "HIV/AIDS as a Human Security Issue: a Gender Perspective." Expert Group Meeting on The HIV/AIDS Pandemic and its Gender Implications. Windhoek, Namibia, 13-17 November 2000.<http://www.un.org/womenwatch/daw/csw/hivaids/kristoffersson.htm>08/08/01 p.1-5

(4) Elhadj Sy, "Gender, HIV/AIDS, and Human Security", United Nations: Division for the Advancement of Women, 2001.
<http://www.un.org/womenwatch/daw/csw/Sy2001.htm> 08/22/01 p. 1-5

الشكل ٥: الأمن الإنساني - التهديدات الإجتماعية

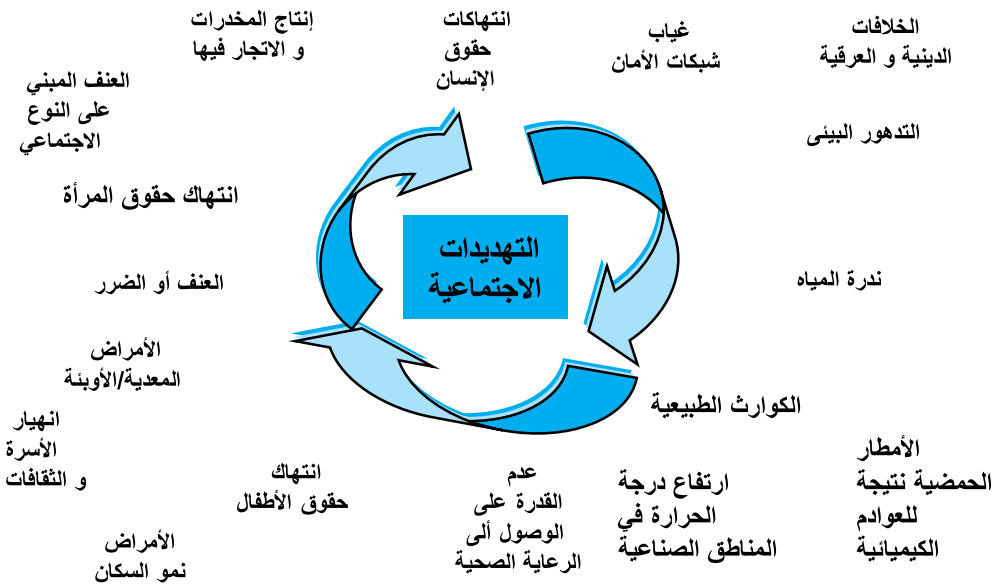

يتضمن مفهوم الأمن الإنساني انتهاج سياسات تهدف إلى معالجة إخفاق الدولة في اتباع سياسات تكفل حماية الناس من أكثر الأمراض انتشارًا ومن الأمراض المعدية والوبائية . ويشكل مرض الإيدز تهديدًا كبيرًا للأمن الإنساني؛ نظرًا إلى الحلقة المفرغة التي تنتج عنه وتتمثل في سلسلة طويلة من المعاناة تمتد من العدوى إلى التدمير المجتمعي والتفكك الاجتماعي والقومي. إنه يمثل قضية أمن شخصي لكل إنسان؛ نتيجة ارتفاع معدلات الإصابة به بنسبة تتراوح بين ٥ إلى ٢٠٪ ؛ مما يؤدي إلى تقويض المكاسب التي يتم تحقيقها في مجالات الصحة، مثل السعي إلى تمديد متوسط العمر المتوقع للإنسان وتخفيض معدلات وفيات الأطفال الرضع، في الوقت ذاته الذي يؤدي فيه إلى تدهور الإنتاج الزراعي وقصور الموارد الغذائية وتفكك الأسر والمجتمعات . كما يمثل مشكلة أمن اقتصادي، من حيث إن الإصابة بمرض نقص المناعة / الإيدز بمعدل ١٠٪ يمكن أن يفضي إلى تخفيض نمو الاقتصاد القومي بمعدل الثلث ، بينما يفضي انتشار العدوى به بمعدل ٢٠٪ إلى انخفاض معدل إجمالي الناتج القومي بنسبة ١٪ سنويًّا؛ مما يلحق أضرارًا كبيرة بالأمن المجتمعي من خلال تفتيته المؤسسات الاجتماعية والقومية، وتدميره صفوف الطبقات المتعلمة القادرة على تحقيق النمو المجتمعي مثل فئة الموظفين

والمعلمين والمتخصصين في مجالات الصحة والشرطة ، فضلاً عن الأضرار التي يلحقها بالأمن القومي والمتمثلة في إضعاف قوات الأمن، وتهديم أركان النمو الاقتصادي والهيكل المؤسسي الذي يصون الأمم من الصراعات الداخلية والخارجية ، كما يمثل قضية أمن دولي نظرًا إلى ما ينجم عنه من ضخامة التحديات الأمنية الدولية؛ حيث إن تصدع إحدى الدول نتيجة لهذا المرض قد يؤدي إلى حالات نزوح جماعية للاجئين عبر حدود الدول المجاورة، كما يؤدي إلى تقويض قدرة المجتمع الدولي على حل الصراعات ، وذلك فيما يتعلق، على سبيل المثال، بقدرة الأمم المتحدة على إرسال قوات لحفظ السلام في بؤر الصراع المحتملة.(١)

وتشكل النساء غالبية كبيرة من ضحايا هذا المرض وتتعرض لمخاطر إضافية تتمثل في الفقر، والوصمات الاجتماعية التي قد تلحق بسمعة بعضهن ، والعزلة الاجتماعية. وُيعد ذلك كله محصلة طبيعية لإخفاقات، ليست في مجال العلم ، وإنما في مجالات السياسة والسياسات المتبعة وإدارة الحكم. (٢)

ثانيًا-الأمن الاقتصادي للمرأة

قد يعني الأمن الاقتصادي شيئين مختلفين، يمكن فهمهما فهمًا ضيقًا على أنهما الأسس الاقتصادية للقوة العسكرية ، أو أنه أحد أبعاد الأمن الخاصة بالإنسان القائمة بذاتها. (٣) ويتطلب الأمن الاقتصادي وجود دخل أساسي مضمون من عمل منتج ومجزٍ أو من شبكة ضمان اجتماعية، وإمكانية نفاذ الأفراد رجالا ونساءً إلى الأسواق، وتوافر سبل حصولهم على الموارد المختلفة والائتمان المصرفي. (٤) تضاف إلى ذلك حماية البشر من الرجال والنساء والأطفال من التغيرات الاقتصادية العالمية ونتائجها السلبية، ولا يستطيع أفقر الناس البقاء على قيد الحياة ولو لفترة قصيرة دون دخل، ومع ذلك، فإن كثيرين منهم يمكنهم الاعتماد على مساندة الأسرة أو المجتمع. غير أن هذا النظام ينهار بسرعة. وبناءً على ذلك، فإنه كثيرًا ما يتوجب على العاطلين عن العمل قبول أي عمل يمكنهم العثور عليه، مهما كان غير منتج أو ضعيف الأجر، أو العمالة المؤقتة أو العمل، بعض الوقت؛ وكلها لا تتمتع بحماية من جانب النقابات. أما بالنسبة إلى كثير من الناس، فيتمثل الخيار الوحيد أمامهم في العمالة الذاتية.

(1)Ramesh Thakur, Op. Cit., P.7.

(2) Ibid., P.8.

(3)Bjorn Moller, Op. Cit., P.6.

(٤) محمود محي الدين وسحر نصر، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٩٨.

ولكن هذه العمالة يمكن أن تكون أقل أمنًا من العمالة المأجورة. ومع انخفاض الدخل وانعدام تأمينه، يتطلع كثير من الناس إلى مزيد من المساندة والدعم من جانب حكوماتهم، وينتج عن ذلك تزايد الفقر.(١) وهناك ثلاث حالات لانعدام الأمن الاقتصادي تخل في العادة بأمن الإنسان، وهي: عدم كفاية الموارد الاقتصادية، وعدم استقرار التدفقات الاقتصادية، وخسائر الأصول. والقدرة على الادخار أو الاستثمار أو الحصول على موارد هي قدرة فعالة أيضًا لأمن الإنسان. ومن الممكن أن يكون لتعزيز الأمن الاقتصادي الأساسي- بالحد من الفقر ورفع مستويات المعيشة- تأثير اجتماعي مستديم؛ فالأمن الاقتصادي وتنمية القدرات المجتمعية يعزز كل منهما الآخر.

لا يسبب الفقر(٢) انعدام الأمن الشخصي فقط، بل يؤدي أيضًا إلى عدم استقرار اجتماعي أكبر، و تصبح الشعوب أكثر عرضة للتهديدات الداخلية والخارجية.(٣) وعندما تتعرض سبل عيش الناس لخطر بالغ، وينعدم يقينهم في مستقبلهم، (٤) وعندما تنخفض فجأة قيمة مدخراتهم، وتتلف محاصيلهم؛ ينكمش الأمن الإنساني، ويقل ما يتناولونه من طعام، وبعضهم يتضور جوعًا؛ فيسحبون أطفالهم من المدارس، ولا يملكون القدرة على شراء ملابس أو دفع تكاليف الرعاية الصحية. (٥)

يجب أيضًا التمييز بين نوعين من حالات الفقر : حالة الفقر المؤقت وحالة الفقر المزمن (أو الدائم) فالنوع الأول من الفقر يكون نتيجة لأسباب مؤقتة. وعندما تزول تنتهي معها حالة الفقر، والمثال على ذلك هو حالة بطالة المؤهلين علميًّا وذوي الحرف الفنية فهؤلاء يُعَدّون فقراء، وهم متعطلون؛

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **مرجع سبق ذكره**، ص٢٤-٢٥.

(٢) هناك أكثر من تعريف للفقر أحدها يقول إن الفقر هو النقص في الموارد عن المستوي الذي يقابل احتياجات الفرد . وهذه الاحتياجات تختلف باختلاف السن والنوع والحالة الصحية والمناخ؛ فالفقر مفهوم نسبي. والفقير هو ذلك الشخص الذي يعيش علي دخل يقل عن دخل خط الفقر. وهناك أكثر من طريقة لتعريف دخل خط الفقر. ومن التعريفات الشائعة الاستخدام لدخل خط الفقر، أنه الحد الأدني من الدخل اللازم لتلبية النفقات الضرورية للأغذية والبنود غير الغذائية للفرد أو الأسرة .
كريمة كريم، الحق في التنمية: دراسة في الأدبيات النظرية، **أعمال الندوة الإقليمية حول حقوق الإنسان والتنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣**، ص ١١٨.

(3) Wayene Nells, Op. Cit., P.25.

(٤) الأمن الغذائي معناه أن تكون لدى جميع الناس في جميع الأوقات إمكانية الحصول، ماديًّا أو اقتصاديًّا، على الغذاء الأساسي. إن توافر الغذاء شرط ضروري للأمن، ولكنه ليس شرطًا كافيًا. فإمكانية الحصول على الغذاء تنبع من إمكانية الحصول على أصول وعلى عمل وعلى دخل مضمون. وما لم تعالج مسألة الأصول والعمل وانعدام أمن الدخل من البداية، فإن تدخلات الدولة لا يمكن أن تحقق الكثير فيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي بعد حدوثه. فالناس لا يثورون بسبب عدم توافر الغذاء، بل لأنهم لا يملكون ثمنه.
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **مرجع سبق ذكره**، ص٢٧.

(٥) لجنة أمن الإنسان، **مرجع سبق ذكره**، ص٧٣-٧٥.

لأنهم لا يحصلون علي دخل، ولكن عندما يحصلون على عمل ملائم يخرجون من حالة الفقر التي يعيشونها مادام أن العائد من العمل يزيد عن دخل خط الفقر. أما النوع الثاني من الفقر فيكون نتيجة لأسباب هيكلية في الفرد ذاته كالأمية أو انخفاض مستوى التعليم أو عدم تعلم حرفة أو اعتلال الصحة؛ فمن يعيشون في حالة الفقر المزمن هم أولئك الذين يحصلون على دخل فعلي أو متوقع (في حالة تعطلهم) يقل عن دخل خط الفقر؛ وهؤلاء ليست لديهم القدرات والإمكانات التي تمكنهم من الحصول على عمل ذي دخل مناسب. إن هؤلاء يعدون في حالة بطالة، ويحيون في حالة فقر مزمن؛ لأنهم حتي عند نجاحهم في الحصول على عمل، فإن الدخل الذي سيحصلون عليه من هذا العمل يكون أقل من دخل خط الفقر. وهذا النوع من الفقر هو الأكثر انتشارًا في مجتمعات الدول النامية والأكثر صعوبة في القضاء عليه. ويعد التحرر من الفقر أحد حقوق الإنسان وأسس تحقيق أمن الإنسان. وتتفق فكرة التحرر من الفقر مع مفهوم الحق في مستوى معيشة كافٍ للفرد وللأسرة. (١)

ويمكن اعتبار الفقر حرمانًا من القدرات الأساسية (٢)، وليس مجرد تدنٍ في الدخل، وهو المعيار السائد لتحديد الفقر؛ فالعلاقة بين الدخل والقدرة تتأثر بقوةٍ بعمر الشخص، بالحاجات النوعية التي يحتاج إليها المسن أو الطفل أو الصبي، وتتأثر بنوع الجنس و الدور الاجتماعي لكل من الجنسين مثل المسئوليات الاجتماعية للأمومة والالتزامات التي تفرضها تقاليد الأسرة، وبالموقع مثل احتمالات التعرض للامتهان أو الجفاف أو عدم الأمن أو العنف في بعض الأحياء داخل المدينة، وبالمناخ الذي تسوده أمراض معدية، وبمتغيرات أخرى ليس للمرء عليها سلطان، احتمال أن يكون «الفقر الحقيقي» من حيث الحرمان من القدرة، أكثر شدة مما يظهر في حيز الدخل كذلك. ويثير التوزيع داخل الأسرة مزيدًا من التعقيدات لنهج الدخل في تقدير الفقر، إذ لو كان الدخل مستخدمًا على نحو غير متكافئ بالنسبة إلى مصلحة بعض أعضاء الأسرة من دون آخرين، كأن يكون هناك، على سبيل المثال، نوع من التفضيل المنتظم للولد من حيث حصته من موارد الأسرة، فإن حرمان أعضاء الأسرة الذين أصابهم الإهمال - البنات كمثال في هذه الحالة - لا ينعكس بوضوح كافٍ في ضوء دخل الأسرة؛ «فالحرمان النسبي من حيث الدخل يمكن أن يفضي إلى حرمان مطلق من حيث القدرات» (٣).

---

(١) كريمة كريم، **مرجع سبق ذكره**، ص ١١٩.

(٢) يتبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا التعريف للفقر. ويشير أمارتيا صن إلى نهج القدرة في النظر إلى الفقر على النحو التالي : يمكن تحديد معنى الفقر بصورة مقبولة عقلاً في ضوء الحرمان من القدرة. ويركز هذا النهج على مظاهر الحرمان المهمة جوهريًّا (على عكس الدخل؛ إذ إنه مهم فقط من حيث هو أداة) ، وتوجد مؤثرات في الحرمان من القدرات ، ومن ثم على الفقر الحقيقي عند انخفاض الدخل (الدخل ليس الأداة الوحيدة لتوليد القدرات) هذا بالإضافة إلى العلاقة الأدائية بين الدخل المنخفض والقدرة المنخفضة، وهي متغيرة بين المجتمعات المختلفة ، بل بين الأسر المختلفة والأفراد المختلفين (إذ إن أثر الدخل في القدرات مشروط ورهن بأمور أخرى).

أمارتيا صن، **مرجع سبق ذكره**، ص١١٤.

(٣) **المرجع السابق**، ص١١٤-١١٥.

ولكن من المهم التمييز بين عدم مساواة الدخول وعدم المساواة الاقتصادية . ونظرًا إلى أن الدخل الذي يكسبه أعضاء الأسرة يقتسمه معهم آخرون من أبناء الأسرة ، فإننا بالمثل لا نستطيع أن نحلل عدم المساواة بين الجنسين أساسًا في ضوء فوارق الدخل. ومن ثم نكون في حاجة إلى معلومات أكثر مما هو متاح عادة بشأن تقسيم استخدام الموارد داخل الأسرة؛ حتى نحصل على فكرة أوضح عن مظاهر عدم المساواة في التمكين الاقتصادي .

أشارت تيكنر إلى كتابات إنلو بأن الاقتصاد العالمي «الحديث» يتطلب مفاهيم تقليدية عن المرأة. مفاهيم تعتمد على هياكل اجتماعية بعينها فيما يخص معنى الأنوثة والذكورة. وعلى الرغم من أن هذه الافتراضات عن أدوار النوع الاجتماعي المناسبة التي تميز المرأة كصاحبة عمل مدر للدخل تكميلية ، فإن الأرقام التقريبية تشير إلى أن ثلث كل الأسر ترأسها نساء وأن نصف هذه الأسر موجودة في العالم الثالث. كما تدعي كراوز أنه حتى في المناطق التي شهدت نموًّا اقتصاديًّا سريعًا حول العالم لم يوازِ التقدم الاقتصادي تحسن في وضع المرأة. (١) إن ملكية الأرض ورأس المال في البلدان النامية تتجه إلى الانحياز الشديد لصالح الذكور من أفراد العائلة. و تجد المرأة صعوبة في أن تبدأ مشروع أعمال حتى إن كان حجمه شديد التواضع؛ وذلك بسبب افتقارها إلى الموارد اللازمة. ومن الواضح أيضًا أن ناتج مشاركة المرأة لا يقتصر فقط على توليد دخل. بل يحقق كذلك منافع اجتماعية هي نتاج تعزيز مكانة المرأة واستقلالها؛ ولهذا فإن مشاركة المرأة اقتصاديًّا هو مكافأة جديرة بها وعامل قوى يؤثر في التعبير الاجتماعي.(٢)

إن الأدوار المختلفة التي تم التعارف على أنها الأدوار الطبيعية للرجال والنساء هي نتاج المجتمع. بالإضافة إلى تقسيم العمل المبني على النوع الاجتماعي والذى وُجِدت جذوره في نهاية القرن السابع عشر في أوروبا؛ حيث تم استقطاب تعريفات الذكر والأنثى بطريقة تتناسب ونمو الفاصل بين العمل والمنزل التي تطلبتها الرأسمالية المبكرة؛ فقد بدأ مفهوم «ربة المنزل» بتحديد عمل المرأة في النطاق المنزلي الخاص. في حين أصبح عالم السوق العام يسكنه الرجال. و أصبحت المفردات المستخدمة تمييزية على أساس النوع الاجتماعي مثل «رب الأسرة» و «ربة المنزل» ومحورية في التعريفات الغربية الحديثة للذكورة والأنوثة والرأسمالية. وعلى الرغم من أن العديد من النساء يعملن خارج المنزل. فإن الربط بين المرأة وأدوار النوع الاجتماعي مثل ربة المنزل والراعية والأم جرت مأسستها. بل تم تطبيعها؛ مما قلل من أمن المرأة الاقتصادي واستقلالها. ولم يكن مصطلح المواطنين أو رب الأسرة محايدًا. بل كان مرتبطًا بالرجال. (٣)

---

(1) J.Ann Tichner, Op. Cit, P.46.

(٢) أمارتيا صن. مرجع سبق ذكره. ص ٢٤٢- ٢٤٢ .

(3) J.Ann Tichner, Op. Cit., P.48.

إن عمل المرأة خارج الأسرة و حريتها في البحث عن عمل يمثلان قضية رئيسة في كثير من بلدان العالم الثالث. والملاحظ أن ثقافات كثيرة تنكر بشكل نسقى على المرأة هذه الحرية، وهذا وحده انتهاك لحرية المرأة وللمساواة بين الجنسيْن. و من الطبيعي « أن غياب هذه الحرية يمثل عملاً ضد تمكين المرأة اقتصاديًّا، علاوة على ما له من نتائج أخرى كثيرة» بأنه باستثناء الآثار المباشرة لعمالة السوق وما تضيفه إلى المرأة من استقلال اقتصادي، فإن عمل المرأة في الخارج مهم أيضًا لكي تستطيع المرأة عقد «صفقة» أفضل فيما يتعلق بالتوزيعات داخل المنزل. ولكن نادرًا ما تلقى تكريمًا أو حتى اعترافًا بعملها داخل المنزل. (١) لقد دافعت ديان إلسن بشدة عن تضمين الرعاية في الاقتصاد بمفهوم «اقتصاد الرعاية» (٢)، وقد بلورت إيرين فان سافرن مفهوم (اقتصاد الرعاية) من خلال وضعه في إطار (منظومة السوق ، والدولة) مدافعة بأن التداخل المتعاون بينها ضروري من أجل الاقتصاد ، فكل منهم يعبر عن قيم مختلفة (الرعاية والحرية والعدالة) وكل منهم يعمل بطرق مختلفة من التفاعل (الهبات، التبادل، إعادة التوزيع). إن اقتصاد الرعاية يمكن أن يكون أيضًا «اقتصادًا مختلطًا»؛ حيث يتضمن الدولة والسوق والأسرة والقطاع التطوعي. إن عمليات إعادة الهيكلة المعاصرة تظهر أهمية حدود المسئوليات المؤسسية وتغيرها فيما يتعلق بتوفير الرعاية وخدماتها(٣).

ما زال على مفهوم الأمن الإنساني أن يحرر نفسه من تطبيق قيم هي في الأساس ذكورية في تقييم الحياة الاجتماعية وتنظيمها؛ مما تمّحي معه أهمية الترتيبات التي توفر الرعاية إلى الصغار جدًّا والمرضى وكبار السن؛ وهذا لأن كل المنطوقات عن النساء والأطفال وكبار السن كمجموعات اجتماعية عرضة لتهديدات أمنها الإنساني، وكذلك الواقع العالمي للشباب والنساء والبنين والبنات الذين يُتاجر بهم كسلع، وكبار السن وتعرضهم للإهمال وسوء المعاملة غالبًا دون أدنى مساندة من الأقارب. إن ظهور نظام «سلسلة الرعاية» العالمي و المتمثل في استقدام نساء من دول الجنوب لتقديم الرعاية في الشمال يتحول أحيانًا إلى أزمة وتهديد للأمن الإنساني؛ و ذلك عندما يصبح مجرد اتجارفي البشر، فإشارة نولين هايزر تضع الاتجار بالأطفال والنساء، وهو أحد الأشكال المكونة لسلسلة الرعاية العالمية ضمن السياق الأكبر لحركة الإنسان والتي تتشكل بتماثل ديناميكيات اجتماعية معقدة تتفاعل مع هياكل لعدم المساواة في النوع الاجتماعي على كل المستويات:

---

(١) أمارتيا صن، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٤٦.

(٢) هو جزء من النشاط الإنساني سواء المادي أو الاجتماعي الذي يهتم بالسكان ككل، و هذا يتضمن توفير الغذاء و الكساء و المأوى لهم. إن الدور الإيجابي الاجتماعي يتضمن توفير كل هذه الاحتياجات عبر الاقتصاد القومي، سواء كان جزءًا من المكونات المدفوعة أو غير المدفوعة.

(3) Thanh-Dam Trunong, Saskia Wieringa, Amrita Chhachhi (eds.), Op. Cit., P.XVIII-XXI.

الوطنية والدولية والمجتمعية والأسرة. وهذا التفاعل قد ولد أنماطًا من الهجرة الإقليمية والدولية المبنية على النوع الاجتماعي، والتي تدفع بالنساء الشابات إلى الخدمات الجنسية والخدمة المنزلية والإجبارعلى الزواج. وتؤكد أيضًا أن محاربة مثل هذه التوجهات يتطلب منهجًا متناسقًا يخاطب قضايا الأمن الاقتصادي والهويات المهمشة من خلال إطار حقوق الإنسان(١).

إن الأمن الاقتصادي لغالبية الناس ركيزته مكان العمل، وقد يكون في القطاع الخاص أو العام، أو في مجال زراعي أو صناعي، وقد يتم بناء الأمن الاقتصادي وحماية الأمن الإنساني في بعض الحالات عن طريق نقابات العمال التي تمكن الناس من التعبير عن احتياجاتهم للإدارة، وفي حالات أخرى تكون العلاقة طويلة الأمد والولاء هما أساسا الأمن. ولكن أنماط الإنتاج والعمل قد تغيرت مع التغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي، ومن هذه التغيرات نمو القطاع غير الرسمي وزيادة مشاركة الإناث في قوة العمل؛ مما كان له أثر على توافر فرص العمل، خاصة بالنسبة إلى العمالة ذات المهارة المنخفضة. وتفرض هذه التغيرات ضرورة التعامل مع العوامل البيئية، ومعالجة أوجه الاختلاف بين الجنسيْن في سبل العيش، ودعم مبادرات تقديم الائتمانات المتناهية الصغر لتمكين الفقراء من المشاركة في النشاط الاقتصادي.(٢) وتهدف منظمة العمل الدولية إلى إيجاد «فرص للنساء والرجال للحصول على عمل كريم ومنتج في ظل الحرية والإنصاف والأمن وكرامة الإنسان» موجه إلى «جميع العمال»(٣)، بصرف النظر عن قطاعاتهم، وما إذا كانوا يحصلون على أجر أو يعملون من دون أجر، وما إذا كانوا يعملون في منازلهم، وما إذا كانوا منظمين أو غير منظمين ذاتيًّا.(٤) يذهب بعض الباحثين إلى القول بأن التنمية البشرية تحدث الآن في ظل ضغوط ناجمة عن العولمة (٥) مثل قوى الأسواق العالمية التي لا يمكن كبح جماحها ،والمنظمات متعددة القوميات التي لا تدين بالولاء لأي من الدول .

---

(1) Ibid., Op. Cit., P.XVIII-XXI

(٢) لجنة أمن الإنسان، **مرجع سبق ذكره**، ص٧٩-٧٨.

(٣) **المرجع السابق**، ص١٢٠.

(٤) **المرجع السابق**، ص٧٣ - ٧٩.

(٥) يشير مصطلح العولمة إلى هيكل الاقتصاد العالمي، أكثر مما يشير إلى الكيفية الفعلية التي يعمل الاقتصاد بموجبها. وهناك خمسة ملامح هيكلية تميز الاقتصاد في ظل العولمة هي:

- انفتاح الحدود القومية الذي يأخذ شكل وجود تجارة خارجية حرة ، واستثمارات وتبادل للعملات وأنظمة العمالة .

- التوجه نحو اللامركزية والتوسع في حق «الدخول في الدولة» والانخراط في العلاقات الخارجية «فيما يتعدى مستوى الحكومة المركزية (نزولاً إلى مستوى الفاعلين الحكوميين صغيري المستوى مثل البلديات أو الشركات الخاصة والأفراد).

وعلى الرغم من وجود بعض الباحثين الآخرين الذين يزعمون أن العولمة تحمل في طياتها وعودًا مبشرة لنا جميعًا ، فإن البعض الآخر يدعي أنها ليست سوى أسطورة وهمية في هذا الصدد ، كما أن الأمن الإنساني للمرأة غالبًا ما يتم التأثير عليه سلبًا من قبل قوى العولمة.

في ظل العولمة، أصبح من الصعب حماية الأفراد من خلال أمن الدولة بمفردها، ومن ثم أصبح ضروريًّا الأخذ باقتراب المشاركة، و تمكين الناس، وإقامة أنظمة قضائية لصيانة حقوق البشر وأمنهم . (١) وهذه هي مهمة الأمن الإنساني الذي يدعو إلى دعم الحريات الأساسية للشعوب و حمايتها من التهديدات الخطيرة، و تدعيم نقاط القوة و التطلعات الخاصة بها .(٢) إن إحدى وجهات النظر الأساسية هي أنه يجب إدماج منهج الأمن في الاقتصاد الرأسمالي العالمي والهياكل الاجتماعية العالمية المرتبطة به. حيث تعد العلاقات المتداخلة بين الاقتصاد العالمي المتطور والدولة كوسيط وخبرة الإنسان مع الأمن مهمة في المضمون الحالي للعولمة. إن العولمة التي غالبًا ما يتم تفسيرها على أنها المرحلة الأخيرة من الرأسمالية، لها تأثير مباشر على الأمن الإنساني، واستخدام كلمة العولمة هنا يشير إلى العمليات التي يتم من خلالها تقسيم القوة في الهياكل الاجتماعية العالمية، التي يتم التعبير عنها عن طريق شبكات عالمية بدلاً من الدول، وتؤدي العولمة إلى وجود فائزين وخاسرين، وينصب اهتمامنا هنا على الأشخاص الذين يتم تقويض أمنهم الإنساني, وليس على هؤلاء الذين يزداد أمنهم الإنساني(٣).

- تقارب السياسات المحلية مثل مواءمة السياسة القومية في القضايا المتعلقة بسيادة القانون ، وحقوق الملكية ، والإدارة الجيدة والاقتصاد الكلي، والاستقرار.
- تكامل البنية التحتية وقوتها من خلال اتباع سياسات ذات تنسيق عالمي ووجود بنية تحتية لأغراض النقل والاتصالات .
- انتشار المهارات المتمثل في وجود وفرة معقولة على الأقل من رأس المال البشري على مستوى العالم (أي وجود أفراد مؤهلين للمشاركة في الاقتصاد العالمي سواء كانوا عمالاً أو مديرين أو مصدرين ومستوردين في مجالات الزراعة والصناعة أو الخدمات) .

Inge Kaual, Serita, Kentaro, and Takashi Inoguchi, (eds), Our Planet and Human Security, Selected Papers Delivered at the United Nations University Global Seminar <96 Shonan Session. Kobe, Japan, 1-4 October 1996. <http://www.unu.edu/unupress/planet.html> 08/09/01

(1) International Symposium on Human Security 2003.

(2)Commission on Human Security, Human Security Now, (New York: Commission on Human Security, 2003), P.4, 8.

(3) Caroline Thomas and Peter Wilkin (eds.), Op. Cit., P.1-2, 7.

الشكل ٦: الأمن الإنساني – التهديدات الاقتصادية

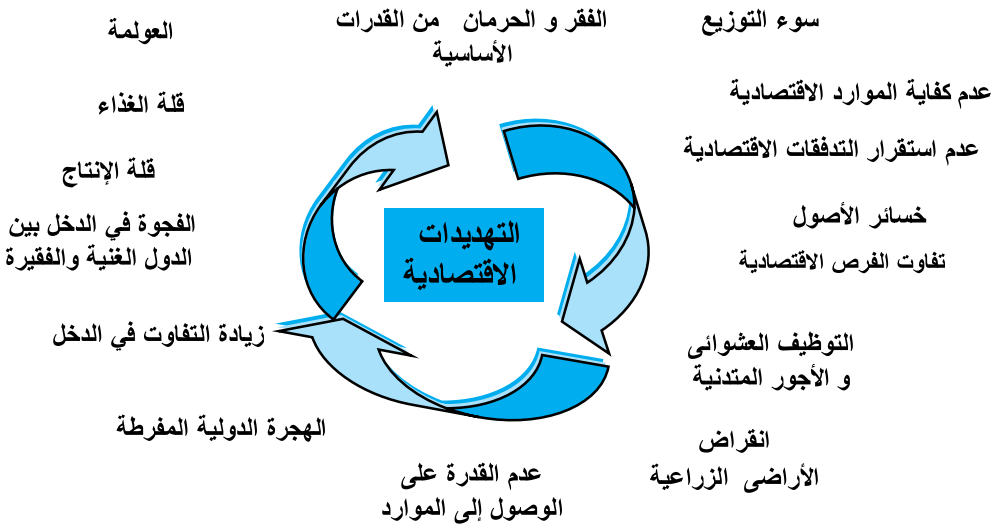

إن غياب/انعدام الأمن الإنساني لا يعني وقوع حدث ما كنتيجة محتومة لهياكل القوة الموجودة التي تحدد من يحق له التمتع بالأمن ومن لا يتمتع بهذا الحق. وقد أشار بعض الكتاب إلى أن الدول القوية هي أفضل من يوفر الأمن الإنساني، وهذا الاقتراح قاصر من جهتين، إحداهما: يتجاهل هذا الاقتراح البعد غير المادي للأمن الإنساني الذي يمثل جزءًا أساسيًّا من المفهوم، الأخرى: أنه اقتراح متفائل إذ يتجاهل حقيقة أن الدول القوية تحافظ على قوتها على حساب الدول الأضعف، وأن هذه العلاقات التي من شأنها زيادة التناقضات الاجتماعية على المستويات المحلية والوطنية والدولية، تمثل أساسًا ضعيفًا جدًّا للأمن الإنساني. (١)

يميل علماء النسوية إلى التشكيك فيما يتعلق بالاحتفال بالبدايات والنهايات وبمراحل التحول التاريخي؛ لأن الدلائل تشير إلى أن أوقات «التقدم» هذه كانت، في الأغلب، فترات انتكاس للمرأة، وعلى سبيل المثال، فإن «انتصار» الرأسمالية في الكتلة الشرقية السابقة واكبها انخفاض حاد في كل من الوضع الاقتصادي ومستوى المشاركة السياسية للمرأة . وبما أن الفقر العالمي في ازدياد، وكذلك تأنيث الفقر والتمييز اللذين يواجهان المرأة إذا ما حاولت المشاركة في السوق العالمية، فقد أصبح العالم النسوي يشكك في قصة انتصار عالم بلا حدود التي يسوقها مؤيدو العولمة الاقتصادية .

(1) Ibid, p. 4.

كما يرفض أيضًا النسويون المشروعات النظرية التي تضع تفسيرات عالمية أو ضرورية أو مبسطة لعلاقات اجتماعية معقدة ومتعددة الأبعاد. ويدعي الكثيرون أن قصص النيوليبرالية المتعددة عن انتصار العقل ونهاية التاريخ لم تتعدَ طور الإيديولوجيات، وإنما راحت هذه القصص تخفي نفسها في صورة نوع من المعرفة التي تروي جزءًا واحدًا من القصة، وهي قصة - غالبًا - لا تتضمن تجارب العديد من النساء ، وآخرين من المهمشين الذين لا تتعدى معرفتهم بالمواطنة العالمية المبنية على السوق الحد الأدنى من المعرفة.(١) وعلى الرغم من انقسام الأدب النسوي حول آثار الرأسمالية على الأمن الاقتصادي للمرأة، فإن هناك شبه إجماع بأنه يعمل على تقييد الفرص الحياتية للمرأة، وهو ادعاء يتفق مع تركيز الأمن الإنساني على العلاقات الاجتماعية على المستويين العالمي والمحلي. هذا بالإضافة إلى أن الأبوية مؤسسة على هياكل سياسية داخلية تتفاعل مع السوق العالمية والمؤسسات المالية الدولية بطرق قد تكون مضرة بالمرأة. وبالتالي يرفض النسويون دور الدولة تمامًا، مثلما يفعل النيوليبراليون وإن كانت الأسباب مختلفة. (٢)

ويعتقد بعض النسويين أن الرأسمالية لديها القدرة على تحسين الحالة المعيشية للمرأة، فى حين تذهب الأغلبية إلى أن الأسواق العالمية بها مخاطر بسبب توجهها نحو اللامساواة، وغياب المساءلة الديمقراطية. وينتقد العديد من النسويين أيضًا أغلب السياسات المعاصرة للدولة؛ حيث إنهم يرون أن بها تمييزًا مبنيًّا على النوع الاجتماعي، إلا أن بعضهم يجد في الدولة القدرة على القيام بخيارات سياسية من شأنها تحسين الحالة المعيشية للنساء. على أية حال، فإن محدودية قدرة النساء على الوصول إلى المؤسسات الرسمية السياسية، أدت إلى قيامهن بالضغط على الدول أو إلى بناء هياكل سياسية واقتصادية واجتماعية بديلة، أي أنه يجب ألا يتم النظر إلى المرأة باعتبارها ضحية سلبية للعولمة؛ فالنساء حول العالم يقاومن بنشاطٍ القوى التي يرون أنها تضرهن وتضر أسرهن.(٣)

(1) J.Ann Tichner, Op. Cit., P.46-47.

(2) Ibid, p. 53.

(3) Ibid, P.54-55.

ثالثًا – الأمن السياسي للمرأة

للبعد السياسي للأمن العديد من الأوجه، بعضها يهتم بالدولة ومواطنيها، والبعض الآخر يتعلق بالأوجه السياسية للعلاقات الدولية.(١) ومن أهم جوانب الأمن الإنساني، أن يكون بمقدور الناس أن يعيشوا في مجتمع يحترم ما لهم من حقوق الإنسان الأساسية؛ فإذا كانت حكومة من الحكومات أكثر اهتمامًا بمؤسساتها العسكرية من اهتمامها بشعبها، فإن اختلاف التوازن هذا يتبدى في نسبة الإنفاق العسكري إلى الإنفاق الاجتماعي.(٢) وبالتوافق مع المناهج النقدية عامة، ينظر النسويون بشك إلى قدرة الدولة على توفير الأمن الإنساني للمرأة، وتقوم جميع الدول بتنظيم علاقات النوع الاجتماعي باستخدام طرق مختلفة من خلال سياسات الأسرة والسكان والتعليم وتوزيع الدخل. ويدعي النسويون أنه في حالة استمرار غياب المرأة عن مواقع السلطة السياسية، فإنه من المرجح أن تبقى أغلب الدول ممثلة لمصالح الرجال أكثر من مصالح النساء. وينقسم الأدب حول الرأسمالية والأبوية، إلا أن هذا كله يدعي أن الهياكل السياسية الأبوية التي يشير الأدب إلى وجودها في أغلب الدول ، وإن كانت موجودة بصور مختلفة، تمنع وصول النساء إلى الموارد ومن المشاركة السياسية. (٣)

وتأكيدًا لذلك؛ تشير تقارير منظمة العفو الدولية إلى أن العنف ضد المرأة يمارس من قبل العديد من الدول، وأن الانتهاكات تتم في كل الأقطار وفي ظل جميع نظم الحكم المختلفة، بغض النظر عن الإيديولوجية؛ فأغلب الصراعات الآن داخلية وليست بين الدول بعضها بعضًا، و٩٠٪ من الضحايا من المدنيين، أغلبهم من النساء والأطفال،ومن المرجح أن ٧٠: ٨٠٪ من اللاجئين في العالم هم من النساء والأطفال، كما أن العديد من الممارسات الوحشية والمهينة في النزاعات وبعض من أبشع أشكال العنف تكون موجهة ضد النساء، ومن ثم للنساء مصلحة عظيمة في بناء ثقافة السلام؛ من أجل أنفسهن وأطفالهن والإنسانية كلها. ومن المؤكد أنه لا يمكن وضع أسس دائمة للسلام والتنمية دون المشاركة الكاملة للمرأة وتمكينها.(٤)

---

(1) Bjorn Moller, Op. Cit.

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **مرجع سبق ذكره**، ص٣٢ - ٣٣.

(3) J.Ann Tichner, Op. Cit., P.54-55.

(4) Mahbub Ull Haq, Op. Cit., P.96.

إن عملية بناء السلام هي عملية مستمرة لمنع التهديدات الداخلية للأمن الإنساني من التسبب في نزاع عنيف ممتد. وتعريف طبيعة السلام هو الذي يدفع إلى محاولة تحديد هدف واضح واستراتيجيات ضرورية لتحقيقه. وهو أيضًا ما يجعل مجال بناء السلام مختلفًا من حيث المشكلات التي يواجهها ومن حيث نوع أنشطته الداعمة. ويؤدي التركيز على الأسباب الجذرية إلى النهوض بالعمليات والهياكل التي من شأنها أن تحول البيئة المحيطة للنزاعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية غير الآمنة إلى بيئة آمنة ومستقرة. إن المشكلة الأمنية في الحروب الأهلية/الداخلية من حيث تضمنها صورًا مختلفة من المعارضة السياسية غير الحكومية هي التي لا تجعل من الدولة الضامن الوحيد الشرعي للأمن؛ فاستخدام نهج الأمن الإنساني من أجل تحديد مكونات العمليات، والهياكل التحويلية من خلال تقديم نهج بديل لتحليل الأمن، لا يعتمد على أطر محورها الدولة، إنما تقوم على أطر أربعة ترمي إلى بناء السلام(١)، وهي أولاً: التركيز في تنفيذ العمليات على الأسباب الجذرية(٢)، ثانيًا: الانتباه إلى خصوصية البيئة والأجواء المحيطة،(٣) ثالثًا: استمرارية عمليات بناء السلام. (٤)

---

(1) John G. Cockell, "Conceptualizing Peace Building. Human Security and Sustainable Peace, in: Michael. Rugh (Ed.), "In Regeneration of War-Torn Societies", (London: Macmillan, 2000), P.20, 21-23.

(٢) التركيز على الأسباب الجذرية: احتياجات الإنسان الأساسية. فمنع هذه الاحتياجات الأساسية يمثل تهديدًا لأمن الإنسان في هذه الدول. وعمليات بناء السلام الناجحة تعالج الأسباب الجذرية للنزاعات العنيفة.

(٣) الانتباه إلى خصوصية البيئة والأجواء المحيطة: أشار بطرس غالي عام ١٩٩٦ إلى أنه «لا يوجد نموذج محدد» من أجل عمليات بناء السلام الشاملة؛ الأمر الذي يوجب التعامل مع كل نزاع باعتباره حدثًا اجتماعيًّا وسياسيًّا ذا خصوصية يحتاج إلى تدخلات خاصة به من قبل أطراف مناسبين للموقف. هناك حاجة إلى التوازن بين نهج أمن إنساني منظم وضرورة الانتباه إلى قطاعات محددة ذات أهمية؛ فعمليات بناء السلام الناجحة تتشكل حسب خصوصية البيئة المحيطة.

(٤) الاستمرارية: تتطلب النزاعات العنيفة التزام المجموعات المتنازعة نزاعًا طويل الأمد. استراتيجيات عنيفة، على نحو يقتضي مع استقرار السلام التزامًا ماثلاً من قبل المجموعات التي تسعى إلى إقامة الحوار والمشاركة والتعاون. إن عمليات بناء السلام الناجحة توجد سلامًا قادرًا على دعم نفسه.

رابعًا :حشد الموارد المحلية وتعبئتها. (١)

إن الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية تخلق أزمة شديدة للأمن الإنساني، لا سيما للمدنيين العالقين في مرمى النيران، والذين أصبحوا بلا مأوى، وللنازحين وللمرأة وللأطفال. لقد وصف بانش كما أشارت أبيسيكيرا إلى أن هناك ثلاثة عناصر أساسها النوع الاجتماعي في الحرب هي: تعبئة القوات المسلحة، والإزعاج والمقاطعة المأساوية للحياة اليومية والعنف الجسدي في الحرب». (٢) ومع تحول العنف المسلح إلى نطاق الحروب الداخلية أصبح الأطفال والنساء الآن عرضة، أكثر من أي وقت مضى ، لانتهاك حقوقهم الإنسانية وإساءة معاملتهم على نحو أكبر من ذي قبل؛ فقد يتم تجنيدهم بشكل قسري في الجيوش المحاربة أو قد يتعرضون للانتهاك الجنسي.(٣)

لقد كانت النساء خلال الصراعات عرضة لمجموعة من الاعتداءات الجنسية والإساءة على نحو لم يكن يرمي إلى إثارة الألم والمعاناة، بل كان غرضها جلب «العار» و «الذل» على مجتمعاتهن. وكما نعلم فهناك صمت اجتماعي وإنكار لحالات الاغتصاب ولعمليات أخرى من الإساءة أو الاعتداء الجنسي بسبب القيم الذكورية التي تنظر إلى النساء اللاتى هن، في الأساس، ضحايا وناجيات من عملية الاعتداء, على أنهن قد أصبحن مذنبات بسبب هذه الأفعال . لقد ولد الصراع أيضًا مواقف تُرك النساء فيها ليعتمدن على أنفسهن، وليقمن برعاية الأطفال والمرضى وكبار السن؛ وذلك في حالات النزوح عن القرى والمدن بسبب الصراع، أو عندما يتم اعتقال أفراد الأسرة من الذكور أو اختفاؤهم. وكذلك عندما تصبح مجتمعات بأسرها من نساء ورجال وأطفال هدفًا للهجوم وللاعتداء من قبل «العدو». كانت هذه الظروف تدفع النساء إلى القيام بدور رب الأسرة، وكان عليهن الحفاظ على أواصر العلاقات الاجتماعية في مناخ معادٍ، وغالبًا ما كانت تزداد- بصورة ملحوظة- المشكلات الصحية الخاصة بالعنف الجنسي والاعتداء والمشكلات في أثناء الولادة والوضع في الأوقات الصعبة بسبب غياب الأمن وانهيار الخدمات الصحية. (٤)

---

(١) حشد الموارد المحلية وتعبئتها: إن أساس استمرارية السلام اعتماده على الموارد المحلية والمجتمعية من أجل عقد الحوار والتعاون والوصول إلى اتفاق بين المجموعات المختلفة. ولا يمكن استيراد هذه الموارد وفرضها من قبل قوى خارجية ليست طرفًا في النزاع؛ لأن الديناميكية التي ستنتج عن هذه العملية لن تشجع على المشاركة الفعالة لأطراف النزاع. فعمليات بناء السلام الناجحة تنبع من الموارد المجتمعية المحلية.

(2) Sunila Abeysekera, Gendering Transitional Justice: Experience of Women in Srilanka and Timore Leste in Seeking Affirmation and Rights, in: Thanh-Dam Trunong, Saskia Wieringa, and Amrita Chhachhi (eds.), Op. Cit., P.3-9.

(3) Ramesh Thakur, Op. Cit., P. 9.

(4) Sunila Abeysekera, Op. Cit., P.22-29.

يصبح من الواضح بالنظر عن كثب أن العديد من التغيرات في وضع النساء التي تولدها الصراعات تكون ضعيفة وهشة فمازالت التغيرات القانونية والسياسية التي اعترفت بالدور المتغير للنساء في سياق الصراعات قليلة، وتغيير الممارسات التنفيذية على أرض الواقع من حيث الاعتراف بالأسر التي ترأسها نساء وبالأسر ذات رب الأسرة الواحدة أقل. وحل النزاع لا ينتج عنه أي تغيير دائم في أوضاع النساء في هذه المجتمعات بالرغم من إسهامهن في الصراع من أجل تقرير المصير. إن الحفاظ على بعض المكاسب التي تم إحرازها من حيث زيادة حرية حركة المرأة واستقلاليتها خلال فترة الصراع تبقى بمثابة تحدٍّ في فترة ما بعد الصراع وفي المرحلة الانتقالية.

كما أن ردود الفعل المؤسسية مثل تبني قرار ١٣٢٥ لمجلس الأمن بالأمم المتحدة في أكتوبر من عام ٢٠٠٠، يؤكد أن النساء والأطفال هم الأغلبية العظمى من المتضررين من النزاعات المسلحة. وتدعو هذه القرارات إلى زيادة تمثيل المرأة في كل مستويات اتخاذ القرار الخاصة بمنع النزاعات وإدارتها وحلها.(١)

إن «السياسة» مفهوم نوعي يخصص للمشاركة السياسية موقعًا واحدًا لا غير داخل المجال - الذكوري عادةً - للمؤسسات السياسية الرسمية أو حتى تلك التي اصطلح على أنها أقل منها رسمية مثل حركات المقاومة وغيرها من الحركات الرسمية. وفي ذلك السياق يشير مصطلح «السياسة» عادةً إلى الأحزاب والسياسة والمؤسسات البرلمانية ومظاهر أخرى للعمليات السياسية والرسمية. وينتج عن المفاهيم النوعية للسياسة العديد من الفرضيات مثل: أولاً: وصف مشاركة النساء بأنها غير رسمية. كما أنها الأقل تنظيمًا في كثير من الأحيان. وثانيًا: يفترض أن نشاط النساء في الجمعيات الخيرية والتعليمية والعامة في التطوير والشئون الاجتماعية ليس له مضمون سياسي كبير. وينظر إلى هذه الأنشطة الخيرية فقط على أنها إرهاصات أو حتى متطلبات أساسية للمشاركة السياسية. وعلى الرغم من صحة هذا إلى حد ما، فإن هذه النظرية الضيقة تقتلع هذه الأنشطة مما هو خاص بها من سياق تاريخي وآخر سياسي ولا تأخذ في الاعتبار تفاعلات النساء مع المواقف السياسية. ونظرت إلى النقد الاجتماعي الصادر من الجمعيات النسائية بوصفه ضمنيًّا أكثر منه صريحًا، ويركز على الاهتمامات «المنزلية» وأن عملهن قد أحيل إلى المجال «الاجتماعي» الذي صيغ له مفهوم يميزه عما هو «سياسي».(٢)

---

(1) Ibid., P.4.

(٢) جوديث تاكر ومارجريت مربودر، " **النساء و النوع في الشرق الأوسط الحديث. فصول في التاريخ الاجتماعي**"، ترجمة: أحمد علي بدوي، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٣)، ص ١٣٨.

ويعد مفهوم ما هو سياسي وعام من المفاهيم الواسعة التي قد تثير خلافًا بين الباحثين. فهناك من يقصره على السلطات التشريعية، وهناك من يوسعه ليشمل الممارسات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وبغض النظر عن ذلك فما هو سياسي وعام لم يعد حكرًا على الحكومة؛ وذلك في إطار بروز مفاهيم جديدة من قبيل إدارة شئون الدولة والمجتمع والشبكات والشراكة؛ بحيث أصبح هناك حكم، ولكن من دون الحكومة بمفردها، والفكرة تتضمن أيضًا العديد من أوجه المجتمع المدني، بما فيه من مجالس محلية وأنشطة لمنظمات مثل الأحزاب السياسية والاتحادات التجارية والمؤسسات أو النقابات المهنية والصناعية والمنظمات الخاصة بالمرأة، وكذلك المنظمات الأخرى المعنية بالحياة السياسية.(١)

إن أبرز العوامل التي تحد من قدرة المرأة على المشاركة في الحياة السياسية في العديد من الدول تعود إلى الخلفية الثقافية التي تفرض مجموعة العادات والتقاليد السلبية. وهذه العوامل أدت إلى ظهور فجوة بين الرجال والنساء في العديد من الدول فيما يتعلق بمشاركتهم في الحياة السياسية للدولة، وهذه الفجوة قد تتمثل في نظام قانوني للدولة واضح التمييز على أساس النوع الاجتماعي، أو تتمثل كما أكد منهاج عمل بكين، في الفرق بين الحالة القانونية والحالة الواقعية، أو بمعنى آخر في وجود الحق وتعارض الحياة على أرض الواقع في المشاركة السياسية وفي الحياة العامة للمرأة مع هذا الحق (٢) .

(1) Committee on the Elimination of Discrimination against Women: General Recommendation, 23. (General Comments) Political and Public Life: 13/01/97.

(2) United Nations, Report of the Fourth World Conference on Women, Beijing, 4-15 September1995, (A/CONF.177/20 and Add. 1) chapter I, resolution 1, annex I.

الشكل ٧: الأمن الإنساني – التهديدات السياسية

الأمن الإنساني : التهديدات السياسية

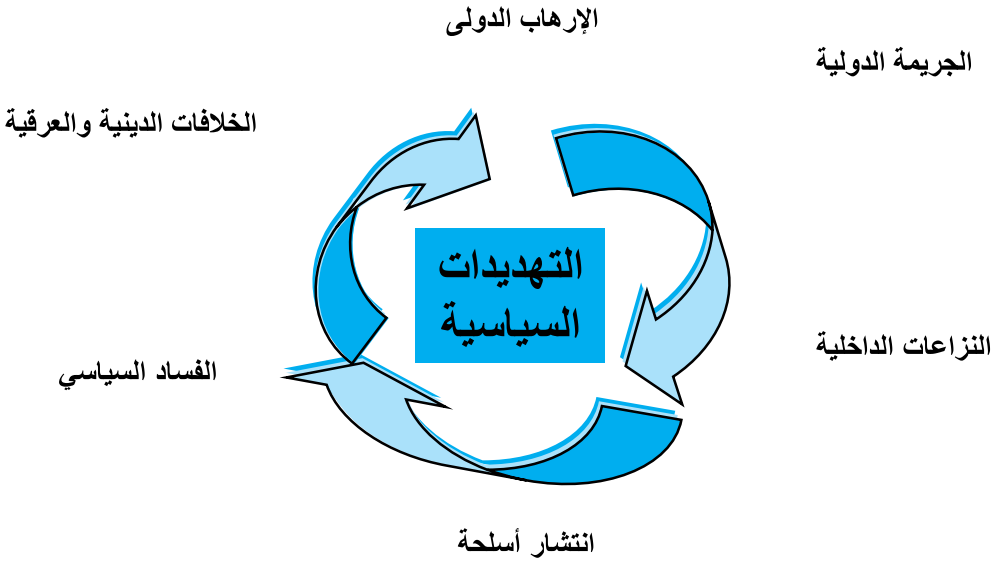

غير أنه عند مخاطبة العوامل المختلفة التي تعوق مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة في المنطقة العربية، يجب توجيه عناية خاصة إلى القوانين الاجتماعية والتقاليد التي تمثل عقبة كأداة لمشاركة المرأة السياسية. كما يمكن للتفسير الخاطئ للدين أن ينعكس على المشاركة الفعالة في الحياة العامة. كما تواجه المرأة أيضًا مجموعة لا يستهان بها من القيود القانونية في ممارستها لحقوقها السياسية (١). إن الفقر - بالإضافة إلى نسب الفقر العالية بين النساء - يعني عدم قدرة الفرد على تحقيق مستوى كريم من المعيشة. كما يعني أيضًا، عدم قدرة المرأة علي المطالبة بحقوقها السياسية من حرية الرأي والتعبير والمشاركة؛ لأنها تكون في موقف ضعيف اقتصاديًّا واجتماعيًّا، هذا إذا ما كان لديها وقت أصلا للتفكير في أي شيء، بخلاف الجري وراء لقمة العيش. فالسياسة ترف للفقير، لكن عندما تزداد حدة الفقر وتصل إلى مستوى لا إنساني من البؤس والحرمان- وهو ما يمكن أن نسميه بمستوى الفقر المدقع

(١) عزة وهبي وأمل محمود، "**نحو تحقيق الأهداف التنموية للألفية**"، (القاهرة: المجلس القومي للمرأة، ٢٠٠٤)، ص ١٩٨.

- يبدأ الاهتمام بالسياسة؛ فتقوم الثورات والمظاهرات للمطالبة بلقمة العيش، وفي هذه الحالة فقط تصبح السياسة ضرورة وليست ترفًا للفقير.

وعند تقييم درجة المشاركة السياسية للمرأة نجد هذه العوائق:

١- في بعض البلدان، توجد عوائق قانونية تمنع النساء من المشاركة على قدم المساواة مع الرجال في التصويت، وتمنعهن من تولي المناصب العامة، وغير مسموح لهن أن يصلن إلى أعلى وظائف الدولة.

٢- في بعض البلدان الأخرى، تكون المساواة السياسية للنساء ممنوحة لهن بالقانون، ولكننا نجد في واقع الأمر أن بعض النساء فقط هن اللاتي يصوتن في الانتخابات، وقلة منهن يتولين المناصب العامة.

٣- وفي جميع البلدان، تتمتع النساء بالمساواة السياسية، ولكن عددهن مازال متواضعًا في المجلس التشريعي (البرلمان) ولا يتناسب مع نسبتهن في السكان. كما أن وصولهن إلى أعلى مناصب الدولة لم يتحقق أو نادرًا ما تحقق.

رابعًا: تحديات الأمن الإنساني

تكمن أهمية مفهوم الأمن الإنساني فيما يضفيه هذا المصطلح من جاذبية وبريق على السياسات التي يتم اختيارها من أجل تحقيق أغراضه، فضلاً على أنه يتيح إطارًا لتحليل هذه السياسات في ضوء هذه الأغراض؛ الأمر الذي يمثل أساسًا قويًّا لوضع سياسات عملية والقيام بمبادرات مهمة في هذا الصدد . وإذا كان مصطلح «الأمن» بصفة عامة له أهميته الكبيرة من الناحية السياسية، إلا أنه يفتقر إلى تعريف دقيق لمفهومه، ويثور حوله جدل كبير يدور حول التساؤلات التالية:

- من هم هؤلاء المستهدفون بتحقيق الأمن لهم؟ أهم الأفراد، الجماعات.. أم الأمة، الدولة، المنطقة.. أم العالم؟
- ما أدوات الأمن؟ وبأي الوسائل يمكن تحقيقه بها؟ أهي وسائل عسكرية، نووية، سياسية، دبلوماسية، اقتصادية.. أم ثقافية (مثل الحرب على الأفكار أو من أجل نصرة الإسلام)؟
- ما تكلفة تحقيق الأمن؟ وما الثمن الذي يدفعه الاقتصاد والقيم السياسية والاجتماعية من أجل تحقيقه؟

مما سبق عرضه، نجد أن مفهوم الأمن اتسع ليتضمن مجموعة كبيرة من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي تحمل معها خطر جعل المفهوم شاملاً وجامعًا بحيث يفقد معناه كأداة تحليلية. ويشير هذا الرأي إلى أنه لو أصبحت كل مشكلة إنسانية واحدة من مسائل الأمن، فكيف يمكن تحديد أولويات ما يجب حمايته بالفعل وتقسيمه؟ هذا بالإضافه إلى صعوبة رسم نقاط ارتباط واضحة ومنطقية بين الأجزاء المكونة للمفهوم وداخلها. فمثلاً ليس بالضروري أن يتوافق «أمن المجتمع» والحفاظ على القيم التقليدية مع «الأمن السياسي» الذي يضمن حقوق الإنسان والأفراد، وأن تتوافق التنمية الاقتصادية مع وقف التدهور البيئي، أو أن «الأمن الاقتصادي» بإمكانه التوفيق بين ضغوط الاكتفاء الذاتي من ناحية، والاعتماد المتبادل في الاقتصاد الدولي من ناحية أخرى.

إن الدعوة إلى الأمن تبدو وكأنها دعوة إلى امتلاك القدرة على الوصول إلى موارد الدولة في الوقت نفسه، ومن ثم فقد قام بعض العلماء بالتشكيك في نيات المناصرين للنهج الجديد للأمن الإنساني والذين يرون ملاءمة فى دمج مجالات مثل الاقتصاد أو البيئة بالأمن، ولا يرون في هذه المحاولات إلا السعي خلف المزيد من أموال القطاع العام الذي كان تقليديًّا يخصص لجهات الأمن في الدول، أو هي محاولة لتضخيم أهمية إحدى قضايا الدفع والدعوة. إن كل وجهات النظر هذه بها بعض المصداقية، لكن لا واحدة منها تكفي لوقف القبول المتزايد للأنموذج الأساسي، ويمكن في الأغلب مواجهة العديد من هذه الاعتراضات باستخدام تعريفات أكثر دقة وببذل جهد أكثر من أجل «توصيل النقاط»، وتحسين العلاقات المتداخلة للأجزاء المكونة للمفهوم منطقيًّا. ولا يعني أيضًا وجود بعض التناقض بين الأجزاء المكونة أن الأنموذج معيب من الأساس.

من المرجح أن يتعرض الباحثون الذين يتصدون في عالمنا اليوم لتناول إشكالية المفهوم الأمني إلى الخوض في الوقت ذاته في مشكلات أخرى مثل : التماسك الاجتماعي الداخلي، قدرة نظام الحكم وهشاشته، الدول التي تعاني من حالة إخفاق، التنمية الاقتصادية، الإصلاح الهيكلي، علاقات النوع الاجتماعي، الهوية العرقية ، التهديدات الخارجية، المشكلات العالمية التي تتجاوز الحدود القومية مثل مشكلة الإيدز والتدهور البيئي وتجارة المخدرات والإرهاب وغيرها من المشكلات.

لقد ثارت دائمًا خلافات جوهرية حول مفهوم الأمن؛ لأنه مفهوم يستند، في كثير من الأحيان، إلى جوانب فكرية وإدراكية أكثر من استناده إلى واقع موضوعي، كما أن هناك قدرًا كبيرًا من عدم التناسق الداخلي بين المستهدفين بالأمن أنفسهم لا يمكن معه تحديد معايير ثابتة لهم، وهناك أيضًا خلط والتباس شديد حول مفهوم «الأمن القومي» نفسه والمشكلات المتعلقة بسياساته التي تنبع من ارتباطها الوثيق بالدولة، فإذا وضعنا الرخاء الإنساني على رأس اهتماماتنا الأمنية باعتباره غاية أساسية جديرة بالتحقيق على مستوى الحياة الفردية للناس كافة، فإننا بذلك نساعد على حل كثير من الالتباسات المتعلقة بهذا المفهوم .(١)

إن أكبر مشكلة تواجه نهج الأمن الإنساني هي مشكلة المنهجية، ولا يستطيع الكثيرون أن يعترضوا على أهمية الأهداف التي ينادي بها مناصرو الأمن الإنساني، لكن المشكلة تكمن في كيفية تجسيد المفهوم وتفعيله، والسؤال المهم ليس «هل هو مرغوب فيه؟» وإنما «هل هو مُجْدٍ؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، فكيف يمكن تجسيده؟». ومنذ بداية التسعينيات، أدى التأكيد على الأمن الإنساني إلى مجهودات ملحوظة؛ فقد قامت العديد من الدول بتعديل سياستها الخارجية بصورة كبيرة لتتوافق مع النهج الجديد، كما قام صانعو السياسات والنشطاء والداعون والعلماء بتنظيم مؤتمرات وورش عمل عديدة، إلا أنه من الصعب الإشارة إلى أي منطقة كانت تعاني المشكلات في العالم، وكان لهذه الجهود دور أو نتيجة ملموسة في التقدم نحو أهداف الأمن الإنساني التي يسعى الداعون إليها. (٢)

إن الاعتراض الموجه إلى الأمن الإنساني يأتي غالبًا من قبل محللي الأمن الجدد الذين يشيرون إلى أن جمع شتات هذه المجموعة المتنافرة من التهديدات يفقد المصطلح فائدته النظرية؛ فمن وجهة نظر الواقعيين الجدد أن مساواة العنف المباشر وغير المباشر يؤدي إلى غموض القضية. فالأمن يدور حول الحرب، أي العنف المنظم بين الدول أو بين الدول وهؤلاء الذين يستطيعون تكوين جبهات عسكرية ضد الدولة، ويصر الواقعيون الجدد على أن أشكال هذا العنف لا تمت بصلة إلى العنف من نوع آخر، مثل العنف السياسي المحلي أو العنف ضد النساء والأطفال، هذا بالإضافة إلى أن مصادر أو أسباب الحرب تختلف عن مصادر أو أسباب الأنواع الأخرى من العنف. ومن ثم فإن تجميع كل ضروب العنف معًا يؤدي إلى تعسير العملية النظرية. (٣)

(1) Ramesh Thakur, Op. Cit., P.5.

(2) Dan Henk,Op. Cit., P.4.

(3) Bajpai, Kanti, Op. Cit., P.24.

وتدور مشكلة وضع السياسات الخاصة بالأمن الإنساني في أن طرح هذا الكم من أشكال العنف المختلفة يقلل من احتمالية صياغة سياسة متماسكة تستجيب للمشكلة بشكل فعال. ويرى الواقعيون الجدد أن رد الفعل المناسب بالنسبة إلى هجوم فعلى ملموس من قبل عضو واضح ويمكن التعرف عليه، يكون في صورة هجوم مضاد، وهذا يصنع عالمًا عمليًّا وأكثر بساطة. وعلى صعيد آخر، إذا اختلفت وتعددت أشكال العنف بصورة كبيرة وأصبح العنف أكثر من ضربة ملموسة وغير مباشر (أي إذا كان من الصعوبة التعرف على القائم بالعنف) يجب، ومن ثم، أن تكون السياسة أكثر تعقيدًا وقد لا تتضمن استخدام القوة على الإطلاق. وهنا يشير خبراء الأمن إلى أن السياسة التي لا تنطوي على استخدام القوة لا تعد ضمن مجال الأمن. (١)

وهناك نقد لنهج الأمن الإنساني على أساس أن ملامحه تم تحديدها، في أغلب الأحيان، من قبل دولة ذكورية، وقد قاموا بتفكيك هذا المنهج لدراسة مدى تجاهله أو سكوته عن ممارسات معينة في السياسات وطرق تفكير المرأة وعملها. (٢)

هذه الاعتراضات ليست بسيطة؛ لذا يتعين أخذ الواقعية الجديدة والواقعية التقليدية ودراسات الحرب في الاعتبار، إلا أن هناك تعليقين يمكن أن يساقا للرد على الاعتراضات السابقة، هما: أن العمل من خلال الإطاريْن: السياسي والنظري للمدرسة الواقعية ليس بالعمل اليسير، وقد أشار ستيفن فان إيفيرا - من خلال استعانته بكم كبير من البحث في دراسته حول أسباب الحرب - إلى أن « العلماء لم يحققوا للأسف إلا تقدمًا بسيطًا فيما يتعلق بالمشكلة. وقد ظهرت أدبيات كثيرة عن أسباب الحرب، إلا أن هذه الأدبيات لا تشير - إلا قليلاً- إلى كيفية منع نشوب الحروب. إن العديد من الأسباب التي تم ذكرها لا يمكن معالجتها... والعديد من الفرضيات التي تحدد بعض الأسباب التي يمكن معالجتها لم يتم اختبارها؛ مما حدا بالمتشككين إلى رفضها... نخلص من هذا إلى: أولاً: أن خزين الفرضيات عن أسباب الحرب كبير لكن غير مفيد»، كما يقوم فان إيفيرا، وهو ليس من أعداء الواقعية، بالاعتراف بأنه «تم انتقاد الواقعية بسبب الفرضيات القليلة التي قدمتها حول أسباب الحرب، أو لأنها قدمت فرضيات غير ذات جدوى... وقد جرى انتقاد الواقعية عن حق؛ لأنها فشلت في تقديم تفسيرات مفيدة وإرشادية حول مشكلة الحرب. ثانيًا: لا يمكن التمسك بسياسات ونظريات تم الاعتياد عليها لسهولتها، خاصة في وجه عالم خطر ومعقد يدحض ويربك هذه النظريات.. إن توسيع مصطلح الأمن ليشمل مجموعة أكبر من التهديدات والعنف هو بلا شك محبط ، إلا أن الخط الفاصل بينهما غير واضح. وما تطرحه هذه الدراسة وما تقدم به مناصروا الأمن الإنساني هو أن الأمن

(1) Ibid., P.24.

(2) Rosalind Boyd, "The Canadian Human Security Approach-A Gender Sensitive Strategy?". Feminist Institute of Henrich Boell Foundation in Collaboration with the Freidrich Ebert Foundation and Women Security Council. October 2003.

يتضمن أكثر مما طرحته المفاهيم التقليدية. وإن كان حجم ما يتضمنه الأمن بالضبط يجب أن يكون موضع بحث كبير في المستقبل. وسوف تساعدنا الخطة التي تم طرحها هنا على تحديد أبعاده. كما ينبغي إجراء استبيان عن الأمن الإنساني من شأنه أن يكشف عن أي المكونات هي الأهم فيما يتعلق بالتهديدات التي تواجه السلامة والحرية. (١)

إن مصادرة المدرسة الواقعية لمصطلح الأمن الإنساني قائمة على الافتراض بأن الحروب القائمة بين الدول هي أكبر تهديد للسلامة والحرية الشخصية. وقد تكون هذه هي الحالة في بعض الأحيان وقد لا تكون، إلا أنها ليست من المعطيات. ومن ثم اتسمت مبادئ الأمن وأفكاره - كما ذهبت ايما روثشايلد - خلال الثلاثمائة عام الماضية بالموسمية؛ فقد ظهرت واختفت نماذج للأمن مع نشوب الحروب الكبيرة وفي أعقابها. وقد كان تفكير الأمن المعنيّ بالفرد موجودًا منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى الثورة الفرنسية. وتبعه رأي آخر كان اهتمامه منصبًّا على مشكلة العنف المنظم بين الدول. كما أن النقاش حول الأمن في أعقاب الحرب الباردة والميل نحو توسيع التعريف لم يكن مفاجئًا من وجهة نظر موسمية الأمن. ومع التغيير الجذري في السياسة الدولية، كان لا بد من مفهوم سائد آخر للأمن. إن الأمن الإنساني هو أحد الطرق لتمييز المفهوم الجديد والمتمرد للأمن. (٢)

إن أساس الأمن الإنساني هو تجسيد لدولية اتجاه كانت وعالميته اللتيْن لا تكتفيان بالتفسير التقليدي للسياسة الدولية. إن الكانتية الجديدة لا ترفض السياسة الدولية القديمة القائمة على القوة، إلا أنها غير قانعة بما وصلت إليه. إن أحد أبعاد الكانتية الجديدة هي الرغبة في اكتشاف طرق جديدة لمنع العنف المادي الذي يتعدى مجرد الصد، أي يتعدى الرد من خلال الهجوم المادي المضاد. وكما تشير روثشايلد ، فالأفعال الوقائية تكون عامة صعبة جدًّا؛ لأن «إحدى خصائص الوقاية أنها تتم في ظل حالة من عدم توافر المعلومات الكاملة.» وبلا معلومات جيدة, تكون الأفعال التوقعية غالبًا متأخرة جدًّا: «فالمرء لا يعرف أنه مهتم بأمر ما ولا يفكر فيما يكون بمقدوره القيام به، إلا عندما يعلم بوجود أزمة بعينها أو ظلم ما...». الأمن الإنساني هو استجابة للحاجة إلى التعرف بصورة أفضل على ما يجب على الإنسان الاهتمام به، وما هو في مقدور الإنسان أن يقوم به، وما الأزمات التي تلوح في الأفق. إن اهتمامات الأمن الإنساني تكون بالعواقب consequentialist، وأيضًا بالواجبات الأدبية deotological. ويظهر اهتمام الأمن الإنساني بالعواقب في اهتمامه بالسلامة والحرية الشخصية،

(1) Bajpai, Kanti, Op. Cit., P.24-25.

(2) Ibid, P.25.

وهذا من خلال اعتباره أن الحروب بين الدول كثيرًا ما تكون المنتج النهائي للعنف المباشر وغير المباشر ضد الفرد. فهو يعترف بأن الحروب بين الدول قد يكون سببها الفوضى الدولية، إلا أنه يعد التهديدات لحياة الفرد وحريته سببًا ماثلاً للعنف الدولي. ويعد اهتمام الأمن الإنساني بسلامة الفرد وحريته جزءًا من أجندة اهتمامه بالواجبات الأدبية والأخلاقية؛ لأنه يؤكد أن حياة الفرد وحريته قيمتان تتطلبان الحماية، ليس فقط من منطلق العواقب التي قد تحدث نتيجة لعدم حمايتهما، بل لأنهما ذواتا قيمة أخلاقية تستحقان الحماية دون أي سبب خارجي.

فتفعيل الأمن الإنساني يصطدم بغياب تعريف مقبول عالميًّا، من طراز قضايا خاصة بالدولة/الإقليم، تعدد أبعاد العديد من المؤشرات المتداخلة: الفقر-البيئة/الفقر-العنف/الفقر-الإرهاب، خطورة وضع افتراضات بسيطة: كالفقر-البيئة/الفقر-العنف/الفقر-الارهاب، وجود بعدين: النزاع/التنمية، وجود عاملين: تحديد تهديدات الأمن الإنساني/القدرة على معالجة التهديدات.(١)

ويتطلب التركيز على الأمن الإنساني اتخاذ إجراءات وقائية لتوقع النزاعات، وفي حالة حدوث نزاع تحد من استفحاله. ولكي يتم تحقيق هذا الهدف, يجب تضمين إطار لتحليل المخاطر في تصميم سياسات التنمية ومشروعاتها، وتكمن قيمة تحليل المخاطر في النهج الذي يكون محوره الدولة في القدرة على الفهم الكامل للسياق الذي قد ينشب فيه النزاع, وللعوامل التي قد تزيد من هذا النزاع.

ويمكن تطبيق هيكل ماثل لتحليل مخاطر الأمن من منظور محوره الإنسان، ومن ثم سيتم ربط السياق الذي قد ينشب فيه النزاع والعوامل التي تساعد على استمرار هذا النزاع بالتهديدات المثارة للأمن الإنساني مثل قلة الطعام أو المياه أو المسكن أو التعليم أو الاستقلال أو الحماية من الانتهاكات أو الاستغلال. إذ لم يكن الهدف النهائي استخدام القوة لرد هذه التهديدات، وإنما قد يشير إلى السياسات والبرامج التي من شأنها أن تمنع التدهور الاجتماعي وتصاعد النزاع، ومن ثم يصبح استخدام القوة آخر خيار بعد أن تفشل جميع المجهودات الوقائية الأخرى. وتكمن إحدى القضايا الأساسية في نهج الأمن الإنساني في القدرة على قراءة المؤشرات بدقة لتدهور النسيج المجتمعي؛ الأمر الذي تغدو معه هذه القدرة ضرورية للكشف عن علامات الإنذار التي قد لا تكون جلية

(1) http://www.humansecurity-chs.org/index.html

في أول الأمر. (١) إن تطوّر القدرة على قراءة مثل هذه المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وتفسيرها، يطوّر من فرص توقع النزاعات وإدارتها قبل أن تستفحل ويصعب السيطرة عليها.

ولتحديد ما إذا كانت قضية ما تستحق أن توضع في إطار الأمن الإنساني أم لا، يجب أن نتساءل أولاً إلى أي درجة يقع أمن الناس تحت التهديد، وإذا فعلنا هذا يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة؛ لأنه يصبح للقادة عندئذ الحق في استخدام أي وسيلة يرون أنها ضرورية لوقف تدهور الوضع. ويمكن الاستعانة هنا بأحد مصطلحات نظرية اللغة، وهي أن المشكلة تصبح مشكلة أمنية من خلال ما يسمى بـ «عمل خطابي» speech act. والتشبيه في مجال الأمن الإنساني يأتي عندما يصدر مجلس الأمن قرارًا يحدد فيه، مثلاً، أن إحدى المآسي الإنسانية جريمة ضد البشرية، أو عندما يقول إن تهديدًا بالإبادة هو تهديد للأمن والسلام الدوليْن؛ عندها تصبح المشكلة مشكلة أمنية على المستوى الدولي من خلال «عمل خطابي» اتخذته الهيئة الرئيسة المسئولة عن الأمن. في الممارسة، الفرق الكبير بين هذين المستويين هو أن الدول تقوم بتحويل المشكلات إلى مشكلات أمنية في مرحلة سابقة على هيئات الأمن الدولية، فالأخيرة غالبًا تفعل هذا كحل أخير، وهذا لا يعني أنه على الأمم المتحدة أن تفعل ما تفعله الدول، وإنما يعني فقط أن عليها تقوية قدرتها على الاضطلاع بالأعمال الوقائية.(٢)

(1) Paz Buttedahl, "Viewpoint: True Measures of Human Security.", IRDC Reports 22.3. October 1994 . P.2-3 <http://www.idrc.ca/books/reports/V223/view.html> 08/08/01

(2) Sverre Lodgaard, Op. Cit., P.6.

المبحث الثاني

مفهوم النوع الاجتماعي

ليس هناك شك في أن التنمية البشرية و الأمن الإنساني من الممكن أن يتحققا عندما يصبح كل من الرجل والمرأة شريكيْن كامليْن ومتساوييْن في تخطيط برامج التنمية وتنفيذها. وهذا يتطلب توفير فرص وقدرات متساوية لكل منهما في الحصول على الموارد والمشاركة في صناعة القرارات؛ الأمر الذي يتطلب إجراء تغييرات هيكلية تهدف إلى دعم قدرة المرأة التي ظلت لأمد طويل من الوقت تعاني من عدم المساواة، ومن تدني أوضاعها في عديد من المجتمعات، بغض النظر عما حققته هذه المجتمعات من تقدم. وهناك قدر كبير من الإجحاف لإسهام المرأة في عملية التنمية؛ مما يؤدي إلى التقليل من شأنها وعدم الاعتراف بمكانتها في المجتمع. إن دعم قدرة المرأة هو في الوقت ذاته دعم لقدرة المجتمع .

وقد ذكرت جولى ستيفنس عن ماكلنتوش قوله إن «النساء يحملن نصف التجربة الجماعية في العالم». (١) وينظر الفكر النسوى إلى جوانب تجربة المرأة كافة باعتبارها جوانب مهمة، ومع ذلك فإن «التجربة تتحدد تبعًا لنسق معين؛ فليس أى حدث ولا موقف تتعرض له المرأة في حياتها بمثابة تجربة. (٢) بل توجد عملية انتقاء (حيث يجري تضمين بعض أنواع الأحداث مع استبعاد أحداث أخرى) وذلك على الرغم من ادعاء الخطاب النسائي بأنه يقوم بمجرد تسجيل التجارب المباشرة للنساء. إن النسق المرتبط بالتضمين والاستبعاد في الفكر النسوي لا يوجد نتيجة لـ « التجربة في حد ذاتها «بل تبعًا لما تمثله التجربة.(٣) وأكدت جوديث تاكر ومارجريت مريوذر أن «قضية المرأة قضية سياسية وثقافية عالية الشحنة». (٤) ويلعب النوع الاجتماعي دورًا مهمًّا في الأمن الإنساني؛ لأنه، في بعض الأحيان، يؤدي عدم مساواة النوع الاجتماعي إلى توزيع غير متوازن للموارد، أو إلى تجاهل بعض الأشياء الضرورية، أو إلى الأمن الفردي، ومن أمثلة هذا تعرض الإناث إلى العنف الأسري. (٥)

---

(١) جولي ستيفنسن، «روايات نسوية: نقد مفهوم المرأة غير الغربية في الكتابات النسوية في الهند»، في: هدى الصدة، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٦٥.

(٢) فإذا أخذنا، على سبيل المثال، أنموذج المرأة التي تذهب لإحضار المياه من البئر، نجد أن هذا الحدث يكتسب قيمة «التجربة» فقط لما يحمله من دلالات ومؤشرات؛ فإن أمكن استخدام هذه التجربة للدلالة على المصاعب التي تواجهها المرأة ممثلة لجنس النساء ، أو على قدر القهر الذي تخضع له، أو على قوتها في مواجهة المحن ، حينها يتم تضمين هذه الخبرة والتجربة. أما إذا عجز حدث ما عن تحقيق تلك الخصائص، فلا يتم تسجيله، وحتى إذا ما تمت الإشارة إليه فسيتم تجاهله باعتباره تجربة مزيفة. جولي ستيفنسن، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٦٦.

(٣) **المرجع السابق** ، ص ١٦٦.

(٤) جوديث تاكر ومارجريت مريودر، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٩.

(5) <http://en.wikipedia.org/wiki/Human_security>

المطلب الأول: إرهاصات مفهوم النوع الاجتماعي النسوية: الإطار والنظرية والممارسة

«النسوية» ، التى نعرفها أنها الاعتقاد في حتمية اكتساب النساء الحقوق نفسها التي للرجال، وسوف يبلغ عمرها عما قريب نصف ألف من السنين، فتكتمل بذلك خمسة قرون على إصدار كريستين دى بيزان (1364-1430) (Christine de pi-san) كتابها «مدينة السيدات» Cité des Dames في بداية القرن الخامس عشر(١). ويستخدم بعض أنصار الحركة النسائية هذا المصطلح فى المجال الثقافي بغرض وصف الإيديولوجية التي تقر بتفوق الأنثى على الذكر «Female Superiority»؛ فترى الكاتبتان هيلين سايكس ومونيكا ويتيج أن هذه النظرية تمثل مطلبًا بورجوازيًّا محدودًا للمساواة بين الجنسين، ومن ناحية أخرى ، فإن النسوية Feminism من الممكن أن ترسخ مفهوم التعددية النسائية «Feminine Plurality». (٢)

والمعروف أن النسوية (سواء نظرنا إليها على أنها حركة أو نظرية أو فلسفة) قد امتد تأثيرها إلى ما وراء العالم الغربي ليصل إلى مختلف بقاع العالم، التي تتفاوت فى درجة استقبالها وفهمها واستيعابها للأفكار النسوية وفى كيفية تخريجها بصورة جديدة تتلاءم مع خصوصيات المجتمعات والثقافات المستقبلة لها.(٣) كل ما لا يميز الرجل، أو كل مالا يرضاه لنفسه؛ من طراز التصورات الرائجة عن كون الرجل يتسم بالقوة والمرأة بالضعف، الرجل بالعقلانية والمرأة بالعاطفة، الرجل بالفعل والمرأة بالسلبية، وهكذا... من شأن ذلك المنظور أن يقرن المرأة فى كل مكان بالسلبية وينكر عليها الحق فى دخول الحياة العامة وفى القيام بدور في الميادين الثقافية والسياسية على قدم المساواة مع الرجل؛ ومن هنا يمكن القول بأن النسوية هى حركة تعمل على تغيير هذه الأوضاع لتحقيق تلك المساواة الغائبة. (٤)

---

(١) جوديث تاكر ومارجريت مريودر، **مرجع سبق ذكره**، ص ٩.

(2) Maggie Humm, «The Dictionary of Feminist Theory», (New York, London: Prentice Hall. Harvester Wheatsheaf 1999), P.92-93.

(٣) سارة جامبل، **النسوية وما بعد النسوية: دراسات ومعجم نقدي**، ترجمة: أحمد الشامي، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٢)، ص٧.

(٤) **المرجع السابق**، ص١٤ .

هناك العديد من الدلائل على أن التعامل مع النسوية بوصفها محاكاة للبرامج السياسية «التغريبية» هي ظاهرة شائعة في عدد من سياقات العالم الثالث. وقد أشارت أوما ناريان إلى أنه بالنسبة إلى النساء في مختلف أنحاء العالم تظل علاقتهن بأمهاتهن أشبه بعلاقتهن بأوطانهن والثقافات التي نشأن في إطارها. ومن الجدير بالذكر أن الأم، والثقافة الأم، ليست هي الوحيدة التي ترسل إشارات تربوية متناقضة لبناتها، وإنما تبدو كما لو كانت غافلة عن تلك التناقضات. فهي تعبر عن الصعوبات المرتبطة بوضع المرأة، أي الصعوبات التي تركت بصمتها على حياة الأمهات فتعلمنا القيود والتعاسة التي يحملها قدر المرأة، ولكنها (أي الأم والثقافة) في الوقت ذاته تقاوم محاولاتنا للخروج عن تلك النصوص الثقافية الثابتة. و أكدت أن الحركة النسوية في العالم الثالث ليست مجرد محاكاة لـ « الأجندات الغربية».(١) وبشكل عام يمكن القول إن هناك خمسة تيارات نظرية رئيسة عبرت عن مراحل مختلفة من تطور الفكر النسوي, وذلك على النحو الآتي:

١ - النسوية الليبرالية

ترجع جذور النسوية الليبرالية إلى بدايات النسوية، عندما نادى كل من جون ستيوارت ميل (٢) وماري ولستونكروفت بضرورة الإصلاح الاجتماعي لإعطاء المرأة المكانة ذاتها والفرص التي يحصل عليها الرجل . وقد تأثر كلاهما في صياغة هذه الأفكار بفلاسفة التنوير مثل توماس هوبز الذي يقول إن « حق جميع الرجال في الحصول على كل شيء يجب ألا يظل محفوظًا».(٣) والنسوية الليبرالية تعد من أقدم التيارات النسوية، وهذا يفسر منظوره الفلسفي وبعده عما استجد من مناهج نظرية مثل ما بعد البنيوية(٤).

تُستقى المنهجية من النهج والفكر الليبراليْن: فتنادى الكاتبات المنتميات إلى هذا التيار بالمساواة بين الرجال والنساء من حيث إتاحة فرص العمل وتقييم الأعمال دون تفضيل أي شخص بسبب لونه أو نوعه، والمناداة بتكافؤ الفرص. فالكاتبات المنتميات إلى هذا النهج لا يفضلن الانخراط فى نقاشات حول أسباب التفرقة وأصولها بين النساء والرجال على مستوى العالم وعبر التاريخ، وإنما يفضلن التعامل مع هذا الوضع بوصفه الوضع الراهن ومن وجهة نظر واقعية. ويؤخذ على هذا التيار، أنه يؤسس لانتشار الفلسفة الفردية عالميًّا وتبسيطه للأمور وتفضيله تخطى القضايا الشائكة مثل قضية الاختلافات الثقافية والتحليل التاريخي للمشكلات. (٥)

---

(١) أوما ناريان. معارضة الثقافات: «التغريب»، احترام الثقافات ونسويات العالم الثالث، في: هدى الصدة (محرر)، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢١٧، ٢٢١،٢١٩.

(٢) فيلسوف وناقد اجتهادي إنجليزى يعد دفاعه عن حقوق المرأة فى كتابه « خضوع المرأة» ١٨٦٩ من الكلاسيكيات التى كتبت عن تحرر المرأة فى اللغة الإنجليزية، باستخدام المثل النفعية للخير. وقد زعم ميل أن سبب خضوع النساء يرجع إلى الأدوار التقليدية ورغبة الرجال في استقلال هذه الأدوار. لا يناقش ميل بصورة جدية دور النساء داخل الأسرة باعتبار أن قيامهن بالأعمال المختلفة داخل الأسرة أمر تقليدي. ودائما ما تأتى آراؤه فى إطار النظرية النسوية.

(٣) سارة جامبل ، **مرجع سبق ذكره**، ص٣٩٣.

(٤) بام موريس، **الأدب والنسوية**، ترجمة: سهام عبد السلام، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة،٢٠٠٢)، ص٩.

(٥) **المرجع السابق**، ص٨-٩ .

كما يطلق أيضًا على النسوية الليبرالية، «نسوية تكافؤ الفرص»؛ فكان تركيزهن على الدعوة والتأثير واللوبى المستمر للمطالبة بالمساواة فى الحقوق التشريعية. وكان كثير من مخرجاتهن تنحصر فى المواثيق والقرارات التى لا تنتهي إلى إنجاز حقيقي.(١) وقد انتقدت النسوية الليبرالية انتقادًا شديدًا من جانب من يعتقدون أنها لا تركز إلا على الجوانب السطحية للتميز على الرجل. وأنها لا تفعل شيئًا لتفكيك التراكيب الإيديولوجية العميقة التي تخضع النساء للرجال. كما هوجمت بسبب انحيازها إلى نساء الطبقة الوسطي البيضاء، وتجاهلها الاحتياجات الخاصة بالأقليات. ولكن لا نستطيع أن ننكر أن نسويات الليبرالية يرجع إليهن الفضل في إصلاح نظم الرعاية الاجتماعية والتعليم والخدمات الصحية التي استفادت منها النساء في حياتهن. (٢)

٢- النسوية الراديكالية

هو تيار راديكالى متشدد يدعو إلى الانفصال عن الرجال وعدم التعامل معهم وبناء مجتمع للنساء فقط. وهو تيار يتفق مع وجهة النظر الذكورية التي تبنى نظرياتها وتقييمها للمرأة على جسد المرأة؛ فحين يرى الرجال ضعف المرأة بسبب جسدها، تجد النسويات الراديكاليات أن جسد المرأة علامة على تفوقها على الرجال؛ فالمرأة هي «الحافظة للحياة» من خلال قدرتها على الحمل والولادة، وهى أيضًا عمليات دالة على قدرات عضلية فائقة لا يتحملها الرجال، فتنعقد الأفضلية للأنثى في هذا التيار. وتتحفظ الكثير من النسويات على هذا التوجه بسبب إبقائه على الصراع بين الرجل والمرأة مما يؤثر سلبًا على الحياة الاجتماعية وإبقائه على الفكر الثنائي التفضيلي. وتنأى الكثير من النسويات عن هذا التيار لقيامه أيضًا على فكرة الحتمية البيولوجية القائلة بأن «أجسادنا، والتي لا حيلة لنا في تشكيلها، هي التي تملى علينا مدى نجاحنا فى الحياة وتحدد الفرص التي يجب أن تتوفر أو تحجب عن أى شخص بسبب شكله الخارجي سواء كان رجلاً أو امرأة، أبيض أو أسمر». (٣)

---

(1) Susan Alice Watkins, Marisa Rueda, Marter Rodríguez, «Introducing Feminism», (Dux-ford, Cambridge: Allen Unwinpty ltd., 1999., p120-121.

(٢) سارة جامبل، **مرجع سبق ذكره**، ص٣٩٣.

(٣) بام موريس، **مرجع سبق ذكره**، ص٩.

ويرفض التيار الراديكالي في الحركة النسائية الاعتراف بوجود فرق في العلاقات بين كل من الحياة الخاصة والحياة الشخصية. فعلى سبيل المثال، ذهبت جوان كيلى جادول كما أشارت بام موريس إلى القول بأن الفصل بين الحياة العامة والخاصة أمر خاطئ؛ حيث ترى أن خبرة المرأة الشخصية والاجتماعية والتاريخية تم تشكيلها من خلال علاقاتها فى العمل وعلاقتها الجنسية، وأن هذه العلاقات مرتبطة ببعضها بعضًا بصورة أتوماتيكية. إن الفصل بين الحياتيْن الخاصة والعامة هو أمر خاطئ تمامًا كالفصل بين الخبرة الشخصية والمعرفة، أو الفصل بين ما هو شخصي وما هو موضوعي.(١)

ويفهم من مصطلح الحياة الخاصة و العامة أنه يقصد الفصل بين حياة الفرد الخاصة في المنزل وحياته العامة في العمل، من خلال شعار «ما هو شخصي هو سياسي»؛ لهذا قام أنصار الحركة النسائية المعاصرون بربط الحياة العامة بالحياة الخاصة. وهنا نرى أن هذا الشعار يعيد تعريف الخبرة الشخصية على أنها عملية اجتماعية ونتاج لأنشطة إنسانية. ويوضح أنصار التيار الاشتراكي في الحركة النسائية أن التفريق بين الحياة العامة والخاصة يعد أمرًا معياريًّا، وأنه تم اللجوء إلى ذلك في القرن التاسع عشر من أجل تقنين استغلال المرأة. ويرون أن هذا التفريق يجب أن يلغى، وإلا ستستمر إيديولوجية هيمنة الذكر. وأشارت ماجي هيوم إلى المفكريْن اللذيْن درسًا هذا الفصل أو التفريق بين الحياة العامة و الخاصة جين بيثكى إيلاشتين وإليزابيث جاينواى؛ حيث أبرزا كيف أن هذه الإيديولوجية تجعل المرأة منحصرة في الحياة الخاصة أو حياتها في المنزل. وقد لاقت هذه الإيديولوجية دعمًا في الوقت الذي كانت هناك أعداد كبيرة من النساء تشارك في سوق العمل. وترى جاينواى أن الأسطورة القائلة بأن المرأة ليست لديها أية سلطات ترجع إلى الهوة القائمة بين الحياة الخاصة والعامة.(٢)

إن دراسة علوم الإنسان المتعلقة بالجانب النسوى تقول إن الثقافات كافة كانت تخص المرأة بالأعمال المنزلية، بينما تربط الرجل بالأعمال الخارجية. وتفترض مايكل روزالدو في دراسة ماجي هيوم أن هناك علاقة مباشرة بين درجة التبعية المفروضة على المرأة في مجتمع ما ودرجة الفصل بين الحياة العامة والخاصة. وتتفهم روزالدو، مثلها في ذلك مثل دى بوفوار، أن عملية ربط المرأة بأعمال الحياة الخاصة في المنزل لها أصول بيولوجية؛ حيث يتم ربط المرأة بالطبيعة، والرجل بالثقافة. (٣)

(1) Maggie Humm, Op. Cit., P.227.

(2) Maggie Humm, Op. Cit., P.226.

(3) Ibid, P.226

وإذا كانت الفرضيات التي تقدمها النسويات الراديكاليات والليبراليات، بشأن النساء كطبقة جنسية، تسهم في توضيح استقلالية بعض نضالات النساء في الغرب، إلا أن تطبيق مفهوم النساء كعنصر متجانس بالنسبة إلى النساء في العالم الثالث إنما يعمل على استعمارهن والانتقاص من التعددية التي تشمل المواقع المتنوعة لمجموعة مختلفة من النساء داخل أطرهن العرقية والطبقية والاجتماعية؛ وهو مايؤدي، من ثم، إلى حرمانهن من فعاليتهن التاريخية والسياسية. (١)

فالنسويات الراديكاليات يحصرن المشكلة في نهج الأبوية. (٢) هذا النهج الذي يتسيده الرجل وتفرض فيه السلطة من خلال المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية. كما يشير مصطلح «الأبوية» إلى علاقات القوة التى تخضع في إطارها مصالح المرأة لمصالح الرجل. وتتخذ هذه العلاقات صورًا متعددة بدءًا من تقسيم العمل على أساس الجنس. وتستمد السلطة الأبوية من المعنى الاجتماعي الذى تم إضفاؤه على الفروق الجنسية البيولوجية. (٣) وهو نظام اجتماعي تعطى فيه امتيازات لمصالح الذكور وقوتهم، ويتم إخضاع النساء لسلطة الذكور.(٤) فتميل الراديكاليات إلى اعتبار النظام الأبوى نظامًا متغلغلاً في كل شىء ولا علاقة له بالتاريخ. وترى مارلين فرينش أن النظام الأبوى يتميز فى جوهره بالعدوانية وبالبنية الهرمية وبالوجود المستقل عن التغيرات الاجتماعية . فتقول مثلاً: «إن التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية لم يحدث اختلافًا يذكر في وضع المرأة الخاضع للرجل». (٥)

وقد أشارت دينير كانديوتى إلى أن بيتمان ترى أن المجتمع المدني الحديث سيصبح نمطًا أبويًا. وتضيف بيتمان تفسيرها للتحول القائم من العالم التقليدى إلى العالم الحديث بوصفه «تغيرًا من الشكل التقليدى (الأبوي) للسلطة الأبوية إلى الشكل الجديد. ومن جهة أخرى، ترى مان أن حصول النساء على حقوق قانونية أسهم في تطور شكل السلطة الأبوية في الدولة الوطنية الحديثة ليصبح «سلطة أبوية جديدة»، وهو ما نجد له صدى في تفضيل واترز استخدام مصطلح «الرجولية». أما ولبى فتقترح رصدًا متعدد الجوانب للسلطة الأبوية تستطيع فيه التفرقة بين شكلين أساسيين للأبوية من منطلق العام والخاص . فالسلطة الأبوية الخاصة تعتمد على الاستبعاد النسبي للنساء

---

(١) تشاندرا تالبيد موهانتي، «أمام أعين غربية: البحث النسوي والخطابات الكولونيالية»، في: هدى الصدة (محررا)، مرجع سبق ذكره، ص ٨٠.

(2) Susan Alice Watkins, Marisa Rueda & Marter Rodríguez, Op. Cit., P.120-121.

(٣) سارة جامبل، مرجع سبق ذكره، ص٢٢.

(٤) بام موريس، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٥.

(٥) سارة جامبل، مرجع سبق ذكره، ص٤٤١.

من مجالات الحياة الاجتماعية بخلاف المنزل، وكذلك الاستيلاء على خدماتهن من قبل بعض أفراد يتمتعون بسلطة أبوية داخل حدود البيت. وفي حين تعتمد السلطة الأبوية العامة على عنصري التوظيف والدولة؛ حيث لا يتم استبعاد النساء من المجال العام, يتم إخضاعهن داخله. وهناك المزيد من أشكال الاستيلاء الجماعي على خدمات النساء بما يفوق النمط الفردي للسلطة الأبوية الخاصة. (١)

وتؤكد ولبى أن القرن العشرين قد شهد تحولاً مشهودًا من السلطة الأبوية الخاصة إلى السلطة الأبوية العامة. ومن منطلق رؤية تربط بين حقوق النساء والتغيرات التاريخية التي طرأت على السلطة الأبوية، نجد أن المشروعات الوطنية لمعظم الدول «في طور الحداثة» قد تبدو وكأنها تقدم حربًا سجالية بين الأبوية العامة والخاصة. وتنبهنا يوڤال ريفيس إلى أنه لابد لنا من الحذر من التعريفات المتمحورة على الذات (ethnocentric) لمفهومي العام والخاص ، وأن نعترف بأن حدود ما يطلق عليه المجال الخاص هي، في واقع الأمر، حدود تصنعها الدولة. أما كونيل فتقول إن الدولة تحتل موقعًا مركزيًّا في علاقات النوع ، وإن كل دولة تمثل «نظام نوع محددًا». (٢)
الحقيقة والواقع أن المرأة مضطهدة في معظم المجتمعات، وأن اضطهادها يأخذ أشكالاً ثلاثة : (٣)

أولاً: الاضطهاد النوعى الذى يعنى شيوع تفوق الرجل على المرأة وسيادته عليها، وإن السيادة والهيمنة هما من أجل تحقيق مصالح الرجل الخاصة والعامة ، التى أدت إلى طمس شخصية المرأة والتقليل من أهميتها واستلابها؛ وهو ما أفضى إلى عدم تكامل الجنسين وتكافلهما الاجتماعى.

ثانيًا: الاضطهاد الأبوى - الذكورى (البطريركى) الذى يظهر فى سيطرة الذكر على الأنثى فى العائلة والمجتمع والسلطة ، ويتم التعبير عنه بتسلط الأب على العائلة تسلطًا لاعقلانيًّا، يوجب خضوع الأم والأولاد وطاعتهم له طاعة عمياء. كما تظهر فى سيطرة الولد على البنت حتى لو كانت أكبر منه سنًّا وأرصن منه عقلاً. هذه السيطرة هى تعبير عن النزعة الأبوية واستمرارها جيلاً بعد جيل .

ثالثًا: الاضطهاد القانونى الذى ينبثق من الاضطهاد الأبوى، الذى ينعكس فى القوانين الوضعية والعُرفية، التى تضطهد بدورها المرأة فى حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ وهو ما يعوق تقدمها ومساواتها بالرجل فى الإنسانية .

---

(١) فاطمة الزهراء أزرويل، **المسألة النسائية في الخطاب العربي الحديث من التحرير إلى التحرر**، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٣)، ص١١.
(٢) دينير كانديوتى، «الهوية و نواقصها: النساء و الوطن»، في: هدى الصدة (محرر)، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٨٦- ٢٨٥.
(٣) إبراهيم الحيدري، **النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب**، (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٣)، ص ١٢-١٣.

٣- النسوية الماركسية

هى تيار يؤكد البعد الاقتصادي للتفضيل النوعي ، ويرى أنه يخدم مصالح الرأسمالية المستغلة. فالقول بعدم كِفاية النساء يسمح باستغلالهن من خلال إدخالهن إلى سوق العمل وإخراجهن منها بسهولة؛ بدعوى عدم كِفايتهن ، بينما يأتي هذا التلاعب بأقواتهن لخدمة رأس المال. فالكثير من المنتميات إلى هذا التيار يرون أن الرجال عمومًا قد أعادوا إنتاج هذا النظام المستغل في المجال الخاص. والكثير مما يقال عن دور المرأة زوجة وأمًّا يهدف، في الأساس، إلى تسخيرها، للعمل في المنزل دون تقاضى أي أجر عن مجهوداتها ووقتها. (١) وهن يذكّرن بأن الإنجاب يقوم على الشراكة بين المرأة والرجل؛ ومن ثم عليهن أيضًا الاشتراك في تنشئة الأبناء. فالنسوية الماركسية تختلف مع الراديكالية حول عدم انفراد النساء بمهمة الإبقاء على الحياة من خلال الإنجاب؛ ومن ثم لا تفضيل لأي من الرجل والمرأة على الآخر، وإنما يجب أن تنسحب هذه الشراكة والمساواة على كل ما ينهضان به من أعمال ومهام فى المجالين العام والخاص. كما يطالبن أيضًا بضرورة المساواة فى الأجور وساعات العمل بين الرجال والنساء وعدم إقصاء أي منهم من أي مجال إنتاجي بسبب نوعه، والكف عن توزيع بعض مجالات العمل بحسب النوع؛ بحيث يدفع بالرجال إلى أن يكونوا أطباء مثلاً، ويقتصر مجال التمريض على النساء. (٢)

٤- النسوية ما بعد البنيوية

ترى معظم المنتميات إلى هذا التيار، أن التفرقة النوعية ليست بيولوجية، وإنما هي كامنة في اللغة مما يبرر انتشارها في المجالات كافة. فاللغة هي التي تقوم بعملية التأنيث والتذكير لكل شىء، فتبنى على هذا الانقسام اللغوي، سياسات تفصيلية متعلقة بعلاقات القوة. عندئذ تقوم اللغة على تأنيث «حساسية»، وتذكير «الذكاء» ودرجنا على إلصاقها بالرجال أو بالنساء على التوالي. وتذهب الكاتبات إلى أنه يمكن أن يجمع الكيان الواحد (الفرد) بين الذكاء والحساسية على الرغم من كونها صفات مجنسة لغويًّا، وهن يعتقدن بأن هذه القسمة اللغوية الثقافية هى نسق قهري يدمر بعض جوانب الشخصية لكل من النساء والرجال على حد سواء. فمطالبة الرجل بعدم البكاء لتكتمل رجولته مجتمعيًّا لهو أسلوب كابت قاهر للرجل؛ حيث إنه في الأصل يشترك مع النساء في القدرة على الإحساس؛ ومن ثم من حقه التعبير عن مكنونه، كذلك مطالبة النساء بعدم التفكير وإقصاؤهن عن المشاركة في حل المشكلات التي

(1) Maggie Humm, Op. Cit., P.162.

(٢) بام موريس، مرجع سبق ذكره، ص١٠.

تتطلب تعاملاً عقلانيًّا، هو أيضًا صيغة قهرية اقتصادية. وترى نسويات هذا التيار ضرورة الخروج من ثنائية الرجل / المرأة إلى ساحة ثالثة جامعة يتم فيها الاعتراف بكل الصفات وتقديرها جميعًا دون تمييز وإقرار إمكانية وجود ما قد يبدو متناقضًا. ويأتي تركيزهن على فكرة قبول الاختلاف كنسق ذهني يعمل على التعايش، ويعطل سياسات الصدام والصراع. فقبول الاختلاف والاعتراف بكل جوانب الشخصية دون تمييز يبشر بحياة أفضل للفرد سواء كان ذكرًا أو أنثى . (١)

٥- نسوية الملونات ونسوية العالم الثالث

تبنت عدد من النسويات الملونات في الولايات المتحدة والنسويات من العالم الثالث المنظور ما بعد البنيوى الذي يقر بحق الاعتراف بالاختلاف دون أى حاجة إلى إقصائه أو مواراته أو إبراز الجوانب الأكثر قبولاً دون غيرها، عملاً بمعايير ثقافية ومجتمعية إقصائية مجحفة، ولكنها ركزت في تعاملها مع هذه القضية على المختلف ثقافيًّا. وقد هاجمت النسويات المنتميات إلى هذا التيار كل الحركات النسوية المنادية بخلق مظلة واحدة وأجندة عالمية، سواء كانت هذه الأجندة ليبرالية أو ماركسية أو راديكالية. وقد أكدت هؤلاء النساء على أن تجاربهن وتواريخهن واقتناعهن الثقافي يختلف عن تجارب النساء الغربيات وتواريخهن واقتناعاتهن؛ فقهرهن كان قهرًا مضاعفًا قامت به ثقافات واستعمار واستغلال غربي حديث، ونفذه كل من الرجل والمرأة البيضاء. ومارست المرأة البيضاء الغربية تاريخيًّا القهر على شقيقاتها الملونات والجنوبيات لتبنى الأولى تراتبية ثقافية قائلة بأفضلية الثقافة الغربية على ما عداها من ثقافات؛ وحرصت على المشاركة في تصديرها وفرضها على النساء الملونات بدعوى رغبتها فى النهوض بهن؛ ومن هنا كانت شريكة كاملة للرجل الأبيض في استعمار الشعوب واستعباد الملونين. (٢)

وتؤكد المنتميات إلى هذا التيار خصوصيتهن الثقافية و ضرورة احترامها؛ خاصة أن النسوية تقر بحق الاختلاف كمبدأ، وتنادى بحق الاختلاف عن الرجل فى حالة الراديكاليات، كما تؤكد وجود المختلف في الكيان الواحد كما هي الحال مع ما بعد البنيويات. كذلك تستدعى الكاتبات من هذا التيار مفهوم سياسات الموقع، والذي يؤكد على أهمية الموقع الثقافي للمتحدث في تشكيل رؤيته أو رؤيتها؛ فالفكر نتاج اختلاط المفكر بواقعه. وتوظف نسويات العالم الثالث والملونات هذا المفهوم للتأكيد على أن رؤاهن وأطروحاتهن المتأثرة قطعًا بموقعهن الثقافى ستنتج رؤى مختلفة؛ وبذلك سيكون لهن دور في إثراء الحركة النسوية ذاتها بطرح ما لا تراه الغربيات الناظرات من زوايا ومواقع ثقافية متشابهة وإن لم تكن واحدة. (٣)

---

(١) **المرجع السابق**، ص ١١-١٢.

(٢) بام موريس، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٢.

(٣) **المرجع السابق**، ص ١٣.

إن أية مناقشة للبناء الفكري والسياسي لما يطلق عليه «الفكر النسوى فى العالم الثالث» لابد أن تتناول مشروعيْن اثنيْن متلازميْن أولهما: نقد هيمنة التوجهات النسوية «الغربية» وتشكيل قضايا واستراتيجيات نسوية مستقلة على أسس جغرافية وتاريخية وثقافية، تنهض على التفكيك والتقويض، بينما يعتمد الثاني على البناء، وعلى الرغم مما يبدو من تعارض بين هذيْن المشروعيْن من حيث قيام أحدهما بفعل سلبي ونهوض الآخر بفعل إيجابي، فإنه لابد من تلازم العمليتيْن وإلا تعرضت التوجهات النسوية لما يطلق عليه في «العالم الثالث» لخطر التهميش والعزل عن الخطاب السائد (اليمينى منه واليسارى) من ناحية، والخطاب النسوي الغربي من ناحية أخرى . (١)

٦- النسوية العالمية

النسوية العالمية أو الحركة الساعية إلى المساواة الكاملة بين الرجال والنساء على مستوى العالم، عرفتها أليسون جابر (١٩٩٨) بأنها ظهور جماعات من النسويين يناقشون هذه الأمور على مستوى العالم أو فى نطاق العولمة. أو ظهور جماعات تسعى إلى عولمة «قضية المساواة الكاملة بين الجنسيْن» . وقد تفاعلت الحركة النسوية مؤخرًا مع العولمة، وساعد على هذا التطور ما حدث من زيادة توثيق العلاقات بين المنظمات النسائية والداعين إلى المساواة بين الجنسيْن فى مختلف أنحاء العالم، ومن المصطلحات المتداولة فى مجال عولمة النسوية: النسوية الكوكبية (استخدمه الباحث مورجان ١٩٨٤) والحركة النسوية التى تخطت حدود القوميات، والتحالفات النسوية، والتضامن النسوى، وكلها ذات معنى واحد هو الحركة العالمية للمساواة بين الجنسين. (٢)

٧- نسوية المنطقة العربية والشرق الأوسط

بدأت «النهضة النسائية» تبزغ، في الشرق الأوسط في وقت مبكر لم يتعدَ أواخر القرن التاسع عشر، وكان ذلك، بوجه خاص، في الصحافة النسائية. ويبدو أن المصطلح كان شائعًا في أوائل القرن العشرين، واستخدمته تنظيمات نسائية كثيرة كجزء من اسمها. وكما توضح فإنه على الرغم من أن التعبير يشير أساسًا إلى حركة أدبية فإنه «اكتسب صدى ثقافيًّا واجتماعيًّا أوسع» .

---

(١) موهانتي تشاندرا تالبيد، **مرجع سبق ذكره**، ص ٥١.

(٢) الهيئة المصرية العامة للكتاب، موسوعة المرأة عبر العصور، **مرجع سبق ذكره**، ص.١١٦.

وإن كان الخطر من استخدام ذلك التعبير يكمن في أن كلمة «نهضة» تفترض «استنامة سبقتها»، وهى فرضية خاطئة، مادامت قد راجت، عن سلبية المرأة في القرن التاسع عشر . كما ينطوي التعبير على مدلولات سياسية متصلة بما يسمى بـ «النهضة العربية» وارتباطات ضمنية بها . (١)

وبدأت كلمة «الحركة» تستخدم فى عشرينيات القرن العشرين للإشارة إلى مجموعة كبيرة من الأنشطة النسائية جرت في جميع أنحاء المنطقة، وبدأت تحل أكثر فأكثر محل كلمة «نهضة» في هذا السياق . وتُعَرَّف «الحركة» في مستواها الأولى تمامًا، بأنها «سلسلة من الأنشطة المنظمة لهدف ما، أو أنها جهد منظم يقوم به مؤيدوها لهدف مشترك». ولم يكن ظهور الحركات النسائية في الشرق الأوسط خلال تلك الفترة حدثًا معزولاً، و إنما كان جزءًا من ظاهرة أوسع كادت تشمل جميع أنحاء العالم. وقد جمع بين الحركات النسائية في الشرق الأوسط ، شأنها شأن مثيلاتها في العالم أجمع «طابع تحولي» أدى إلى عمليات إعادة تحليل للأدوار النوعية ، سواء أكان ذلك هدفًا محددًا أم لا. وشارك كل من تلك الحركات ، على المستوى الفردي (على أسس وطنية أو محلية) والجماعي (على أسس إقليمية) في اهتمام مشترك بتحسين وضع النساء في المجتمع على الرغم مما كان من طرق غير مباشرة للعمل على نيل ذلك الهدف ومن الافتقار إلى استراتيجيات متماسكة وموحدة. (٢)

وكانت روابط الثقافة والدين والتضامن والجمع بين اهتمامات سياسية مشتركة أمرًا لافتًا في عدد من المؤتمرات النسائية الإقليمية والدولية التي حضرتها نساء الشرق الأوسط في ثلاثينيات القرن العشرين وأربعينياته ، وأعربت النساء، من جميع أنحاء المنطقة، عند حدوث أزمات في بلاد مختلفة، عن تضامنهن ومساندتهن «لأخواتهن» عبر ما قمن به من مظاهرات وإرسال برقيات وعديد من أعمال الاحتجاج. وأسست النساء الناشطات شبكات محلية وإقليمية عن طريق التراسل والاتصالات الشخصية، وقامت نساء مصريات بارزات من طراز هدى شعراوي، وأمينة السعيد بجولات لإلقاء أحاديث، وكرمتهن نصيراتهن في بلاد المشرق، وبانتهاء الحرب العالمية الثانية تشكلت شبكة قوية من التنظيمات النسائية أثبتت وجودها باتساع المنطقة كلها، وجرت داخلها اتصالات ممتدة إلى حد كبير، وفي بعض الأحيان، صلات تنظيمية رسمية بين مكوناتها من التنظيمات بعضها بعضًا (٣).

وإذا ألقينا نظرة على الحركة النسوية فى العالم العربى، نجد أن المرأة التى رزحت قرونًا عديدة فى الفقر والجهل والمرض، إلى جانب نظرة الرجل الشرقى الأبوية، لم يكن يسمح لها بالخروج من البيت إلا مرتين «مرة إلى بيت زوجها وأخرى إلى قبرها» ولا يسمح لها

---

(١) جوديث تاكر و مارجريت مريودر، **مرجع سبق ذكره**، ص١٤١- ١٤٢.

(٢) **المرجع السابق**، ص ١٤٢.

(٣) **المرجع السابق**، ص ١٤٣.

بأن تتعلم فتقرأ و تكتب. (١) فالحركات النسائية التى عرفتها المجتمعات العربية نشأت وتطورت فى بيئة خاصة وضمن سياقات اجتماعية واقتصادية محلية وإقليمية ودولية حكمت مسيرتها. وكلما أثيرت قضية المرأة احتدم النقاش وانهالت الأسئلة : هل تمثل حركة تحرير المرأة فى البلدان العربية انفصالاً عن مطالب المجتمع واحتياجاته؟ هل هي حركة ضد الرجل؟ وهل للمجموعات المطالبة بحقوق المرأة العربية أجندة أصلية نابعة من واقع المجتمعات العربية وليست مستمدة من الغرب؟ هل تقلد النسويات المطالبات بحقوق النساء حركات تحرير المرأة ضد مصلحة الأسرة العربية؟ وهل هناك أجندة خفية لتدمير الأسرة العربية؟ هل المطالبة بحقوق المرأة حركة هدفها إضعاف الدين؟ وأخيرًا هل هناك بالفعل حركات لتحرير المرأة تسعى إلى إحداث تغيير اجتماعى على نطاق واسع؟

إن النظر إلى تاريخ الحركة النسائية في العالم العربي وتقييمها يندرجان ضمن ثلاث حقب متلازمة ومتكاملة، وهي مراحل ذات وظائف مهمة لفهم القضية النسائية كحركة من أجل تحرير المرأة وانتزاع حقها الكامل غير المنقوص فى التأثير فى المجتمع: حيث تتعلق الحقبة الأولى بالاستعمار وماترتب عليه من انعكاسات على واقع المرأة والأسرة والعائلة، والحقبة الثانية مرحلة بناء الدولة بعد الاستقلال وما شهدته من توترات حول مفهوم البناء وطبيعته والأطراف المساهمة فيه، أما الثالثة فترتبط بحقبة ظهور وعي نسائي جديد من الدعم المستمد من الخطاب الدولي و الاتفاقيات الدولية حول تحرير المرأة وتمكينها وإدماجها كشريك أساسى في تنمية المجتمع. (٢)

وقد أشارت نادية العلى نقلاً عن مالسين مولينو إلى أن هناك أنموذجًا ثلاثيًّا لتحليل الحركات النسائية عبر التاريخ و الحضارات. فأقامت مولينو التصنيف على ثلاثة أنماط أنموذجية تسير في تواز ومبادئ تنظيمية ومفاهيم سلطوية خاصة بكل منها. فالجماعات النسائية قد تكون مستقلة أو مشاركة أو موجهة. وتتصف الجماعات المستقلة بأعمالها المستقلة حيث تنظم النساء أنشطتهن ذاتيًّا، ويحددن الأشكال الخاصة بتنظيمهن. وتؤكد أيضًا على أن النشاط النسائي الجماعي المستقل لا يعد نسويًّا بالضرورة، بمعنى أنه لا يتصدى للمصالح الحقيقية للمساواة في النوع الاجتماعي، وإنما قد تتجه إلى أنشطة أخرى اجتماعية بالأساس. أما الفئة الثانية فتدعو إلى روابط

---

(١) إبراهيم الحيدري، **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٢٨-٣٢٩.

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، "**تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي**"، (نيويورك، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٥)، ص١١٧.

مشاركة مع غيرها من الجماعات. وفي كثير من الأحيان، تشارك مع منظمات سياسية أخرى وتقدم مثالاً على السياسات الديموقراطية. في حين نجد أن الفئة الثالثة الموجهة هنا تفرض السلطة و تخضع لها الجماعة نفسها فتستكين هذه الجماعات لسيطرة سلطة أعلى عادة ما تكون مؤسسة سياسية أو حكومية أو الاثنين معًا، وتتوجه الفئة الثالثة عبر التاريخ إلى تعبئة النساء لتحقيق هدف عام مثل الإطاحة بنظام الحكم، أو مساندة حزب من الأحزاب ليتولى الحكم، ويعلن التزامًا عامًّا بمصالح النساء و لكن من خلال التزام أشمل بتغيير اجتماعي، وهو ما تعبر عنه الحركات الوطنية التي تهدف إلى تحديث المجتمع أو تعبئة النساء في سياق قضايا معينة لإلغاء حقوق، أو لاستكمال حقوق ما. (١) ونرى في هذه النظرية أن الحركات النسائية العربية،(٢) وبالأخص الحركة المصرية، أوجدن ثلاث فئات على مراحل مختلفة اجتمعت في المرحلة التاريخية نفسها. ومن الممكن أيضًا أن لا نجد الخط الفاصل بين فئة وأخرى واضحًا على أرض الواقع؛ ففي كثير من الأحيان تتراوح مواقف الجماعات النسائية بين الاستقلال والاعتماد على الغير.

---

(١) نادية العلي، "**الحركة النسائية المصرية: العلمانية والنوع و الدولة في الشرق الأوسط**،" ترجمة: مصطفى رياض ورءوف عباس، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة-المشروع القومي للترجمة، ٢٠٠٤)، ص ١٦- ١٨.

(٢) هناك ثلاثة أشكال للحركات النسائية في العالم العربي ١. **التنظيمات النسائية الرعائية:** و هي تسعى إلى إحداث تغييرات وترتيبات آنية في الوضع القائم من خلال الحد من سلبياته دون أن يمس نشاطها البيئة الذكورية و آلياتها التي تفرض التمييز الجنسي. وتندرج تحتها جمعيات و منظمات و اتحادات تتبنى العمل الخيري و الرعائي. و هي، في أغلب الأحيان، امتداد للتنظيمات النسائية التي ظهرت في أثناء مرحلة النضال الوطني أو أسست مباشرة بعد الاستقلال الوطني. **٢ - الحركات النسائية:** لا تسعى هذه الحركات إلى «تحسين أوضاع النساء» من خلال معالجة السياسات الحكومية وتسعى الى تمكين النساء و منحهن حقوقهن المدنية والإنسانية كافة والمطالبة بالمساواة الكاملة بين الرجال والنساء. وتتبنى مفهوم «النساء في التنمية» مع الحفاظ على الأدوار الاجتماعية لكل من الرجال والنساء سعيًا إلى تلبية احتياجات النساء. **٣- الحركات النسائية الجديدة:** وهي لا تكتفي بالمطالبة بالمساواة الكاملة بين الرجال والنساء، بل تتعدى ذلك لتتبنى مفهوم «النوع الاجتماعي للتنمية» و تقوم بمساءلة المجتمع عبر المصالح والاحتياجات الاستراتيجية للنساء، كما يشمل ذلك اتخاذ مواقف من قضايا حقوق الانسان والديموقراطية وتكافؤالفرص.
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، **وضع المرأة العربية٢٠٠٥: تاريخ الحركات النسائية في العالم العربي**، (بيروت: الإسكوا، ٢٠٠٥)، ص ١١-١٢.

وقد تأثرت النسوية في المنطقة العربية بخطاب للفيلسوف ابن رشد (١) من أبرز من ناصر المرأة فى الإسلام بأفكاره المتقدمة حول إشكالية المرأة المعقدة ووظيفتها الإنسانية وعدم الاعتراف بحقوقها. ووقف ابن رشد من المرأة موقفًا يخالف الفقهاء المسلمين ويكشف عن نضج وعمق كبيريْن فى موقفه ضد الآراء التى تزعم وما زالت حتى اليوم ، أن طبيعة المرأة تختلف عن طبيعة الرجل ، وأنها خُلقت لخدمة الرجل. ورأى ابن رشد أن المرأة والرجل لا يختلفان من حيث طبيعتاهما، ولكن بينهما تفاوتًا من حيث الدرجة، فإذا امتاز الرجل على المرأة في مناحٍ، فهى تفضله في مناحٍ أخرى، كما ساوى بين الرجل والمرأة فى الكفايات الذهنية والعملية، وحتى فى الحروب. يقول ابن رشد فى ذلك: «وتختلف النساء عن الرجال في الطبيعة لا في الدرجة ، وهن أهل لكل ما يفعل الرجال من حرب وفلسفة..... ولكن على درجة دون درجتهم وهن يفقنهم أحيانًا كما فى الموسيقى ....». وفى نص آخر يقول: «والمرأة فى الظاهر صالحة للعمل والحضانة فقط ، إلا أن حالة العبودية التى نشأت عليها نساؤنا أتلفت مواهبها العظيمة وقضت على مواهبها العقلية». (٢)

ويرجع ابن رشد سبب تخلف المرأة وما يمنعها من القيام بجلائل الأعمال، إلى الأوضاع الاجتماعية التى قضت بأن يُنظر إلى المرأة وكأنها خُلقت فقط للولادة وإرضاع الأطفال، وهى ليست أسبابًا لتخلف المرأة فقط، بل هى سبب لتخلف المجتمع؛ لأن المرأة لا تعمل. ويدعو إلى تغيير هذه الأوضاع الاجتماعية وتحرير المجتمع والعمل على تقدمه. وبهذا يربط ابن رشد، قبل أكثر من سبعة قرون، بين تحرير المرأة وعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويجعل من قضية المرأة قضية المجتمع بأكمله.

إن قراءة كتاب الطهطاوي «تخليص الإبريز فى تلخيص باريز» الذى صدر سنة ١٨٣٤ له أهميتة كخطاب تأسيسي فى المسألة النسائية بالعالم العربي(٣):

---

(١) إبراهيم الحيدري، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٩٦-٢٩٧. وجاء ما كتبه ابن رشد عن المرأة فى كتابه «جوامع سياسة أفلاطون» ، وهو من كتبه المفقودة . وما بقى منها كان المستشرق الفرنسى إرنست رينان قد لخصه فى كتاب «ابن رشد والرشدية» ، وكذلك فى كتاب «فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من اتصال».

(٢) إبراهيم الحيدري، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٩٦-٢٩٧.

(٣) تجلى النمط النسوي الأوروبي فى هذا الخطاب مجسدًا الاختلاف عن نمط المرأة العربية المسلمة فى المجتمع الفرنسي كما عاينه الطهطاوي. وفى نهاية العشرينيات من القرن التاسع عشر ، تعلمت المرأة واختلطت بالرجال واقتحمت مجال العمل وحظيت بالاحترام فى المجال العام . وكلها أدوار وعلاقات وتمثلات لا عهد للمرأة والمجتمع العربي بها آنذاك . يقول الطهطاوي عن النساء الفرنسيات: «فهن كالرجال فى جميع الأمور هكذا نعرف بأن مسألة المساواة بين الجنسيْن تشكل أساس العلاقة بينهما فى المجتمع الفرنسي ، وذلك على عكس المجتمع العربي المسلم الذى ترسخت فيه تاريخيًّا ظاهرة التراتبية بين الجنسين، وتجسدت فى الفصل الصارم بين أدوار كل منهما وبين المجالين الخاص والعام».
فاطمة الزهراء أزرويل، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٦-٢٨.

لكونه نقل خلال تلك الفترة المبكرة من تاريخ العرب الحديث ، نظرة جديدة بشأن المرأة أشاع خلالها مختلف المفاهيم والتصورات عن تلك التى كانت سائدة فى مجتمعه، إضافة إلى ذلك ،فإن خطاب محمد عبده يعد إسهامًا تأسيسيًّا يضاف إلى إسهام الطهطاوي (١)، على الرغم من العقود التى تفصل بينهما . فقد هدف إلى توفير سند لحقوق النساء من داخل المرجعية الدينية؛ ارتكازًا على الاجتهاد. (٢) لقد كانت فكرة المساواة هذه التى وردت فى «تخليص الإبريز» (٣) إحدى البذرات التى سينبني عليها الخطاب اللاحق الذى نادى بتحرير المرأة وخاصة فى مصر. وقد عاد إليها الطهطاوي فى كتابه «المرشد الأمين للبنات والبنين» حين تحدث عن المساواة بين الجميع فى الحقوق والواجبات، لكنه لم يوضح مقصده بشأن ما إذا كان الأمر يتعلق بالمساواة بين الجنسيْن فى رأيه. (٤) تلك هى الحدود التى لم يتجاوزها خطاب الطهطاوي بشأن المسألة النسائية؛ حيث إنه لا يمثل مرحلة المطالبة بحقوق المرأة، ولكنه يزرع بذرة الكثير منها، وينشر تصورات جديدة بشأن المسألة النسائية لم تكن واردة فى المجتمع العربي؛ لأنها كانت مستمدة من ثقافة وأوضاع مغايرة، وهو بذلك قد وضع اللبنات الأولى لطرحها (٥)

غير أن خطاب محمد عبده (١٨٤٩-١٩٠٥) توخى وضع الأساس من داخل المرجعية الدينية؛ لإضفاء الشرعية على الأفكار الداعية إلى حقوق المرأة وتحرير النساء،التى كان يرى فيها ضمن مشروعه الإصلاحي ،ركيزة للتقدم وشرطًا للخروج من وضعية الانحطاط . (٦) ولم تكن المسأله النسائية محور تفكيره وانشغالاته، ولكنها ارتبطت بتصوره للإصلاح الاجتماعي؛ اعتمادًا على المبادئ الجوهرية فى الدين؛ لتدعيم حقوق المرأة التى تصاعدت

---

(١) وأشارت فاطمة الزهراء أزرويل إلى أن لويس عوض أكد أن رفاعة الطهطاوي أبٌ لتحرير المرأة المصرية ، «تحمل مسئولية الدعوة للسفور وتحرير المرأة فى المجتمع المصري ، قبل قاسم أمين بنحو ستين سنة» . كما يعتقد بعض الباحثين أن الطهطاوي هو أول داعية لتعليم البنات في الشرق الأوسط .

(٢) فاطمة الزهراء أزرويل، **مرجع سبق ذكره**، ص١٣-١٤، ٢٥، ٣٢- ٣٣.

(٣) يصف الطهطاوي إسهام المرأة الفرنسية فى المجال الاقتصادي ، فى إطار تقسيم العمل بين النساء والرجال؛ حيث كن ينصرفن إلى التجارة أو إلى إدارة بعض الأعمال ، فى حين كانت «الأشغال من مهام الرجال». لم تفت الطهطاوي ملاحظة الحرية التى يتمتعن بها فى التنقل دون ضغوط اجتماعية تذكر، وكذا إقبالهن على المعرفة كشأن الرجال: «فإنهن يسافرن وحدهن؛ لأن النساء أيضًا مولعات بحب المعارف، والوقوف على أسرار الكائنات والبحث عنها؛ فهن كالرجال فى جميع الأمور». لعل أحد الجوانب المهمة التى أثارت اهتمام الطهطاوي يتمثل فى مكانة المرأة فى المجتمع الفرنسي، داخل البيت وفى المجالات العامة على السواء، وقد حرص على وصف العديد من مظاهر التقدير الذي تلقاه النساء فى الحياة اليومية، من خلال اختيار العادات المتبعة التى تعكس أكثر من غيرها هذا التقدير.

فقد قدم الطهطاوي فيضًا غزيرًا من المعلومات التى يقدمها الكتاب عن مجتمع ذى ثقافة مختلفة عن الثقافة العربية الإسلامية . بكل ما يترتب على ذلك من تباين فى أوضاع النساء والتصورات السائدة بشأنها. ويخلو «تخليص الإبريز» من التحامل على سلوك النساء أو العادات المتبعة، بل إنه ينتهي إلى مقارنة بين سفور المرأة الفرنسية وحجاب المرأة العربية المسلمة، تغلف موقفًا ضمنيًّا محايدًا بشأن الحجاب، في حين يرى أنه لايضيف عفة ولا يزيلها: «فالعفة لا تأتي بكشفهن أو بسترهن، بل منشأة ذلك التربية الجيدة والخسيسة والتعود على محبة واحد دون غيره . (؟) التشريك فى المحبة والالتئام بين الزوجيْن».

فاطمة الزهراء أزرويل، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٨-٣٣.

(٤)» والغالب أن الجلوس للنساء ، ولا يجلس أحد الرجال إلا إذا اكتفت النساء . وإذا دخلت امرأة على أهل المجلس ولم يكن كرسي خاليًا قام رجل وأجلسها ، ولاتقوم امرأة لتجلسها؛ فالأنثى معظمة أكثر من الرجل « . « ثم إن الإنسان إذا دخل بيت صاحبه فإنه يجب عليه أن يحيي صاحبة البيت قبل صاحبه ولو كبر مقامة ما أمكن . فدرجته بعد درجة زوجته أو نساء البيت «.

(٥) فاطمة الزهراء أزرويل، **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٦.

(٦) **المرجع السابق**، ص ٤٩.

المناداة بها وعم الجدل بشأنها فى عصره ، ولتوفير أرضية لهذه الحقوق من داخل المرجعية الدينية ذاتها. (١) ومن ثم إضفاء المصداقية عليها بصفتها من جوهر الدين ومقاصده، وليست دخيلة عليه.

وتظهر أهمية هذا الخطاب من خلال ثلاث خصائص طبعت منحاه وأهدافه كما أشارت أزرويل هي أولاً: الاهتمام بالبعد الديني وهو بعد لايمكن إغفال وظيفته وتأثيره فى المجتمعات المسلمة عبر تاريخها، ثانيًا: إدراك أهمية المدخل الضروري لاستحداث كل تغيير بالنسبة إلى المرأة والمجتمع ككل المتمثل فى إصلاح القوانين التى ترسخ التمييز الجنسي فى الأسرة العربية المسلمة،

---

(١) شكل تفسير محمد عبده للقرآن الذى لم يتسنَ له إكماله جانبًا بالغ الأهمية فى مشروعه الإصلاحي على المستوى النظري . إنه أول تفسير عصري تجاوز الطرائق التقليدية وابتعد عن التفاسير القديمة المكررة والمتواترة . لقد انتقد محمد عبده تفاسير الفقهاء السائدة، واتهمها بالنقل دون مناقشة عن الكتب السابقة ، والابتعاد عن مقاصد التنزيل، وَعَدَّ أساس التفسير العقلاني، الرجوع إلى القرآن نفسه، ومحاولة فهمه فى إطار الظروف التى نزل فيها ، دون تقيد حرفي بما ورد فى التفاسير . أما تفسير محمد عبده للآيات المتعلقة بالمرأة والعلاقة الزوجية ، فيرى ضرورة قيامها على المساواة بين الزوجيْن؛ لأن القرآن يقصد إلى ذلك، ومن ثم فإن الآية التى تقول : (**ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة**) تبعًا لتأويله، تدحض التراتبية بين الجنسيْن حسب الشائع فى تفسيرها ، بل إنها على العكس من ذلك تؤكد بأنهما « متماثلان فى الحقوق والأعمال، كما أنهما متماثلان فى الذات والإحساس والشعور والعقل ، أى أن كلاً منهما بشر تام : له عقل يتفكر فى مصالحه، ولا سيما بعد عقد الزوجية والدخول فى الحياة المشتركة، التى لا تكون سعيدة إلا باحترام كل من الزوجيْن للآخر والقيام بحقوقه». وفى إطار التأويل الذى يستوحى مقاصد القرآن ومبادئه الجوهرية ، يرى محمد عبده أن القوامة التى وردت فى **الآية (الرجال قوامون على النساء)** لا تعني تسلط الرجل على المرأة؛ بحيث تكون فى بيت الزوجية خاضعة مسلوبة الإرادة؛ والمراد بالقيام هنا الرياسة التى يتصرف فيها المرؤوس بإرادته واختياره، وليس معناها أن يكون المرؤوس مقهورًا مسلوب الإرادة، لا يعمل عملاً إلا ما يوجهه إليه رئيسه.. إن القاعدة الأساسية هى المساواة، وقد أعطى النساء بذلك مكانة « لم يرفعهن إليها دين سابق ، ولا شريعة من الشرائع « . ويشكل هذا الإقرار بالمساواة بين الزوجيْن خلفية الموقف الذى تبناه محمد عبده من تعدد الزوجات والحكم بجواز إلغائه ، لا لاستحالة تحقيق العدل التام بين الزوجات كما تقرر الآية : (**ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم**) فحسب ؛ ولكن لأن التعدد يزعزع أساس العلاقة الزوجية «: فهو حسب تعبيره» خلاف الأصل وخلاف الكمال ، وينافي سكون النفس والمودة والرحمة التى هى أركان الحياة الزوجية، بل إنه نسب فشل الزواج إلى حرمان النساء = =من تكافؤ الفرص فى نيل المعرفة، واستفادة الرجال دونهن من التعليم وبقائهن حبيسات البيوت، وهى أفكار ستعزز مواقف الدعاة إلى تحرير المرأة سواء فى مصر أو خارجها، كما سنتعرض لذلك فيما بعد. لقد أفتى بحق الحاكم فى منع تعدد الزوجات إذا كانت له مترتبات سلبية على أوضاع النساء والأسرة: «فإذا غلب على الناس الجور بين الزوجات، كما هو مشاهد فى أزماننا، أو نشأ عن تعدد الزوجات فساد فى العائلات وتعدى الحدود الشرعية الواجب التزامها... حق للحاكم أن يمنع تعدد الزوجات بشرط أو بغير شرط ، على حسب ما يراه موافقًا لمصلحة الأمة». كما أفتى بمنح المرأة الحق فى الطلاق؛ لأن كرامتها لا تكتمل إلا إذا حصلت على هذا الحق: «مهما ضيقنا حدود الطلاق فلا يمكن أن تنال المرأة ما تستحق من الاعتبار إلا إذا منحت حق الطلاق، وقد استند فى موقفه هذا إلى المذهبين المالكي والحنفي؛ وفاءً لمبدأ التوفيق الذى سبقت الإشارة إليه. وبذل جهدًا ملحوظًا فى توفير الشرعية الدينية لأسس جديدة فى العلاقات الزوجية أو فى انفصامها بعد الطلاق، تراعى حقوق المرأة فى ظل التحولات التى كان يشهدها المجتمع المصرى فى عصره، وأهم الفتاوى التى أصدها بهذا الشأن.

المرجع السابق، ص ٣٦ ،٥٠، ٥٥.

ثالثًا: اعتماد نهج تغيير الثقافة السائدة بشأن المرأة وقضاياها من داخل هذه الثقافة ذاتها؛ ارتكازًا على الاجتهاد والعقل والتفتح على مكتسبات العصر الحديث . (١)

وقد استمد قاسم أمين اهتمامه بدراسة الوضع النسائي من منهج داروين وبعده سبنسر، وكذلك الشأن بالنسبة إلى الظواهر التى تناولها كالحجاب أو تعدد الزوجات. كان خطابه تجسيدًا واضحًا لكل ذلك، كما أنه أول خطاب عربي فرض قضايا المرأة باعتبارها موضوعًا محوريًّا فى الفكر العربي الحديث، وفَجَّر الكثير من الجدل حوله.(٢) وأصدر قاسم أمين (١٨٦٥-١٩٠٨) كتابيْه «تحرير المرأة» ١٨٩٩ و «المرأة الجديدة» ١٩٠٠. ويعد خطاب قاسم أمين بهذا خطابًا مضادًّا للحجاب بكل حمولاته الاجتماعية والثقافية والسياسية ، التى أحاط بشموليتها ، ووظف فيها كل قدراته الفكرية. (٣) إنه يحرص كل الحرص على تعريف ما يقصده بالحجاب تلافيًا للخلط والتبسيطية التى تربط الحجاب بالزي الذى ترتديه المرأة ؛ ومن ثم يفرق بين مستوييْن من الحجاب (٤) : أحدهما شكلي متعلق باللباس الذى يشمل خمارًا يغطي وجه المرأة، وهو منذ البداية يؤكد على عدم مطالبته بإزالته بشكل كامل، والثاني اعتماد الحل الوسط الذى تقول به الشريعة الإسلامية. (٥) «كما طالب بالمساواة بين المرأة والرجل فى التعليم الابتدائي على الأقل ، وأن يعني بتعليمهن إلى هذا الحد مثل ما يعني بتعليم البنين. (٦)

---

(١) **المرجع السابق**، ص٥٦.

(٢) **المرجع السابق**، ص ١٠٢-٩٤

(٣) قاسم أمين، **تحرير المرأة**، (القاهرة: مكتبة الآداب، ١٨٩٩)، ص ٥٣-٩٢. وقاسم أمين، المرأة الجديدة، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠)، ص ١٥٧-٢١٢.

(٤) لقد خولت الشريعة للمرأة الحقوق نفسها التى خولتها للرجل ، كالحق فى إدارة أموالها والتصرف فيها بنفسها، ولذلك :» كيف يمكن لرجل أن يتعاقد معها من غير أن يراها ، ويتحقق من شخصيتها ؟ « . هنا ، تسعف قاسم أمين تجربته فى ممارسة القضاء لتقديم صورة عن المشكلات التى تنجم عن مثل هذه الحالات ؛ حيث إن ستر وجه المرأة يحول دون التعرف المفروض قانونيًّا على هويتها : « إذا وقفت المرأة فى بعض مواقف القضاء أو شاهدًا فكيف يسوغ لها ستر وجهها؟... ولا أظن أنه يسوغ للقاضي أن يحكم على شخص مستتر الوجه ولا أن يحكم له، ولا أظن أنه يسوغ له أن يسمع شاهدًا كذلك. بل أقول إن أول واجب عليه أن يتعرف وجه الشاهد والخصم خصوصًا فى الجنايات. وإلا فأي معنى لما أوجبه الشرع والقانون من السؤال عن اسم الشخص وسنه وصناعته ومولده ؟ وماذا تفيد معرفة هذه الأمور كلها إن لم يكن معروفًا بشخصه؟. ويرى بأن لا علاقة للأخلاق بكشف الوجه أو بستره، وأن اللباس لا يرمز إلى الالتزام بها أو عدمه، وحيث إن الآية تتوجه إلى الرجل والمرأة على السواء وتطالبها هى الأخرى بغض البصر «وفى هذا دلالة واضحة على أن المرأة ليست بأولى من الرجل بتغطية وجهها». قاسم أمين، تحرير المرأة . مكتبة الآداب القاهرة، ١٨٩٩. ص ٥٩-٦٣

(٥) فاطمة الزهراء أزرويل، **مرجع سبق ذكره**، ص٧٦.

(٦) قاسم أمين، تحرير المرأة، **مرجع سبق ذكره**، ص ٦٨.

لقد كان خطاب قاسم أمين بمثابة استفزاز للعقلية الأبوية؛ لأنه شكك فى المسلمات التى تستند إليها فى تصوراتها عن المرأة، وتحدد سلوك حامليها تجاهها.(١) ويمكن القول بأن المطالب التى قدمها قاسم أمين لا تشكل أهم محور فى الخطاب الذى أنتجه، ويكفي أن نشير إلى صيغ النفي التى تتخلل خطابه بشأن هذه المطالب لإبراز ذلك؛ حيث إنه كان يرى أن المرأة المصرية ليست مستعدة للتمتع بمكتسباتها آنذاك :

- «ولست ممن يطالب بالمساواة بين المرأة والرجل فى التعليم». (٢)

- «أما اشتغال المرأة بالأعمال العامة، فهو مما لا يدخل تحت مطالبنا فى هذا الكتاب». (٣)

- «ولكن دعنا الآن من الحقوق السياسية، فإني ما طلبت ولا أطلب المساواة بين المرأة والرجل فى شىء منها». (٤) «لا أقصد رفع الحجاب الآن دفعة واحدة، والنساء على ما هن عليه اليوم». (٥)

برأ قاسم أمين الدين الإسلامي من كونه سببًا فى انحطاط المسلمين ، بمعنى أنه ينطلق من الفرضية التى اعتمدتها الإيديولوجيا الإصلاحية، وأكد على أن الانحطاط وتدهور وضعية المرأة من مترتبات العادات التى حملتها معها الأمم التى دخل فيها الإسلام، وكانت تعيش فى ظل أنظمة استبدادية، فأسهم الجهل فى ترسيخ هذه العادات وعَدَّها جزءًا من الدين، كما أن الفقهاء شوهوا الأخير وابتعدوا به عن أصوله الأولى، وفى ذلك يقول: «ما يزعمه المسلمون اليوم دينًا، وتسمية عامتهم بل أغلب علمائهم بدين الإسلام قد اشتمل على أمور كثيرة من عقائد وعوائد وآداب ولا علاقة لها بالدين الحقيقي الطاهر.. وليس فى إمكان أحد أن ينكر أن الدين الإسلامي قد تحول اليوم عن أصوله الأولى، وأن العلماء والفقهاء - إلا قليلاً ممن أنار الله قلوبهم - قد لعبوا كما شاءت أهواؤهم . (٦)

فمن الواضح الجلي أنه لا توجد «أجندة» نسوية متفق عليها لكل وقت ومكان، بل إن مفهوم «المساواة» بين الرجل والمرأة هو نفسه مفهوم مثير للجدل والخلاف، سواء من حيث معناه أو دلالاته الدقيقة أو طرق تحقيق هذه «المساواة» أو حتى طبيعة العراقيل التي تعترضه. فمثلاً يمكن إرجاع الموجة النسوية الأولى إلى قيام مشروع التنوير في القرن الثامن عشر، وإرجاع الموجة النسوية الثانية إلى صعود حركة العمل الطلابي والسياسي في شتى أنحاء أوروبا وأمريكا في الستينيات من القرن العشرين.

---

(١) فاطمة الزهراء أزرويل، **مرجع سبق ذكره**، ص ٨٩.

(٢) قاسم أمين، تحرير المرأة، **مرجع سبق ذكره**، ص ٦٨.

(٣) **المرجع السابق**، ص ٢٦.

(٤) **المرجع السابق**، ص٧٨.

(٥) **المرجع السابق**، ص ١١٦.

(٦) **المرجع السابق**، ص ١٢٢.

وإرجاع الموجة النسوية الثانية إلى صعود حركة العمل الطلابي والسياسي في شتى أنحاء أوروبا وأمريكا في الستينيات من القرن العشرين. لكن عند دراسة تاريخ الحركة النسوية يجب الانتباه إلى أن أي موجة من موجات النسوية الأولى التى كان تركيزها على تحرير المرأة اجتماعيًّا وسياسيًّا كانت تسير في العقود الأولى من القرن العشرين جنبًا إلى جنب مع الرغبة في تعريف الهوية «الأنثوية» والخطاب «الأنثوي». فإذا انتقلنا إلى أواخر القرن وجدنا موقفًا مشابهًا. وهو أن الأولويات والمواقف التي تمخضت عن الموجة النسوية الثانية لا تزال ترى خلاف ذلك؛ ومن هنا يصعب التعامل مع ما بعد النسوية التي يشار إليها أحيانًا بالموجة النسوية الثالثة بمعزل عن التجليات السابقة للنسوية نفسها. (١)

إن عمل الحركات النسوية في إطار الأمن الإنساني من شأنه أن يفتح مجالاً جديدًا من أجل التفكير البناء والتداول الذي من شأنه خلق صلة بين المنهج القيمي للأمن الإنساني (الإنسان كحامل لقدرات وحقوق واستحقاقات وواجبات) والمنهج التفسيري (أي إنسان نقصد؟ وفي أي سياق؟ وأين وما الأثر المرجو؟). إن المنهج القيمي مهم من حيث الاعتراف بالحقوق ومنع الدولة من التنصل من واجباتها. أما المنهج التفسيري فهو يعترف بتعقد عملية السلطة داخل وعبر تصنيفات النوع الاجتماعي والعرق والأجيال. وعندما يظهر واقع الحرمان الذي يتطلب سياسة تحول اجتماعي نجد أنه من الممكن أن يضيف المنهج التفسيري إلى الأمن الإنساني لعملية التعويض بصورة أكثر ملاءمة للسياق الذي تتم فيه المطالبة بالحقوق. (٢)

---

(١) سارة جامبل، **مرجع سبق ذكره**، ص١٤-١٦.

(2)Thanh-Dam Trunong, Saskia Wieringa, Amrita Chhachhi (eds.), Op. Cit., P.XXII.

المطلب الثاني : تطور مفهوم النوع الاجتماعي

إن الأسباب الأساسية التي دفعت إلى النهوض بمفهوم النوع الاجتماعي وإدماجه في الساحات العلمية، ترجع إلى أهمية دور المرأة في التنمية؛ حيث بدأ منذ عام ١٩٧٥ الاهتمام بمعالجة مشكلة تهميش دور المرأة ومشاركتها في التنمية مع الرجل. وقد جاء هذا ضمن التوصيات والاستراتيجيات المنبثقة من مؤتمرات المرأة العالمية التي تعقد كل عشرة أعوام تحت شعارات تهدف إلى مساواة المرأة ومشاركتها في التنمية. واستمرت عجلة المؤتمرات والندوات على النطاق العالمي والإقليمي، وكذلك انبثقت جمعيات ومنظمات ومؤسسات خاصة وعامة، خلال تلك الفترة؛ لتنفيذ جميع التوصيات والاستراتيجيات لمؤتمرات المرأة العالمية. (١)

وقد شهد الاهتمام بالمرأة في مسار عملية التنمية تطورًا ملحوظًا منذ السبعينيات. فمرَّ بعدة تغيرات في التوجه الفكري والسياسي أسفرت عن مناهج متنوعة بتنوع القضايا التي تركز عليها. وجاءت المناداة بقضايا النوع نتيجة لعدم تحقيق مشروعات تنمية المرأة لأهدافها الرامية إلى تحسين أوضاع المرأة، إضافة إلى إهمالها مخاطبة النوع، وتطورت هذه المفاهيم من النظر إلي دور المرأة في التنمية إلى النظر إليها كقوة أساسية فيها. فمفهوم المرأة في التنمية يركز على أدوار المرأة الإنتاجية واحتياجات النوع الاجتماعي العملية الخاصة بها. أما مفهوم المرأة والتنمية فقد ظهر كرد فعل ضد إهمال بعد المرأة في التنمية في بعض الجوانب، والنظر إليها على أنها مدمجة في التنمية ولكن بصفة غير متساوية. وجاء بعد ذلك مفهوم النوع الاجتماعي والتنمية، الذي عالج العلاقات بين الرجل والمرأة في المجتمع .

١- مفهوم المرأة في التنمية Women in Development (WID)

ينطلق مفهوم المرأة في التنمية من الافتراض القائم على أن المرأة غائبة تمامًا عن تفكير المخططين في مجال التنمية وأنها مبعدة من عملية التنمية، ويؤكد هذا البعد أن إقصاء المرأة من التنمية لا يؤثر سلبًا فقط على المرأة، وإنما ينجم عنه أيضًا فشل المشروعات التنموية وعدم فعاليتها. ويركز منهج «المرأة في التنمية» على أدوارها الإنتاجية واحتياجات النوع الاجتماعي العملية الخاصة به. وتوجهت إلى النساء مباشرة مشروعات خاصة تحاول أن تجعلهن في نفس مستوى الرجال أو على الأقل تساعدهن على ذلك، ووصفت كارولين موزر المواقع الجديدة هذه كانتقال من اتجاه «الرفاه» إلى الاتجاهين

(١) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مفهوم النوع الاجتماعي، **مرجع سبق ذكره**، ص ٨.

التاليين: موقف المساواة في الحقوق، وموقف محاربة الفقر مع التأكيد على ربطه بالاحتياجات الأولية والتشديد على الفاعلية. وكثيرًا ما تلجأ معظم الحكومات أو المنظمات الدولية متعددة الأطراف إلى طريقة المعالجة هذه: مفهوم المرأة في التنمية وتلاؤمه مع الحلول المفروضة عليها بسبب الانكماش الاقتصادي الشامل وسياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية (١).

٢- مفهوم المرأة والتنمية Women and Development

يأخذ هذا المفهوم بعين الاعتبار تقسيم الأدوار والتقدير العادل للجهد المبذول لكل أفراد الجماعة أو المجتمع. وقد تطور هذا البعد في أواخر السبعينيات كرد فعل ضد إهمال بعد «المرأة في التنمية» (WID) في بعض الجوانب. ويقوم نهج المرأة والتنمية (WAD) على مبدأ أولى يتمثل في أن المرأة مدمجة «مسبقًا» في عملية التنمية، وأن المشكلة المطروحة هى أنها مدمجة بصفة غير متساوية. إن منهج «المرأة والتنمية» مبني أساسًا على أن عمليات التنمية ستسير بصورة أفضل وتزداد فعالية إذا قدرت مجهودات المرأة داخل البيت وخارجه، بدلاً من تركها لحالها تستثمر وقتها بطريقة «غير منتجة» أو بعبارة أصح، بدلاً من أن يتسم إنتاجها بالحجب الكامل واللامكافأة. ويشير هذا البعد أيضًا إلى قمع النساء اقتصاديًّا في الهياكل الاجتماعية والطبقات، ويرى أن المرأة الفقيرة المهمشة أقرب إلى الرجل الذي ينتمي إلى الطبقة نفسها منها إلى المرأة المنتمية إلى طبقة أخرى، وأخيرًا يؤمن مؤيدو هذه الطريقة للمعالجة بأن تحرير المرأة لن يحدث إلا بفضل ثورة تستطيع التخلص من هياكل قمع الطبقات الاجتماعية. وترى كثلين ستاندت فى كتابها (Women Foreign Assistance and AdvocacyAdministration) أن منهج «المرأة والتنمية» هو التأكيد على رغبات النساء، وما يقمن به في الأسرة والمجتمع والعمل على إعطائهن الفرص والمهارات والموارد التي تمكنهن من أداء هذه الأعمال التنموية، وتعتمد سياسة المرأة والتنمية على رسم برامج تخطيط أكثر عدالة ومنطقية (٢).

٣- مفهوم النوع الاجتماعي والتنمية Gender And Development (GAD)

يمثل النوع الاجتماعي الأدوار الاجتماعية التي يصنفها المجتمع بناء على الدور البيولوجي لكل من الجنسيْن ويتوقع منهما أن يتصرفا على أساس لك، وتتكرس بناء على منظومة من القيم والعادات الاجتماعية وتصبح مع مرور الوقت أمرًا واقعًا، أي «أن هذه الأدوار من صنع الإنسان». إن النوع الاجتماعي يحدده المجتمع؛ حيث يتم بناؤه اجتماعيًّا من خلال التنشئة الاجتماعية ، ويجري تغيره مع الوقت، ويختلف من مجتمع إلى آخر، ويتأثر بالمعايير والاتجاهات الاجتماعية وبالقيم والعادات، وأيضًا يمكن تغييره وتعديله. (٣) النوع الاجتماعي هو أيضًا «عملية دراسة العلاقة المتداخلة بين المرأة والرجل في المجتمع.

---

(1)Caroline Moser, «Gender Planning and Development: Theory, Practice and Training», (London: Routeledge UK, 1993) P.55.

(٢) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مفهوم النوع الإجتماعي، **مرجع سبق ذكره**، ص٦.

(٣) هيفاء أبو غزالة وشيرين شكري، "**الكاشف في الجندر والتنمية: حقيبة مرجعية**"، (عمان: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة- المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٦)، ص١١.

ويرتكز هذا المفهوم على عوامل ثلاثة رئيسة هي: معرفة العلاقات ما بين النوعيْن وتحليلها، تحديد أسباب عدم التوازن في العلاقة بين النوعيْن وأشكالها، تعديل هذه العلاقة وتطويرها؛ حتى يتم إرساء العدالة والمساواة بينهما». (١) إن آثار النوع الاجتماعي هي عبارة عن الآثار الملحوظة والمحددة للخطط، والسياسات، والخدمات، مثل زيادة الدخل والمهارات المطورة وما يمكن أن تحدثه من تغييرات أو فروق في المجالات الأخرى(٢). وأهداف النوع الاجتماعي هي عبارة عن التغييرات الملموسة(٣) الواضحة المحبذة في مجال النوع الاجتماعي والتحسينات في الحياة الاجتماعية. (٤)

ويعد الكشف عن أمريْن متضادَيْن أمرًا ضروريًّا لفهم النوع الاجتماعي؛ لأن كل نوع اجتماعي يمثل النقيض للنوع الآخر. وقد كانت سيمون دى بوفوار أول من وصف المرأة باعتبارها تمثل الآخر أو بأنها ليست الرجل، وتشير فكرة الآخر إلى خصائص وملامح مختلفة لكل من الرجل والمرأة . (٥)

وتتطرق هذه النظرية لا إلى المرأة وحدها، وإنما إلى العلاقات السائدة بين الرجل والمرأة؛ ولإدراك الأسباب التي تكمن وراء تعيين الأدوار الثانوية والدنيا في المجتمع. وترى كاث يونغ، كما أشارت كارولين موزر، أن المبادئ الأساسية لمنهج النوع الاجتماعي والتنمية GAD يجري على النحو التالي:

- تدمج المرأة في عملية التنمية في مواقف ثانوية تابعة للرجل .
- لا يمكن إدراك حياة المرأة أو الاختيارات المتاحة لها بمعزل عن علاقتها مع الرجل الذي يملك السلطة لتوسيع هذه الخيارات أو تقليصها .
- لا يكون النساء والرجال أنماطًا متجانسة، بل يصنفون حسب العرق والطبقة الاجتماعية والدين أو عوامل أخرى .
- يحتاج مخططو التنمية إلى أخذ حياة النساء والرجال بصفة كاملة في الحسبان، مع الاهتمام في آن واحد بالأدوار الإنتاجية والإنجابية والمجتمعية، وليس فقط بكل دور على حدة . (٦)

---

(١) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢.

(٢) هيفاء أبو غزالة وشيرين شكري، **مرجع سبق ذكره**، ص٦٧.

(٣) وبعض الأمثلة عليها المشاركة المتزايدة للمرأة الريفية في الإنتاج الزراعي . و الشراكة المتزايدة بين الأزواج والزوجات في العمل المنزلي ومهمات رعاية الأطفال، والقضاء على الصور التقليدية/ النمطية لأدوار الرجال والنساء في الكتب المدرسية، وحماية المساواة في فرص التشغيل.

(4)Maggie Humm, Op. Cit., P.106- 107.

(٥) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، **مرجع سبق ذكره**، ص٦.

(6) Caroline Moser, Op. Cit., P.90.

وفى السياق ذاته، ترى كارولين موزر أن هذا المنهج (GAD)

- يهتم بما يقوم به النساء والرجال مع الاعتراف بذلك، وتقدير مجهودات الجنسيْن فى بناء المجتمع .
- ينظر إلى تأثير برامج التنمية ومشروعاتها في كل من النساء والرجال .
- يؤكد استفادة النساء والرجال من مشروعات التنمية وبرامجها.
- يبين أن إسهام المرأة في المشروعات والبرامج لا يعني بالضرورة استفادتها منها .
- يهتم بالعلاقة بين النساء والرجال، ويعمل على فهم الأسباب الجذرية للتفاوت في الفرص والحقوق والواجبات والمكانة بين النساء والرجال؛ وذلك للعمل على معالجتها .
- يؤكد ضرورة تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسيْن في الفرص والسيطرة على الموارد والاستفادة من ذلك .
- ينظر إلى قضايا النوع الاجتماعي في نطاق الإطار العام للمجتمع وخلفيته التاريخية .
- يأخذ في الاعتبار أدوار المرأة الثلاثة في المجتمع ويعمل على تخفيف العبء عنها.
- يهدف إلى تمكين المرأة اجتماعيًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا؛ كي تكون عنصرًا فاعلاً في المجتمع ، يشارك في بنائه ويجني ثمرة تقدمه.(١)

وترجع أهمية إدراج مفهوم النوع الاجتماعي إلى إزالة السيطرة الأبوية، وجعل الأسرة متكافئة يسودها العدل و الاحترام، وتغيير القوانين والممارسات الإدارية التي تمارس التمييز ضد المرأة وتعوق تطورها وتهضم حقوقها، وتعديل أساليب التربية في أثناء فترة الطفولة لتعميم المساواة بين الجنسين، ودفع عجلة التعليم وفتح جميع فرص التعليم للفتيات بين سن ٧و٢٥ عامًا، والتوسع في منح الفرص للمرأة لزيادة قدرتها على السيطرة على الموارد المتاحة، وزيادة مشاركة المرأة في العمل السياسي، والإسراع في دفع عجلة دور المرأة في التنمية والتطور الاجتماعي والاقتصادي، وتغيير المفاهيم الخاطئة الخاصة بتقليل مشاركة المرأة والعمل على هضم حقوقها وإذلالها عن طريق تعديل المناهج التربوية وصورتها في وسائل الإعلام، وتغيير الممارسات والعادات الضارة بصحة المرأة، وزيادة مشاركة المرأة في المجتمع والعمل على مساواتها بالرجل . (٢)

---

(1) Ibid, P.95-100

(٢) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مرجع سبق ذكره، ص ١٠

وبناء على ذلك، فإن منظور النوع الاجتماعي يقر بالحاجة إلى الإسهام الكامل والفاعل من قبل الرجال والنساء في أخذ القرارات، ويمنح الأهمية ذاتها لمعرفة تجارب الرجال والنساء وتقييمها، ويكفل قيام كل من الرجال والنساء بالتعرف بذواتهم، ويسّهم في تحقيق عدالة أكبر في المجالات المختلفة، و يلغى الافتراضات المسبقة عن مواقع الأفراد واحتياجاتهم . (١)

إن تضمين المنظور المبنى على النوع الاجتماعي في البرامج والسياسات التنموية يعنى:

الإقرار بأن كلاً من النساء والرجال شركاء فاعلون في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ودعم مشاركتهم في بلورة سياسات التنمية وتطوير برامجها، والتأكيد على ضرورة أن يكون صوت النساء مسموعًا فيما يتعلق بالتعرف بأنفسهن على احتياجاتهن وأولوياتهن المختلفة، والتنبيه إلى ظاهرة عدم المساواة بين الرجل والمرأة وإعادة دراسة الدور والرؤية والمواقف، وإشراك الرجل في إحداث التغيير في المواقف والممارسات وإزالة التمييز الذكرى فيما يتعلق ببرامج التنمية وسياساتها، ويؤكد ضرورة تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين في المشاركة في الفرص والسيطرة على الموارد والاستفادة من ذلك . (٢)

وحين يتم الحديث عن أدوار النوع الاجتماعي (٣)، Gender Roles وهي الأدوار التي يقوم بها كل من الجنسيْن، فإن ذلك لا يقتصر على دور المرأة فقط، بل يمتد ليشمل الظروف الاجتماعية ومعايير القيم الاجتماعية السائدة. ولمعرفة جذور تلك الأدوار، لابد من البحث عن أثر التنشئة النفسية الاجتماعية خلال دورة حياة الفرد(٤). إن أدوار النوع الاجتماعي تختلف عن أدوار الجنس البيولوجي، فالأول متبادل بين الجنسيْن، في حين أن الثانية تتسم بالثبات. والنوع ليس الجنس(٥) ولا المرأة. وعندما نتكلم عن النوع, فلا نعني به الأنثى، ولكننا نعني به المرأة مقابل الرجل أو العلاقة بينهما تحديدًا. (٦)

---

(١) هيفاء أبو غزالة وشيرين شكري، **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٣.

(٢) **المرجع السابق**، ص ٣٣.

(٣) إن أدوار النوع الاجتماعي هي تلك التي يحددها المجتمع والثقافة لكل من النساء والرجال على أساس قيم المجتمع وضوابطه وتصوراته لطبيعة كل من الرجل والمرأة، الذكر والأنثى، وقدرتهما واستعدادهما وما يليق بكل واحد منهما حسب توقعات المجتمع . وتشمل الأعمال الإنتاجية للمرأة الأعمال المرتبطة بدورها الأسري، وكذلك تلك المرتبطة بمجال الزراعة كالعناية بالمواشي والدواجن وخدمة الأرض . كما تشمل أيضًا مساعدة أفراد الأسرة من الرجال في الحرف والصناعات التقليدية. والملاحظ أن هذا الصنف من الأعمال يتسم بالاختفائية (Invisibility) بالرغم من أهميته سواء في الريف أو في المدن.

(٤)هيفاء أبو غزالة وشيرين شكري، **مرجع سبق ذكره**، ص١١.

(٥) تمثل الفروق البيولوجية الطبيعية ما بين الذكر وأنثى . وهى فروق تولد مع الإنسان ولا يمكن تغييرها. وقد وجدت من أجل أداء وظائف معينة. فمنذ لحظة الولادة يتحدد الفرق بين الذكر والأنثى، فللرجل الإخصاب، وللمرأة الحمل والولادة والإرضاع. هيفاء أبو غزالة وشيرين شكري، **مرجع سبق ذكره**، ص ١١.

(٦) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة **مرجع سبق ذكره**، ص٧.

ويمكن إدراك تصنيف النشاط البشرى إلى صنفيْن- عمل خاص بالمرأة وعمل خاص بالرجل- على أنه تقسيم للنوع الاجتماعي للعمل Gender Division of Labour إلا أن محتواه يختلف من مجتمع إلى آخر، ومن مكان إلى آخر، ومن زمان إلى آخر، وتتغير القوالب هذه في المجتمع نفسه حسب السن (من جيل إلى آخر) أو الطبقة/ الفئة الاجتماعية، أو الوضع الاجتماعي (عازب، متزوج). إن أدوار النوع الاجتماعي(١) هي التي يحددها المجتمع والثقافة لكل من النساء والرجال على أساس قيم المجتمع وضوابطه وتصوراته لطبيعة كل من الرجل والمرأة، الذكر والأنثى. ويشتد هذا الوضع في المجتمعات العربية؛ حيث تعترف للمرأة بدورها الأسرى فقط أي بدورها زوجة وأمًّا وربة بيت, بينما يقع تجاهل لما تقوم به من أعمال إنتاجية داخل البيت وخارجه، بل حتى بالنسبة إلى الرجل؛ فإذا أراد أن يخرج عن دوره الإنتاجي في مقر العمل وعن مهمته الأساسية التي تكمن في كسب العيش والإنفاق على الأسرة، فان إسهامه سوف يقلل من قيمته الرجولية، كمساعدة الزوجة في البيت أو تأدية أي عمل يعد من وجهة نظر المجتمع عملاً نسائيًّا. (٢) لكن التفسيرات الاجتماعية الخالصة عن النوع الاجتماعي بوصفه ناتجًا اجتماعيًّا مفروضًا على الناس، تفشل في تقديم تصورات علمية ومركبة إلى حد كقبول جنس الإنسان باعتباره هوية. وقد أخفقت تلك التفسيرات في شرح ارتباط النوع ارتباطًا لا ينفصم عن الإحساس الشخصي «الداخلي» بالذات كما يشعر به معظم الناس.

كما أنها لم تقدم فهمًا كافيًا للشعور الذي يضارعه قوة لدى الكثير من الناس بأن حالتهم الجنسية لا يمكن أن تقسم بدقة إلى مجرد صفتيْن متعارضتيْن هما المذكر والمؤنث. وأخيرًا، لا يمكن للنظريات الاجتماعية عن النوع أن تفسر عمومية التنظيمات الأبوية على الرغم من تباين أشكالها في ثقافات تختلف عن بعضها في كل شيء عدا ذلك، أو أن تفسر قدرة تلك التنظيمات الأبوية على التكيف والبقاء في ظل التحولات الاجتماعية الجذرية الأخرى، وربما استسلم الإقطاع أمام الرأسمالية، لكن القوة الأبوية سكنت المؤسسات الجديدة. (٣) وتأتى أدوار المرأة المتعددة:- متمثلة في أولاً: دور المرأة الإنتاجي :-مازال الكثير ينكر بشكل عام، دور المرأة الإنتاجي أو يكتفي فقط بتقييم عملها عندما يكون مأجورًا، إلا أن الرؤية قد تطورت الآن وأصبحت هناك مطالبة بتقييم كل مجهودات المرأة، في محيط الأسرة وخارجه بما في ذلك العمل غير المأجور.

---

(١) إن هذه الأدوار هي مفاهيم اجتماعية من صنع المجتمع الذي تعامل معها على أنها فروق طبيعية سجنت كلاًّ من الذكور والإناث فيه. هيفاء أبو غزالة وشيرين شكري، **مرجع سبق ذكره**، ص ١١.

(٢) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، **مرجع سبق ذكره**، ص٧-٨.

(٣) بام موريس، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٥٢.

ثانيًا: دور المرأة الإنجابي :- يمثل الإنجاب الدور الرئيس للغالبية العظمى من النساء العربيات، ويشمل بصفة عامة ومبسطة الحمل والولادة وإرضاع الأطفال وتربيتهم ورعاية الأسرة. وعندما نقول الدور الرئيس نعني به الدور الوحيد المعترف به للمرأة من قِبل المجتمع وتقييمه له. ثالثًا: دور المرأة المجتمعي :-ينظر إلى الرجل على أساس تأديته دوريْن مهميْن: الدور الإنتاجي ودور القائد في الجماعة (ولي الأمر على مستوى الأسرة، أو المقرر السياسي على المستويْن المحلي والوطني). (١) ، رابعًا: الدور السياسي: المشاركة في اتخاذ القرار على مستوى الأسرة وفي المراكز الإدارية، وصولاً إلى المشاركة في الانتخابات والتمثيل السياسي. (٢)

إن علماء النفس عززوا في نظرياتهم التنميط الجنسي، وعدوا أن من أهم مبادئ النمو تعلم الفرد المهام التي عليه القيام بها في مراحل معينة من عمره ، فإذا تعلمها أدت إلى سعادته وراحته. واقترح إريك أريكسون، كما ذكرت شكري وأبو غزالة في قائمة المهام التي يجب تحقيقها في مراحل النمو المختلفة، أن يتقمص الفرد في مراحل العمر من الولادة حتى ست سنوات الدور الجنسي المناسب له. وأن يتعلم في المراحل العمرية من السادسة إلى الثانية عشرة السلوك الجنسي المناسب سواء كان ذكريًّا أو أنثويًّا. واستمر أريكسون في قائمة المهام حتى نهاية عمر الإنسان. أما «روبرت هافجهرت» فقد أكد أن على الفرد أن يتعلم في مراحل عمره الأولى وحتى السادسة القيام بمحاكمات بسيطة حول الخطأ والصواب وتنظيم سلوكه وفق هذه القواعد. إن معظم المهام التي أكدها علماء النفس لها علاقة بتعليم الدور الاجتماعي خلال دورة حياة الفرد. هذا ويساعد التعرف على تقسيم الأدوار بين الرجال والنساء في أي مجتمع على إظهار الجهود التي يبذلها كل منهما داخل الأسرة والمجتمع وتقييمها، وأهمية ذلك بالنسبة إلى إنجاح برامج التنمية المستدامة(٣).

أ- احتياجات النوع الاجتماعي الاستراتيجية. وتعمل المرأة على تحقيقها على المدى الطويل . غير أنها بناءً على اختلاف البيئة، وإن كانت تلبيتها تؤدي إلى تنظيم أكثر فعالية للمجتمع؛ لأنها تأخذ بعين الاعتبار إسهام المرأة في الأسرة والمجتمع، مثل تحقيق الأمن للمرأة .

---

(١) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، **مرجع سبق ذكره**، ص ٨-٩

(٢) عزة سليمان وهدى صبحي، "**تضمين النوع الاجتماعي في المجرى الرئيسي للتنمية: الخطط والبرامج والمشروعات، التخطيط المتابعة والتقييم**"، (القاهرة: المجلس القومي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٥) ص ٦.

(٣) هيفاء أبو غزالة وشيرين شكري، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٣.

وإزالة جميع أشكال التمييز ضدها، والحصول على فرص متساوية في التعليم والعمل.. إلخ؛ وبناء عليه اختلفت البرامج الموجهة إلى النهوض بالمرأة، من برامج تهتم بالمرأة انطلاقًا من ضرورة تلبية الحاجات العملية لها، إلى برامج تهتم بالنوع الاجتماعي والتنمية؛ ومن ثم تهتم بتلبية الاحتياجات الاستراتيجية لها، والتي هي أيضًا الاحتياجات التي يتطلبها الأفراد لتحسين وضعهم ومكانتهم في المجتمع، ويوجد خوف منها لتعارضها مع ثقافة المجتمع وتقاليده؛ فقد تهدد كيان الأسرة والمجتمع، إلا أن توفير هذه الاحتياجات يمكّن الأفراد من السيطرة على ظروف معيشتهم والعمل على تغييرها. وتتعلق هذه الاحتياجات بالعلاقات بين الأفراد والجماعات، وتستهدف تقليص الفجوة بين الجنسيْن في الحصول والسيطرة على الموارد، وتعترف بأهمية الاحتياجات الأساسية وتتجاوزها للعمل على تغيير الظروف التي تعوق إشباعها ويصعب تعريفها؛ لأنها غير مباشرة، كما يصعب الاتفاق عليها.(١)

معالجة الاحتياجات الاستراتيجية وتشمل ضمان الحصول على وسائل الإنتاج، وملكية الأرض، والمسكن ورأس المال والقروض، وتوفير ظروف تسمح للمرأة بالاختيار الحر في مجال الصحة الإنجابية، وتوفير فرص عمل متساوية للنساء وللرجال، وتوفير التدريب والتأهيل اللازم كي يسمح للمرأة بالحصول على وظائف في القطاع العام المنظم، وإتاحة فرص للترقي الوظيفي والوصول إلى مراكز صنع القرار، وتشجيع حصول المرأة على كل أنواع المعرفة بما في ذلك التكنولوجيا الصناعية وخدمات الإرشاد الزراعي والمعرفة بحقوقها القانونية، وسن القوانين التي تضمن المساواة والعدالة للمرأة وتنفيذها، وتشجيع إسهام المرأة في الحياة السياسية، وفي الجمعيات الأهلية خاصة المعنية بحقوق المرأة وتمكينها اقتصاديًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا.(٢)

ب- احتياجات النوع الاجتماعي العملية: وتشير إلى إنجاز المسئوليات المحددة للرجال والنساء في إطار تقسيم النوع الاجتماعي، أما بالنسبة إلى المرأة فتعنى تنفيذ أدوارها ومسئولياتها الإنجابية والإنتاجية، كما تعنى ضمنًا قبول التقسيم التقليدي لأدوار المرأة والرجل، وبذلك تدعم من الناحية الفعلية المسئولية الأساسية للمرأة عن رعاية الأطفال والأعمال المنزلية، ولا تعالج هذه الحاجات الظروف المتعلقة بالتبعية العامة للمرأة والتمييز ضدها، وهي الاحتياجات التي يتطلبها الأفراد لتسهيل قيامهم بأدوارهم التقليدية، ولا تتطلب تغييرًا في الأدوار التقليدية وتتمشى مع عادات المجتمع وتقاليده، وتحتاج المرأة إلى الموارد (مثل المسكن والمياه والغذاء) لأداء دورها أمًّا والعناية

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٥.

بأسرتها، ويسهل تعريفها؛ لأنها تمثل الاحتياجات الأساسية والأولية للغالبية العظمى من الناس، وهي قصيرة المدى ومباشرة، وتحقيقها قد يتسم بالوقتية أو الاستدامة ولا يعارضها أحد؛ لأنها تتطابق مع ما هو طبيعي. (١)

معالجة الاحتياجات العملية :- تشمل توفير دخل المرأة عن طريق قروض صغيرة لتنفيذ مشاريع تقليدية، وتخفيف عبء العمل عن المرأة بتزويدها بمضخة مياه في مكان قريب أو مطاحن قمح أو أفران منزلية بسيطة توفر لها الوقود .

- تحسين الصحة عن طريق الخدمات .
- الرعاية الأولية، وخدمات تنظيم الأسرة، والتثقيف الصحي، وتوفير المياه النقية.
- توفير فرص التعليم الابتدائي .(٢)

ج- مفاهيم التحليل النوعي وأدواته: (٣)

- **العوامل المؤثرة:** اجتماعية، اقتصادية، سياسية، بيئية، قانونية، ثقافية .
- **التقسيم النوعي للعمل / الأدوار :** توزيع موسمي، استخدامات الوقت، عبء العمل، إنجابي / إنتاجي ، مجتمعي / سياسات ، مدفوع / غير مدفوع .
- **الوصول إلى والتحكم في الموارد :** طبيعية، مادية، لا مادية / روحية، إنسانية، سوق، اجتماعية/ ثقافية .
- **القدرة على اتخاذ القرار:** على المستوى الأسري، على المستوى السياسي (للمجتمع والدولة)، على مستوى منظمات المجتمع الرسمية وغير الرسمية .
- **الاحتياجات النوعية:** الاحتياجات العملية، الاحتياجات الاستراتيجية .
- **التحليل المؤسسي:** السياسات والخدمات، الهيكل التنظيمي، شئون العاملين .
- **مدخل السياسات:** الرفاهية، الإنصاف / العدالة، مكافحة الفقر، الكِفاية، التمكين .
- **مستوى المشاركة:** الصدقات، المساعدات، العمل، حل المشكلات، التمكين.

النوع الاجتماعي والدولة والسياسات التنموية

أشارت آن مارى جوتز إلى أن أدب الحركة النسوية الصادر عن النظريات الخاصة بالدولة قد عالج الافتراض الخاص بحياد الدولة أو «استقلاليتها» فيما يخص النوع الاجتماعي.

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٥

(3) Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit (GTZ) GmbH and Fedral Ministry of Economic Cooperation and Development, Manual for training on Gender Responsive Budgeting. Handout gender Analysis, Sector Advisory Project Gender Dag-Hammarskjöld-Weg 1-5, Postfach 5180 65760 Eschborn Germany, 2006 <http://www.gtz.de/gender-equality> P.21.

إن جزءًا من تعريف الدولة وعدم وجود حدود لمجال عمل الدولة يتضمن التقسيم المستمر ومراقبة الحدود بين «العام» و «الخاص». وهذه الحدود تحدد في كثير من الدول أيضًا مجالات العمل المستجيبة للنوع الاجتماعي؛ حيث يكون نموذج الفرد الفاعل في المجال العام والاقتصادي هو الذكر؛ ونموذج الفرد الفاعل في المجال الخاص والمنزلي هو الأنثى؛ فالدولة تتدخل في المأسسة الاجتماعية والسياسية لهيراركيات السلطة حسب النوع الاجتماعي من خلال تأكيد الترتيبات التي تميز العام عن الخاص ومأسسته. فمثلاً يمكن للدول أن تحدد ملامح موقف المرأة غير المتساوي هيكليًّا في الأسرة والسوق من خلال تجاهلها الشروط المتباينة للنوع الاجتماعي فيما يتعلق بحق الميراث والرشد القانوني تغاضيها عن العنف الأسري والجنسي، أو موافقتها على أجور متفاوتة للعمل نفسه. إن لهذا عواقب عملية في تأثر كل من النساء والرجال بسياسة الدولة التنموية. وكالعادة، قامت الدول بافتراض هوية المرأة في السياسة العامة وترجمتها على أنها تكيف من خلال علاقاتها الاجتماعية كتابع للرجل، وجعلت المرأة موضوع سياسات الرعاية الأسرية - وفي بعض الأحيان، تكون المرأة موضع هذه السياسات وحدها كما يحدث في تنظيم الأسرة . وحتى في جهود إدماج المرأة في سياسات القطاعات الاقتصادية، فإن التفاوتات المتعلقة بالنوع الاجتماعي تبقى واضحة في صياغة السياسات وتنفيذها، وهذا ما يسمى، في بعض الأحيان، بمشكلة «سوء السلوك» في السياسات. (١)

موقع الأمن الإنساني من تراتبية احتياجات النوع الاجتماعي (٢)

للإنسان العديد من الحاجات التي يسعى باستمرار إلى تحقيقها وإشباعها. وإشباع هذه الحاجات لدى الإنسان شرط أساسي من شروط حصوله على التكيف الذي يحقق له الاستقرار النفسي. والحاجة افتقار إلى شيء، إذا وجد حقق الإشباع والرضى والارتياح للكائن الحي. والحاجة شيء ضروري، إما لاستقرار الحياة نفسها (حاجة فسيولوجية) وإما تحقيق للملكية بأسلوب أفضل (حاجة نفسية). والحاجات توجه السلوك سعيًا إلى إشباعها، ومن أمثلة الحاجات الفسيولوجية للفرد، الحاجة إلى الهواء والغذاء والماء، ومن أمثلة الحاجات النفسية الأساسية، الحاجة إلى الحب والمحبة والقبول والرعاية الوالدية

(1) Anne Marie Goetz, "The Politics of Integrating Gender to State Development Processes: Trends, Opportunities and Constraints in Bangladesh, Chile, Jamaica, Mali, Morocco and Uganda', Occasional Paper, (Geneva: United Nations Research Institute for Social Development, May1995), P.3.

(٢) تستخدم كلمة تراتبية تعبيرًا عن المصطلح الإنجليزي Pyramid و هي ترجمة غير دقيقة، لكنها تأخذ في الحسبان اعتبارات تطويع المصطلح الغربي لمقتضيات اللغة العربية.

وإرضاء الكبار والأقران والتقدير الاجتماعي والمكانة والاعتراف والحرية والاستقلال وتعلم المعايير السلوكية وتقبل السلطة والتحصيل والنجاح وتحقيق الذات وتأكيدها وتحسينها واحترامها، والأمن والتوجيه والإرشاد. وقد وضع ماسلو (١٩٥٤) ترتيبًا هرميًّا للحاجات، جاءت في أدناه الحاجات الفسيولوجية التي تتطلب ضرورة الإشباع مثل الحاجة إلى الطعام والماء والأكسجين والراحة والنشاط والجنس والإشباع الحسي؛ وهذه هي الحاجات الأساسية خاصة في مرحلة الرضاعة، وعندما تشبع هذه الحاجات ينتقل الفرد إلى إشباع الحاجات في المستوى الأعلى، وهي الحاجة إلى الأمن بمختلف فروعها، وهي أساسية في مرحلة الطفولة المبكرة، تلي ذلك في المستوى، الحاجة إلى الحب والانتماء والتفاعل وهي حاجات الطفولة المتأخرة، ثم الحاجة إلى المكانة والتقدير واحترام الذات، وهذه حاجات مهمة في مرحلة المراهقة، تأتي بعدها الحاجة إلى تحقيق الذات وهذه حاجة أساسية في مرحلة الرشد، وأخيرًا تأتي الحاجات الجمالية.

لو أمعنا النظر في السلوك الإنساني لوجدنا أنه يصدر عن حاجات مختلفة، ويصنف ماسلو الحاجات إلى مجموعات رتبها كما يلي في الهرم التالي:

شكل ٨: موقع الأمن الإنساني من تراتبية احتياجات النوع الاجتماعي

موقع الأمن الإنساني من تراتبية احتياجات النوع الاجتماعي

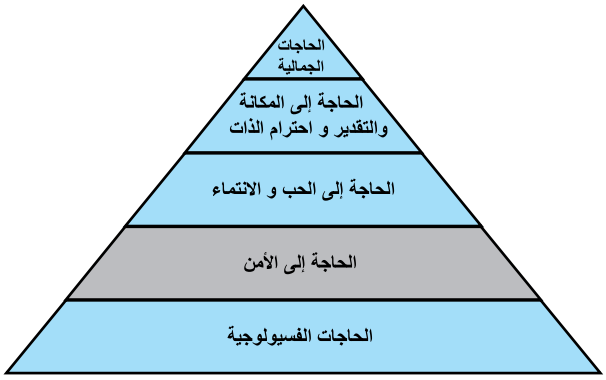

بالتالي تحتل الحاجات الأمنية الترتيب الثاني للحاجات بعد الحاجات الفسيولوجية. فالإنسان بعد ما ينتهي من إشباع حاجاته الأساسية الفسيولوجية، يتجه مباشرة إلى إشباع الحاجات الأمنية. وتدخل الحاجات الأمنية ضمن احتياجات النوع الاجتماعي التي تعرف بوصفها الحاجات الخاصة لكل من الجنسيْن، وتتولد نتيجة الفروق في الأدوار التي يقوم بها كل من الجنسيْن(١).

(١) هيفاء أبو غزالة وشيرين شكري، **مرجع سبق ذكره**، ص٢٢.

وفى هذا الإطار, مرت المفاهيم التنموية والقضايا المرتبطة بها فيما يتعلق بالمرأة والمجتمع بتطورات عديدة ابتداء من مفهوم الرعاية الاجتماعية, وانتهاء بمفهوم الأمن الإنساني(١).

والجدول التالي يوضح تطور تلك المفاهيم.

المفهوم	الأهداف
الرعاية الاجتماعية	تقديم خدمات اجتماعية للنساء والفقراء
العدالة	تحقيق العدالة للمرأة في التنمية
محاربة الفقر	زيادة الإنتاج لدى النساءالفقيرات
الكِفاية	ضمان تنمية متكافئة وفعالة
التمكين	تمكين المرأة عن طريق الاعتماد على الذات

المصدر: صندوق الأمم المتحدة الإنمائى للمرأة ١٩٩٩: ٣١

وبإضافة مفهوم الأمن الإنساني إلى هذه المراحل, نحصل على صف آخر لهذا التطور وهو:

الأمن الإنساني للمرأة, وتأمين الحرية وكفالتها وحماية الأمن الاجتماعي, والاقتصادي, و السياسي

وقد أشار كل من Thanh-Dam Trunong, Saskia Wieringa, Amrita Chhachhi على Hoogensen and Rottem بأن «إحدى المشكلات الأساسية في تعريف الأمن الإنساني خارج نطاق الدولة, هى تحديد النطاقات الأخرى التي يمكن أن تكون مفيدة أيضًا». وقد اقترحوا هوية النوع الاجتماعي كأحد البنود الأساسية التي يمكن التعبير بها عن الاحتياجات الأمنية للأفراد, وهنا يمكن المناداة بوجهة نظر نسوية تنطلق من مفهوم الأمن كتجربة إنسانية في الحياة اليومية يتم الوصول إليها من خلال مجموعة متنوعة من الهياكل الاجتماعية, يكون أحدها هو النوع الاجتماعي, ومن هنا تكون المرجعية الأمنية أكثر من مجرد الفرد وحقوقه واستحقاقاته.

(١) **المرجع السابق**, ص٣١.

المبحث الثالث: مفهوم السياسات العامة

المطلب الأول : تعريف السياسات العامة

بدأ الاهتمام بالسياسات العامة في النظام العالمي قبل إنشاء الأمم المتحدة، وفي إطار المنظمات الدولية التي سبقت الأمم المتحدة مثل: منظمة العمل الدولية، منظمة الصحة العالمية، منظمة الأمم المتحدة للثقافة والعلوم، منظمة الأغذية والزراعة. وارتبط إنشاء هذه المنظمات بوضع بعض الأطر العامة القطاعية التي تستهدف الارتقاء بهذه المجالات على وجه الخصوص. وبعد إنشاء الأمم المتحدة، تطور المفهوم إلى سياسات تنموية اقتصادية (صحة، تعليم، طفل، بيئة، سكان، تنمية اجتماعية، المرأة) ويسعى المجتمع الدولي كافة إلى تحقيقها، وتتبناها الحكومات ضمن برامجها التنموية. ولكن أضافت الأمم المتحدة المؤشرات لقياس تنفيذ هذه السياسات ومؤشراتها. إن ظهور الأمن الإنساني بوصفه مفهومًا يتطور يعبر عن عملية بحث جماعي في مجتمعات صانعي السياسات والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات الوطنية لفهم نظري وأخلاقي؛ مما سيضع موضوعات الأمن في مجال الاهتمام من منظور جديد. (١)

وقد شهد العقد المنصرم اتجاهين عامين في السياسة الدولية، أحدهما : نحو التحول الديمقراطي والشفافية وحقوق الإنسان، والآخر: نحو صور ذكورية من الوطنية و الإقليمية والتعبئة على أساس العرق.(٢) لقد أدركت الحكومات على تباين أنظمتها السياسية واتجاهاتها الفكرية أنها بحاجة إلى دعم شعوبها ومساندتها لما تتخذه من قرارات، وما تقوم به من أعمال متنوعة في جميع الظروف والأوقات. وحتى يتحقق لها ذلك، فإنها أخذت تسعى جاهدة إلى حل مشكلاتهم والاستجابة لمطالبهم المتنوعة من خلال مجموعة من الخطط والبرامج (يطلق عليها السياسات العامة) الهادفة إلى تحقيق جملة من المنافع وتخفيف المعاناة عن الغالبية منهم. أما المفهوم الثاني الذي تتناوله الدراسة فهو السياسات العامة الذي تتعدد التعريفات المقدمة له وما يتداخل معها من مفاهيم مثل الخطط والبرامج و المشروعات، وأصول تحليل السياسات العامة، ومراحل صنع السياسات، ومنهاجية التحليل ومدارسه، والتطورات العلمية بحقل تحليل السياسات التي تتعدد بتعدد مَنْ يتناولها من الكتاب ويمكن توضيح تلك التعريفات فيما يلي:

(1) Ibid., P.X.

(2) Anne Marie Goetz, Op. Cit., P.11.

١- يعرف لازويل السياسة العامة بأنها «من يحصل على ماذا؟ متى؟وكيف؟». وهذا التعريف على الرغم من بساطته، فإنه يعبر عن منظور واحد فقط في النظر إلى السياسات العامة وهو منظور القوة(١).

٢- توماس داى يعرفها بأنها «ما تختار الحكومة أن تفعله وما لا تفعله الحكومة»(٢) وعلى الرغم من دقة هذا التعريف، فإن هناك لبسًا ناشئًا عن الفرق بين ما تختار أو تقرر الحكومة أن تفعله وبين ما تفعله فعلاً (٣).

٣- تعريف آخر يقدمه جيمس أندرسون « إنها منهج عمل قصدي يتبعه فاعل أو أكثر في التعامل مع مشكلة ما» (٤). وعلى الرغم من تعيين هذا المفهوم لعناصر السياسات العامة، فإن الغموض يثار عندما نحاول التمييز بين العام والخاص. ولم يحدد الكاتب أي نوع من الفاعلين, وأي نوع من المشكلات.

٤- ويعرفها دافيد إيستون بأنها «التخصيص السلطوي للقيم على مستوى المجتمع ككل» (٥) . وهذا التعريف يشير إلى التركيز على السياسات العامة باعتبارها مخرجات للنظام السياسي وهو يقترب من تعريف بيكنجهام والموند و باول في نظرته إلى السياسات العامة على أنها «مخرجات وأفعال تقوم بها الحكومة لتحقيق أهدافها».

٥- ويعرفها روسل و شافريتز بأنها ما تفعله الحكومة كرد فعل على قضية سياسية (٦).

٦- أما بيركلند فيرى أن السياسة العامة هي دراسة لصناعة السياسات من قبيل الحكومات. فسياسة الحكومة العامة هى مجموعة السياسات (القوانين، الخطط، الأفعال، السلوكيات) التى تختارها الحكومة. وبما أن الحكومات تدعي أنها تمارس السلطة والمسئولية (بنسب متفاوتة) على مجموعة كبيرة من الأفراد، فإنها ترى أنه من الضرورى أن تخضع لخطط ومنهجيات عمل تحكم المجتمع.

---

(١) فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة: منظور كلى في البنية والتحليل**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠١)، ص ٣١.

(٢) كمال المنوفي، «إسهامات كلية الاقتصاد في مجال دراسة السياسات العامة، في: سلوى شعراوي جمعة (محرر)، **"تحليل السياسات العامة في الوطن العربي"**، (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بكلية الاقتصاد و العلوم السياسية، ٢٠٠٤)، ص ٢٣.

(3) Thomas R. Dye, Understanding Public Policy, (New Jersey: Prentice-Hall INC., 1972) P.1.

(4) Anderson James E., Public Policy Making, (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1994), P.3.

(٥) فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٣.

(6) Toy M. Shafritz and E.W. Russell, «Introducing Public Administratio, (New York: Longman, 1996), P. 47

وقدم بيركلند الصفات المشتركة التالية بين كل تعريفات السياسة العامة: السياسة تتم باسم «العامة»، وغالبًا ما تكون الحكومات هي صانعة السياسات أو المبادرة بها، ويتم تفسير السياسة وتنفيذها من قبل أطراف عامة وخاصة، وأن السياسة هي ما تعتزم الحكومة القيام به، وما تختار الحكومة ألا تقوم به. (١)

٧- يوضح بيركلند في كتابه مجموعة من التعريفات الخاصة بالسياسة العامة، فنقل عن كلارك إ. كوكران وآخرين: «إن مفهوم السياسة العامة يشير دائمًا إلى أفعال الحكومة وإلى النيات التي تحدد هذه الأفعال» وأنها أيضًا «نتيجة لصراع داخل الحكومة حول من يحصل على ماذا».

٨- وعرف تشارلز ل. كوكران والويز ف. مالون: «السياسة العامة تتكون من قرارات سياسية لتنفيذ برامج من أجل تحقيق أهداف اجتماعية» .

٩- أما جايز بيترز» «بكل بساطة، السياسة العامة هي مجموع أنشطة الحكومة، سواء نفذتها مباشرة أو من خلال وكلاء؛ فلها تأثير في حياة المواطنين». (٢)

١٠- يعرف أحمد مصطفى حسين السياسات العامة بأنها النشاطات التي تقوم بها الحكومة وتشمل تقديم الخدمات العامة كالتعليم والرعاية الصحية والطرق والإسكان... (٣)

١١- يعرفها الكاتب فهمي خليفة الفهداوى بأنها (السياسة العامة) هى ما تقوله الحكومة وما تفعله بخصوص المشكلات المدركة أو المستشعرة، وتمثل مرشدًا لأنواع القرارات بأن معظم نشاطات مثليها تجري فى مكاتب الإدارة العامة وأجهزتها المقيدة بعملية استلام طلبات الناس والتماساتهم. (٤)

١٢- وتعرف سلوى شعراوي جمعة السياسات العامة بأنها «مجموعة القرارات التي تتخذها الحكومة لمواجهة مشكلة ما، سواء بشكل وقائي أو بشكل علاجي» (٥) و «ما هي إلا محصلة للتفاعلات الرسمية وغير الرسمية بين عدد من الفاعلين على المستويين المحلي والمركزي»، كما أضافت: إن السياسات العامة ما هي أيضًا إلا نتاج أو تعبير عن إرادة هؤلاء الفاعلين الذين عادة ما يكونون أعضاء في شبكة أو منظمة «Policy Network». (٦)

---

(1) A. Thomas Birkland, «An Introduction to the Policy Process: Theories, concepts and Models of Public Policy Making», 2nd edition, (New York and London: M.E Sharpe. Armonk, 2005), P.17-18.

(2) Ibid, P.18.

(٣) أحمد مصطفى حسين،.**مدخل إلى تحليل السياسات العامة**، (عمان: المركز العلمى للدراسات السياسية، ٢٠٠٢)، ص٨.

(٤) فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٦.

(٥)سلوى شعراوي، "**تحليل وتقييم السياسات العامة: برنامج تدريبي**"، (القاهرة: المجلس القومي للمرأة و صندوق الامم المتحدة الإنمائى للمراة، ٢٠٠٤)، ص-٣٧- ٣٤.

(٦) سلوى شعراوي جمعة، « تحليل السياسات العامة في القرن الحادي والعشرين»، في سلوى شعراوي جمعة (محرر)، **مرجع سبق ذكره**، ص .٣١.

١٣- يعرف كمال المنوفي السياسة العامة بأنها «مجموعة قرارات تتعلق بمجال معين كالتعليم أو الصحة أو الشئون الخارجية أو الدفاع أو الأمن..... إلخ» وعلى الرغم من إضافة هذا المفهوم إلى المجالات, فإنه لم يحدد من يتخذ تلك القرارات, وهي أداة لضمان الحد الأدنى من التنسيق بين القرارات الفردية لتتبعها مجموعة قرارات أسمى و أكثر تجريدًا. (١) كما تمثل الدائرة الرئيسة التي تهم المواطن من النظام السياسي. (٢)

١٤- والتفت أيضًا كمال المنوفي إلى تعريف ريتشارد هوفيربرت للسياسات العامة على أنها «مجموعة قرارات يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق غرض ما».(٣) وفي إشارة أيضًا إلى تعريف رفاعة الطهطاوي للسياسة العامة بأنها «قضاء مصالح العباد و إدارة شؤونهم».(٤)

١٥- و يعرف كلاً الباحثين كرافت و فورلوخ السياسة العامة بأنها «هي الأسلوب الذي تنتهجه الحكومة (أو الذي تختار ألا تنتهجه) لمواجهة المشكلات الاجتماعية, وهي الحالات التي تعدها الناس عامة غير مقبولة, ومن ثم تتطلب التدخل. أما ما يحدث بالفعل فيعتمد على كيفية تعريف الناس (المواطنين) للمشكلة وعلى الاتجاهات الاجتماعية السائدة فيما يخص تدخل القطاع الخاص في دور الحكومة, مقترنة بأهداف السياسات وطرائق تحقيقها الموافق عليها رسميًّا وكذلك بلوائح للهيئات المنفذة للبرامج وممارساتها. هذا التعريف يؤكد على أهمية السلوك الفعلي للهيئات المنفذة والمسئولين, وليس فقط التصريحات الرسمية عن أهداف السياسات وطرق تنفيذها الموجودة في القوانين والقرارات التنفيذية والآراء القضائية والأشياء الأخرى التي تعبر عن سياسة الحكومة. السياسة العامة لا تأتي من فراغ؛ فهي تتأثر بالأحوال الاجتماعية والاقتصادية والقيم السياسية السائدة والمزاج العام وقت صدورها, وكذلك بهيكل الحكومة والأعراف الثقافية الوطنية والمحلية, بالإضافة إلى متغيرات أخرى. إن للحالة الاقتصادية أثرًا كبيرًا على السياسات التي تتبناها وتنفذها الحكومات.

(١)كمال المنوفي, "**أصول النظم السياسية المقارنة**", (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع, ١٩٨٧), ص ٢٨٤-٢٨٣.

(٢) كمال المنوفي, «إسهامات كلية الاقتصاد في مجال دراسة السياسات العامة, في: سلوى شعراوي جمعة (محرر), **مرجع سبق ذكره**, ص ٢٣.

(٣) كمال المنوفي, أصول النظم السياسية المقارنة, **مرجع سبق ذكره**, ص ٢٨٣.

(٤)كمال المنوفي, «إسهامات كلية الاقتصاد في مجال دراسة السياسات العامة, **مرجع سبق ذكره**, ص ٢٣.

وتتعامل السياسةالاقتصادية نفسها مع التضخم والبطالة، إلا أن الاقتصاد نفسه يؤثر في عملية وضع برامج أخرى كثيرة وتطويرها، على سبيل المثال، غالبًا ما يؤدي اقتصاد قوي إلى معدل بطالة منخفض يقلل بدوره من الحاجة إلى الرعاية الاجتماعية وبرامج الرعاية الأخرى الشبيهة. (١)

وتبعًا «للمنهج المؤسسي» يُنظر إلى السياسة العامة على أنها نشاط تباشره مؤسسات حكومية؛ فأي سياسة لن تصبح سياسة عامة ما لم تتبنها وتنفذها الحكومة. والسياسة العامة أيضًا هي تعبير عن التوازن بين الجماعات المصلحية، ويتحدد هذا التوازن بنفوذ الجماعات كما حدده «منهج الجماعة». ويؤدي تغير هذا النفوذ إلى تغير في السياسة العامة؛ إذ تصبح أكثر تعبيرًا عن الجهات التي يتقلص نفوذها. ويُنظر إلى السياسة العامة في إطار «منهج التنمية السياسية» كذلك على أنها «تفضيل نخبوي» وهنا تكون ترجمة لتفضيلات الصفوة الحاكمة وقيمها، وليس إلى مطالب الشعب. أما نظرية «تحليل النظم» فتعد السياسات العامة هي المخرجات، أو استجابات النظام السياسي للمدخلات الصادرة من البيئة. السياسة العامة إنجاز كفء للهدف، يوصف بالرشد، وهذا على أساس أن المعدل بين ما تحققه السياسة من قيم وما تضحي به أضحى أكبر من أي سياسة بديلة. السياسة هي امتداد معدل للماضي فلا يقوم صانع السياسة (٢) بإعداد برامج جديدة تمامًا، وإنما يكتفي بإدخال تعديلات جزئية على ما هو مطبق فعلاً من سياسات وبرامج. وأوضح كمال المنوفي إن السياسة العامة تجمع بين التخطيط الرشيد، والتعديل الجزئي، والمؤشرات المؤسسية، والعوامل البيئية، وتفضيلات النخبة الحاكمة، والتنافس بين الجماعات المصلحية؛ لهذا «فإن الدراسة المنهجية الجادة لها لا تأتي عبر منهج واحد، وإنما باستخدام تركيبة منهجية من عدة نماذج». (٣) السياسة العامة - كما عرفتها الإسكوا - هي «سبيل أو مبدأ للعمل تعتمده حكومة، أو حزب، أو مؤسسة تجارية أو فرد»

وهي توصف عادة بأنها عملية (مسار) بلورة السياسات المناسبة: فبشكل عام، تبدأ وتنتهي بعملية تقييم للأوضاع: تقييم ، تحليل، تنفيذ، ثم إعادة تقييم، مع التأكيد علي أهمية الجمع بين المؤشرات الكمية والكيفية في التحليل. (٤)

---

(1) Michael E. Kraft and Scott R. Furlong, «Public Policy: Politics, Analysis and Alternatives», (Washington D.C: C.Q Press, 2004), p. 4-9-13-14.

(٢) صانعو السياسات العامة هم : الأطراف الرسمية الحكومية : السلطة التشريعية ، السلطة التنفيذية ، السلطة القضائية . الأطراف غير الرسمية: الجماعات الضاغطة ، الأحزاب السياسية ، الرأى العام (المواطنون) .

(٣) كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٧-٢٩٠.

(4)http://www.escwa.org.lb/divisions/scu/events/Workshop_Information/Course%20Modules/Module%203%20MDGs%20and%20the%20Policy%20Cycle.ppt

فقد طرح عباس حسين جواد و عباس عيد أن هناك ثلاثة مستويات للسياسات العامة كما تطرق إليها ردفورد (١)

١- المستوى العام:(Macro Politics): وهي المطالب والقضايا أو المشكلات التي تهم الرأي العام، أو شرائح وفئات متعددة منه، كالأحزاب السياسية، وأصحاب الدخل المحدود من الموظفين والعمال، ومشكلات انخفاض مستوى الأجور وارتفاع أسعار السلع والخدمات.

٢- المستوى الجزئي: (Micro Politics) السياسات الجزئية هي تلك التي تصنع استجابة لقضية أو مطلبًا لفرد واحد أو جهة أو منطقة معينة، كإعفاء شركة ما من أداء الضريبة، أو تخفيضها عنها أو إقامة مشروع إسكان موظفي إحدى المؤسسات، أو تلبية مطلب مدينة ما لتعبيد طريق خاص بها، وهكذا فهي، إذن، قضايا أو مطالب محدودة لشخص أو شركة أو منطقة معينة، وترسم السياسة العامة هنا لصالح جهة واحدة، أو عدد قليل من الأفراد، ومهما كانت الفائدة المتأتية منها عظيمة لهؤلاء، فإن المتأثرين والمنتفعين بها هم حفنة من الأفراد مقارنة بالمجموع الذي لم يتأثر بها.

٣- المستوى المحلي (الإقليمي): (Local politics) ويقصد به السياسات التي تتناول القضايا والمشكلات التي تتعلق بالمحافظات أو الأقاليم المحلية.

وواضح أنه يتعين عند وضع السياسة العامة أن نأخذ في الاعتبار فعالية «الجمهور» من أطر مختلفة. وجدير بالذكر أن الروابط التجريبية لا تكشف لنا فقط عن مدى مفاهيم العدالة والأخلاق التي يؤمن بها الناس ونطاقها، بل توضح كذلك إلى أي مدى تعد عملية صياغة القيم عملية اجتماعية قائمة على التفاعلات العامة. وأصبح جليًا أن لدينا مبررًا قويًّا لأن نهتم بابتكار الظروف لتوفير المزيد من الفهم القائم على المعلومات والمناقشة العامة المستنيرة. وهذا نهج له تأثيراته القوية على السياسة . مثال ذلك ما يتعلق منها بحرية فكر المرأة الشابة وعملها، خاصة عن طريق التوسع في محو الأمية وفى التعليم المدرسي وعن طريق تعزيز فرص العمالة للمرأة، والقدرة على اكتساب الرزق والتمكين الاقتصادي . (٢)

---

(١)عباس حسين جواد و أرزوقى عباس عيد، صياغة السياسات العامة إطار منهجي، **العدد الأول لمجلة أهل البيت عليهم السلام الصادرة عن جامعة أهل البيت بالعراق**.
<http://www.ahlulbaitonline.com/karbala/html/jurnal/1/siaga.htm#_Toc33673804>

(٢) أمارتيا صن، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٢٧.

إن دور السياسة العامة ليس مقتصرًا على محاولة تنفيذ الأولويات التي تبرزها القيم والتأكيدات الاجتماعية، بل أيضًا علي تيسير وضمانات نقاش عام أكثر اكتمالاً. وثمة أنواع مختلفة من السياسات العامة التي تسهم إيجاباً فى مدى المناقشات المفتوحة ونطاقها ونوعيتها، نذكر من بينها حرية الصحافة واستقلال الإعلام (ومن بين ذلك انعدام الرقابة) والتوسع في التعليم الأساسي وفتح المدارس (لتعليم الذكور والإناث على السواء) وتعزيز الاستقلال الاقتصادي (خاصة عن طريق العمالة بما في ذلك عمالة النساء) وغير ذلك من تغيرات اجتماعية واقتصادية تساعد على جعل الأفراد مواطنين مشاركين، والفكرة المحورية في هذا النهج هي الفكرة التي ترى الجمهور العام مشاركًا نشطًا وفعالاً في عملية التغيير، وليس مجرد متلقٍ سلبي سلس الانقياد يطيع التعاليم أو يستسلم في رضا لما يتلقاه من عون ومساعدة . (١)

(١) **المرجع السابق**، ص ٢٢٨.

أولاً: صنع السياسات العامة

الوثائق الدستورية المختلفة كافة في معظم الدول العربية استخدمت عبارة «رسم السياسة العامة» وهنا يكون محور الحديث عن اختصاصات السلطة التنفيذية. (١) إن عملية صنع السياسات العامة ذات طابع ديناميكي متعدد الأطراف؛ إذ هي نتاج ومحصلة تفاعل بين مؤسسات حكومية وأفراد وجهات ومصالح وعوامل خارجية بكل ما يتضمنه ذلك من مشاورات واتصالات وضغوط تمارسها الأطراف المعنية. ولا شك أن هذه العملية تتأثر بالإطار الأيديولوجي والقيم الثقافية السائدة. و يرتبط إعداد أي سياسة بقضية أو مجال معين. كما أن لها نطاقًا زمنيًّا محددًا يجتاز مراحل مختلفة. (٢) إن عملية صنع السياسات العامة، والخطوات التي تمر بها يمكن توضيحها على النحو التالي (٣) :

١- **معرفة القضايا والمشكلات العامة** الناجمة عن مطالب المواطنين غير المجابة وغير المشبعة ورغباتهم وتحديدها.

٢- **تحديد بدائل السياسات العامة**، بعد جمع المعلومات والحقائق واستشارة الجهات المعنية أو ذات المصلحة الحقيقية بالمشكلة قيد الدراسة، وتشكيل لجان على مستوى الجهاز التشريعي (البرلمان)، أو الجهاز التنفيذي (الوزارات) لتقصي المعلومات، وسماع آراء الخبراء والمختصين من فنيين وإداريين وقضاة. يتم تحديد مجموعة من البدائل المحتملة لتحقيق الأهداف العامة الموضوعة لها، وتلبية حاجات المواطنين ورغباتهم، في حدود الموارد المتاحة والمخصصة لكل منها.

---

(١) كمال المنوفي، «إسهامات كلية الاقتصاد في مجال دراسة السياسات العامة، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٤.

(٢) كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، **مرجع سبق ذكره**، ص٢٩٣.

(٣) **المرجع السابق**، ص ٢٩٣-٢٩٧.

٣- اختيار السياسة المناسبة: في هذه المرحلة تجري عملية كل بديل من بدائل السياسات العامة المقترحة التي قد تكون على شكل برامج أو مشروعات للخدمات العامة ومناقشتها، أو مسودات ولوائح للأنظمة والقوانين التي يراد إصدارها لمعالجة موضوع معين، أو استثمار فرصة ما أو تجنب تهديد معين، وغير ذلك . إذ تخضع بدائل السياسات العامة المقترحة للنقاش داخل المؤسسة الحكومية وفق دساتير الدول، والمبادئ أو القواعد المتعارف عليها، فضلاً عن المناقشة التي تجرى حولها في المؤتمرات العامة، أو الخاصة بالأحزاب والجماعات الضاغطة، والحملات الانتخابية، ووسائل الإعلام المتنوعة. إذ يؤدي هذا التفاعل إلى اختيار أحد البدائل المطروحة، بوصفه معبرًا عن السياسة العامة الأكثر قبولاً من قبل الأطراف المستفيدة والمعنية برسم السياسات العامة.

٤- اتخاذ القرار : يتضمن صنع القرار صدور قرار سلطوي ملزم من قبل الجهات الرسمية لحسم الاختيار بين السياسات البديلة .

٥- تنفيذ السياسة: ويتطلب ذلك الانتقال إلى حيز التنفيذ، وقد ينطوي على توفير الاعتمادات المطلوبة والمتابعة و التقييم لتنفيذ السياسة .

٦- التغذية العكسية: وهى آخر حلقة في عملية صنع السياسات لتعريف صانعي السياسة أوجه القوة والضعف للسياسة، وهذا عن طريق التقارير التي يرفعها المسئولون عن التنفيذ.

إن تصميم السياسات هو دراسة مجموعة متنوعة من المنهجيات، والآليات أو الأدوات التي قد تكون مناسبة لحل مشكلة معينة في السياسات.

إن الأدوات التالية قد تم الوصول إليها من خلال توقع رد فعل الأطراف المختلفين للسياسات وللأسلوب الذي تختار الحكومة أن تنتهجه.

ثانيًا: أدوات تصميم السياسات (١)

- **أدوات السلطة**: تفترض أن الناس تتبع سلوكًا معينًا؛ لأن شخصًا ذا سلطة قد طلب منهم هذا. ويعتمد استخدام هذه الأدوات على مدى الشرعية الملموسة للحكومة. وهي أدوات قد لا تكون دائمًا مؤثرة ولا ديمقراطية. وقد تكون مناسبة بصفة خاصة في أوقات الكوارث؛ حيث غالبًا ما يكون رد فعل الناس إيجابيًّا.

- **الحوافز والجزاءات**. الافتراض هنا هو أن الإنسان عاقل يسعى إلى تحقيق أكبر مصلحة ممكنة. وتشجع الحوافز الناس على تبني سلوك معين يعود عليهم بالنفع. أما الجزاءات فهي حوافز سلبية تعمل على الحد من السلوك الذي لا يتمشى مع أهداف السياسة.

- **أدوات بناء القدرات**. توافر التدريب والتعليم والمعلومات والمساعدة الفنية. وتهدف إلى التوعية والتبصير، ومن ثم إلى تمكين الناس، سواء كانوا مجموعة السكان المستهدفة أو الأطراف العاملين في السياسات.

- **أدوات وعظية/نصحية**. تستحضر الحكومات بعض الصور والقيم في الخطابات والتصريحات وصور الاتصال الأخرى لدفع الناس إلى التصرف بأسلوب معين.

- **الأدوات التعليمية**. تشجيع الأطراف الفاعلين في السياسات ومجموعة السكان المستهدفة على المشاركة والتعلم، مثلاً من خلال لجان المواطنين الاستشارية أو عمليات شراكة أخرى .

وقد تطرقت الأدبيات إلى أربع مجموعات من السياسات هي:(٢)

١- **السياسات الاستراتيجية (سياسات تعبئة الموارد)** : البشرية والمادية من الداخل، أو المجتمع الدولي كالضرائب والمعونة والخدمة العسكرية .

٢- **السياسات التوزيعية**: تخصيص الثروة والسلع والخدمات والفرص الوظيفية والتعليمية والصحة والأمن والدفاع عن الأفراد في المجتمع، ويمكن قياسها عن طريق تقدير كمية القيم الموزعة وحجم المستفيد منها. وترتبط السياسات التوزيعية بسياسة الرفاه الاجتماعي (الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي) ومعدل الإنفاق في هذه الميادين بدرجة التقدم الاقتصادي في الدول، وسياسة الرفاه الاجتماعي بسياسة الدعم. وتثير هذه السياسة الكثير من التساؤلات حول من يستحقه، وكيف يصل إلى مستحقيه، وترتبط بسياسة التوزيع أيضًا سياسة إعادة التوزيع للدخل لصالح محدودي الدخل ومنخفضيه.

٣- **السياسات التنظيمية**: تتعلق بممارسة النظام السياسي لوظيفة ضبط سلوك الأفراد أو الجماعات داخل المجتمع ومراقبته، وعند تقويم الأداء التنظيمي للنظام السياسي يجب معرفة مجال النشاط (الأحوال الشخصية، حماية الأفراد والممتلكات من اعتداء الغير، النشاط الاقتصادي من أجور وأسعار ومكاييل ومقاييس وعملة، التنقل المكاني والاجتماعي، النشاط الديني، النشاط السياسي).

٤- **السياسات الرمزية**: إيجاد الرموز السياسية التي تدعم الشعور بالمواطنة والمسئولية واستخدامها.

---

(1) Michael E.Kraft and Scott R.Furlong, Op. Cit., P.143.

(٢) كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، مرجع سبق ذكره، ص٢٩٣-٢٩٧.

ثالثًا : مشكلات السياسات العامة

إن مشكلات السياسات العامة يمكن تقسيمها من حيث المجال إلى نوعيْن هما:(١)

- **المشكلات الإجرائية:** وهي تلك القضايا المتعلقة بكيفية قيام الحكومة وأجهزتها المتنوعة بتنظيم شئونها، و إدارة أعمالها و أنشطتها المتنوعة.

- **المشكلات الأساسية:** وهي القضايا التي تتعلق باهتمامات أفراد المجتمع، كحرية الرأي والتلوث البيئي والأجور والأمن الداخلي وغير ذلك.

ويمكن تصنيف المشكلات أو القضايا من حيث الموارد وتوزيعها إلى ثلاث مجموعات هي: (٢)

- **المشكلات التوزيعية:** وهي التي تتعلق بكيفية توزيع الموارد بين الأفراد أو الجماعات أو الأقاليم.

- **المشكلات التنظيمية:** وهي التي تتعلق بتنفيذ التصرفات أو النشاطات العامة، أو وقفها، أو الحد من تدخل الآخرين في بعض المجالات.

- **مشكلات إعادة التوزيع:** وهي تلك التي تختص بنقل الموارد المتاحة من منطقة إلى أخرى، أو إعادة توزيع بعض المصادر أو الموارد المتوافرة في منطقة ما إلى المناطق التي تفتقر إليها لتحقيق العدالة الاجتماعية .

أما من حيث النطاق، فيمكن تقسيمها إلى مجموعتيْن هما: (٣)

- **المشكلات الداخلية:** وهي القضايا التي تتعلق بمواطني الدولة ذاتها، كتلك المتصلة بالصحة والتعليم والأمن الداخلي والضرائب والنقل والمواصلات والبيئة والزراعة وغيرها.

- **المشكلات الخارجية:** وهي تلك التي ترتبط بعلاقة الدولة مع الدول الأخرى كدول الجوار، أو غيرها مثل مشكلات الأنهار والمياه الدولية والملاحة البحرية والحدود الإقليمية بين الدول والصيد في البحار والأنهار الدولية والتهريب وغيرها كثير.

إن المشكلات والمطالب العامة لا تصل كلها إلى راسمي السياسات العامة، ولا تأخذ طريقها إلى جداول أسبقياتهم لأسباب عديدة منها: أولاً: تعارض بعض المطالب أو القضايا مع الاعتبارات أو القيم والمبادئ التي يؤمن بها المعنيون من راسمي السياسات العامة ومنفذيها، سيطرة جماعة معينة أو فئة ما على المؤسسات الحكومية ووسائل الاتصال الجماهيري والأحزاب السياسية خصوصًا في الدول النامية، والدول التي تتكون مجتمعاتها من قوميات وديانات متعددة ، ثانيًا: الجهل وعدم الوعي أو عدم النضج

---

(١) عباس حسين جواد و أرزوقى عباس عيد، **مرجع سبق ذكره**.

(٢) **المرجع السابق**.

(٣) **المرجع السابق**.

السياسي والاجتماعي للغالبية من أفراد المجتمع؛ مما يجعلهم عاجزين عن فهم مشكلاتهم والتعبير عن قضاياهم واستخدام السبل الناجحة لإيصالها إلي المعنيين. و أخيرًا «فإن من المناسب التنويه إلى أن السياسات العامة ليست مقصورة دومًا» على ما تنفذه الحكومة من أعمال، وما تشرعه من لوائح وأنظمة وقوانين، بل تشمل أيضًا» ما تهمله أو تمتنع عن فعله. (١)

رابعًا : تحليل السياسات العامة وتقييمها

يجري تعريف عملية تحليل السياسات عامة بأنها أسلوب منظم ومنتظم لتقييم بدائل السياسة العامة أو برامج الحكومة، وهي غالبًا ما تتضمن استخدام أدوات اقتصادية وأساليب أو إجراءات كيفية أخرى؛ ومن ثم فإن تحليل السياسات قد يبدو أنه لا يهم أحدًا إلا خبراء السياسات، غير أن الجميع في الواقع يستخدم تحليل السياسات في العديد من الأنشطة اليومية، وخلال كل المراحل الخاصة بالسياسات، إلا أنها تكتسب أهمية خاصة في مرحلة صياغة السياسات وتقييم البرامج بعد تنفيذها. (٢) ونقلت سلوى شعراوي جمعةعن وليم دان أن الهدف من تحليل السياسات العامة هو توفير المعلومات اللازمة في / عن عملية صنع السياسات وإنتاجها؛ فخلصت إلى أن تحليل السياسات العامة يكون عن طريق تقديم المعلومات التي تسمح بتعظيم كِفاية البدائل المتاحة وتوفيرها.(٣) إن السياسة العامة لها تأثير مباشر وتأثير طويل المدى لا يظهران إلا بعد فترة طويلة من تنفيذ السياسة نفسها؛ فالأثر المباشر للسياسة العامة يكون على الفرد نفسه متلقى الخدمة، والأثر بعيد المدى يكون على السياسة نفسها . (٤)

لدى تقييم أثر السياسة العامة، لابد من معرفة: أثر السياسة على الموقف أو الجماعة المستهدفة، وأثر السياسة على المواقف أو جماعات غير تلك المستهدفة،

وأثر السياسة على الأوضاع الحالية والمستقبلية، والتكاليف غير المباشرة التي تدخل فيها نفقات الفرص البديلة.

ولكن هناك صعوبات في تقييم أثر السياسات، فمثلاً نجد أنه من الصعب تقدير عوائد السياسة العامة على الرفاه الاجتماعي، كما أن لكثير من السياسات والبرامج قيمًا رمزية لا تدخل تغيرًا فعليًّا على أوضاع الفئات المستهدفة.

---

(١) **المرجع السابق.**

(2) Michael E.Kraft and Scott R.Furlong, Op. Cit., P.24.

(٣) سلوى شعراوي جمعة، تحليل السياسات العامة فى القرن الحادي والعشرين، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٩-٣٠.

(٤) **المرجع السابق**، ص ٦١.

و أخيرًا تقييم السياسات يحتاج إلى مال ووقت وموارد بشرية متفرغة. (١) وله أدوات تقييم أهمها طريقة الموازنة، والتخطيط، والبرمجة وأسلوب المؤشرات الاجتماعية. (٢) وعند تقييم السياسات العامة، يجب الفصل بين منفذ الخدمة ومقيمها، والأخذ في الاعتبار قضية الموارد البشرية، وقضية المعلومات، وعنصر الزمن عند اتخاذ القرار، والبيئة الملائمة. فتحليل السياسات لا يتأتى إلا في مجتمع تعمه الديمقراطية(٣). وغالبًا ما تميل الحكومات إلى تأكيد الأثر الإيجابي لما تضعه وتنفذه من سياسات .

خامسًا: السياسات العامة و الأمن الإنساني كسياسة عامة

مع بداية التسعينيات وذيوع العولمة، شاع الحديث - على المستوى الاقتصادي - عن الاقتصاد العالمي، وعلى المستوى السياسي ذاعت مفردات مثل التحول الديموقراطي، وحقوق الإنسان، والنوع الاجتماعي، مقارنة بالحقوق الإنسانية،
وإدارة شئون الدولة والمجتمع، والحكم الرشيد والسياسات العامة العالمية... إلخ.(٤) وقد ساعد ظهور السياسات العامة العالمية مؤتمرات الأمم المتحدة ومواثيقها التي وضعت مثلاً بعد مؤتمر بكين ١٩٩٥ قضايا المرأة على أجندة أولويات الحكومات، وأن نقدم بعد إنشاء مجلس الأمن الإنساني اجتهادات لجعل الأمن الإنساني سياسة عامة تطبقها الدول وتوليها اهتمامًا خاصًّا.

وتختلف محددات السياسات العامة ومكوناتها باختلاف الدولة، وباختلاف القطاع الذي تصنع فيه السياسة أو توجه إليه. فمحددات السياسات المتعلقة بالمرأة التي عادة ما تأخذ المستويات الدولية والإقليمية والمحلية؛ سوف تختلف عن محددات السياسات الزراعية أو الصناعية. وقد شهدت فترة التسعينيات وبداية الألفية الجديدة بروز تحولات في مجال السياسات العامة، منها التحول في مستوى التحليل والمنهجية ومحتوى السياسات وقضاياها، ولعل الأخيرة تشير إلى حدوث تحول من التركيز على دور العوامل الداخلية إلى التركيز على العوامل الخارجية فيما اصطلح على تسميته بالسياسات العامة العالمية؛ حيث أصبحت أجندة الحكومات مهتمة بقضايا البيئة الدولية خاصة في ظل العولمة، وتمثل قضايا (الصحة، حقوق الإنسان والمرأة) المثال الواضح لذلك. وسوف يقتصر التحليل هنا على محددات السياسات المتعلقة بالمرأة العربية عامة، والمصرية على وجه الخصوص.

---

(١)كمال المنوفي، أصول نظم السياسة المقارنة، **مرجع سبق ذكره**، ص٣١١-٣١٣.
(٢) **المرجع السابق**، ص ٣١٣.
(٣)على الدين هلال، تحليل السياسات العامة في الوطن العربي، في: سلوى شعراوي جمعة (محرر)، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٥-١٧.
(٤) سلوى شعراوي جمعه، تحليل السياسات العامة في القرن الحادي والعشرين ، في: سلوى شعراوي جمعة (محرر)، **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٤.

وقد قربت الدراسات الخاصة بالأمن الإنساني القضايا الخاصة بالكرامة الإنسانية والحقوق والسلامة بطريقة متكاملة، وأضحت تشمل مجموعة من المجالات مثل دراسات الأمن والعلاقات الدولية، والقانون الدولي والمنظمات، وعلم الاجتماع وسياسة الحقوق الثقافية، وعلم الاجتماع واقتصاد التنمية البشرية . وعلى الرغم من أن موضوعات النوع الاجتماعي غالبًا ما تكون موجودة في هذا النوع من الدراسات، فإنها غالبًا أيضًا ما تم تناولها بأسلوب مفكك/مجزأ. (١)

وحتى نظهر نقطة الالتقاء/التشابه بين النوع الاجتماعي كموطن قوى والأمن الإنساني كإطار للسياسات؛ يجب أن نتساءل عن «الإنسان» من ثلاث زوايا:

١) الجسد ، ٢) موطن الرعاية ، ٣) موطن الفاعلية السياسية. ولنبدأ بتعريف أمارتيا صن الحد الأدنى من الأمن الإنساني بأنه توفير الدولة لمجموعة محدودة من الحقوق والقدرات التي من خلالها يتمكن الأفراد والمجموعات من البقاء بصورة بها قدر من الكرامة. وعندما تتم صياغة/التعبير عن النوع الاجتماعي (كأحد أنواع الهياكل) بطرق تفكير وبمنظمات اجتماعية تصر على ربط الاختلاف في الجنس بأسلوب أندروسنتري androcentric يكون هناك اعتداء مادي ومفاهيمي على الإنسانية (٢) ويتنوع مدى توجه سياسات مؤسسات الدولة المبنية على النوع الاجتماعي - أي الذي يدفع بمصالح الرجال أو النساء - وفق تاريخ النوع الاجتماعي وسياسته المتأصلين في القواعد والعمليات المؤسسية. فهل تتبنى الدولة سياسات حقوق الإنسان، وسياسات الأمن الإنساني، وسياسات تمكين المرأة بوصفها (سياسة عالمية / مع وجود سياسة عامة خاصة في هذا المجال داخل كل دولة؟) .

بَيْدَ أن شكل استجابة الدولة لاحتياجات المرأة يعتمد أيضًا على بنية النوع الاجتماعي داخل الأسرة ودرجة تباين النوع الاجتماعي في المجتمع المدني والاقتصاد. ومن العوامل الأخرى التي تؤثر في استجابة الدولة لمصالح المرأة المبنية على أساس النوع الاجتماعي، طبيعة علاقات الدولة بالمجتمع المدني وطبيعة نشاط المرأة في المجتمع المدني ودرجة استقلالية الدولة وأسس شرعيتها. كل هذه الشروط تجتمع لتميز هياكل فرص النوع الاجتماعي السياسية، وما يتعلق بالسياسات. «ولا توجد أي دولة يمكن اعتبارها «متقدمة» فيما يتعلق بمأسسة مصالح المرأة في السياسات. وعلى الرغم من أن أستراليا وكندا والدول الإسكندنافية مثلاً تعد نماذج للتقدم في هذا المجال، فإنهم يواجهون نفس المشكلات التي تواجهها دول مثل بنجلاديش، تشيلي، جامايكا، مالي، المغرب أوغندا - في مقاومة بيروقراطية شديدة لإدماج النوع الاجتماعي بصورة متساوية للسياسة العامة» (٣).

فمن المهم التمييز بين المؤسسات والمنظمات، وإذا استخدمنا تعريف دوجلاس نورث كما أشارت جوتز، فإن المؤسسات ليست منظمات - على الرغم من أنها تتضمنهم -

---

(1)Thanh-Dam Trunong, Saskia Wieringa, Amrita Chhachhi (eds.), Op. Cit., P.IX

(2)Ibid , P.IX- XIII.

(3) Anne Marie Goetz, Op. Cit., P.2-5.

وإنما هي مجموعة من القوانين/القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تطبقها المنظمات، وغالبًا ما يتم تشبيه هذا التعريف بالرياضة؛ حيث تكون المؤسسات «مثل <قواعد اللعبة» في الرياضات التنافسية. فالمشاركون هم الذين يضعونها، وهم الذين يحددون الحدود الاجتماعية والبدنية التي تتم فيها ممارسة اللعبة». هذا التشبيه مفيد؛ لأنه يذكرنا بأنه عند دخول مشاركين جدد - مثل المرأة - في المؤسسات، فمن الممكن أن تلعب هذه القواعد ضدهم؛ لا سيما وقد شُكلت وفق الاحتياجات الاجتماعية والبدنية والقدرات والمصالح السياسية للفئة التي قامت بتصميمها في البداية. إن دخول لاعبين جدد في ألعاب تم تأسيسها قبل دخولهم تفرض عليهم تغيير سلوكهم ليتمشى مع القواعد الموجودة، وقد يتعلمون الفوز، إلا أن هذا غالبًا ما يكون على حساب إدخالهم منظورًا «مختلفًا» على اللعبة -مثلاً عندما تصبح المديرة المرأة الطموحة «ذكرًا من الناحية الاجتماعية».(١)

المطلب الثاني: مناهج تنمية المرأة وسياساتها

من الملاحظ وجود اهتمام واضح والتزام بتحسين حياة النساء في البلدان «النامية». وقد كتبت عدة باحثات خلال السبعينيات من القرن العشرين حول تأثير سياسات التنمية في نساء العالم الثالث، ومن هؤلاء الباحثات إيرين تينكر وميشيل بورمسن، وإستر بوزرب وبيرديتا هستون اللائي استخدمن «التنمية» بمعنى «التنمية الاقتصادية أو التقدم الاقتصادي»، وهكذا تصبح التنمية هنا عاملاً واحدًا موحدًا .

وتذكرنا برديتا هيستون، على سبيل المثال، بأن الهدف من دراستها هو وصف أثر عملية التنمية على «وحدة الأسرة وأعضائها كل في حد ذاته» في كل من مصر وكينيا والسودان وتونس وسيريلانكا والمكسيك، وتضيف: إن المشكلات والاحتياجات الخاصة بنساء الريف والحضر في تلك الدول تتركز كلها حول التعليم والتدريب والعمل والأجر والخدمات الصحية وغيرها والمشاركة السياسية والحقوق القانونية. وتربط برديتا هيستون بين هذه الاحتياجات وغياب سياسات تنموية واعية؛ مما يؤدي إلى استبعاد النساء كفئة، وهي مسألة يمكن حلها ببساطة عن طريق تطبيق سياسات تنموية أفضل؛ بحيث تركز على تدريب النساء على العمل الميداني والاستعانة بمدربات من النساء ومسئولات

(1) Ibid, P.5.

عن تنمية النساء الريفيات وتشجيع قيام جمعيات تعاونية نسائية، وغيرها. وهكذا يتم التعامل مرة أخرى مع النساء بوصفهن فئة واحدة متجانسة قائمة بالفعل حتى قبل دخولهن «عملية التنمية». وفي الوقت الذي تفترض فيه الباحثة هنا أن نساء العالم الثالث كافة يعانين مشكلات متشابهة، نرى أن اهتمامات ربات البيوت المصريات المتعلمات من الطبقة المتوسطة، في الحضر على سبيل المثال، تختلف من دون أدنى شك عن اهتمامات خادماتهن الفقيرات الأميات، ونجد أن السياسات التنموية لا تترك الأثر نفسه على الفئتين كلتيهما من النساء؛ حيث تتنوع الممارسات المتعلقة بأوضاع النساء وأدوارهن بتنوع الطبقة التى ينتمين إليها؛ فالنساء يتشكلن «كنساء» في المجتمع عن طريق تفاعل مركب بين عناصر الطبقة والثقافة والدين وغيرها من المؤسسات والأطر المرجعية الإيديولوجية، وهن لسن فئة متجانسة ومجموعة واحدة من «النساء» على أساس نظام اقتصادي معين أو سياسة عامة ما. إن مثل هذه المقارنات المختزلة عبر الثقافات تؤدى إلى الاستيلاء على تفاصيل الحياة اليومية وما لها من خصوصية، وكذلك التعقيدات الخاصة بالمصالح السياسية التي تمثلها النساء المنتميات إلى طبقات اجتماعية وثقافات مختلفة يعملن من أجلها. (١)

وهكذا يتضح أن لنساء العالم الثالث كما تراهن برديتا هيستون «احتياجات» و «مشكلات» خاصة بهن، إلا أنهن نادرًا ما يتمتعن من وجهة نظرها بـ «اختيارات» أو بحرية الفعل، وهى صورة لنساء العالم الثالث تستحق التوقف عندها لما توحي به من تصور مسستتر للذات العربية؛ حيث تقول الباحثة: «إن أكثر ما أدهشني وحرك مشاعري في أثناء استماعي إلى نساء ينتمين إلى ثقافات مختلفة تمامًا عنى، هو تعبيرهن - سواء من المتعلمات أو الأميات، في الريف أو في الحضر - عن بعض القيم الأساسية مثل أهمية الأسرة والكرامة وخدمة الآخرين». (٢)

كونت الدولة الحديثة فى داخلها المفاهيم الرسمية للنوع الاجتماعي، بما لها من وقع شديد على السياسات التى تمس النساء، وتأثرت أشكال عمل النساء فى معظم الأماكن بحركة رأس المال العالمي، ولكن جوليا كلانسي سميث لاحظت أن عوامل أخرى، تشمل التقاليد المحلية، وعدم انتظام آليات التنمية ومختلف الاستراتيجيات الاستعمارية ، يمكن أن تنشئ فوارق فى مقدار عمل المرأة وطبيعته حتى فى داخل البلد ذاته، كما أن ظهور الدولة الحديثة لم تترتب عليه النتائج نفسها فى جميع البلاد. فمسائل النوع والهوية القومية قد يختلف تكونها اختلافًا بالغًا. وكما توضح أنليس مورز فإن المرأة يمكن أن تكون «رمز» التقليد فى إحدى الدول، ورمز الحداثة فى أخرى، وبالتوازي يكون

(١) موهانتي تشاندرا تالبيد، **مرجع سبق ذكره**، ص ٦٨.

(٢) **المرجع السابق**، ص ٦٩.

التنوع بين سياسة هذه الدولة وتلك. وأيضًا فإن سياسات بعض دول المنطقة الساعية إلى النهوض بالهوية القومية والتنمية من خلال «نسوية الدولة « - كما تبين مرفت حاتم - تجابه بتحديات معيبة. (١) وقد ترحب النساء بإسهامات نسوية الدولة في تعبيرها الرمزي عن خطوات ارتقاء صوب المساواة النوعية الرسمية، ولكنهن قد يعانين أيضًا من القيود التى تفرضها سياسات من هذا القبيل على استقلالهن.

وقد شهد الاهتمام بالمرأة في التنمية تطورًا ملحوظًا منذ بدايته في السبعينيات؛ فمرَّ بعدة تغيرات في توجهه الفكري والسياسي أسفرت عن مناهج متنوعة بتنوع القضايا التي تركز عليها. وأبرز هذه المناهج منهج الرفاه الاجتماعي، ومنهج المساواة والعدالة، ومنهج محاربة الفقر، ومنهج القدرة، ومنهج الكِفاية، ومنهج التحرير، ومنهج المشاركة، ومنهج السيطرة والعدالة في التوزيع، ومنهج التمكين، والمنهج الحقوقي، وتطورت المفاهيم والسياسات و المناهج المتبعة لمعالجة التنمية والقضايا المرتبطة بالمرأة والأسرة والمجتمع، واهتمت كل منها بأحد أدوار المرأة الثلاثة: الإنجابي والإنتاجي والاجتماعي، هذا بالإضافة إلى غياب السياسات الواضحة لتناول قضايا المرأة في العديد من المؤسسات، سواء على مستوى الحكومات الوطنية أو الهيئات الدولية. (٢)

وسيتم تناول مداخل السياسات المختلفة في هذا الجزء من الدراسة حسب الترتيب الزمني، بدءًا من نهج الرفاه الإجتماعي حتى النهج المبني على أساس الحقوق، مع العلم بأن هذا التطور الخطي هو تبسيط شديد للواقع؛ ففي التطبيق العملي ظهرت أكثر من سياسة في أوقات شبه متزامنة، ولم تقم الهيئات المنفذة باتباع أي ترتيب منطقي عند تغييرها للنهج المتبع، فكثيرًا ما كانت تنتقل من نهج الرعاية الاجتماعية إلى نهج الكِفاية دون أخذ أي نهج آخر في الاعتبار، كما أن المؤسسات المختلفة تتوجه إلى سياسات مختلفة. ويفضل صانعو السياسات عامة دمج أكثر من نهج في سياساتهم؛ حتى يلبوا احتياجات الفئات المختلفة في الوقت ذاته. وأخيرًا فإن تغير نهج السياسات كثيرًا ما يقع خلال مرحلة التنفيذ وليس في مرحلة صياغة السياسات، ومع أخذ هذه المشكلات في الاعتبار، يجب أن ينظر إلى نماذج السياسات التالية »كنماذج مثالية»؛ فالغرض الأساسي هو قياس مدى تلبية السياسات للاحتياجات العملية أو الاستراتيجية للمرأة.

---

(١) جوديث تاكرومارجريت مريودر، **مرجع سبق ذكره**، ص٤٢ -٤٣.

(2) Caroline Moser, **Op. Cit.**, P.55.

أولاً: منهج الرفاه الاجتماعي:(١٩٥٠-١٩٦٠) – وهو شائع في كثير من البلدان.

يعني هذا المنهج كما أشارت إليزابيث ولسون(١) إدخال المرأة في التنمية بوصفها أمًّا فقط، وباعتبارها مستفيدة سلبية من التنمية؛ حيث يقوم منهج الرفاه على ثلاثة افتراضات هي: أن المرأة مستقبل سلبي للتنمية أكثر من المشاركين في عملية التنمية، وأن الأمومة هي الدور الأكثر أهمية للمرأة في المجتمع، وأن تربية الطفل كعمل غير مدفوع هو الدور الأكثر فعالية للمرأة في جوانب التنمية الاقتصادية. ومن ثم يركز هذا المنهج على الدور الإنجابي للمرأة ويفترض أن دور الرجل يكون إنتاجيًّا، وتكون الأم والطفل هما مركز اهتمامه. والوسيلة الرئيسة لتجسيد هدف هذا المنهج تكون من خلال سلع وخدمات مجانية من القادرين إلى غير القادرين. ومنذ السبعينيات، امتدت سياسة الرفاهية تجاه المرأة لتتضمن الحد من زيادة السكان عن طريق برامج تنظيم الأسرة، وبذلك استجابت وكالات التنمية لمشكلة السكان في العالم من خلال تعريف المرأة بدورها الإنجابي، وكمسئولة عن تحديد حجم الأسرة.(٢)

يكرس هذا المدخل الدور التقليدي للمرأة، ويهدف إلي إدماج المرأة في التنمية من خلال تعزيز دورها الأمومي؛ مما يجعلها منتفعة سلبية من التنمية، أما الاحتياجات التي يعتبرها هذا المدخل استراتيجية فتتمثل في توفير الغذاء ومقاومة سوء التغذية وتنظيم الأسرة والتمتع بالعناصر الأساسية للحياة من صحة و تغذية وتعليم ومسكن ودخل. ولا يزال هذا المدخل الأكثر انتشارًا؛ لكونه لا يشكل تحديًا للمجتمع ولا يضع المرأة خارج موقعها التقليدي. (٣) وهو أيضًا المنهج الأصلي المتبع في سياسات الخدمات الاجتماعية في فترات الاحتلال، وكذلك في فترات التحديث المعتمد على النمو الاقتصادي، ويهدف منهج الرفاه الاجتماعي إلى تقديم الخدمات الاجتماعية للمرأة والفقراء والمستضعفين بوجه عام، وهو اتجاه قديم يرتبط بسياسة النمو الاقتصادي والوفاء باحتياجات الأشخاص الأساسية. إن احتياجات المرأة التي يخدمها هذا المنهج هى احتياجات دورها الإنجابي، خاصة ما يتعلق بتوفير الغذاء والتغلب على سوء التغذية، وتنظيم الأسرة (٤)؛

---

(1) Elizabeth Wilson's Book «Women and Welfare State (1977)» was cited by Maggie Humm in the Dictionary of Feminist Theory. Elizabeth Wilson is a major contemporary feminist accounts for Welfare.

(2) Maggie Humm, Op. Cit., P.297-298.

(٣) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مفهوم النوع الاجتماعي، **مرجع سبق ذكره**، ص٤.

(٤) وفى بدايتها، افترضت هذه البرامج أنه يمكن تقليل الفقر بتحديد الخصوبة ، وذلك عن طريق النشر الواسع لمعلومات وسائل منع الحمل للمرأة وتكنولوجيتها. ولكن الفشل الواضح لهذا الاتجاه دفع المخطط إلى إدراك أن المتغيرات المرتبطة بوضع المرأة كالتعليم ، والمشاركة في قوة العمل ، ونتيجة لذلك أصبح من الضروري أخذ هذه المتغيرات في الاعتبار. وكمثال على ذلك، أشارت **كارولين موزر** إلى أن تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم ١٩٨٤ يقر بأن تعليم الوالدين خاصة الأم، وزيادة الدخول في الريف، وعمل المرأة والوضع القانوني والاجتماعي هي حوافز جوهرية لتخفيض الخصوبة . وعلى الرغم من هذا القصور الشديد في النظرة إلى المرأة في التنمية، فإن برامج الرفاهة هذه ستظل لها شعبية واسعة، لأنها آمنة سياسيًّا ولا تغير من دور المرأة المقبول من وجهة نظر التقاليد عن طريق التقسيم النوعي للعمل.

Caroline Moser, Op. Cit., P.61.

فهو يهدف إلى الوفاء بالاحتياجات العملية للمرأة. ويرى هذا المنهج دور المرأة سلبيًّا في عملية التنمية، لكنه لا يعمل على تغيير الأوضاع القائمة فيما يتعلق بمكانة المرأة في المجتمع أو العلاقة بين الجنسيْن؛ مما جعله رائجًا بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية التقليدية. كما لا يتدخل هذا المنهج في إطار العلاقات بين الرجل والمرأة أو بين المرأة ومراكز السلطة حيثما كانت داخل البيت أو خارجه. (١)

ثانيًا: منهج التكافؤ – منهج العدالة و المساواة (١٩٧٥-١٩٨٥)

ظهر هذا المدخل في عقد الأمم المتحدة الخاص بالمرأة في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ مركزًا على ثلاثية المساواة والتنمية والسلام، هادفًا هذا المنهج إلى إشراك المرأة في التنمية من خلال إعطائها فرص المشاركة نفسها، وإنصافها حتى تؤدى أدوارها الثلاثة بما يضمن لها سبل النجاح. (٢) ويخضع هذا المدخل لمدى إرادة الدول السياسية التي يتم بموجبها تطبيق القوانين، وفي حالة وجودها فإنها تعمل على تقليص الهوة الموجودة بين القانون والوضع السائد في مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ولا يزال هذا المدخل الأكثر انتشارًا لكونه لا يشكل تحديًا للمجتمع ولا يضع المرأة خارج موقعها التقليدي.(٣)

وأشارت تينكر في كتابها بعنوان «أثر التنمية السلبي على المرأة» إلى ما ذكرته موزر في توثيقها لمشروعات التنمية التي زادت من الفجوة بين الرجال والنساء من أن مخططي التنمية كانوا «غير قادرين على معالجة دور المرأة المزدوج في المجتمع، بالمقارنة إلى الدور الواحد الذي يلعبه الرجل»، وقد أرجعت هذا الأثر السلبي للتنمية على المرأة إلى ثلاثة أخطاء تخطيطية: أخطاء خاصة بإلغاء أو عدم الاعتراف بدور المرأة الإنتاجي وعدم استغلاله، وأخطاء أدت إلى تعزيز القيم التي تحصر دور المرأة في المنزل من خلال الانخراط في أنشطة إنجاب الأطفال وتنشئتهم، وأخطاء سببها تطبيق القيم الغربية بصورة غير ملائمة فيما يخص عمل المرأة. (٤)

إن منهج المساواة والعدالة هو المنهج الأول لبرامج المرأة والتنمية (٥) وهو ينبع من فشل سياسات التنمية الاقتصادية التقليدية التي تعتمد على النمو الاقتصادي والتحديث، كما أنه جاء نتيجة لتدهور الاقتصاد الدولي؛ إذ إن برامج الاستقرار والتكيف الهيكلي

---

(١) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٥.

(2) Caroline Moser, Op. Cit., P.63.

(٣) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، **مرجع سبق ذكره**، ص١٥.

(4) Caroline Moser, Op. Cit., P. 63

(5) Ibid, P.62.

تعتمد على إسهام المرأة في التنمية، وهو متأثر بالبحوث التي أوضحت التأثيرات السلبية في المرأة نتيجة لسياسات التنمية الاقتصادية التقليدية. (١)

والهدف الرئيس لهذا المنهج هو تحقيق العدالة للمرأة في عملية التنمية باعتبارها إسهامًا فعالاً فيها. ويركز هذا المنهج على المشروعات الصغيرة المدرة للدخل ويساير منهج مواجهة الاحتياجات الأساسية مثل الملبس والمأوى وتوفير الوقود والمياه الصالحة للشرب. ويعترف منهج المساواة والعدالة بالدور الثلاثي للمرأة، ويبحث في تلبية احتياجات النوع الاستراتيجية من خلال تدخل الدولة المباشر، وإعطاء الاستقلال السياسي والاقتصادي للمرأة، ويعمل على تقليص الفوارق، والحد من عدم المساواة مع الرجل.(٢)

إن نهج العدالة و المساواة فيه حَدٌّ؛ لأنه يكشف عن تبعية المرأة للرجل، كما ينتقده البعض على أنه نابع من آراء تحررية غربية، ويهدد توازن السلطة بين المرأة والرجل؛ ولذلك فهو غير مقبول لدى الحكومات في الدول النامية.(٣)

غير أننا نرى أن هذا المنهج يقوم على افتراض أساسي مؤداه أن الاستراتيجيات الاقتصادية تحدث غالبًا أثرًا سلبيًّا على المرأة، ومن ثم يجب أن تندمج المرأة في عملية التنمية من خلال التوظف والسوق. ويتمثل الاهتمام الأول لهذا المنهج في معالجة عدم المساواة بين الرجل والمرأة في كلا المجاليْن العام والخاص للحياة، وعبر المجموعات الاجتماعية / الاقتصادية. ويعني هذا المنهج بمشكلات تبعية المرأة، ليس فى نطاق الأسرة فقط، وإنما أيضًا في العلاقات بين الرجل والمرأة فى السوق؛ وبذلك يضع هذا المنهج تأكيدًا مهمًّا للاستقلال الاقتصادي كمرادف للعدالة، مركزًا هذا المنهج - بصفة خاصة - على عدم المساواة بين الرجل والمرأة في التقسيم النوعي للعمل. وعلى الرغم من تعريف منهج العدالة على أنه تنموي في أوجه كثيرة، فإنه أكثر انحيازًا لوجهة نظر العالم المتقدم التي تنشغل أساسًا بمساواة النوع الاجتماعي، بينما يسلم العالم النامي بأن المرأة تواجه مشكلات متعددة، ولكنه يؤكد أن التنمية هى السبيل الرئيس لتحسين وضع المرأة والتقدم عن طريق تحقيق المساواة بينها وبين الرجل.

---

(١) بدأ في السبعينيات متأثرًا بكتابات Ester Boserup وقرار الكونجرس الأمريكي المعروف بقرار بيرسي The Percy Amendment حيث ألزمت الوكالة الأمريكية للتنمية بأن تأخذ في الاعتبار توجيه مشروعات التنمية وبرامجها التي تمولها الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي في دول العالم الثالث نحو مراعاة احتياجات المرأة كمشاركة ومستفيدة من برامج التنمية ومشروعاتها، كما أنه يدعم ، قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالحقبة الأولى للمرأة (1967-1985). Caroline Moser, Op. Cit., P. 63

(٢) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٦.

(٣) **المرجع السابق**، ص ١٦.

وتتطلب المساواة بين الرجل والمرأة أن تحصل المرأة على نصيب عادل من عوائد التنمية والاعتراف بالحاجة إلى إحداث تغيرات في الدور التقليدي للرجل والمرأة. ومن ثم يؤكد هذا المنهج مشاركة المرأة في تنفيذ عملية التنمية وجني ثمارها؛ لخلق مناخ أفضل لتحسين حرية اختيارات المرأة في التنمية. ويرى هذا المنهج أن الاندماج هو الأمر الحاسم في قضية المرأة في التنمية، ويفسر الاندماج بأنه تزايد إدماج المرأة في السياسات والبرامج القائمة، ومع ذلك لا توجد سوى وثيقة واحدة فقط للمرأة في الوثائق العديدة لمؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالنظام الاقتصادي الدولي في عام ١٩٧٤؛ مما يشير إلى أن أهمية المرأة مازالت تعرف بدورها البيولوجي في صياغة السياسات الخاصة بالدول النامية. ومع أن هذا المنهج لم يلقَ قبولاً عامًّا، فإنه ما زال معمولاً به، لتحسين وضع المرأة من خلال التشريع الرسمي لبعض القضايا المهمة.

إن الاعتراف بالمساواة كمبدأ أساسي للسياسة لا يضمن تنفيذه في الواقع العملي(١)، فعلى الرغم من أن بيانات سياسات صانعي السياسات تكون في وفاق عام مع فكرة المساواة، فإن الإدماج على مستوى السياسات غالبًا ما كان يترجم إلى زيادة في إدماج النساء في السياسات والبرامج الموجودة بالفعل دون تضمين النساء في الرؤى والأولويات في بداية عملية التخطيط.

ثالثاً: منهج محاربة الفقر (ما بعد عام ١٩٨٠ وزاد شيوعه في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات

منهج محاربة الفقر هو المدخل الثاني للمرأة في التنمية. ويعد هذا المنهج «The Toned Down version of Equity»(٢) من المبادئ الأساسية للتنمية من أجل التغلب على الفقر، ويتمثل ذلك في جعل المرأة الفقيرة قادرة على زيادة إنتاجيتها. ويعزى فقر النساء إلى قصور في إنتاجيتها وضعفها في الحصول على الدخل. ويعترف هذا المنهج بالدور الإنتاجي للمرأة، ويسعى إلى تلبية الاحتياجات العملية عن طريق المشروعات الصغيرة المدرة للدخل. إلا أن هذا المدخل يزيد من الأعباء على المرأة، إضافة إلى الأعباء المنزلية، وفوق ذلك فإنه يستمر في التعامل معها ضمن موقعها داخل الأسرة أكثر من كونها إنسانًا مستقلاً. ويرجع فقر النساء إلى أنهن لا يمتلكن الأرض ورأس المال، إضافة إلى التفرقة النوعية في العمل والسوق.(٣) هذا المنهج يعطى أهمية أقل لمفهوم العدالة بسبب الانتقادات التي وجهت إليه، ويرتبط بمفاهيم إعادة توزيع الدخل والاحتياجات الأساسية، ويعالج الاحتياجات العملية للمرأة فيما يتعلق بدورها الإنتاجي المدر للدخل عن طريق مشروعات صغيرة و يركز على النساء الفقيرات كمجموعة منفصلة مؤكدًا دور المرأة الإنتاجي فقط؛ نظرًا إلى قصور الحكومات عن تقديم معونات محدودة للنساء؛ فما زال التركيز يتمثل في دعم مشروعات صغيرة مدرة للدخل عن طريق الجمعيات الأهلية. هذا المنهج من أكثر المناهج رواجًا لدى الحكومات والهيئات الدولية المانحة (الممولة للمشروعات والبرامج التنموية). (٤)

(1)Caroline Moser, Op. Cit., P.65.

(2)Ibid, P.66.

(٣) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، **مرجع سبق ذكره**، ص ١١.

(٤) **المرجع السابق**، ص ١٧.

ويربط هذا المنهج بين اللامساواة الاقتصادية والفقر، ويهتم بتقليل اللامساواة في الدخل، وليس تقليل اللامساواة بين الرجل والمرأة؛ حيث إن غالبية النساء في العالم الثالث من أفقر الفقراء، عاملاً أيضًا - بصفة رئيسة - على تحسين النمو الاقتصادي المتوازن، الذي يتطلب إنتاجية متزايدة للمرأة في الأسرة ذات الدخل المنخفض. كما يفترض أن أصل فقر المرأة واللامساواة مع الرجل يرجعان إلى نقص إمكانية الوصول إلى الملكية الخاصة للأرض ورأس المال؛ وبسبب التمييز النوعي في سوق العمل. ومن ثم يهدف إلى زيادة التوظف واختيارات توليد الدخل للمرأة ذات الدخل المنخفض من خلال إمكانية أفضل للوصول إلى الموارد الإنتاجية.(١)

ومن الانتقادات الأساسية التي وجهت فى معظم الدول النامية إلى برامج توظيف المرأة، احتمال أن يؤدي تعديل التوزيع النوعي للعمل داخل الأسرة إلى حدوث تغيرات في ميزان القوة بين الرجل والمرأة داخل الأسرة على نحو يهدد استقرارها.(٢) وهناك أيضًا تخوف من أن تؤدى برامج المرأة ذات الدخل المنخفض إلى خفض الكمية غير الكافية أصلاً من المعونة التي توزع على الفئات ذات الدخل المنخفض بصفة عامة بمن فيهم المرأة؛ مما يعني أن حكومات العالم الثالث ستظل على مضض تقوم بتوزيع موارد من ميزانياتها العامة على المرأة، وكثيرًا ما تفضل هذه الحكومات توزيع الموارد على مستوى الأسرة أو على مستوى القطاع العائلي، على الرغم من أنها ستظل بصفة عامة في أيدي الرجل رب الأسرة (٣). وأيضًا كثيرًا ما تهمل القيود الخاصة في أدوار المرأة النوعية؛ حيث تشتمل هذه القيود على مشكلات إدراك فصل العمل الإنجابي عن العمل الإنتاجي، إلى جانب المسئوليات المنزلية ورعاية الأطفال. كما أن هناك القيود الثقافية التي تعوق قدرة المرأة على التحرك بحرية خارج النطاق المنزلي، ولتنافس بالتساوي مع الرجل على مشروعات متماثلة. كما أن الرجل يسيطر على الموارد المالية للأسرة، ولا تستطيع المرأة أن تدخر شيئًا فيما عدا تسهيلات الأمان الخاصة التي تقدم لها، وكذلك لا تستطيع المرأة الحصول على الائتمان؛ ومن ثم لا تستطيع غالبًا أن تتوسع في مشروعاتها إلا عن طريق مكونات غير تقليدية للائتمان تكون متاحة لها. إن مشروعات توليد الدخل لمكافحة الفقر يمكن أن تحقق التوظف للمرأة؛ وبذلك تلبي احتياجات النوع العملية عن طريق زيادة دخلها، ولكن إذا لم يؤدِّ هذا التوظيف إلى استقلال ذاتي أكبر، فإنه لا يلبي في هذه الحالة احتياجات النوع الاستراتيجية. وهذا هو الاختلاف الرئيس بين منهجي العدالة

(1) Caroline Moser, Op. Cit., P. 67.
(2) Ibid., P. 67-68.
(3) Ibid., P.68.

ومكافحة الفقر، وغالبًا ما يعني التركيز على الدور الإنتاجي للمرأة، في منهج مكافحة الفقر، إهمال دورها الإنجابي، ولذلك إذا لم تقم مشروعات توليد الدخل بعبء المرأة في العمل المنزلي ورعاية الأطفال مثلاً بإيجاد رعاية اجتماعية مناسبة للأطفال، فإن هذه المشروعات يمكن أن تفشل حتى في تلبية احتياجات النوع العملية عن طريق الحصول على دخل. (١)

رابعًا: منهج القدرة

يتعين أن نميز بين أي استراتيجية علمية نستخدمها لتقييم السياسة العامة عن القضية الأساسية المتعلقة بأفضل طريقة للحكم على المصالح الفردية وبيان المقارنات فيما بين الأشخاص لتكون أكثر وضوحًا. والملاحظ على المستوى الأساسي أن منهج القدرة يحظى ببعض المزايا الواضحة بالمقارنة بعملية التركيز على متغيرات أداتية مثل الدخل. بيد أن هذا لايعني أن التركيز الأكثر إفادة وإنتاجًا للانتباه العملي سيظل دائمًا وأبدًا قياسًا للقدرات. إن بعض القدرات قياسها أصعب من غيرها ، كما أن محاولات إخضاعها «لمقياس ما» يمكن أن يخفى أحيانًا أكثر مما تكشف هي. وثمة ثلاثة أساليب عملية بديلة يمكن التفكير فيها لإضفاء صيغة عملية على الاهتمام الأساسي لهذا النهج:

١- النهج المباشر: يأخذ هذا النهج صورة فحص مباشر لما يمكن أن يقال عن المزايا النسبية؛ وذلك بفحص الكميات الموجهة إلى الأداء الوظيفي أو إلى القدرات ومقارنتها. ويعد هذا النهج من مناح كثيرة الأسلوب الأكثر مباشرة والأصدق تمامًا لدمج اعتبارات القدرة في عملية التقييم، ويمكن استخدامه مع هذا بأشكال مختلفة منها:

• المقارنة الكلية وتشتمل على التنظيم التراتبي لجميع هذه الكميات الموجهة بعضها إلى بعض على أساس الفقر أو اللامساواة.

• التنظيم التراتبى المنحاز، ويتضمن التنظيم التراتبى لبعض القوى الموجهة مقابل أخرى, دون اشتراط اكتمال التنظيم التراتبى التقييمي.

مقارنة متميزة للقدرة، وتتضمن مقارنة بعض قدرات محددة يجرى اختيارها لتكون بؤرة الاهتمام دون النظر إلى اكتمال التغطية (٢).

٢- النهج التكميلى: نهج ثان غير راديكالى نسبيًّا، ويتضمن استخدامًا متصلاً لإجراءات تقليدية للمقارنة بين الأشخاص؛ من حيث حيز الدخل، ولكنه يستكمل هذه المقارنات لاعتبارات خاصة بالقدرة. ويمكن لأغراضٍ عملية توسيع قاعدة

(1) Ibid, P.69.

(٢) أمارتيا صن، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٦.

المعلومات حتى خلال هذا الطريق. كذلك فإن عملية الاستكمال يمكن أن تنصب على أحد أمرين: إما المقارنات المباشرة لعملية الأداء الوظيفي، وإما على متغيرات أداتية مختلفة عن الدخل التي من المتوقع أن تؤثر في تحديد القدرات، وثمة عوامل مثل إتاحة الرعاية الصحية وإمكان تحقيقها، والتأكيد على الانحياز الجنوسي في عمليات التخصيص داخل العائلة، وتفشي البطالة وتفاقمها بمقدورهما أن يضاعفا من الوضوح الانحيازي المترتب على المقاييس التقليدية في حيز الدخل، ويمكن لهذه التوسعات أن تثري الفهم الكلي والشامل لمشكلات عن الظلم والفقر بما تضيفه إلى حصاد معارفنا من خلال مقاييس عدم مساواة الدخول وفقر الدخل. وجدير بالملاحظة أن هذا النهج ينطوي جوهريًّا على استخدام «مقارنة بين القدرة والتميز» كوسيلة لإنجاز عملية الاستكمال (١)

٣- النهج غير المباشر: مسار ثالث لهذا النهج أكثر طموحًا من النهج التكميلي مثال ذلك أن مستويات دخل الأسرة يمكن تعديلها في اتجاه تنازلي على أساس الأمية، أو في اتجاه تصاعدي على أساس المستويات العليا للتعليم وهكذا؛ بهدف جعلها متعادلة تأسيسًا على إنجاز القدرة. ويتعلق هذا الإجراء بالأدبيات العامة المعنية «بجدول التكافؤ». كما يرتبط بالبحث المعني بتحليل إنفاق الدخل الأسري؛ بهدف عمل تقييم غير مباشر للمؤثرات السببية التي ربما لم تنسَ ملاحظتها (مثل وجود أو عدم وجود أنماط بذاتها من الانحياز الجنسي داخل الأسرة). (٢)

خامسًا: منهج الكِفاية (ما بعد عام ١٩٨٠ وزاد شيوعه في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات)

منهج الكِفاية هو المدخل الثالث للمرأة في التنمية. ويهدف هذا النهج إلى أن تكون التنمية أكثر كِفاية وتأثيرًا من خلال الإسهام الاقتصادي والمساواة الاجتماعية للمرأة، وأن يكون مفتاح الحل لمفهوم المرأة في التنمية اقتصاديًّا بحتًا؛ بحيث إن عدم فهم دور المرأة وتقديره، سوف يؤدي إلى وجود مشروعات وبرامج غير متوازنة في النظرة المستقبلية إلى زيادة دخل النساء، ويأتي من خلال رفع كِفايتهن في أداء مهامهن الخاصة وليس من خلال إشراكهن في أنشطة ومشروعات إضافية مدرة للدخل. إن أخذ ما تستطيع أن تقوم به المرأة بعين الاعتبار أمر حيوي، وإن زيادة المهارات والتدريب، والتعريف بطرق زيادة الإنتاج ورفع كِفايتها وتقديم التقنيات الحديثة الملائمة يجعل عمل المرأة ذا إنتاجية وكِفاية أكبر على مستوى الأعمال الحرفية أو الزراعية المنزلية والموجهة إلى السوق.

---

(١) المرجع السابق، ص ١٠٧.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠٧.

وقد جاء نهج الكِفاية المستخدم حاليًّا في برامج المرأة والتنمية، نتيجة لتدهور الاقتصاد الدولي؛ لأن برامج الاستقرار والتكيف الهيكلي تعتمد على إسهام المرأة في التنمية، و يهدف هذا النهج إلى ضمان تنمية متكافئة وفعالة وربط إسهامات المرأة بنجاح البرامج والمشروعات، بالإضافة إلى الوفاء باحتياجات المرأة العملية في فترات تدهور الخدمات الاجتماعية، وذلك بالاعتماد على أدوار المرأة الثلاثة ومرونة وقت المرأة. وينظر أيضًا إلى المرأة من منطلق قدرتها على تقديم الخدمات والعمل خلال فترات عمل ممتدة وغير محددة. هذا المنهج هو من أكثر السياسات رواجًا لدى الحكومات والهيئات الدولية المانحة (الممولة للمشروعات والبرامج التنموية). (١)

وعلى الرغم من أن إسهام المرأة ضروري لنجاح عملية التنمية ككل، فإن التنمية لا تؤدى بالضرورة إلى تحسين ظروف المرأة؛ فوجود مشكلات مثل نقص التعليم والتكنولوجيا غير الإنتاجية تعد قيودًا مسيطرة ومؤثرة في مشاركة المرأة وتحسين أوضاعها الاقتصادية. ويقوم منهج الكِفاية بدرجة كبيرة على مرونة عمل المرأة في كل من دوريْها: الإيجابي وفي إدارة المجتمع، ويلبي هذا احتياجات النوع العملية فقط بتكلفة ساعات عمل أطول للمرأة وزيادة العمل غير المدفوع، وفى معظم الحالات، يفشل هذا المنهج في الوصول إلى أي حاجات استراتيجية للنوع ويسبب انخفاضًا في عدالة توزيع الموارد، كما ينتج عنه أيضًا انخفاض خطير في تلبية احتياجات النوع العملية.

سادسًا: منهج التحرير

ارتبط هذا المدخل بالتنمية الاشتراكية التي كان هدفها زيادة مشاركة المرأة السياسية، وتسخير عملها ليلائم متطلبات التنمية القومية، وقد أعطيت المرأة دورًا مهمًّا في الحزب السياسي. ويعد عمل المرأة جزءًا حيويًّا من مقومات التنمية القومية. ولم تكن للمرأة وللرجل سلطة مراقبة الإنتاج أو صياغة الأولويات السياسية؛ ولذا فإن هذا المدخل يعترف بدور المرأة الإنتاجي ودورها في سياسة المجتمع، ويلبى احتياجات النوع الاجتماعي الاستراتيجية من خلال تحسين وضع المرأة الاجتماعي والقانوني. وتُلبي احتياجات النوع الاجتماعي العملية بالنسبة إلى المرأة والرجل على حد سواء، من خلال توفير الدولة للسلع والخدمات الأساسية. ومع ذلك فإن إعادة توزيع حجم العمل و المسئوليات بين المرأة والرجل كان محددًا. (٢)

---

(١) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ، **مرجع سبق ذكره**، ص١١- ١٧.

(٢) **المرجع السابق**، ص ٩-١١- ١٢.

سابعًا: منهج المشاركة

يهدف هذا المدخل إلى المشاركة الكاملة للمرأة مع الرجل في جميع أنشطة التنمية، وخاصةً المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ومن المعروف الآن ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين أن المرأة تسجل نسبة ضئيلة عضوًا بالبرلمان وبالعمل السياسي، ومنهن من وصلن إلى المناصب السياسية والدبلوماسية العليا، رئيسة وزراء أو وزيرة أو سفيرة. أي أن المرأة تفتقر إلى تنشيط دورها في المشاركة على المستوى العالمي والدولي وتفعيله. وفى عمليات اتخاذ القرار، والإدارة، والتخطيط والمتابعة، والتقييم لكسر حاجز السيطرة الأبوية والتفرقة الاجتماعية والتربوية بين الجنسيْن؛ وبناء عليه يجب تشجيع عجلة المشاركة الشاملة والكاملة بين الجنسيْن ودفعها. وحتى يصبح الناس معتمدين على أنفسهم، لابد من المشاركة في عملية التنمية في مراحلها كافة ابتداء من التعرف على المشكلة، وإيجاد الحلول، والتخطيط والحصول على الموارد، ووصولاً إلى النتائج المطلوبة، ويتعين أن تعامل المرأة كمشارك كامل الأهلية في دورة المشروع ولا ينظر إليها كمستفيد فقط، وهذا يعنى أنه يجب أن تسقط الاعتبارات والتقاليد التي تمنح الرجل حق القرار والسيطرة، باعتبار أن المرأة لا تملك الكِفاية؛ لأن هذه الاعتبارات تضعف عملية التنمية من منطلق تعزيز عدم المساواة. ويجب أن تؤدى المشاركة إلى التغلب على مظاهر التمييز النوعي. (١)

ثامنًا: منهج السيطرة والعدالة التوزيعية

يهدف هذا المدخل إلى سد فجوة عدم المساواة بين المرأة والرجل، ولتذليل عقبة سيطرة الرجل على المجتمع والأسرة. حيث يدعو إلى المشاركة الكاملة للمرأة في جميع الأنشطة والموارد. ويهدف هذا المدخل بصورة أساسية إلى دفع المرأة ورفع قدراتها، عن طريق الاستفادة من الموارد المتاحة؛ من أجل كفالة مشاركة المرأة مع الرجل في اتخاذ القرار، والعمل على زيادة الدخل، ورفع قدراتها ومهاراتها العلمية والثقافية، إضافة إلى ذلك, يشجع هذا المدخل على إرساء مبدأ العدالة في توزيع الموارد الأساسية داخل المنزل وخارجه؛ حتى يرتفع مستوى رفاهية الحياة للرجل والمرأة معًا، ويشمل هذا العدالة في توزيع الطعام، وخدمات التعليم والصحة الوقائية والعلاجية، والملبس والمسكن وتوزيع موارد زيادة الدخل وفرص العمل. (٢)

---

(١) **المرجع السابق**، ص ١٢.

(٢) **المرجع السابق**، ص ٩.

تاسعًا: منهج التمكين (١٩٧٥– ١٩٩٥)

هو عملية تمكين المرأة وزيادة وعيها عن طريق توفير الوسائل الثقافية والتعليمية والمادية؛ حتى تتمكن من المشاركة في اتخاذ القرار والتحكم في الموارد التي تعنيهم. وهو مدخل حديث مصوغ من نساء العالم الثالث؛ يهدف إلى تمكين المرأة من خلال الاعتماد على النفس. لكن عن طريق الثقافة والتعليم والعمل والتوظيف. فإن التقليل من شأن المرأة لا يعد مشكلة يخلقها الرجال فحسب. وإنما تشارك النساء أنفسهن فيها. ومن هنا تبرز ضرورة التعبئة الجماعية لزيادة الوعي لدى النساء للتغلب على حالات التمييز في النوع الاجتماعي في المؤسسات؛ فليس كافيًا أن تسعى المرأة إلى المزيد من التعليم من أجل التقدم. وإنما تحتاج إلى إنهاء التفرقة العنصرية ضد البنات في النظام المدرسي والوظيفي. ويلبي هذا احتياجات النوع الاستراتيجية بطريقة مباشرة من خلال تعبئة كاملة. وكذلك احتياجات النوع العملية . ويتفادى الربط بالحركة النسائية الغربية. (١)

إن مدخل التمكين يعمل على تيسير توليد الإدراك والوعي لدى الرجل والمرأة تجاه موضوعات النوع الاجتماعي وتحليل أسباب وضع المرأة الدوني. ويتم التركيز على توليد الوعي؛ نظرًا إلى كونه الهدف المحوري والرئيس لهذا المدخل في معظم الحالات. لذلك فإن مدخل التمكين يعمل على تحريك الجماعات النسائية حول البرامج التنموية؛ للتأكد من أن النساء. يسيطرن سيطرة كافية ويتعاملن بشكل متساوٍ كمشاركات ومستفيدات. (٢)

إن هذا المنهج يعد من أحدث السياسات وأكثرها تداولاً في الوقت الحاضر. وقد نشأ نتيجة لإخفاق منهج العدالة. كما تحبذه الحركات النسائية في العالم الثالث وبعض المنظمات الأهلية الشعبية. وبدأ هذا المنهج يغلب على الكثير من الهيئات الدولية والممولة للمشروعات. و نرى أنه يساعد المرأة من خلال الاعتماد على الذات. والقضاء على كل أنواع تبعية المرأة واستكانتها اجتماعيًّا أو اقتصاديًّا أو سياسيًّا و الوفاء بالاحتياجات الاستراتيجية للمرأة عبر أدوارها الثلاثة. وقد لقى المنهج اهتمامًا كبيرًا خلال المؤتمر الرابع للمرأة المنعقد في بكين عام ١٩٩٥. وهو أكثر السياسات شمولاً ويسعى إلى المعالجة الاستراتيجية لقضايا التفاوت بين الجنسيْن. ومازال النهج يقاوم في معظم البلاد العربية. حيث يؤول بأنه يعني سيطرة المرأة وتحكمها في الرجل. (٣) ويولي هذا المنهج اهتمامًا كبيرًا لعدم المساواة بين الرجل والمرأة. ولتبعيتها داخل نطاق الأسرة وخارجها. كما يؤكد حقيقة أن اضطهاد المرأة يختلف تبعًا لعرقها وطبقتها والتاريخ الاستعماري ووضعها الحالي فى النظام الاقتصادي الدولي. (٤)

(1) Caroline Moser, Op. Cit., P.74.

(٢) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٢.

(٣) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٨.

(4) Caroline Moser, Op. Cit., P.74.

ويؤكد هذا المنهج أهمية تصاعد قوة المرأة؛ ولذلك يبحث في تعريف القوة، معبرًا عنها بقدرة المرأة على زيادة اعتمادها على ذاتها، ويتحقق هذا عن طريق الحق في تحديد الاختيارات في الحياة، والتأثير في اتجاه التغيير، من خلال القدرة على السيطرة على الموارد. ومن ثم يبحث هذا المنهج في تمكين المرأة من خلال إعادة توزيع القوة في المجتمع. ويُلح المنهج على ضرورة حدوث تغيرات في القانون وأنظمة حقوق التملك، والمؤسسات الاجتماعية والقانونية؛ وذلك لتحقيق العدالة والأمن للمرأة في المجتمع. ويلاحظ أن حاجات النوع الاستراتيجية وفقًا لهذا المنهج مشابهة لنظيرتها في منهج العدالة، ولكن وسائل تحقيق هذه الحاجات تختلف في هذا المنهج - بشكل جوهري- عن نظيراتها في المناهج السابقة.(١)

كما يختلف هذا المنهج عن منهج العدالة في الأسلوب الذي يتبعه كل منهما للوصول إلى حاجات النوع الاستراتيجية بطريقة غير مباشرة، من خلال حاجات النوع العملية؛ لأن النجاح المحدود جدًّا الذي حققه منهج العدالة في مواجهة طبيعة تبعية المرأة بطريقة مباشرة من خلال التغيرات التشريعية؛ أدى إلى عجز منهج التمكين عن المواجهة بطريقة مباشرة، وقد استفاد هذا المنهج من حاجات النوع العملية كأسس يقام عليها بناء قاعدة دعم آمن، وكوسائل يمكن من خلالها تأمين وصول الحاجات الاستراتيجية. ويرى هذا المنهج أن استراتيجيات المرأة لن تنفذ من دون جهود منظمات المرأة المستدامة والمنظمة والمجموعات التي لها التفكير والرأي نفسهما؛ ومن ثم يتضمن هذا المنهج بشكل واضح إثارة الوعي وإجراءات تخطيط المشاركة، والتغيرات القانونية، والتعبئة السياسية، ورفع الوعي، والتعليم الشعبي، وهي آليات تضمن دخول المرأة والمنظمات المعنية بالنوع الاجتماعي في عملية التخطيط . ولذا يؤكد هذا المنهج على أهمية منظمات المرأة، مثله في ذلك منهج الرفاه؛ مما دفع بعض واضعي السياسات إلى دمج المنهجيْن معًا، مع الأخذ في الاعتبار أن منهج الرفاه يعترف بالدور الإنجابي للمرأة فقط، واستفادت منه منظمات المرأة كوسائل لوصول الخدمات من أعلى إلى أسفل، بينما يعترف منهج التمكين بالدور الثلاثي للمرأة، ويبحث من خلال منظمات المرأة من أسفل إلى أعلى، ويعتمد على زيادة وعي المرأة لكي تستطيع تحدي تبعيتها. (٢)

(1) Ibid., P.76.

(2) Ibid., P.77.

عاشرًا: منهج الحقوق

وفي عام ١٩٩٦، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتعريف التنمية البشرية على أنها مكونة من ثلاثة أجزاء مهمة:

١) قدرة توفير تغذية وصحة جيدتيْن.

٢) القدرة على الإنجاب الصحي.

٣) القدرة على تلقي التعليم والمعرفة.

إن التنمية البشرية ضرورية ولكنها غير كافية لتحقيق حقوق الإنسان؛ فمناهج التنمية البشرية تؤكد أهمية الاحتياجات الأساسية، لكنها تتعدى مناهج الاحتياجات الأساسية من خلال التركيز على توسيع خيارات الأفراد. معنى هذا أن الفقراء يجب ألا ينظر إليهم على أنهم مستفيدون سلبيون من الخدمات والسلع، وإنما يجب أن ينظر إليهم كطرف رئيس في عملية التنمية.(١) وقد ركزت مناهج التنمية البشرية في الأساس على التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ بوصفها نتيجة لجهود التنمية، وكان هذا النهج لا يلقي بالاً إلى جودة الطرق والأدوات المستخدمة لتحقيق النتائج، أما النهج الحقوقي فيهتم أساسًا بشبكة متداخلة من الواجبات والالتزامات، ويركز في الأصل على المساءلة والطريقة المستخدمة. فالنهج الحقوقي يتطلب جودة عالية في عملية التنمية ونهجها، ويركز على المساءلة وعلى أهمية تحديد المسئولين عن توفير الحقوق الإنسانية، ومن يتعين تنمية قدراتهم بما يتناسب مع مسئولياتهم. (٢) ويعد الأفراد في النهج الحقوقي، بمن فيهم الفقراء، أصحاب حقوق، ومن ثم، من المنطقي أن يكون الفقراء طرفًا أساسيًّا في عملية تنميتهم من خلال تمكينهم من المطالبة بحقوقهم. إن البرامج الحقوقية تتطلب بناء قدرات المجتمع ليفهم الناس حقوقهم، ويطالبوا بها، ويقوموا بإسهامات حقيقية في سبيل حصولهم على هذه الحقوق. إن المشاركة، وخاصة مشاركة النساء والأطفال، هي أحد حقوق الإنسان المعترف بها في العديد من الاتفاقيات، وهو حق غالبًا ما ينتهك. وفي النهج الحقوقي، تكون المشاركة نتيجة وهدفًا، وفي الوقت طريقة ذاته وأداة؛ فتيسير المشاركة في اتخاذ القرارات المجتمعية هدف في حد ذاته. إن القدرة - في تعريفها الواسع - هي العنصر الأساسي لتحديد جدوى المطالبة بالحقوق ومدى القيام بالواجبات؛ فليس من الممكن أن تتم محاسبة أحد الأشخاص

(1) Johnson Urban, "**Human Rights Approach to Development Programming**", (Nairobi: UNICEF, 2003), P.3-5.

(2) **Ibid,** p.4

لعدم تأديته واجبه إذا كان يفتقد الشروط الأساسية التي تسمح له بتأديتها: لهذا لابد من توافر ثلاثة شروط قبل أن تتم المساءلة: أولاً: يجب أن يقبل الشخص مسئولية القيام بالواجب. ثانيًا: ينبغي أن تكون لديه المسئولية/الشرعية للقيام بهذا الواجب. ثالثًا: يتعين أن تكون لدى الشخص الموارد اللازمة للقيام بهذه الواجبات. من هنا: نرى أن هناك اختلافات بين نهج الاحتياجات الأساسية مقابل النهج الحقوقي: ففي النهج الحقوقي يطالب أصحاب الحق بحقوقهم من المسئولين. ومن ثم يجب أن يكونوا قادرين على المطالبة بهذا الحق. وإذا لم يكن في مقدور الشخص أن يطالب بحقه. فهذا لا يعني أنه يفقد هذا الحق: لأن حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للانتهاك ومتأصلة. إن التضامن والتمكين معناهما مساعدة الناس على المطالبة بحقوقهم. وفي النهج الحقوقي يحل التضامن والتعاطف محل العمل الخيري: لهذا يعد من المتطلبات الأساسية للنهج الحقوقي أن يكون لدى الجميع. بقدر المستطاع. «قلب» لحقوق الإنسان ينعكس على القرارات والأفعال. (١)

نهج الاحتياجات الأساسية [٢]	النهج الحقوقي
يلبي الاحتياجات.	تُرسى الحقوق (الحقوق تحترم وتحمى، وتيسر، وتُصان).
الاحتياجات لا تعني وجود واجبات ولا التزامات، بالرغم من أنه قد تتولد عنهما وعود.	الحقوق دائمًا تعني وجود واجبات أو التزامات.
الاحتياجات ليست بالضرورة عالمية.	حقوق الإنسان دائما عالمية.
الاحتياجات الأساسية يمكن تلبيتها من خلال هدف أو استراتيجية للنتائج.	لا يمكن كفالة حقوق الإنسان إلا من خلال التركيز على كل من النتيجة والطريقة المتبعة.
يمكن ترتيب الاحتياجات على حسب الأولوية.	حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة؛ لأنها متداخلة وتعتمد على بعضها بعضًا، ولا يوجد ما يسمى "بالحقوق الأساسية".
يمكن تلبية الاحتياجات من خلال الأعمال الخيرية والإحسان.	الأعمال الخيرية والإحسان لا يعكسان وجود التزامات ولا واجبات.
يكفي في هذا النهج أن يصدر إعلان بأنه "تمت تلبية احتياجات ٨٠ ٪ من الأطفال في الحصول على تطعيمات".	في النهج الحقوقي، هذا الإعلان يعني أن ٢٠ ٪ من الأطفال لم يحصلوا على حقهم في التطعيم.

(1)Johnson Urban, Op. Cit., P.21-22-31-32- 33.

(2) Ibid, P.34

إن جذور التمييز عادةً ما تعزى إلى القيم الاجتماعية، التي تحول دون وصول بعض الناس إلى الموارد والفرص التي يستحقونها. ويؤدي التمييز إلى الاستبعاد وعدم إقرار حقوق الإنسان، وعادةً ما يحدث ذلك للنسوة والفتيات في الطبقات الفقيرة المحرومة. (١) ويبرز التمييز في النوع الاجتماعي في تفاوت فرص الوصول إلى الموارد والحصول عليها في البلدان كافة، ويمكن إدراك الفجوة النوعية في الحصول على فرص العمل والتعليم، وكذلك فى حرية التعبير السياسي وفى صناعة القرار.

وتشير هذه الفجوات إلى أن المرأة والفتاة (وأحيانًا الفتيان) يواجهون عقبات تجعلهم بعيدين عن ممارسة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية أو حقوقهم المدنية. (٢)

(١) الوكالة الكندية للتنمية الدولية، "**التعريف بالمساواة في النوع الاجتماعي في برنامج الوكالة الكندية للتنمية الدولية في مصر**"، (القاهرة: الوكالة الكندية للتنمية الدولية، ٢٠٠٤)، ص ٣٤.
(٢) **المرجع السابق**، ص ٣٥.

حادي عشر: الأمن الإنساني إطار للحماية والتمكين

تطورت المفاهيم التنموية والسياسات المرتبطة بقضايا المرأة بدءًا من الرفاه الاجتماعي، وصولاً إلى التمكين؛ للتأكيد على قدرة المرأة على تحقيق زيادة حقيقية في الدخول من خلال نشاط إنتاجي، يؤدي إلى «التحكم» أى توافر الخيارات و البدائل، بالإضافة إلى توافر قدرة تفاوضية على تحسين المكانة والوضع، والتشديد على ضرورة توافر الفرص للنساء والوصول إلى شبكات الأمان الاجتماعي وحماية مصالحهن الفردية والجماعية. وللوصول إلى هذه الإمكانية، يجب أن تتمتع المرأة بحقوقها الإنسانية كاملة، شبكات مع ضمان حماية هذه الحقوق. فإطار الحماية يقي المرأة من المخاطر، ويتطلب جهودًا متناسقة لتطوير معايير وإجراءات ومؤسسات تعالج المخاوف بمنهجية. أما التمكين فيساعد المرأة على تطوير قدراتها وأن تصبح مشاركة على نحو كامل في صنع القرار واتخاذه.

وجاء نهج الأمن الإنساني لتأطير نهجي الحماية والتمكين، مع التأكيد على مبدا العدالة الاجتماعية والحرية واحترام الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمواطنة للخروج بنسق متكامل، هو نسق الأمن الإنساني. ففي إطار الحماية، أوجب هذا النسق على الدولة حماية الحقوق الأساسية والاحتياجات والمصالح الاقتصادية والأمن النفسي والجسدي والثقافي لمواطنيها دون تمييز من خلال قواعد للحكم الرشيد، وتعزيز العمل الإنساني، والتأكيد على سيادة القانون، وشفافية ومحاسبية في المؤسسات الحكومية، ووضوح في آليات الإنفاق على التسليح مقابل الصرف على احتياجات الأمن الإنساني واحترام حقوق المواطنة كأساس لتفعيل نسق الأمن الإنساني. وجاء نهج التمكين، للتأكيد على المشاركة، والصوت، والوعي، والوصول والتحكم في الموارد، والقدرة على التأثير وصنع القرار واتخاذه.

إن احترام الحقوق الإنسانية للمرأة هو لب نسقى الحماية والتمكين، وهما سبيل الوصول إلى الأمن الطريق للوصول للامن الإنساني للمرأة بشكل عام؛ نظراً إلى تعريفه من قبل على أنه حماية الجوهر الحيوي لحياة الإنسان. وهذا يتطلب البقاء على قيد الحياة، وتأمين سبل العيش الكريم، والحفاظ على الكرامة الإنسانية. فالحقوق الإنسانية تتضمن الاقتصادي والسياسي والمدني والثقافي والاجتماعي. وهذا يوفر المكونات الأساسية للأمن الإنساني من إحساس مستدام بالوطن، وشبكات عائلية واجتماعية قوية وتقبل الماضي, مع التأكيد على الفهم الإيجابي للتغيرات في المستقبل. فالشركاء في تنفيذ هذا النهج طرفان أساسيان هما: الدولة من ناحية، والمجتمع المدني من ناحية أخرى لتوفير الاحتياجات الأساسية، وضمان الحفاظ على كرامة المرأة الإنسانية وحقوقها، وتوقع الحياة دون التعرض بفقر مدقع، والحفاظ على قيم الإنسان الجوهرية، وضمان الممارسة الديمقراطية، والحماية من التهديدات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

شكل (٩): تطور المفاهيم التنموية و القضايا المرتبطة بالمرأة

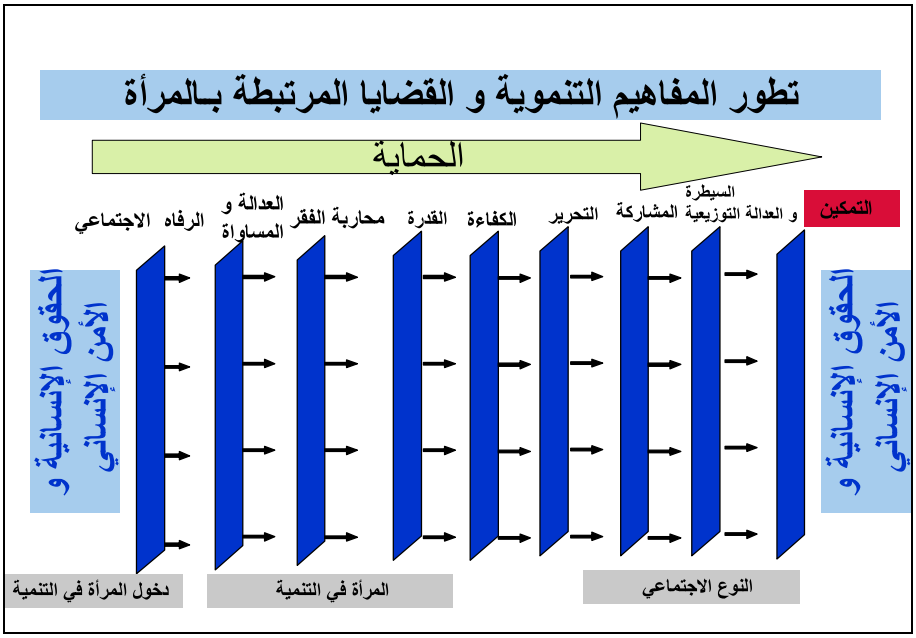

شكل ١٠: الأمن الإنساني إطار للحماية و التمكين (١)

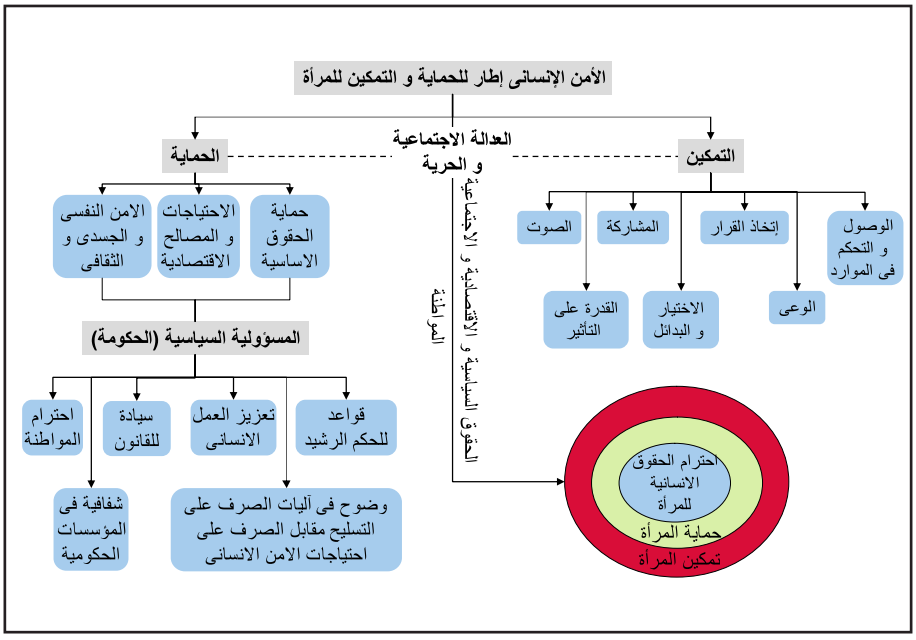

شكل رقم ١٠ : الأمن الانسانى إطار للحماية والتمكين (٢)

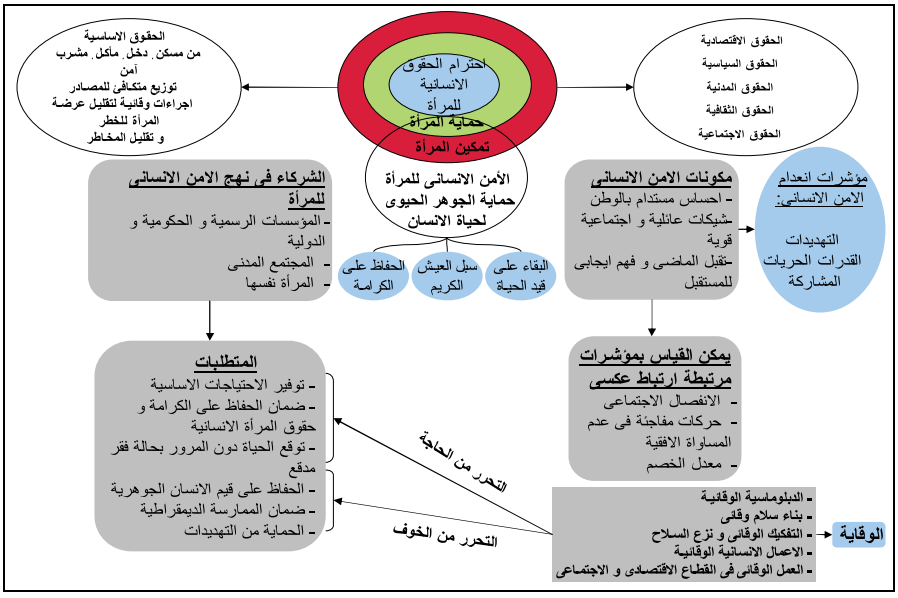

شكل رقم ١٠ : الأمن الانسانى إطار للحماية والتمكين (٣)

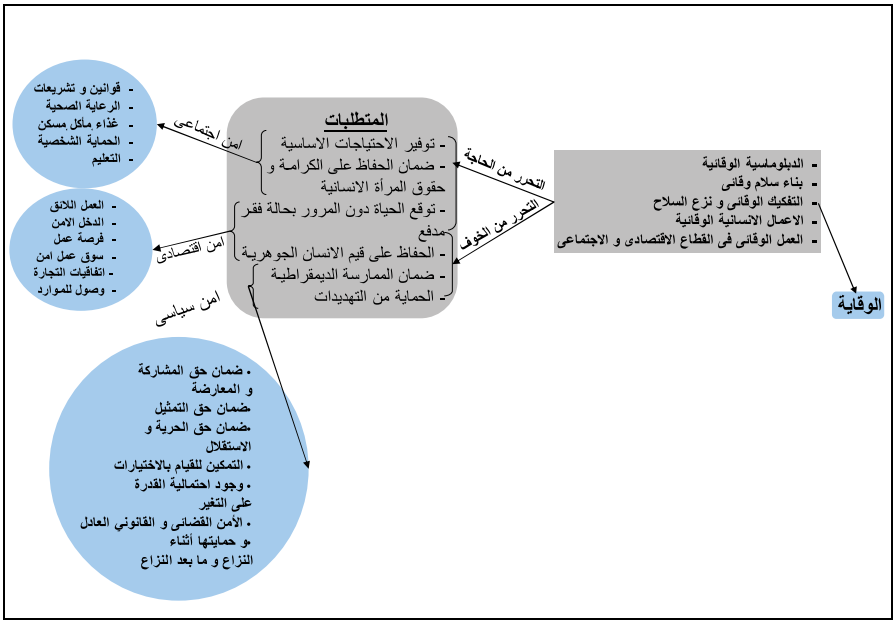

يبقى من غير الواضح إذا ما كان مفهوم الأمن الإنساني قادرًا على تجسيد دوره علميًّا. أولاً، يفتقد مثله مثل مفهوم «التنمية المستدامة» من إلى تعريف دقيق. ثانيًا، إن مناصري الأمن الإنساني هم الذين يحاولون إبقاء المفهوم في معناه الواسع والغامض؛ حتى يحفظ «الأمن الإنساني» تحالف الدول متوسطة القوة والهيئات التنموية والمنظمات غير الحكومية. هناك أسئلة أخرى أكثر تعمقًا تدور حول هذا النهج وما يترتب عليه من آثار وتداعيات. إن تخصيص الموارد المتاحة وحده قد يحول دون مواجهة كل التهديدات المتنوعة للأمن الإنساني كما جاء في تقرير التنمية البشرية وأهداف التنموية الألفية. هذا بالإضافة إلى وجود شك في قدرة العالم على تخصيص وقت ومجهود إضافيْن للتعامل مع هذا الكم من الموضوعات مثل النزاعات الداخلية والتدخلات الإنسانية والأمن الاقتصادي والأمن البيئي، إلخ. في حين أن العمل على الحد من النزاعات الداخلية لا زال دون المأمول منه. إن مفهوم الأمن الإنساني، خاصة مدرسة «التحرر من الحاجة» يبدو مثاليًّا.

إن العديد من المفاهيم التي تأتي تحت عنوان «الأمن الإنساني» مثل التدخلات الإنسانية، تنتهك المبدأ التقليدي لسيادة الدولة، وهو مفهوم متأصل. وقد عبرت مجموعة ٧٧ عن قلقها من أن هذا قد يؤدي إلى انتهاك سيادة الدولة، وبما أن الدول لا زالت تلعب الدور الرئيس في الشئون العالمية، فإن عدم رغبة الدول في التنازل عن أجزاء من سيادة الدولة سيجعل الأمن الإنساني غير مؤثر. هذا بالإضافة إلى أن الأمن الإنساني، في الأغلب، سيكون بمثابة ذريعة فعالة أخرى للدول القوية في تحكمها في الدول الضعيفة؛ فهناك وجهة نظر تقول إن الدول القوية خاصة الدول الغربية هي التي يمكنها أن تحدد أي الحقوق الإنسانية تبرر مبدأ عدم التدخل - كصورة من صور الإمبريالية، وقد اتهم البعض مفهوم «مسئولية الحماية» بأنه محض تعبير مخفف عن السيادة الأمريكية. (١)

ويتضمن مجال «الأمن الإنساني» انتقادات ومخاوف، ليس فقط في مجال العلاقات الدولية، بل أيضًا في مجال التنمية. وقد تأثر، على وجه الخصوص، بنهج القدرات الذي صاغه أمارتيا صن (١٩٨١، ١٩٩٢) وفيما بعد بمارثا نوسباوم. ويرفض هذا النهج منهاج الحقوق والمستحقات وكذلك إجراءات بعموميتها، مثل نصيب الفرد من الدخل القومي، و يركّز على وضع الأفراد من كل الفئات داخل المجتمع من حيث قدرتهم على تحقيق حياة كريمة فيما يتعلق بالإنجازات والحرية.ويشير هذا النهج إلى أن الموارد ليست لها قيمة في حد ذاتها إذا لم تلعب دورًا في النهوض بحياة الإنسان. وتدعي مارثا نوسباوم أن نهج القدرات يتمشى مع النسبية الثقافية cultural relativism - التي يفترض أن انعدامها يعد أحد المصادر الأساسية التي ينتقد على أساسها منهج «حقوق الإنسان» - (إلا إن هذا لا يقترن بالضرورة بالأهواء الشخصية؛ إذ إنه «يمكن تشويههم بطرق مختلفة بسبب القمع والحرمان»). إن محور اهتمام مجال الأمن الإنساني هو تكوين قائمة بالوظائف العالمية للإنسان التي هي أولى برعاية التخطيط العام واهتمامه في العالم كله. (٢)

(1) <http://en.wikipedia.org/wiki/Human_security>

(2) Nira Yuval-Daviz, "Human Security and the Gendered Politics of Belonging", Paper presented at the Symposium on Justice, Equality and Dependency in the Post Socialist Conditions, The University of Warwick: Center for the Study of Women and Gender, 2003. < http://www2.warwick.ac.uk/fac/soc/sociology/gender/news/pastevents/symposium/yuval>

إن الحلقة التي تربط نهج «القدرات» بنهج «الأمن الإنساني» ليست فقط ايديولوجية، بل أيضًا شخصية. وقد أشار يوفال دايفس إلى أن أمارتيا صن نفسه هو الذي تبنى مفهوم «الأمن الإنساني» عام ٢٠٠٠، وغدا منذ ذلك الحين علامة مرجعية في هذا المجال، لا سيما فيما يتعلق بالاهتمامات النسوية في مجال التنمية؛ فقد حاولت مفاهيم «الأمن الإنساني» أن ترد على الانتقادات المختلفة التي وجهت إلى نظريات المرأة في التنمية، والمرأة والتنمية، والنوع الاجتماعي والتنمية، وتفادت التأثر بالخلفية الأوروبية وعالجت الموضوعات الخاصة بهياكل ثقافية بعينها. وبسبب هذا المعنى التحولي أصبح «الأمن الإنساني» متضمنًا في المنهج النسوي. (١)

إن مفهوم الأمن الإنساني يتجاوز التركيزعلى وضع مجموعة من القواعد الكفيلة بالتعامل مع مصادر التهديد, إلى التركيز على سبل تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها. وهو ما يتجسد في وجود انفصال بين ما يوجد من اتفاقيات وقواعد قانونية ملزمة، وبين مدى تنفيذ الدول لتعهداتها المنصوص عليها؛ بحيث أصبح وجود القاعدة القانونية لا يعني بالضرورة الالتزام.

غير أنه يمكن تحقيق الأمن الإنساني إلا من خلال تعاون منظم عبر الحدود الاجتماعية والمؤسسية والقطاعية، ومن الأسهل الدعوة إلى هذا عن تحقيقه بالفعل، وإذا حدث، في يوم من الأيام، فهو غالبًا سيتطلب قدرة غير عادية من قبل المشاركين على التخلص من بعض النماذج القديمة للعلاقات الإنسانية. فمثلاً أحد الافتراضات المصاحبة، أن المشاركين سيكون في مقدورهم تأجيل إشباع أحد الأطراف قصير المدى لنصل إلى إفادة مشتركة طويلة الأمد، وأن يثقوا في المشاركين الآخرين وفي أنهم سيتصرفون بالأسلوب ذاته. هذا الضرب من الأمن يتم اكتسابه ولا يمكن فرضه، فضلاً عن أن الثقة لا تُمنح بسهولة وعلى نحو تلقائي. ولن ينجح هذا النسق، في الغالب، إلا إذا تخلت الدول الغنية والقوية بمحض إرادتها عن دورها كمنظم للجهود وفي الحصول على الاحترام الذي غالبًا ما يتوقعونه. ومن المهم أن يتبنى المشاركون وجهة نظر بعيدة المدى للفوائد المستقبلية؛ فنسق الأمن الإنساني بطبيعته يتطلب التناغم والصبر، ويجب أن يقابل تماسك الجهود وتكاملها باستمرارها؛ فهي قد تأخذ سنوات وربما عقودًا حتى نرى نتائج ملموسة؛ فمن أجل اعتبارات عملية, من الضروري وضع آلية يمكن من خلالها قياس النجاح.

(1) Ibid.

نتائج الدراسة وتوصياتها

نتائج الدراسة

• ثبت أنه لتحقيق أهداف الأمن الإنساني؛ يتعين استخدام نسقى الحماية و التمكين واتباع نهج أمن الإنسان من خلال سياسات أساسية: إدراج أمن الإنسان على جدول الأعمال الأمني ، تعزيز العمل الإنساني ، احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، نزع سلاح الناس ومكافحة الجريمة ، منع الصراعات العنيفة واحترام المواطنة . (١)

• تتعلق سياسة الأمن - بادئ ذي بدء - بالوقاية، وفي حالة أمن الدولة، تصبح مسألة تتعلق بدرء أخطار انتهاك الأراضي والتدخل في نظام الحكم، أما في حالة الأمن الإنساني فهى مسألة تتعلق بالتحرر من الخوف وجعله هدفًا طويل الأمد من خلال احتواء أو القضاء على العوامل التي تهدد هذا الهدف. إلا أنه عند تعرض الدول والأفراد إلى العنف المادي/البدني، تمسي السياسة الأمنية مسألة دفاع إن أمكن هذا. ويمكن التفرقة في نهج الأمن الإنساني بين «الوقاية من الأساس» و «الوقاية من الأزمات». والوقاية من الأساس تعتمد على الاعتقاد بأن الوقاية يجب أن تبدأ في أبكر وقت ممكن، وتعمل على مواجهة الأسباب المتأصلة للأمن الإنساني، ويعد «الحرمان وعدم المساواة والتهميش الاجتماعي والمنع من الوصول إلى القوة السياسية من مكونات انهيار المبادئ الاجتماعية والنظام الاجتماعي؛ فغياب فرصة عادلة في الحياة...والحرمان من الأمل...هما السببان الجذريان للعنف والنزاع.» وتتطلب إزالة هذه الأسباب استراتيجية طويلة المدى من أجل التنمية العادلة المستجيبة للخصوصية الثقافية والتمثيل و النوع الاجتماعي؛ لذا تعد مساعدات التنمية من غير هذه الطريق طويلة المدى. و يمكن تحديد ثمانية أنواع للوقاية من الأزمات هي: الدبلوماسية الوقائية، بناء السلام الوقائي، التفكيك الوقائي ونزع السلاح وإعادة إدماج المحاربين، الأعمال الإنسانية الوقائية، أعمال حقوق الإنسان الوقائية، العمل الوقائي في المجال الاقتصادي والاجتماعي، إصلاح قطاع الأمن، التحول الديمقراطي. ويتم تنفيذ الأنواع الثلاثة الأولى بهدف منع النزاعات، على أن يجري تصنيفها بوصفها وقاية ضد الأزمات. أما الأنواع الخمسة المتبقية فلها قيمة أصيلة: فهي تنتمي إلى فصيلة الوقاية من الأساس، لكن يمكن أيضًا استخدامها للحد من الأزمات (خاصة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان). (٢)

---

(١) لجنة أمن الإنسان، مرجع سبق ذكره، ص٢٧.

(2) Sverre Lodgaard, Op. Cit., P. 9.

• يتطلب التقييم السليم لإسهام النساء في إنتاج مقومات الرفاه الإنساني أساسًا نظريًّا مبتكرًا يتجاوز منظومة الحسابات القومية المقتصرة على التداول في الأسواق والتقييم النقدي للسلع والخدمات. وتعمل النظرية على تقديم تعريف واسع للرفاه الإنساني ودراسة أثره على أمن المرأة والإنسان و أمن المجتمع ككل بما يتناسب مع مفهوم التنمية الإنسانية (١).

• إن مناصري تبني أجندة الأمن الإنساني يدافعون بأن الأجهزة الأمنية التي تركز أكثر على حماية الأفراد المواطنين والجماعات من التهديدات التي تشكل خطورة على قدرتهم الأساسية على البقاء، بدلاً من التركيز على التهديدات المتعلقة بأمن الدولة، ستجعل العالم أكثر أمنًا. (٢)

• يمكن للأمن الإنساني أن يكون ذا فائدة كدليل من أجل وضع الأولويات وتقييم الأداء في تقوية الديمقراطيات ودمج الاقتصاديات وتقوية المجتمعات لدى الدول على أساس من القيم المشتركة والمبادئ المتفق عليها.

• إن التزايد المستمر لعدم المساواة في العالم يهدد الاستمرار في التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي، و يمكن لنهج الأمن الإنساني أن يساعدنا في التعرف على كيفية تحديد وإيجاد المناخ المواتي الذي نحتاجه جميعًا من أجل ضمان تحقيق السلام والمزيد من التنمية. (٣)

• كثيرًا ما تركز برامج السياسة العامة على القضايا المباشرة ، وليس على القضايا المهمة.(٤) إن نسق الأمن الإنساني سيسمح للأمم المتحدة وللحكومات الوطنية أن تستجيب بسرعة لإشارات الإنذار المبكرة، فبدلاً من السماح بوصول الجرائم إلى المستويات البشعة التي شاهدناها في البوسنة، ورواندا، والعراق، وفلسطين ودارفور، يمكن استخدام إطار الأمن الإنساني لتنبيه الأطراف المناسبة لتقوم بدورها في اقتلاع جذور النزاع قبل أن يحدث ويستفحل.

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي و برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، **مرجع سبق ذكره**، ص ٦.

(2)< http://en.wikipedia.org/wiki/Human_security>

(3)Thirtieth Regular Session of the General Assembly Organization of American States, June 4, 2000 Windsor, Canada OAS/SER.P AG/doc.3851/00 April 26, 2000 Original: English http://www.summit-americas.org/

(٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، **مرجع سبق ذكره**، ص١.

• يمكن استخدام الأمن الإنساني كأداة لوضع الأولويات ذات العلاقة بسلامة المواطنين وأمنهم؛ فمن خلال تعزيز المؤسسات والسلوكيات الديمقراطية والمفتوحة والمتقبلة للآخر يمكن للأمن الإنساني أن يعزز من السيادة الوطنية - فالدول تكون أقوى عندما يكون مواطنوها آمنين. وعلى الرغم من أن الدول لا زالت هي الأداة الأقوى من أجل النشاط الجماعي، فإن هذا النهج يظهر واجبات كل الأطراف في العمل على حماية الأمن الإنساني، وليس فقط الحكومات والمنظمات، بل الأفراد أيضًا. (١)

• يتطلب اكتشاف نسق الأمن الإنساني الرجوع إلى موضوع الثقافة وإلى مفهوم الحرمان. فيدعو النسق إلى الانتباه إلى النطاق العريض للأنواع المختلفة من الحرمان، ومن ثم إمكان المساعدة على تحديد الروابط التي يتم كسرها في مواقف النزاعات، والمساعدة على تحديد ما يجب إصلاحه، وإعادة بنائه أو استبداله من أجل تحقيق الاستقرار والسلام. (٢)

• يزودنا الأمن الإنساني بإطار لتقييم السياسات والممارسات على أساس تأثيرها في سلامة الناس، ومن منظور السياسة الخارجية هناك العديد من الآثار الأساسية (٣)، أولاً: عندما تتطلب الظروف، سيكون من الضروري استخدام أفعال عنيفة لحماية أهداف الأمن الإنساني ، ثانيًا : يجب تقييم التكلفة البشرية لتعزيز أمن الدولة والأمن الدولي بصورة واضحة ، ثالثًا: ينبغي إدماج السياسات الأمنية بصورة أكبر مع استراتيجيات تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية، رابعًا: نتيجة للطبيعة المعقدة للتحديات الحديثة التي تواجه أمن الناس يجب أن تتضمن التدخلات الفعالة مجموعة متنوعة من الأطراف بما فيهم الدول والمنظمات متعددة الأطراف ومجموعات المجتمع المدني، خامسًا: تعتمد المعالجة الفعالة على المزيد من التعاون على مستوى تنفيذ العمليات، سادسًا: تسعى منظمات المجتمع المدني للحصول على فرص ومسئولية أكبر من أجل تعزيز الأمن الإنساني. كما أن النهوض بالتنمية البشرية قادر على أن يكون استراتيجية مهمة لتعزيز الأمن الإنساني، فمن خلال مواجهة عدم المساواة التي غالبًا ما تكون السبب الرئيس للنزاعات العنيفة، ومن خلال تقوية هياكل الحكم وتوفير المساعدات الإنسانية تقوم المساعدات التنموية بتكملة المبادرات السياسية والقانونية والعسكرية في تعزيز الأمن الإنساني. (٤)

---

(1) Thirtieth Regular Session of the General Assembly Organization of American States, Op. Cit.

(2) Dan Henk , Op. Cit.

(3)Lloyd Axworthy. "Human Security: Security for People in a Changing World, Op. Cit.

(4) Ibid.

• لا تقاس التنمية فقط بالتنمية البشرية أو الاقتصادية أو إدماج المرأة و إنما يمكن استخدام مؤشرات لقياس مستوى التنمية ببعدها الشامل، كمؤشرات التنمية البشرية ، والمؤشرات المرتبطة بنوع الجنس ، ومؤشرات المشاركة الشاملة (١).

• إن عملية التنمية والتطوير لا تختلف جوهريًّا عن تاريخ التغلب على عوائق الحرية وقيودها التي يعانى منها أبناء المجتمع الذي غالبًا ما نلمسه في أدبيات التنمية، وهو إغفال اهتمامات محورية وثيقة الصلة بسبب قصور الاهتمام بحريات الناس المعنيين ، هذا الإضافة إلى أن دعم الحرية الإنسانية وتعزيزها هما - في آن واحد - الهدفان الرئيسان والوسيلتان الأساسيتان للتنمية . ويرتبط هدف التنمية بتقييم الحريات الفعلية التي يتمتع بها الشعب صاحب الشأن . وتعتمد القدرات الفردية بشكل حاسم على أمور كثيرة من بينها الترتيبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وحري عند صوغ الترتيبات المؤسسية الملائمة أن نضع في الاعتبار الأدوار الأداتية للأنماط المتمايزة للحرية بما يتجاوز - بكثير- الأهمية التأسيسية لعموم حرية الأفراد، وتشتمل على مكونات عديدة متمايزة ولكنها متداخلة مثل التسهيلات الاقتصادية والحريات السياسية والفرص الاجتماعية وضمانات الشفافية والأمن الوقائي. (٢)

• إن إيجاد فرص اجتماعية يشكل إسهامًا مباشرًا للتوسع في القدرات البشرية ونوعية الحياة. ويسهم التوسع في الرعاية الصحية وفى التعليم والضمان الاجتماعي .. إلخ في نوعية الحياة وازدهارها، والبلد الذى يكفل الرعاية الصحية والتعليم للجميع - حتى إن كان دخله ضعيفًا نسبيًّا - يمكنه بالفعل تقديم نتائج باهرة من حيث طول الحياة ونوعيتها لجملة سكانه، و ثمة دلائل كثيرة وقوية على أن تحسن الرعاية الصحية وكذا الغذاء يجعلان القوة العاملة أكثر إنتاجًا وأفضل أجرًا . (٣)

• يقتضي تطبيق نهج أمن الإنسان في مرحلة الانتقال بعد انتهاء الصراع إلى تغييرات كبيرة في الطريقة التي تسعى بها الجهات المانحة والوكالات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية والسلطات الوطنية إلى تحقيق أهدافها على كلا المستويين الجزئي و الكلي. فلكي يتحقق أمن الإنسان والسلام والتنمية، من الضروري سد الثغرات المتعددة الموجودة في الاستراتيجيات الحالية عن طريق ما يلي: اعتراف الجهات الفاعلة

(١) هيفاء أبو غزالة وشيرين شكري، **مرجع سبق ذكره**، ص٣٢.
(٢) أمارتيا صن ، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٤،٤٧، ٧٠، ٧١.
(٣) **المرجع السابق**، ص١٧٧.

جميعها بمسئولياتها فيما يتعلق بإعادة البناء في حالات ما بعد الصراع، وضمان سلامة الناس للتركيز على السلامة العامة، وضرورة تقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة، وإقامة شبكات سلامة لأكثر الناس تعرضًا للخطر، وبدء أنشطة تأهيل وتعمير لإعادة بناء الهياكل الأساسية، وتهيئة الظروف اللازمة لانطلاق الأنشطة الاقتصادية، ولا بد من تهيئة الظروف اللازمة للحكم الديمقراطي وذلك بتمكين الناس، والتشديد على المصالحة والتعايش وسيادة القانون،كما ينبغي أن يضع المجتمع الدولي إطارًا لأمن الإنسان وأن ينشىء صندوقًا انتقاليًّا لأمن الإنسان لكل حالة انتعاش بعد الصراع، بشراكة كاملة مع الجهات الفاعلة الوطنية . (١)

• على الرغم من أن المؤشرات تشير إلى درجة من التحسن فى وضع المرأة، فإن بعض العوامل لا تزال في حاجة إلى اهتمام أكبر، مثل مراجعة السياسات لتضمين احتياجات المرأة ومخاطبتها، وكذلك تحسين نوعية الخدمات وتقديم خدمات تراعي احتياجات المرأة. وفي ضوء التراجع المقارن في معدلات النمو الطبيعي للسكان والتغيرات الديموجرافية، هناك حاجة متزايدة باستمرار لاتخاذ إجراءات فعالة وضرورية لإعداد خطة مواجهة جادة وعلمية ومدروسة لهذه العقبات الاجتماعية والصحية. فالأمن الاجتماعي يخلق شبكة أمان محكمة، ويفترض أن تكون هناك نظرة موحدة إلى مفهوم حقوق البشر والدول من أجل التمتع بحقوق الإنسان الأساسية المذكورة في المواثيق الدولية وللتمتع بالشرعية، واحترام استقلالهم الذي يجب ألا تُمس به. (٢)

• إن عدم المساواة بين الجنسيْن تضر بالرفاه البشرى، و تعرقل مسار التنمية وتفرض تكاليف باهظة على صحة الرجال والنساء والأطفال ورفاهيتهم، وتؤثر أيضًا في قدرتهم على تحسين حياتهم، وتخفض من الإنتاجية في المزارع والمشروعات، وتقلل من فرص واحتمالات خفض معدلات الفقر وضمان التقدم الاقتصادي واحتمالاتها، ومن ثم تضعف نظام الحكم في البلاد وفاعلية سياسات التنمية؛ مما يؤدى إلى تقليل قدرة الشعور بالأمن الاقتصادي، ليس للمرأة وحدها، بل للمجتمع ككل. (٣) و لكن لا يزال هناك العديد من التحديات التي يجب عدم التقليل من أهميتها، ومن ثم مضاعفة الجهود لتجاوزها. فتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة لا يشكل تحديًا اجتماعيًّا فحسب، بل يشكل أيضًا تحديًا اقتصاديًّا في الوقت نفسه. فالمشاركة الضعيفة للنساء في القوى العاملة تعنى أن المنطقة العربية لا تجنى كثيرًا من عائدات الاستثمارات الضخمة التي وظفتها في تعليم النساء و رفع قدراتهن الإنتاجية. كما أنها من أهم التحديات التي ينبغي مضاعفة الجهود لمواجهتها على هذا الصعيد . (٤)

---

(١) لجنة أمن الإنسان، **مرجع سبق ذكره**، ص٦٩-٧٠.

(٢) هانيا شلقامى، **مرجع سبق ذكره**، ص١٢٦.

(٣) البنك الدولى، تقرير البنك الدولى عن بحوث السياسات...، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٠-٢١.

(٤) اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربى آسيا (الأسكوا)، تقرير عن التقدم المحرز للأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠٠٥، **مرجع سبق ذكره**، ص٣٣-٤٣.

• تتضمن استراتيجيات تضمين قضايا النوع الاجتماعي في التخطيط الاقتصادي بعض الأمور الأساسية، منها: أولاً: أن سياسات الاستقرار الاقتصادية والسياسات الاقتصادية النيو ليبرالية كانت لها آثار متفاوتة على النوع الاجتماعي على مستوى القطاعات المختلفة. وقد وفرت سياسات التحرر في الأعم فرص عمل رسمية وغير رسمية أكثر للمرأة، هذا بالإضافة إلى أن الفقر المتزايد - في بعض الأحيان - يمكن أن يؤدى إلى انضمام المزيد من النساء إلى قوة العمل، لكن الطبيعة غير المستقرة والمتغيرة للتشغيل تحد من الأشكال الجديدة لقطاعات التصنيع والخدمات وكذلك القطاع غير الرسمي؛ وتقلل - في بعض الأحيان - من ثمار العمل، ويُفضي إلى نقلة في الأعراف المتفق عليها فيما يتعلق بتقسيم العمل على أساس النوع الاجتماعي وإن كان لا يؤدي بالضرورة إلى تغيير المعتقدات الخاصة بقيمة عمل المرأة؛ لأن أشكال العمل هذه غالبًا ما تتضمن عملاً لا يتطلب مهارات عالية ويصبح جزئيًّا وغير مقدر بقيمته الحقيقية . (١)

• تؤدي عملية خدمة الديون في بعض الدول والقدرة المتدنية على توليد الدخل في الدول الأشد فقرًا إلى ندرة الموارد؛ من أجل السياسات الهادفة إلى تحقيق المساواة. إن السياسات الهادفة إلى تحقيق المساواة مثل تلك التي تهدف إلى خلق فرص متساوية تكون أكثر حظوة في أوقات الثراء عنها في أوقات التقشف. وأخيرًا وهذه نقطة جد مهمة، إن التأكيد على النمو في السياسات الاقتصادية النيوليبرالية يقلل من الاهتمام بقضايا التوزيع التي من شأنها أن تؤدي إلى إكساب قضايا مساواة النوع الاجتماعي للشرعية السياسية. (٢)

• إن الحقوق والمستحقات مطالب مشروعة للنساء تنصّ عليها الاتفاقيات الدولية المعترف بها من قبل الحكومات.

• إن الحقوق والحريات و الديمقراطية جميعها قد تسهم في القضاء على المجاعات والحيلولة دون وقوعها هي وغيرها من الكوارث الاقتصادية. (٣)

• المساواة بين الرجال والنساء هي الأساس الذي يجب أن يستند إليه كل من يطالب بالتغيير.

• احتياجات النوع الاجتماعي العملية والاستراتيجية غالبًا ما تكون متداخلة. فقد تؤدي المطالبة بحاجة عملية إلى تغيير استراتيجي في السلطة .

• التثقيف حول الحقوق يمكن أن يؤدي إلى المطالبة بإصلاحات قانونية وبتطبيق أفضل للقوانين القائمة وتغيير في السياسات .

---

(1)Anne Marie Goetz, Op. Cit., P.13.

(2) Ibid.

(٣) أمارتيا صن، مرجع سبق ذكره، ص٢٤٤.

• تتساوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية في المكانة .

• لم تأخذ سياسات الحد من الفقر بعين الاعتبار أن الرجال والنساء يعيشون الفقر بطرق مختلفة، ولم تحلل السياقات التي أدت إلى عدم المساواة، ولم تسعَ إلى إيجاد استراتيجيات ملائمة تصحّح هذا الخلل، مثل وضع السياسات، وسّن القوانين، وتوزيع الموارد .

• لم تأتِ البيانات الإحصائية على ذكر لإسهام النساء في الاقتصاد الإنتاجي . ولم تنظر إلى عمل النساء غير المأجور في المنزل ، وتحملهن المسؤوليات وقيامهن بتأمين المياه للزراعات الضرورية ، على أنه إسهام فعّال في الاقتصاد . إن أخذ إسهام النساء بعين الاعتبار من شأنه أن يسمح للحكومة بالاستثمار في القطاعات التي يتركز فيها عمل النساء .

• إن وفرة الإحصاءات المصنفة أساس قوي للتخطيط و المتابعة و التأكد من إدماج المرأة في جميع مراحل السياسات العامة.

• إن العلاقة بين التمنية الاقتصادية وتقدم المرأة علاقة طردية. فكلما تقدمت المرأة ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي، وغالبًا ما تنطوي الاقتصاديات الراكدة على مستوى منخفض من مشاركة المرأة.

• في حالة المرأة العربية نجد أن مشاركتها في مجال السياسة ما زالت منخفضة عند مقارنتها بقطاعات أخرى مثل التعليم و الاقتصاد، ويعود هذا الانخفاض إلى أن المجال السياسي ليس مجالاً آمنًا لمشاركة النساء. (١)

الإقتراحات

الأمن الإنساني عامة

• **وضع الأمن الإنساني في مقدمة أولويات الأجندة** يتطلب منع النزاعات والنهوض بحقوق الإنسان والتنمية، وحماية الناس والمجتمعات وتمكينهما من أجل النهوض بثقافة الأمن الإنساني، وتأصيل المبادئ والممارسات الديمقراطية، والحفاظ على الناس من النزاعات العنيفة ومن انتشار الأسلحة ، ودعم الأمن الإنساني لدى الناس دائمي التنقل والارتحال، وتكوين صناديق انتقالية للأمن الإنساني في مراحل ما بعد النزاع، وتشجيع التجارة العادلة والأسواق لتكون في مصلحة الأشد فقرًا، وتوفير حد أدني من المعيشة في كل مكان، وكفالة الرعاية الصحية للجميع، وتكوين نظام عالمي كفء وعادل لحقوق براءات الاختراعات، وتمكين كل الناس بالتعليم العالمي الأساسي من خلال جهود عالمية

(١) سلوى شعراوي جمعة، تقدم المرأة العربية٢٠٠٤، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٩.

ووطنية أكثر قوة، وتوضيح الحاجة إلى هوية إنسانية عالمية. (١)

• **تبنى نهج الأمن الإنساني من خلال ثلاثة مبادئ أساسية**، أولاً: يجب أن يفكر المجتمع الدولي في طريقة تمكنه من إقرار أفكاره كحل يقتضي استخدام العقوبات والقوة لو لزم الأمر، ثانيًا: ينبغي تغيير سياسات الأمن الوطنية نفسها لتؤخذ أهداف الأمن الإنساني في الاعتبار، وأن يكون النهوض بالمبادئ / المؤسسات (حقوق الإنسان، قانون حقوق الإنسان واللاجئين) جزءًا لا يتجزأ من برنامج الأمن الإنساني، ثالثًا: استخدام استراتيجيات التنمية معايير للسلوك يفترض أن نخلق مناخًا يتيح للدول وللأطراف الآخرين انتهاج هذه المبادئ . (٢)

• **اتخاذ التدابير اللازمة على صعيد السياسات الوطنية لتعزيز أمن الإنسان ومنها** أولاً (٣): تشجيع النمو الذي يقضي على فقر الفقراء المدقع (٤)، ثانيًا: دعم سبل العيش الكريم والعمل المناسب، ثالثًا: منع تأثيرات الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية واحتواؤها، رابعًا: توفير الحماية الاجتماعية في جميع الحالات .

• **اتخاذ التدابير اللازمة لطرح سياسات عالمية لنسق الأمن الإنساني، و منها** :حماية الناس في النزاعات العنيفة، حماية الناس من انتشار الأسلحة، دعم أمن الناس دائمي التنقل،إنشاء صناديق مرحلية للأمن الإنساني لحالات ما بعد النزاع، تشجيع التجارة العادلة والأسواق التي تفيد شديدي الفقر ، العمل من أجل توفير الحد الأدنى من مستوى العيش في كل مكان ، إعطاء أولوية أعلى لضمان وصول الجميع إلى العناية الصحية الأساسية ، تطوير نظام عالمي كفؤ ومتكافىء لحقوق ملكية الاختراع (الملكية الفكرية) ، تمكين جميع الناس من توفير التعليم الأساسي للجميع ، توضيح الحاجة إلى هوية إنسانية عالمية مع احترام حرية الأفراد في أن تكون لديهم هويات وانتماءات متنوعة. (٥)

---

(1)< http://www.humansecurity-chs.org/index.html>

(2) Kanti Bajpai, Op. Cit., P.10.

(٣) لجنة أمن الإنسان، مرجع سبق ذكره، ص.٧٥.

(٤) معالجة قضايا التوزيع ، الحد من الحواجز التجارية التي تضعها البلدان المتقدمة النمو ، إيجاد حكم وسياسات يحققان التمكين، التركيز على التعليم الأساسي باعتباره محركًا أساسيًّا للتغيير ، نشر الاستحقاقات الاقتصادية الأساسية على نطاق واسع عن طريق التعليم والتدريب والإصلاح الزراعي وتقديم الائتمانات لتوسيع إمكانية الحصول على الفرص التي يتيحها الاقتصاد ، الجمع بحكمة بين إجراءات الدولة واستخدام اقتصاد السوق، التدخلات المؤسسية لتعزيز القدرات والنهوض بالفرص الاجتماعية ودعم الترتيبات السوقية.

(٥) لجنة أمن الإنسان، مرجع سبق ذكره..

• **سن قوانين وقائية وإنشاء آليات لضبط النظام وضمان التنفيذ الفعال لهذه القوانين** . يتعين انتهاج سياسات تمكّن الدولة من مراقبة القوانين التي تتصدى لظاهرة العنف الموجه وتنفيذها ضد المرأة بالذات مثل جرائم الاغتصاب وتنفيذها. إنشاء آليات قومية تضمن تنفيذ الالتزامات الدولية التي وقعت عليها الدول. إيلاء أولوية كبيرة لمنظمات حقوق الإنسان للعمل على علاج النساء ومداواتهن من العنف الذي تعرضن له في أثناء الحروب.(١)

• **الضرورة للحفاظ على كرامة الإنسان بكل أبعادها**. إذا أُوليت أبعاد الأمن الإنساني أهمية كبيرة عند تحليل الأطراف الوطنية والدولية للمخاطر. فإن ذلك من شأنه أن يسهم في تحقيق بعض الأهداف الضرورية من أجل التنمية المستدامة والأمن العالمي.(٢)

• **تجميع نتائج البحوث والمناظرات النظرية في موضوع الأمن الإنساني من منظور نسوي**؛ لضمان تضمين النوع الاجتماعي في التدريب والبحث والسياسات.

• **التضمين الكامل للنسوية في نهج الأمن الإنساني** كمجموعة من الحركات الفكرية والاجتماعية مهتمة وعازمة على تعويض التهميش التاريخي واستبعاد الاهتمامات المبنية على أساس النوع الاجتماعي وتعديلهما.

• **تبني استراتيجيات لإدماج النوع الاجتماعي في برامج التنمية (٣)** حتى يتسنى تحقيق الدمج الكامل للمرأة في التنمية بناء على مُضي الدولة نحو الأفضل من خلال إدراج شئون النوع الاجتماعي في نشاطات البرامج المنظمة للحكومة. ولابد لهذا التوجه من أن يكون الشأن الرئيس لدى المخططين والمناصرين لقضايا النوع الاجتماعي إضافة إلى تنفيذ البرامج والمشروعات ذات الأهداف المتصلة مباشرة بتقدم اهتمامات النوع الاجتماعي. (٤) ويتعلق دمج النوع الاجتماعي في برامج التنمية بالاستراتيجيات والعمليات والسياسات والمشروعات والخدمات المقدمة من المؤسسات. ومن بين الاستراتيجيات المقترحة لدمج النوع الاجتماعي ما يلي :

* رفع الوعي بالنوع الاجتماعي والاستجابة للمعايير و الاحتياجات و الأدوار الاجتماعية المختلفة التي أدت إلى وجود فروق في أدوار الرجال والنساء وتوقعاتهم بين صانعي السياسة والعاملين في التنمية و النوع الاجتماعي و لفت النظر إلى ممارسات التمييز ضد المرأة .

---

(1) Ramesh Thakur, Op. Cit., P.8.

(2)Paz Buttedahl, Op. Cit., P.3.

(٣) هيفاء أبو غزالة وشيرين شكري، مرجع سبق ذكره، ص ٥٧- ٦١.

(٤) قضايا النوع الاجتماعي / الاهتمامات : قضايا . واهتمامات. ومشكلات تنشأ عن مختلف الأدوار للرجل والمرأة في المجتمع . وكذلك عن التساؤل حول العلاقة بينهما. المرجع السابق، ص٦٧.

* التوجه بمبادئ المساواة والإنصاف وتكافؤ الفرص وعدم التمييز الفعلي بين جميع قطاعات العمل.
* العمل على الوصول إلى مرحلة القضاء على مصادر التمييز في الفضاء العام و الخاص.
* زيادة الوصول المتكافئ للموارد والفرص والمنافع.
* تطوير مواد تعليمية منصفة لقضية النوع الاجتماعي و العمل على وضع برامج ومواد تعليمية تسهم في تعزيز المساواة في المجتمع .
* الاعتراف بالأدوار المتعددة للمرأة عند وضع التشريعات وسن القوانين والسياسات العامة والبرامج والخدمات وتنفيذها.
* إيجاد الدعم الفني والمالي المناسب لاحتياجات الذكور والإناث المحددة، وإيجاد برنامج قادر على تلبية المتطلبات الخاصة للمجموعات المستهدفة من الرجال والنساء مع الأخذ بعين الاعتبار الموقع الجغرافي و الحالة الإقليمية والاقتصادية، والتكنولوجيا .. إلخ .
* العمل على تقديم الأدوار التجديدية وغير التقليدية لكل من الرجال والنساء، والقضاء على النماذج النمطية السائدة للمرأة .
* تطوير العلاقات والتنسيق مع مناصرى النوع الاجتماعي والتنمية .
* توفير المتطلبات المؤسسية لدمج النوع الاجتماعي، وتحقيق الموازنة المناسبة ، وتطوير القدرات الداخلية ، وشمول اهتمامات النوع الاجتماعي أبحاث التنمية وجداول أعمالها و تعريف آليات الدعم الخارجي

• **ضمان استجابة الموازنة العامة للدولة لاحتياجات المرأة والرجل** إذ يتعين عند إعداد الموازنات استدعاء خطط التنمية القومية وأهدافها، والتزامات الدولة بحقوق الطفل و تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل، إلى جانب سياسات الموازنات، بطريقة تتسم بالشفافية والاتساق، وعدم اعتبار النساء فئة مستضعفه تعيش على ما تقدمه لها الحكومة من إعانات، وإنما لابد من اعتبار المرأة و الطفل أصحاب حق أصيل، تلتزم الحكومة بتمكينهما وحمايتهما. ولم تعد عملية إعداد الميزانية تتوخى الموازنة بين النفقات والإيرادات فحسب، بل أصبحت تتوخى كذلك استغلال الموارد المتاحة بطريقة تتسم بالكِفاية، والفعالية، والإنصاف؛ لمعالجة الاحتياجات وتحقيق أهداف التنمية المنشودة.

• **تبني استراتيجية دمج منظور حقوقي في التنمية كما يلي :**

* يجب ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان من خلال تبني الدولة لها في المقام الأول .

* تخطيط البرامج يتطلب احترام المعرفة المحلية وكرامة الناس. إن النهج الحقوقي هو نهج تنموي محوره الأفراد. على أن يكون الدعم الخارجي بمثابة دافع ومساند لجهود هؤلاء الأفراد. إلا أنه في الكثير من المجتمعات تجري الدعوة إلى قيم حقوق الإنسان من « فوق/ أعلى»؛ نظرًا إلى أن التعبير عنها وتبنيها داخليًّا لم يستقرا بعد .

* تبني النهج الحقوقي ومساءلة أصحاب الواجبات والالتزامات، و مراجعة الالتزام بالسلوك وببذل الجهد بصورة مستمرة. وهذا يتطلب المتابعة على كل مستويات المجتمع واستخدام المعلومات لتصميم مداخلات جديدة تُرسي احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتيسيرها وتوفيرها. مع الأخذ في الاعتبار أن أغلب أصحاب الحقوق- وليس كلهم- هم أيضًا أصحاب مسئولية. وإحدى الخطوات المهمة في النهج الحقوقي هي تحديد العلاقات الأساسية بين كل أصحاب الحقوق وكل أصحاب المسئوليات. غير أن مثل هذا التحليل ماثل لتحليل فئة أصحاب الحق, لكنه يتعداها. و يتطلب النهج الحقوقي فهمًا للأسباب على كل المستويات المباشرة والأصلية والأساسية؛ فالتبني الداخلي/المحلي لقيم حقوق الإنسان يجعل مواجهة الأسباب الأساسية والهيكلية ضرورة. كما أن عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة تؤكد ضرورة العمل على كل الأسباب في كل المستويات. إن تحقيق حقوق الإنسان يتطلب الوصول إلى النتائج المرجوة على أن يتم الوصول إلى هذه النتائج من خلال طرق وأساليب تعكس قيم حقوق الإنسان؛ فالنهج الحقوقي اهتمام متزامن بكل من النتائج والطرق المستخدمة. إن كِفاية التكلفة وفعاليتها مهمتان في النهج الحقوقي مثل أي نهج آخر. (١)

* المشاركة : تمكين الناس من الحصول على حقوقهم في المشاركة المجتمعية، والحصول على المعلومات اللازمة لعمليات صناعة القرار المؤثرة في حياتهم .

* التضمين : بناء مجتمعات تتضمن مختلف أفراد المجتمع وتعتمد على قيم المساواة وعدم التمييز من خلال التنمية التي تدعم حقوق الإنسان للجميع .

* الوفاء بالالتزامات : تدعيم المؤسسات والسياسات التي تكفل وفاء الدول والمسئولين بالتزاماتهم تجاه حماية حقوق الإنسان وتطبيقها . (٢)

---

(1) Urban Johnson, Op. Cit., P.38-41.

(2) United Kingdom Department for International Development (DFID), "Target Strategy Paper: Realising human rights for poor people", 26/10/2000, P.1.
<http://www.dfid.gov.uk/pubs/files/tsphuman.pdf>

• دمج السياسات الحقوقية وتضمينها في الخطط الوطنية (١)

* الحق في المشاركة، ويقصد به حق الأفراد في لقاء مع الآخرين، وفي تنظيم تجمعات يتكلمون فيها بصراحة وحرية، دون أن يتعرضوا لأذى من جانب السلطات الحاكمة .

* الحق في الطعام، والرعاية الصحية، والمسكن، والأمن الاقتصادي.

* الحق في التعليم، وهذا لا يشمل فقط الحق في الحصول على التعليم الأساسي، وإنما يشمل أيضًا الحق في المعرفة والحصول على المعلومات لتمكين الأفراد من المشاركة الفعالة في عملية التنمية.

* الحق في العمل، وهذا يشمل واجب المسئولين في إتاحة فرص عمل متكافئة منتجة أمام الأفراد، وذلك من خلال الاستثمارات الخاصة والعامة، وحماية الأفراد من مخاطر البطالة التي تؤدي إليها بعض السياسات الاقتصادية (مثل سياسات الإصلاح الاقتصادي و إعادة الهيكلة).

* حق الأطفال في الرعاية الصحية والاجتماعية وحقهم في الحماية من العنف والاستغلال.

* حق العمال في التفاوض على الأجر الملائم وشروط العمل المناسبة في مناخ آمن .

* حق الأقليات والسكان الأصليين في ممارسة لغتهم وعاداتهم الثقافية والاجتماعية .

* الحق في الأرض، خاصة الفئات التي تعتمد علي هذا العنصر الإنتاجي لإعاشتهم (مثل الأرض الزراعية بالنسبة إلى الفلاح) .

* الحق في المساواة ، ويتضمن حق المرأة والأقليات في التمتع بالمزايا نفسها مثل الآخرين وحمايتهم من التمييز ضدهم في المعاملة .

* الحق في حماية البيئة، فالحق في الحصول علي الطعام، والرعاية الصحية، والمسكن يعتمد علي حماية البيئة من التلوث والتدهور (من أمثلة تدهور البيئة: قطع الغابات وتعرض الأرض للتصحر نتيجة لذلك) .

* حق الأفراد في اتخاذ الإجراءات الإدارية التي تحمي مصالحهم وتحميهم من الاستغلال مثل حقهم في الشكوى من الأضرار التي قد يتعرضون لها عند تنفيذ بعض المشروعات وحقهم في الحصول على المعاملة في بحث هذه الشكاوي والحصول علي حقهم .

* الحق في القوانين والإجراءات، وهذه تشمل توفير القواعد القانونية والإجراءات والمؤسسات (بما فيها المحاكم) التي يمكن للأفراد أن يحصلوا فيها على حقوقهم من خلالها .

---

(1) United Nations Development Programme, "**Integrating Human rights and Sustainable Human Development**", a UNDP policy document, January 1998.

• **ضرورة التنبيه و تنسيق التدخلات من قبل الأطراف المتعددة** (بمن فيهم المقيمون داخل الدولة نفسها والفئات الموجودة بها) واللتان يمكنهما أن تعالجا مجموعة مختلفة من التهديدات الحاضرة والمستقبلية في الوقت نفسه. وهذا يتطلب جهودًا فعالة لتنمية قدرة إعادة التوزيع في القطاع العام، وفرص العمل في القطاع الخاص، وسلامة بنيان المجتمع المدني، وتنمية موازية لنظم العدالة مع توفير الإمكانات لتطبيق القانون وإدارة العدالة ودعم قانون التعاقد وحماية الحقوق الأساسية وتقويتهما؛ فنسق الأمن الإنساني يؤكد على وجهة النظر التي تقول إن الجهود غير المنسقة والعشوائية وغير المتزامنة غالبًا ما تكون غير فعالة في إنهاء الحرمان وإرساء أمن حقيقي على المدى الطويل. (١)

• **تبني مؤشرات دالة على النوع الاجتماعي** قادرة على أداء وظيفة خاصة تتمثل في الدلالة على ماهية السبل التي اتخذتها برامج التنمية ومشروعاتها ومدى مواءمتها للأهداف التي وضعتها والنتائج التي حققتها فيما يتصل بالعدالة و تكافؤ الفرص .

• **تبني أداة تقيس فجوة النوع الاجتماعي** إن دليل التنمية والنوع الاجتماعي (Gender Related Development Index) ومقياس تمكين المرأة (Gender Empowerment Measurement) أكثر الأدوات العالمية استخدامًا لإظهار فجوة النوع الاجتماعي في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وفي التنمية السياسية. ويركز دليل النوع الاجتماعي والتنمية على المتغيرات والمؤشرات نفسها، مع التأكيد على أنهم مستجيبون للنوع الاجتماعي لإظهار عدم مساواة النوع الاجتماعي. فتستخدم مؤشرات التعليم والعمر المتوقع والدخل. وفي المناقشات التي رافقت صدور دليل التنمية البشرية كانت هناك انتقادات كثيرة لاعتماده على الدخل القومي الكلي، والسبب الرئيس لارتباط دليل التنمية البشرية هو الارتباط الإيجابي بين دليل التنمية البشرية ونسبة الفرد في الدخل القومي، وبسبب هذا الارتباط الشديد بينهم يُظهر أيضًا دليل النوع الاجتماعي والتنمية ارتباطًا قويًّا ماثلاً. وقد قام دجيكسترا وهانمر بوضع نموذج عشوائي لدليل النوع الاجتماعي والتنمية ومقارنته بنسبة دخل الفرد من الدخل القومي في ١٣٧ دولة نامية، وكانت النتيجة هى وجود ارتباط قوي بين دليل النوع الاجتماعي والتنمية وبين الدخل القومي الكلي، ومعنى هذا أن مستوى عدم العدالة في النوع الاجتماعي مرتبط بمستوى الدخل في أي دولة، وهذا معناه أن دليل النوع الاجتماعي والتنمية يقيس مستوى الرفاهة العام بدلاً من عدم مساواة النوع الاجتماعي نفسه. (٢)

(1) Dan Henk, Op. Cit., P.101,102.

(2) Saskia Wieringa, Op. Cit., P.220-223.

وفي عام ١٩٩٥، قام مكتب تقرير التنمية البشرية بتقديم دليل ثانٍ هو مقياس تمكين المرأة الذي يركز على ثلاثة متغيرات تعكس مشاركة المرأة في المجتمع. ففي حين أن دليل النوع الاجتماعي والتنمية هو دليل التنمية البشرية المصنف حسب النوع الاجتماعي، كان مقياس النوع الاجتماعي أكثر طموحًا؛ إذ سعى إلى قياس تمكين المرأة على المستوى العالمي. واعتمد مقياس تمكين المرأة على مؤشرات تقيس نصيب المرأة في القوة السياسية (مقاعد البرلمان) أو في اتخاذ القرارات السياسية، وفي المناصب الإدارية العليا في القطاع الإداري والمهني والدخل. وكما هو الحال مع دليل النوع الاجتماعي والتنمية، فإن تقرير التنمية البشرية يضع نسبًا بسيطة لقياس عدم المساواة، وإنما يقيس بطرق موحدة حسب الوزن السكاني. ويتم حساب متغير الدخل بالطريقة نفسها التي يتم بها حساب دليل النوع الاجتماعي والتنمية مع فارق وحيد هو استخدام نصيب الفرد غير المعدل في الدخل؛ نظرًا إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يرى الدخل هنا باعتباره مصدرًا للسلطة ولا يأخذ إسهامه في التنمية الأساسية بعين الاعتبار. وقد استخلص بعض الباحثين كون الدخل في مقياس تمكين المرأة يتأثر أكثر بكثير بمستوى الدخل الكلي عن دليل النوع الاجتماعي والتنمية. (١)

- **تبني دليل انعدام الأمن الإنساني (Index of Human Insecurity IHI) العمل على إدماج بعض المؤشرات الخاصة بالمرأة** لقد تم تعريف الأمن الإنساني في صيغة تهديدات (وخيارات من أجل إنهاء أو الحد من أو التأقلم مع هذه التهديدات)، قدرات/حريات، ومشاركة. إن قياس هذه المكونات - والتأكد من تناسقها على المستوى العالمي - هو إحدى العقبات التي تواجه العمل في مجال المؤشرات ككل. وقد حاول الباحثون و الخبراء في دليل انعدام الأمن الإنساني إدماج أربعة أقسام للاستدامة (البيئة، والاقتصاد، والمجتمع، والمؤسسات)، والبحوث السابقة عن أسباب انعدام الأمن، ومكونات أمن الإنسان (كما ذكرنا سابقًا). بعد هذا كان من الضروري التوفيق بين هذه القضايا والمشكلات المعلوماتية. وبتجميع هذه المتطلبات؛ أصبح الدليل المنتج غنيًّا وكاملاً. ويمكن استخدام كل مؤشر مع أكثر من مكون واحد من مكونات الأمن الإنساني، إلا أنه يمكن تقسيمهم تقسيمًا عامًّا كالآتي: التهديدات (الخيارات أو انعدامها)، القدرات/ الحريات، المشاركة. (٢) إن دليل انعدام أمن الإنسان IHI آلية للمساعدة على تحديد المناطق المعرضة للخطر أو غير الآمنة.

(1) **Ibid,** P. 220-222.

(2)Stephen C. Lonergan and Kent Gustavson, **"Developing an Index of Human Insecurity"**, Paper presented at the 1999 Open Meeting of the Human Dimensions of Global Environmental Change Research Community, Kanagawa, Japan, 24-26 June 1999, P.9.

ويعين على توصيل المعلومات إلى صناع السياسات والمانحين في جهود المساعدات التنموية، والوصول إلى فهم أفضل للقوى التي تؤدي إلى انعدام الأمن الإنساني وإظهار المناطق غير الآمنة سواء حاليًّا أو في المستقبل. وقد اختارت بعض الأدبيات لمعايير التقييم أربعة مؤشرات لكل من الأقسام الأربعة؛ فنشأت عنها مجموعة نموذجية مكونة من ١٦ مؤشرًا. وتشير التغيرات على مستوى المؤشر الواحد إلى تغيرات محتملة في مستويات انعدام الأمن الإنساني.(١) بَيْدَ أن هناك مؤشرات محددة لانعدام الأمن الإنساني تتكون من مجموعة نموذجية مقترحة في الأدبيات السابقة:(٢) ولكن تمت إضافة بعض المؤشرات الخاصة بالمرأة في هذه الدراسة كما يلي:

* البيئة: صافي الواردات من الطاقة (٪ الاستخدام التجاري للطاقة) ، تدهور التربة (طن/عام) ، مياه آمنة (٪ السكان القادرون على الوصول إلى مياه آمنة ذكورًا و إناثًا) ، الأرض الزراعية (نصيب الفرد من الأفدنة) ، نسبة عمل المرأة في القطاع الزراعي

* الاقتصاد: نصيب الفرد من الناتج المحلي الكلي الحقيقي (بالعملة المحلية) ، نسبة نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الكلي (النسبة السنوية) ، نسبة الأمية بين الكبار (٪ السكان فوق ١٥ سنة ذكورًا و إناثًا) ، قيمة الواردات والصادرات من السلع والخدمات (٪ من الناتج المحلي الكلي).

* المجتمع: نمو سكان الحضر (النسبة في السنة) ، عدد السكان الشباب من الذكور والإناث (نسبتهم من سن ١٤-٢٠ إلى عدد السكان الكلي) ، نسبة وفيات الأمهات (لكل ١٠٠،٠٠٠ ولادة) ، العمر المتوقع (سنوات).

* المؤسسات: الإنفاق العام على الدفاع بالمقارنة إلى التعليم، الابتدائي والثانوي (نسبته من الناتج المحلي الكلي) ، الاستثمار المحلي الكلي الثابت (نسبته من الناتج المحلي الكلي)، درجة التحول الديمقراطي (من ١- ١٠) ، دليل حريات الإنسان (من ٠٠-٤٠) ، الاقتصاد الرعائي و نسبته من الناتج المحلي.

* القضايا الخاصة بقياس الأمن الإنساني : (٣) الفقر العام (نسبة المرأة الفقيرة المعيلة لأسر)، مواطن الحياة الكريمة للمرأة والرجل (السلامة الشخصية ،الدخل، الصحة، التعليم، الحرية السياسية، الديمقراطية) ، التهديدات المباشرة وغير المباشرة (التهديدات المحتملة، مقدرة الأفراد على التعامل مع هذه التهديدات المحتملة على المستويات المحلية،

---

(١) لم يكن من المفاجئ الارتباط القوي بين دليل انعدام الأمن الإنساني وبين دليل التنمية البشرية، بما أن بعض المتغيرات في مجموعة مؤشرات دليل انعدام الأمن الإنساني هي نفسها المتغيرات الموجودة في المؤشرات الشبيهة في دليل التنمية البشرية. إلا أن هذا الارتباط ليس كاملاً؛ لأن تعدد الاختلافات في العلاقة لم يتم تفسيره بعد.

Stephen C. Lonergan and Kent Gustavson, Op. Cit.

(2)**Ibid**, P.2-6.

(3)Kanti Bajpai, Op. Cit., P. 25-32.

الإقليمية، الوطنية، الدولية)، محليًّا: الجرائم العنيفة، انتهاك الحقوق أو العنف ضد المرأة/ الطفل، إقليميًّا: الإرهاب، الإبادة، القمع، وطنيًّا: الحرب، تكوين فصائل، العنف العرقي).

• **دراسة تبني دليل الأمن الإنساني HIS** (١) يقدم هذا الدليل على الأقل خمسة استخدامات هى : وضع نظام إنذار مبكر للمجتمع، تركيز الاهتمام على المناطق التي تعاني من المشكلة، إعادة تحديد أولويات السياسات الوطنية والدولية، وضع معايير وطنية ودولية، توليد معرفة مجتمعية علمية جديدة .

* فالأول والأهم : هو إمكانية استخدام دليل الأمن الإنساني لوضع خطوط قياس اتجاهات الأمن الإنساني لكل المجتمعات. ويمكن وضع صورة للصعود والهبوط والارتفاع والانخفاض ولاتجاه الخيارات وقوتها في مجال الأمن الإنساني عن طريق استخدام دليل أمن إنساني على مر الزمن، واستخدام خريطة قياس زمنية للأمن الإنساني لتكون بمثابة جزء مهم من نظام إنذار مبكر وطني أو عالمي.

* ثانيًا: بما أن دليل الأمن الإنساني سيكون مكونًا من أرقام، عندئذ يغدو متاحًا أن يتم فصل النتيجة النهائية للدليل والتعرف على عناصر الأمن الإنساني المسئولة عن ارتفاع أو انخفاض النتيجة. أما فيما يتعلق باستجابة السياسات فسيصبح من الممكن بطريقة أكثر دقة تحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام أو إلى جهود لمعالجتها من خلال القراءة المجزأة للنتيجة النهائية.

* ثالثًا: سيكون دليل الأمن الإنساني بمثابة أداة تساعد على تحديد أو إعادة تحديد الأولويات الوطنية والدولية، فيمكن من خلال تحليلات خطوط الاتجاهات لدليل الأمن الإنساني ومكوناته/أجزائه أن يُعين على إعادة تحديد المسار فيما يتعلق بأولويات الحكومات والمؤسسات الدولية، كما يمكن تضمين أنماط التمويل والقوانين واللوائح والمبادئ والمعايير والإجراءات والنهج الإدارية وتحديد «الفئات المستهدفة» الاجتماعية في عملية حساب التغيرات في نتائج دليل الأمن الإنساني.

* رابعًا: وهي النقطة الأكثر إثارة للجدل، أن بمقدور دليل أمن إنساني حائز قبولاً واسعًا أن يكون أداة من أجل وضع معايير وطنية ودولية. ويمكن استخدام مجموعة متنوعة من الحوافز السلبية والإيجابية مع الحكومات أو الهيئات الحكومية التي يتضح أن سلوكها أو أفعالها هي المسئولة عن نتائج دليل الأمن الإنساني غير المقبولة. وسيكون الأكثر إثارة للجدل دور دليل الأمن الإنساني في إرساء معايير تحدد توجه السياسات الدولية تجاه الحكومات الوطنية، إلا أنه مع إمكانية حدوث تدخل عالمي في كل الأحوال في السنوات القادمة فيما يتعلق بهذه القضايا فسيغدو لدليل الأمن الإنساني دور في طمأنة الحكومات أن أساس التدخلات الخارجية مقياس عالمي مقبول بدلاً من الأحكام الاعتباطية. وهذه هي الطريقة التي من المفترض أن المقاييس الاقتصادية المختلفة أصبحت بسببها مقبولة من قبل الحكومات ومستخدمة من قبل المؤسسات المالية ومؤسسات الاقتراض الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

(1) **Ibid,** P.55-60.

* خامسًا، من الممكن أن يلعب دليل الأمن الإنساني دورًا في توليد معرفة علمية اجتماعية جديدة. فحتى يصبح مقياس الأمن الإنساني موثوقًا فيه وصحيحًا/فعالاً/ شرعيًّا، يجب أن يأخذ مكانه ضمن مقاييس التنمية البشرية والحوكمة الإنسانية - أي مقياس التنمية البشرية ومقياس الحوكمة الإنسانية ودليل التنمية والنوع الاجتماعي ومقياس تمكين المرأة في عملية تحديد حالة الإنسان.

* سادسًا: لن يكون أي مقياس للأمن الإنساني خاليًا من العيوب؛ لذا يتعين أن تؤخذ في الاعتبار الحدود والتحديات لدليل الأمن الإنساني. إن دليل الأمن الإنساني مثل أي دليل آخر سيواجه مشكلتي الصحة وإمكانية الاعتماد عليه. فتكوين دليل كلي يمثل مفهوم الأمن الإنساني بصورة ملائمة يمثل تحديًا للصحة؛ لهذا ينبغي أن تكون مقاييس المكونات/الأجزاء المختلفة ممثلة تمثيلاً صحيحًا لما هو مفترض أن يمثله كل جزء، بل إن الأكثر أهمية فيما يتعلق بالإدارة والفعالية، هو ضرورة أن تكون المقاييس المختلفة موثوقًا بها ويمكن الاعتماد عليها، أي أنه يجب أن تتم صياغتهم بالطريقة ذاتها على المستوى القومي وعلى المستوى الزمني حتى يكون مقياس الأمن الإنساني «مستقرًّا» ومن ثم قابلاً للمقارنة عبر المكان والزمان. وكما هو الحال مع أنواع الدليل الأخرى، ستحد مشكلة التجميع من دليل الأمن الإنساني؛ فمع تجميع المقاييس المختلفة سيكون من الأفضل وضع أوزان مختلفة لهم، وفي الوضع الحالي لا توجد طريقة مرضية لتحديد قيمة هذه الأوزان.

• **اعتماد استبيان أو مسوح للأمن الإنساني (١)** يركز على تهديدات السلامة والحرية، ومثل هذا الاستبيان سيقوم بوظيفتيْن: سيساعد «على الفصل» في مجال الأمن الإنساني بين التهديدات المختلفة للسلامة والحرية الأكثر أهمية (وقد تختلف من مجتمع إلى آخر)، كما سيوفر لنا تقديرًا لطبيعة التهديدات التي نواجهها وحجمها، وكذلك القدرات التي لدينا من أجل التقليل/التخفيف أو القضاء على هذه التهديدات. إن استبيان الأمن الإنساني سنويًّا يتم بوضع سجل لسلامة الأفراد وأمنهم بوجه عام، وللمرأة و الطفل بوجه خاص، وكذلك القدرات الموجودة لمكافحة هذه التهديدات. وإذا استعنا بما سبق ذكره عن الأمن الإنساني، يمكننا أن نخرج بمكونيْن أساسييْن لمثل هذا المشروع وهما: التهديدات المباشرة وغير المباشرة للسلامة البدنية والحرية للأفراد (مؤشرات للأمن الإنساني)، والقدرة على معالجة التهديدات، أي تبني سياسات و ترتيبات مؤسسية. وقد اقترح كانتي بباجي أن يتكون استبيان الأمن الإنساني من ١) حساب نمو أو انخفاض التهديدات ٢) تقدير القدرات الموجودة على مواجهة هذه التهديدات.

(1) **Ibid,** P.54-55.

وقد تساعد المقارنة مع التركيب البنياني للمرأة ودورها في المجتمع على إظهار هذه النقطة بطريقة أوضح. ويتم قياس صحة جسد المرأة من خلال طبيعة الأمراض التي تقلل من حيويته (التهديدات) ومن خلال صحة الجهاز المناعي التي تعطيها القدرة على المقاومة (القدرات على مواجهة التهديدات). وستكون أفضل طريقة للقيام باستبيان الأمن الإنساني في بعض الأحيان من خلال تقدير زيادة أو نقصان التهديدات. وفي أحيان أخرى سيكون من الأفضل تقييم درجة تقدم المبادئ والمؤسسات والتحول الديمقراطي والتمثيل على المستوى العالمي والإقليمي والوطني والمحلي.

• **يمكن استخدام خطة التهديدات/القدرات للقيام بمقارنات قومية داخل الوطن الواحد ومقارنات دولية بين الدول بعضها بعضًا للأمن الإنساني على مختلف المستويات**. فهناك تفاوتات كبيرة داخل الدول على المستوى الإقليمي أو المحلي، ونسبة تكرر الجرائم العنيفة والعنف ضد الأطفال والمرأة والحروب الداخلية وقمع الحكومة والقدرة على الوصول إلى الاحتياجات الأساسية والمستحقات والتدهور البيئي، إلخ، قد تختلف بصورة كبيرة من إقليم إلى آخر، ومن مدينة إلى أخرى.

الأمن الاجتماعي للمرأة

• يجب النظر إلى تمكين المرأة كعملية تتضمن العناصر التالية: الوعي، الاختيار/البدائل، الموارد، الصوت، القدرة على التأثير والمشاركة. ويتصل هذا البعد من تمكين المرأة بعملية النهوض بقدرة المرأة على الاختيار في المجالات التي تهمها في حياتها .

• ينبغي السعي إلى تعزيز وضع المرأة ومكانتها في إطار نهج شامل يأخذ في اعتباره المراحل المختلفة لحياة المرأة ، وتنوع الثقافات واختلافات مستويات التنمية والظروف العمرية والمهنية والعوامل البيئية الأخرى التي تعيش في ظلها المرأة .

• عند تحقيق الأمن الشخصي وحقوق الإنسان للمرأة، يجب إعادة النظام العام وحكم القانون، وتقديم الاستشارة والدعم من خلال التدريب من أجل إصلاح قوات الأمن والشرطة ، والنهوض بحماية حقوق الإنسان وتأكيدها (خاصة الحقوق المدنية والسياسية الأساسية والحريات الأساسية)، والحد من الجرائم العنيفة بفعالية وشرعية.

• يتعين تطبيق كل الالتزامات التالية على كل المسئولين عن توفير حقوق الإنسان: (١)

* الالتزام بالاحترام، يتطلب أن يتوقف المسئول عن التدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التمتع بالحق.

(1)Urban Johnson, Op. Cit., P.21.

* الالتزام بالحماية، يقتضي أن يقوم المسئول باتخاذ اللازم لمنع الآخرين من التدخل في التمتع بالحق.
* الالتزام بالتيسير، ويتطلب من المسئول تبني التشريعات والموازنات والإجراءات الإدارية والقضائية والدعائية اللازمة وأي إجراءات أخرى من أجل توفير هذا الحق وتحقيقه.
* الالتزام بالتوفير، ويقتضي من المسئول أن يقوم بتوفير الدعم المباشر أو الخدمات التي من شأنها أن تُرسِّخ هذا الحق.

• حقوق الإنسان تعني كرامة الأفراد واحترامها، والثقة في النفس والمساواة؛ لذا يجب ألا تتحكم الظروف والحظ في حياة الأفراد. إن النهج الحقوقي هو نهج تنموي محوره الأفراد، أما الدعم الخارجي فيكون بمثابة دافع ومساند لجهود هؤلاء الأفراد.

• إنه لمن الضروري السعي من أجل تبني العديد من السياسات والاستراتيجيات التي تهدف إلى تمكين المرأة - ابتداء من توليد فرص العمل وإلى المشاركة السياسية - إلا أنه يجب الاعتراف بأن التعليم هو العنصر الأساسي من أجل تمكين المرأة. لقد قامت العديد من الدراسات الحديثة بتوثيق العوائد المثمرة التي يمكن أن يجنيها أي مجتمع من تعليم المرأة (نسب منخفضة للخصوبة، نسب منخفضة من وفاة المواليد، عمر متوقع أعلى، أسر أكثر صحة، نظام أكثر ديمقراطية، اهتمام أكبر بالسلام والأمن).

• لتحقيق نقلة نوعية فى فعالية المنظمات النسائية والمنظمات الأهلية في توجيهها نحو تمكين المرأة، هناك الحاجة إلى استراتيجية مستدامة ومتكاملة لتحقيق تغيير ثقافي واجتماعي في المجتمعات العربية، ودعم العمل الحقوقي الدفاعي، والتوجه إلى التأثير فى التشريعات والسياسات من ناحية، والرأي العام من ناحية أخرى، والتطلع إلى ما هو أبعد من تقديم الخدمات الأساسية للنساء، والعمل على تدعيم الأساس المعرفي للنوع الاجتماعي. إن العمل من جانب المنظمات النسائية يجري على ثلاثة مستويات، أولها: السياسات والالتزامات، ثانيها: ترجمة السياسات إلى إجراءات، ثالثها: توفير المخرجات للجهود كافة لكي تؤتي ثمارها، بالإضافة إلى تقوية الوجود والفعالية من خلال التشبيك وبناء الشراكات مع مختلف الأطراف الأهلية والحكومية والمؤسسات الإقليمية والعالمية . (١)

• بناء استراتيجية خاصة بتمكين حقيقي للمرأة.. استراتيجية تنطلق من نتائج قياس مدى فاعلية السياسات والتوجهات الحكومية المتعلقة بالنهوض بوضع المرأة من ناحية، ولا تقتصر على تطوير الأطر السياسية والثقافية والقانونية فقط أو تركز على سد الاحتياجات من ناحية أخرى، ولكن تسعى نحو بناء ثقافة مجتمعية مشجعة لدور المرأة وتستند إلى شراكة حقيقية بين القطاعات الثلاثة (الحكومي والخاص والأهلي) تبدأ بالتخطيط، مرورًا بالتنفيذ، وتنتهي بالتقييم.

(١) الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ومنظمة المرأة العربية، **مرجع سبق ذكره**، ص ٤١-٤٠.

• مراجعة سياسات الرعاية الصحية وإدارتها و التأكد من إدماج الاحتياجات الخاصة بالمرأة في برامج إصلاح القطاع الصحي، والرعاية الوقائية و الرعاية العلاجية .

• تبني السياسات الهادفة إلى تمكين المرأة عبر توسعة الخيارات والفرص أمامها في جميع المجالات وبالمنهاج التكاملي الذي يجب أن تتبناه هذه السياسات، بالقدر الذي يكفل مشاركة المجتمعات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني في تعزيز فرص التنمية المستدامة ومواقع المرأة فيها .

• أن تتم عملية تمكين المرأة من منظور حقوقي، وهو ما يتطلب تجاوز فلسفة المنطق التقليدي في التعامل مع حقوق المرأة بقصرها على تلبية الاحتياجات وتقديم الخدمات الرعائية .

• توفير مساحة تعتمد على الاعتراف بالمرأة كعنصر فاعل في عملية التنمية، وكمظهر رئيس لعملية الإصلاح والتحول الديمقراطي .

• القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .

• أن تشتمل آليات بناء قدرات المرأة على زيادة الوعي بالذات وتحقيق الاعتماد على النفس.

• بناء حركة نسائية تمتلك من المقومات والأهداف ما يوفر لها القدرة على التأثير فى البيئة المجتمعية والسياسية العامة .

• تحرير المرأة تحريرًا كاملاً من كل ما يقيد جسدها وحياتها وفكرها وفاعليتها الاجتماعية، وفتح باب المشاركة أمامها في مختلف مستويات الفعل الاجتماعي على قدم المساواة مع الرجل.

• تطوير التعليم وربطه بعملية التوعية داخل المجتمع مع الاهتمام بالمرأة الفقيرة، والمهمشة، والمرأة في المناطق غير الحضرية عند وضع السياسات التعليمية .

• اعتماد قائمة للمراجعة كمية و كيفية للأمن الاجتماعي مع الاسترشاد في هذا الخصوص بهذه الأسئلة :

* هل أخذت في الاعتبار العادات والتقاليد والاحتياجات التعليمية للإناث عند التخطيط لالتحاقهن بالمراحل التعليمية المختلفة ؟

* كيف تتم مواجهة العوائق والمشكلات التي تقابل تعليم الفتيات وتؤدى إلى تسربهن من التعليم؟ هل هناك استراتيجيات واضحة في هذا الاتجاه ؟

* هل تحصل الفتيات على تدريب لزيادة مهاراتهن؟

* هل هناك حملات توعية للأهالي لتعريفهم بأهمية تعليم الفتاة؟

* ما التدابير اللازمة للقضاء على أمية الإناث بوجه خاص؟

* هل تم تعديل مناهج محو الأمية بما يتلاءم مع الاحتياجات المحلية ؟
* هل تضمن التشريعات المساواة في الانتفاع بالتعليم؟
* ما التدابير التي اتخذت للقضاء على التمييز في التعليم والتدريب؟
* هل توجد قاعدة بيانات مصنفة عن الفقراء، و مصنفة ذكورًا وإناثًا حتى يمكن متابعة السياسات؟
* هل تعلم الفتيات بالخيارات المتاحة لهن لتيسير التحاقهن بالتعليم غير الرسمي؟
* ما الآلية المستحدثة لمساعدة الفتيات على الالتحاق بالتعليم غير الرسمي؟
* كيف يتم تشجيع البنات على مواصلة الدراسة في مجالات تكون مقتصرة - في أغلب الأحيان - على الذكور؟
* هل يتوفر التوجيه المهني لتوعية الفتيات بمجموع الفرص المهنية؟ هل تتوفر المعلومات عن هذه الفرص؟ هل تواجه الفتيات عقبات في سبيل الانتفاع بهذه الفرص؟ هل اتخذت تدابير لمواجهة هذه العقبات؟
* ما التدابير التي اتخذت لمواجهة النماذج النمطية لتعليم الإناث وقصرها على المجالات التقليدية؟
* هل هناك برامج تعليمية وتدريبية للنساء خارج سوق العمل؟
* هل هناك فرص متساوية للمعلمين والمعلمات للترقى والتوظف؟
* ما الإجراءات و التشريعات التي اتخذت للحد أو للقضاء على عمالة الأطفال وتسربهم من التعليم؟
* ما الإجراءات و التشريعات التي اتخذت للحد أو للقضاء على ظاهرة أطفال الشوارع ؟
* ما الإجراءات التي اتخذت لدعم الأسر الفقيرة لاستمرار إرسال بناتهم إلى المدارس ؟
* ما التدابير التي اتخذت لمعالجة الشكاوى التي ترد في مجال التمييز في التعليم؟
* ما دور المنظمات النسائية في تحقيق تكافؤ الفرص ؟
* ما أشكال الدعم و المساندة المقدمة لمؤسسات التعليم؟
* ما الإجراءات التي اتخذت لضمان حصول الإناث على فرص متساوية في المنح الدراسية؟
* هل تمت دراسة احتياجات المرأة الصحية خلال مراحل عمرها المختلفة؟
* هل هناك استراتجيات وقائية للمرض و العجز و الأمراض الوبائية ؟
* هل هناك تدابير لدمج الإناث المعاقات في المدارس والمؤسسات الأخرى والمؤسسات الخاصة؟
* هل هناك برامج صحية خاصة بالنساء تلبى احتياجاتها فى جميع مراحل عمرها وفى جميع مناطق الدولة دون تمييز؟

* ما الإجراءات والتدابير التي اتخذت وتضمن الحصول المتساوي للمرأة على الخدمات الصحية؟
* كيف تم رصد تحسن صحة المرأة وتقييمها؟
* ما مدى توفر بيانات عن الوضع الصحي للمرأة على المستويات الجغرافية كافة؟ وهل توضح أثر الخدمة الصحية على المرأة ؟
* هل تشارك المرأة فى وضع الخطط والسياسات والبرامج الصحية التى تلبى احتياجاتها؟ وعند أى مستوى؟
* هل هناك برامج صحية مجانية للنساء غير القادرات وللنساء المعيلات ؟
* هل تقدم الرعاية الصحية للمرأة في أثناء فترة الحمل وفترة ما بعد الوضع من دون مقابل للمرأة الفقيرة؟
* هل تسعى الدولة إلى التأكد من أن المرأة تحصل على التغذية الكافية في أثناء فترة الحمل والرضاعة؟ وكيف؟
* هل تقدم خدمات صحية و تغذية للإناث في المدارس مع مراعاة اختلاف الاحتياجات الغذائية للطفل والطفلة ؟
* هل هناك وعي بأهمية التطعيم الوقائي و خاصة الجديد منه مثل التطعيم ضد سرطان عنق الرحم للإناث؟
* هل هناك نظام للضمان الاجتماعي تستفيد منه المرأة على مدار حياتها و باختلاف احتياجاتها في كل مرحلة (الطفولة ، والإنجاب و الشيخوخة)؟
* هل يطبق نظام التأمين الصحي على المرأة غير العاملة أو العاملة في القطاع غير الرسمي؟ وإن لم يطبق، ما الحلول والسياسات البديلة التي تكفل استفادة أفقر الفقراء من هذا النظام؟
* هل هناك قوانين تحرم الممارسات الضارة ضد المرأة (ختان الإناث، الضرب، التحرش) ؟
* هل هناك تشريع يمنع الزواج المبكر و يحدد حدًّا أدنى لعمر زواج مماثل للرجل وللمرأة؟
* ما الإجراءات أو التشريعات التي اتخذت لتوفير ظروف عمل صحية آمنة للمرأة؟ و هل هناك آلية للمتابعة؟
* هل يوجد متخصصون في تقديم الخدمة الصحية للمرأة ؟
* هل تم تعيين نساء في مختلف مستويات الوظائف الصحية لتقديم الخدمة الصحية للنساء؟
* ما التدابير التي اتخذت لزيادة الوعي بمخاطر الأمراض التي تنتقل عن طريق الجنس وآثارها، وبصفة خاصة فيروس المناعة / مرض الإيدز؟ هل تم توجيه أي من هذه التدابير تجاه توعية المرأة والفتاة كونهما أكثر عرضة لهذا المرض؟

* هل هناك برامج توعية لتبعات أثر التوزيع في التغذية داخل العائلة التي تميز ضد البنات / النساء؟
* ما التدابير والخطوات التي اتخذت لتوعية القائمين على تطبيق القانون بقضية العنف ضد المرأة؟
* هل هناك محاكم أسرية ؟ وهل هناك قانون أحوال شخصية يحمي حقوق المرأة في أثناء النزاعات الأسرية ؟ وهل هناك آليات واضحة و تنفيذية للأحكام الصادرة ؟
* هل هناك تشريعات تتعلق بالعنف الأسري؟
* هل هناك تشريع يمنع العادات والممارسات التي تتعدى على حقوق المرأة الإنسانية وتشمل حق الأمان الشخصي والحماية من كل أنواع العنف؟
* هل هناك ملاجئ للنساء اللائي تعرضن للعنف على المستويات المحلية والوطنية؟ وهل هناك قضايا عنف ضد المرأة مثل التهجم، التعذيب، الحروق، إلخ، التي تعالج في المستشفيات، ومعلومات حول وقت وقوع الحادثة؟
* ما التدابير التي اتخذت لمساندة المرأة التى لا تجد مأوى؟
* هل هناك عدد من المستشفيات التي تحتوي على مرافق لتحديد حالات العنف الأسري، والإساءة الجنسية للنساء والأطفال والإساءة إلى النساء كبيرات السن ومعالجتها؟
* هل هناك مرافق توفر خدمات استشارية أسرية، وتقدم المساعدة القانونية المجانية وتمحوالأمية القانونية للمرأة؟
* هل هناك خدمات ومساعدة قانونية للنساء والبنات اللاتي تم استغلالهن في البغاء ؟
* هل هناك قوانين و سياسات تتعلق بمنع الاتجار بالنساء والبنات وتوفير الرعاية الصحية المناسبة لهم بالإضافة إلى الخدمات النفسية والإرشاد؟
* ما الخدمات الصحية التي تقدم للمرأة المعاقة وللمرأة المسنة؟
* ما الإجراءات التي اتخذت لتقليل الآثار السلبية للبيئة على المرأة؟
* ما التدابير التي يتعين اتخاذها لتفعيل دور المرأة في إدارة الموارد البيئية كالمياه والطاقة والوقود؟
* هل تشارك المرأة في صنع القرار البيئي على جميع المستويات؟
* ما الخطوات التي اتخذت لتقليل المخاطر الصحية التي تتعرض لها المرأة في المنزل من جَرَّاء الكثافة السكانية، والرطوبة، والدخان، والنفاد المحدود لمياه الشرب والصرف الصحي؟

* هل تم تقدير تأثر المرأة بالتدهور البيئي والمخاطر البيئية؟ وما الأسلوب أو المنهجية المتبعة في هذا الصدد؟
* ما الإجراءات التي اتخذت لتمكين المرأة من الموارد الطبيعية واستخدامها؟
* ما تدابير النفاذ إلى البنية التحتية؟ وما نسب المنازل في القطاع الريفي إلى مياه آمنة، ومراحيض، وكهرباء؟
* ما الإجراءات المتبعة لاحتواء العشوائيات ؟
* هل هناك مساواة للمرأة أمام القانون؟

الأمن الاقتصادي للمرأة

• **يتطلب الأمن الاقتصادي دعم إعادة التأهيل والبناء الاقتصادي**، للبنية التحتية مثلاً، أو لبرامج الحد للحد من بطالة الشباب كبرامج القروض الصغيرة، أو برامج تنشيط زراعة الملاك الصغار، أو إصلاحات من أجل تشجيع العدالة الاجتماعية والاقتصادية لتحسين القدرة على امتلاك الأراضي والحصول على الائتمان.

• يقتضي تحقيق الأمن الاقتصادي **توفير الاحتياجات الأساسية كحد أدنى**، ولكن يجب ألا يقتصر على مجرد إشباع الحاجات المادية الأساسية فحسب، بل ينبغي أن يتسع ليشمل الأوجه الأخرى غير المادية، أي لابد من تضمين عدد أكبر من العوامل النوعية في الأمن الاقتصادي: مثل الحرية الشخصية وكرامة الإنسان، بالإضافة إلى المشاركة الفعالة في الحياة المجتمعية . (١)

• الحق في التنمية معناه **تقليل الفروق/التفاوتات**، والهدف الرئيس/النهائي هو القضاء على الفقر، إلا أن اختلاف توزيع الموارد وخط الأساس يتطلبان تحديدًا مختلفًا للأهداف. فهدف تقليل الفروق والمساواة يتطلبان على القضاء على أسوأ مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان .

• يجب القضاء على أغلب القيود القانونية التي تعرقل وصول المرأة إلى عوامل الإنتاج من الأراضي ورأس المال والتكنولوجيا والخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة. (٢)

• **تطبيق بعض التغييرات على الموازنة بما يسمح بإدماج النوع الاجتماعي في إطارها**، منها عمل تغيرات في الموازنة تتضمن فحص السيناريوهات البديلة لتخفيض العجز في الموازنة مع تدعيم الاحتياجات الخاصة بالنواحي الرعائية وتخفيض مجالات عدم المساواة؛ فالعمل التقليدي للموازنة نادرًا ما يأخذ اعتبارات النوع الاجتماعي في الحسبان عند حساب العائد والنفقة. وتتطلب إعادة التغيرات في الموازنة فحص الأدوار التي يلعبها الرجل و المرأة بفئاتهما كافة، آثار الموازنة على النمو في الأجلين المتوسط والطويل.

---

(١) محمود محي الدين و سحر نصر، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٩٨.

(2) Mahbub. Ull Haq, **Op. Cit.**, P. 97-98.

• **إدراج النوع الاجتماعي في خطط وزارة المالية** وسياساتها وبرامجها (على المستوى الجزئى)

و هذا يتطلب تدقيقًا يأخذ في الاعتبار الاحتياجات المختلفة لسياسات وزارة المالية وخططخا وبرامجها.

• **إدماج احتياجات النوع الاجتماعي في السياسات والإصلاحات الاقتصادية**؛ بما يزيد من تأثيراتهم الإيجابية، و يضعف من تأثيراتهم السلبية.

• **دمج منتظم للشروط والأولويات والحاجات الخاصة بالرجال والنساء في جميع السياسات للنهوض** بنشاطات مبنية على المساواة بين الرجل والمرأة، أو تعبئة جميع السياسات والتدابير العامة بهدف تحقيق المساواة، مع الأخذ في الاعتبار أثرها على الوضع الخاص بالنساء والرجال لدى تطبيقها ومتابعتها وتقييمها.

• **تشجيع المساواة بين الجنسيْن كعامل أساسي واستراتيجي في دعم استراتيجية الأمن الاقتصادي للمرأة**، فهناك أيضًا الحاجة الرئيسة لبيئة مؤسساتية تعطى حقوقًا وفرصًا متساوية للنساء والرجال, وإطلاق عملية النمو الاقتصادي الذي يؤدى إلى خلق فرص عمل وفيرة و تنوع في النشاط الاقتصادي، وتوسع في استحداث فرص العمل و تهيئة البيئة والخدمات السوقية التي تتيح للمرأة الجمع بين الدور الإنتاجي و الدور الاجتماعي.

• **مكافحة الفقر** و صياغة سياسات و برامج فعالة مصممة خصيصًا للنساء.

• **إعداد برامج التدريب المهني و التقني للمرأة** بما يتواكب واحتياجات سوق العمل.

• **دراسة دلالات السياسات والبرامج الحالية والمستقبلية على العمل الرعائي (من دون أجر)** الذي ما تقوم به المرأة عادة وتحليلها.

• **نشر الاستحقاقات الاقتصادية الأساسية على نطاق واسع بدءًا من** (التعليم والتدريب والإصلاح الزراعي وتقديم الائتمان) إلى توسيع إمكانية الحصول على الفرص التي يتيحها الاقتصاد.

• **التدخلات المؤسسية لتعزيز القدرات والنهوض بالفرص الاجتماعية** ودعم الترتيبات السوقية.

• قدمت الأدبيات عددًا من الاقتراحات لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، تتمثل في الآتي(١):-

* عمل شراكة بين الفقراء و الأغنياء .

* إعطاء «مضامين دنيا» للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية مثل تحديد «حد معيشة أدني» يفي باحتياجات الفرد وأسرته على أن تتكفل الدولة بتوفيره .

(١) بالنسبة إلى الاقتراحات المذكورة انظر : (لجنة حقوق الإنسان بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، د و 1998 , ZIELINSKI)

* أن يأخذ «محقق الأهالي» (OMBUDSMAN) (١) على عاتقه الإعلان عن احتياجات الفقراء واتخاذ الإجراءات التي يكفلها القانون لتحسين أوضاعهم. كما أن عليه عدم انتظار الشكاوى التي تأتي إليه من الفقراء ليحكم بناء عليها .
* أن يوضع الحد من الفقر والقضاء عليه في مقدمة سلم الأولويات القومية بحيث يصبح أحد أهداف التنمية الاقتصادية، مثله مثل رفع معدل نمو الدخل القومي وزيادة الادخار والاستثمار وخفض معدل التضخم ... إلخ ويتطلب تحقيق ذلك قرارًا سياسيًّا .
* فهم ديناميكية انتشار الفقر ويتضمن هذا شقيْن، الشق الأول يتمثل في فهم العوامل التي تساعد على توريث الفقر عبر الأجيال و ارتفاع نسبته بين النساء.

• **تبنى حزمة من السياسات العامة المقترحة من الأمم المتحدة لضمان التشغيل الكامل والقضاء على الفقر**، ورصد التشغيل والفقر، وخلق شبكات أمان فعالة. وتقوم هذه الشبكات بتحويل ما يكفي من الدخل لضمان حد أدنى من العيش الكريم لجميع المحتاجين، وتوفر بشكل خاص التعويض المناسب للعاطلين عن العمل . غير أن التنمية القائمة على تمكين الفقراء من خلق فرص العمل تتوقف: على تحقيق التشغيل الكامل ضمن خطة تنموية تنحاز إلى لفقراء، وتؤسس لنمو يعتمد على كثافة العمل ويخلق فرص العمل المنتج والمربح لجميع من هم في حاجة إلى العمل، ولكن جوهر عملية التنمية القائمة على تمكين الفقراء هو الإصلاح المؤسسي واسع النطاق الذي يؤدي إلى زيادة حصة الفقراء في هيكل السلطة فى المجتمع؛ ذلك أن الإصلاح المؤسسي هو الطريق إلى تعظيم رأس المال الاجتماعي للفقراء. إن الإصلاح المؤسسي يمثل قلب التنمية القائمة على تمكين الفقراء، ومن دونه تتباطأ معدلات النمو. بَيْدَ أن الأهم من ذلك أن النمو الذي يتم في سوق غير خاضعة للضوابط ينحاز بشكل واضح إلى الأغنياء ويعاقب الفقراء . (٢)
• اعتماد قائمة للمراجعة كمية و كيفية للأمن الاقتصادي مع الاسترشاد في هذا الخصوص بهذه الأسئلة :
* هل يؤخذ الاقتصاد الرعائى في الاعتبار؟
* هل تقوم الدولة بدراسة الاحتياجات المختلفة للمرأة و الرجل لضمان إدماجها في الخطة، ومن ثم الموازنة العامة للدولة؟

---

(١) «محقق الأهالي» (وهو الترجمة العربية التي أطلقناها على ال OMBUDSMAN) وهو موظف مهمته بحث شكاوى الأفراد تجاه السلطات الحكومية، ولا يوجد هذا المنصب القانوني في كل الدول؛ ففي مصر مثلا حيث لا يوجد هذا المنصب، فإن مجلس الدولة يقوم بدور مشابه لذلك .
(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢، **مرجع سبق ذكره**، ص٩٥-٩٦.

* هل تحسب نسبة إسهام المرأة العاملة في الناتج الوطني العام؟
* ما السياسات والإجراءات التي تم اتخاذها للتخفيف من الأعباء الملقاة على كاهل المرأة، ومساندتها في أدوارها المتعددة؟ ما الخدمات المقدمة لرعاية طفل المرأة العاملة؟
* ما القوانين التي تحمي حقوق المرأة العاملة؟ وما إجراءات المتابعة و التقييم لهذه الحماية ؟
* ما الإجراءات التي يمكن أن تواجه الممارسات التمييزية لأصحاب الأعمال الخاصة ضد النساء بسبب الحمل والولادة؟
* هل تمت مواجهة المشكلات التي تواجه المرأة الفقيرة والتي وتعوق عملها، وتحول دون حصولها على القروض (مثل الارتباط بالعائلة، الحصول على القروض ، نقص المعلومات عن برامج القروض، الافتقار إلى الخبرة في التعامل مع المؤسسات المالية، عدم وجود بطاقة شخصية، ولا ضمان)؟ ما الإجراءات التي اتخذت من أجل القضاء على هذه المشكلات؟
* هل تمت مراجعة الشروط القانونية والقواعد المنظمة والحاكمة للحصول على الموارد المنتجة للمشروعات التي تديرها النساء المعيلات؟
* ما أنواع الدعم المقدمة للمرأة لتسهيل حصولها على القروض: التعريف بفرص الاستثمار المتاحة، التدريب على الإنتاج و الإدارة، بدائل ادخارية لتمويل المشروع، مراكز لرعاية الأطفال، تسهيلات لتسويق المنتجات، إجراءات مبسطة للحصول على القرض؟
* ما متوسط حجم القروض التي تحصل عليها النساء الفقيرات؟
* ما أسباب عزوف المرأة الفقيرة عن الاستفادة بالقروض المقدمة من البنوك والجهات المختلفة المانحة؟ هل تعزى إلى عدم توفر الضمانات المطلوبة، طول الإجراءات، صغر حجم القروض، عدم مرونة مواعيد سداد القروض وجداوله؟
* هل هناك آليات تمويل لتخفيف العبء عن النساء الفقيرات؟
* هل هناك إحصائيات تشير إلى امتلاك النساء للأراضي؟
* ما الإجراءات التي اتخذت للحد من عمالة الأطفال؟
* هل هناك إحصائيات مصنفة لتحديد عدد النساء الحاصلات على الائتمان من البنوك كأفراد مستقلين؟ وما معدلات سداد القروض بالنسبة إلى النساء؟
* ما الإجراءات التي اتخذت لتوفير أسواق صغيرة لتسويق إنتاج المشروعات التي تقوم بها المرأة الفقيرة؟

* هل تستطيع المرأة الفقيرة الحصول على الخدمات القانونية مجانًا إذا كانت لا تملك دفع قيمتها؟
* هل هناك آلية أو جهاز لرصد التحسن فى أحوال المرأة الفقيرة؟
* ما التدابير التي تم اتخاذها لإدماج المرأة المعيلة في قوة العمل؟
* هل تم تقييم آثار الإصلاح الاقتصادي على المرأة الفقيرة والمعيلة و العاملة؟ وما الإجراءات التي اتخذت من أجل تقليل هذه الآثار السلبية على المرأة وتخفيضها؟
* هل جرى تخصيص قدر من موارد الدولة من أجل توفير الفرص الاقتصادية للمرأة الفقيرة ومن أجل تنفيذ مشروعات تستفيد منها؟
* هل جرى تمكين المرأة الفقيرة من الحصول على مساكن بتكلفة معقولة؟
* ما الإجراءات التي تم اتخاذها لحماية المرأة الفقيرة العاملة في القطاع غير الرسمي؟
* هل تم تعديل نظام الضمان الاجتماعي بما يكفل حقًّا مساويًّا للمرأة في القطاع غير الرسمي؟
* هل هناك آليات جديدة للتوسع في مظلة التأمين الاجتماعي و تغطية المرأة في القطاع غير الرسمي؟
* ما الآليات التي تم إنشاؤها (مؤسسات وسيطة) لتوفير قروض للمرأة الفقيرة؟
* هل هناك استراتيجية للتشغيل مستجيبة لاحتياجات المرأة؟
* ما الخطوات اللازمة التي تم اتخاذها للتصدي لبطالة المرأة؟
* هل هناك استراتيجية لمساندة المرأة العاملة ؟
* هل يجري تحديد الاحتياجات التدريبية للعمالة النسائية؟
* ما الإجراءات التي اتخذت لحماية المرأة في فترة الحمل والرضاعة في مكان العمل؟
* ما التدابير اللازمة التي تم اتخاذها للتصدي لبطالة المرأة, أو إعادتها إلى سوق العمل بعد انقطاع لرعاية أولادها؟
* هل تم تقدير احتياجات المرأة الريفية؟
* هل هناك آليات لتوفير الخدمات الائتمانية للمرأة الريفية؟
* هل تستفيد المرأة الريفية من التدريبات على استخدام التكنولوجيا الزراعية لتوفير الوقت والمجهود. مادام تمثيل المرأة في القطاع الزراعي يعد تمثيلاً عاليًا؟
* ما الإجراءات التي ابتعت لتحقيق المساواة في الأجر في القطاع غير الرسمي والزراعي؟
* هل هناك مبادرات من الدولة لدعوة القطاع الخاص إلى تشغيل المرأة مع ضمان تكافؤ الفرص ؟

* هل تتم دراسة اتفاقيات التجارة الحرة ضمن استجابتها لاحتياجات المرأة ؟ وكيف جرت مساعدة المرأة على مواجهة آثار العولمة و اتفاقيات التجارة الحرة؟
* ما الخدمات التي تقدمها شبكات الأمان للمرأة الفقيرة؟ وما حجمها؟

الأمن السياسي للمرأة

• ولكي نتمكن من إلى إرساء **قواعد تكفل تحقيق أمن المجتمع واستقراره**؛ يجب نزع سلاح الأطراف المتنازعة وتفكيكها، إعادة الإدماج والتأهيل المهني للمحاربين القدامى، وقف الأسلحة وتدميرها والسيطرة في الأسلحة الصغيرة، تشجيع الوفاق الوطني والحوار بين المجموعات المختلفة، كتعاون الأعراق المختلفة في مشروعات التنمية وإعادة البناء، توفير الدعم الفني لبرامج حل النزاعات التي يقوم بها المجتمع نفسه، توفير الدعم الفني لإعلام مستقل ودعم مجموعات الدعوة من خلال الإعلام الحر، تشجيع الاعتراف بحقوق الهوية للجماعات خاصة الأقليات الدينية والعرقية، مساعدة اللاجئين على الوطن وإعادة توطينهم وإدماجهم, مع الاهتمام بالمرأة والطفل بصفة خاصة، بصفتهما أكثر المتضررين. (١)

• **تبني سياسات تكفل تحقيق التوازن الأفضل في استخدام الموارد و الحد من الإنفاق الهائل على التسليح** و الاستهلاكية المفرطة و المهدرة لموارد العالم كله، وإعطاء أهمية قصوى لتحقيق السلم والتوافق بين الشعوب .

• **تتطلب مشكلات انتشار الأسلحة الصغيرة تنمية اقتصادية، وإصلاح قطاع الأمن، وتغيير القواعد الثقافية، وكذلك الحد من الأسلحة وإجراءات لنزع الأسلحة من خلال تجميع هذه الأسلحة وتدميرها**. ففي حالات السلم، يكون انتشار الأسلحة الصغيرة وتأثيرها نتيجة لانتشارها وللبطالة، والفجوات الضخمة في مستويات المعيشة، وغياب أو عدم وجود الشرطة، وبسبب آليات النظام العام الأخرى، وغياب الممارسات الديمقراطية، وانتشار ثقافة العنف. (٢)

• يجب أن تتم **مناقشة فكرة عمليات السلام من أجل الأمن الإنساني** بصورة وقائية، بروح العمل الجماعي من قبل مصدرى الأسلحة وموردها الذين يتلقون المساعدات التنموية. (٣)

(1) Sverre Lodgaard, Op. Cit, P.22.
(2) Ibid, P.9.
(3) Ibid, P.8.

• **إصلاح أو تقوية الهياكل والمؤسسات** مثل الإصلاح الدستوري والقضائي وإصلاح قطاع الخدمات المدنية والانتخابات، وتشجيع الشفافية في عملية اتخاذ القرار والحكم الرشيد كأساس عام لنظام سياسي مستقر، وتشجيع العمليات الرسمية وغير الرسمية للمشاركة السياسية واسعة النطاق مثل المساعدات الفنية لتشجيع النمو الديمقراطي في كل من العمليات السياسية الحكومية وغير الحكومية، وخلق مساحة داخل المجتمع المدني من أجل التعبئة السياسية وتجميع المصالح وحل النزاعات المحلية. (١)

• **تمثل تقوية المنظمات النسائية وتوسيع دور المرأة في الحياة العامة والسياسية** في الوطن العربي استراتيجية أساسية من أجل تحقيق مجتمع مدني فعال ومشارك، ومن أجل الوصول إلى ديمقراطيات مستديمة لخدمة مصالح المواطنين جميعًا. وقد أثبت الربط بين مشاركة المرأة والتقدم الاجتماعي قوته في تسريع التقدم في كل الدول وفي تيسير التعاون بين المنظمات النسائية وآليات النهوض بالمرأة والمنظمات غير الحكومية في العالم العربي. ولكن في حالة المرأة العربية نجد أن مشاركتها في مجال السياسة ما زال منخفضًا عند مقارنتها بقطاعات أخرى مثل التعليم و الاقتصاد. ويعود عدم النشاط السياسي للمرأة إلى أن المجال السياسي ليس مجالاً آمنًا لمشاركة النساء. (٢)

• غير أنه أجل **الوصول إلى تمثيل كبير في الحياة العامة**، يجب أن يتاح للمرأة تكافؤ فرص في ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية، وأن تكون المرأة مشتركة بصورة كاملة ومتساوية في عملية اتخاذ القرار على كل المستويات، دوليًّا وقوميًّا ومحليًّا. ومن ثم، فإنه من الضروري أن تشارك المرأة في الحياة العامة للاستفادة من إسهامها، ولحماية مصالحها وحتى يتحقق المبدأ القائل بأن التمتع بحقوق الإنسان ملك لكل البشر بغض النظر عن النوع الاجتماعي. وأخيرًا، فإن مشاركة المرأة الكاملة ضرورية ليس فقط من أجل تمكينها، ولكن من أجل تقدم المجتمع ككل.

• **تبني استراتجية لإدارة الصراعات والوقاية منها تكون أقل تكلفة من إدارتها في الجوانب السياسية والاقتصادية والبشرية** . فالوقاية من الصراعات تحول دون تفاقم التوترات إلى صراع عنيف ، وتسمح باستخدام آليات التحذير المبكرة مما يتيح للمجتمع الدولي مراقبة العلاقات بين الدول وداخلها ، وتؤدي إلى تسهيل المشاركة الخارجية قبل أن تتفاقم التوترات إلى حد لا يمكن وقفه . وهكذا يجب أن تكون «إدارة السلام» لا الصراع هي المهمة الرئيسة للمنظمات الإقليمية والدولية وغيرها من الهيئات المنخرطة

---

(1) John G. Cockell, Conceptualizing Peace Building: Human Security and Sustainable Peace, in: Michael. Rugh (editor), "Regeneration of War-Torn Societies", (London: Macmillan, 2000), P. 21.

(٢) سلوى شعراوي جمعة، تقدم المرأة العربية٢٠٠٤، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٩.

في أنشطة إدارة الصراعات . إن صون الحقوق الإنسانية يؤدي في الوقت نفسه إلى تعزيز الأمن؛ فليس هناك شك في أن احترام الحقوق الأساسية للإنسان هو الضمانة الكبرى والدعامة الأساسية اللتان تقيان المجتمع من التقلبات السياسية والاجتماعية التي يمكن أن تحدث نتيجة لإهمال هذه الحقوق أو عدم وجودها في الأساس . وترتبط فكرة الإجراء الوقائي ارتباطًا وثيقًا بمفهوم الأمن الإنساني . (١)

• **يجب العمل على تعزيز دور المجتمع المدني في المشاركة و المساءلة و بناء القدرات.**

• **اعتماد** قائمة للمراجعة كمية و كيفية لتحري وجود الأمن السياسي من عدمه تنطوي مع الاسترشاد في هذا الخصوص بهذه الأسئلة:

* هل هناك تدابير لحماية النساء و الأطفال و المسنين في أثناء النزاعات المسلحة وإدماجهم بعد النزاع ؟
* هل هناك خطوات واضحة للبدء في إصلاح سياسي و مؤسسي؟ وهل تمت دراسة احتياجات المرأة في هذا النطاق؟
* ما التدابير لبدء إصلاح سياسي و مؤسسي ؟ هل تمت دراسة أثر هذه السياسات على المرأة ؟
* ما الإجراءات التي اتبعت لتشجيع المرأة على المشاركة فى النقابات العمالية؟
* ما الخطوات التي اتخذت للقضاء على العوائق التي تمنع المرأة من الوصول إلى المناصب فى الأحزاب ؟
* ما طبيعة مشاركة المرأة فى العمل الحزبي؟ و ما التدابير التي تتخذها الأحزاب السياسية لزيادة عضوية المرأة؟
* إلى أي مدى تشارك المنظمات النسائية في وضع السياسات؟ هل هناك آليات لتأمين هذه المشاركة؟
* ما الخدمات المساندة التي يتم توفيرها لتمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة؟
* ما المعايير التي جرى وضعها لمراكز صنع القرار ضمانًا لعدم التمييز؟
* ما التدابير التي اتخذت للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة؟
* هل هناك سياسات للتمييز الإيجابي لصالح المرأة حتى لو كان لفترة محدودة؟ هل هناك كوتا للنساء في الهيئات التشريعية المحلية والوطنية، وفي مواقع صنع القرار؟
* هل هناك استراتيجية لدعم المرأة للوصول إلى مائدة المفوضات ؟
* هل هناك استراتيجية لمساندة المرأة للخروج إلى المجال العام ؟
* هل هناك مساواة في حقوق المواطنة للمرأة وللرجل؟

(1) Jose Ayala-Lasso, Kentaro Serita, and Takashi Inoguchi, (eds.), "Our Planet and Human Security" Selected Papers Delivered at the United Nations University Global Seminar <96 Shonan Session. Kobe, Japan, 1-4 October 1996.
<http://www.unu.edu/unupress/planet.html> 08/09/01

وإلى هنا تنتهى توصيات الدراسة ونتائجها، آملة أن أكون قد وفقت في إنجاز هذا العمل، على نحوٍ يحقق بعض ما يطمح إليه، وأن يضيف شيئًا إلى المكتبة العربية، ليغدو لبنة فى صرحٍ يكتمل بجهود الآخرين .

والله الموفق،،،،

مراجع الدراسة

- الكتب:

١. إبراهيم الحيدري، **"النظام الابوي وإشكالية الجنس عند العرب"**، (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٣).

٢. أحمد مصطفى حسين، **"مدخل إلى تحليل السياسات العامة"**، (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٢).

٣. أمارتيا صن، **التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر**، ترجمة: شوقى جلال، (الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد٣٠٣، مايو٢٠٠٤).

٤. البنك الدولي، **"تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات: إدماج النوع الاجتماعي في التنمية من خلال المساواة في الحقوق و الموارد و الرأي"**، ترجمة: هشام عبد الله، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٤).

٥. الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ومنظمة المرأة العربية، **"التقرير السنوي الرابع للمنظمات الأهلية العربية: تمكين المرأة"**، (القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٤).

٦. الوكالة الكندية للتنمية الدولية، **"التعريف بالمساواة في النوع الاجتماعي ببرنامج الوكالة الكندية للتنمية الدولية في مصر"**، (القاهرة: برنامج الوكالة الكندية للتنمية الدولية في مصر، ٢٠٠٤).

٧. بام موريس، **"الأدب والنسوية"**، ترجمة: سهام عبد السلام، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٢).

٨. برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والصندوق العربي للانماء الاقتصادي و الاجتماعي وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، **"تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٥: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي"، ٢٠٠٥).**

٩. جوديث تاكر ومارجريت مربودر، **"النساء و النوع في الشرق الأوسط الحديث: فصول في التاريخ الاجتماعي"**، ترجمة: أحمد علي بدوي، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٣).

١٠. حمدي عبد الرحمن، **"المشاركة السياسية للمرأة: خبرة الشمال الافريقي"**، (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي، ٢٠٠١).

١١. سارة جامبل، **"النسوية وما بعد النسوية: دراسات ومعجم نقدي"**، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٢).

١٢. سعد أحمد الحجي، **"الجمعيات النسائية الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة توثيقية"**، مراجعة: يحيى فايز الحداد، (الكويت: د.ن.، ٢٠٠٠).

١٣. سلوى شعراوي جمعة (محرر)، **"تحليل السياسات العامة في الوطن العربي"**، (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٤).

١٤. صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، **"تقدم المرأة العربية ٢٠٠٤"**، (عمان: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ٢٠٠٤).

١٥. صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، **"البرنامج التدريبي لحقوق المرأة الإنسانية"**، (عمان: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ٢٠٠٤).

١٦. عزة وهبي وأمل محمود، **"نحو تحقيق الأهداف التنموية للألفية"**، (القاهرة: المجلس القومي للمرأة،٢٠٠٤).

١٧. على الدين هلال (محرر)، **"تحليل السياسات العامة: قضايا نظريه ومنهجيه"**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٨).

١٨. فاطمة الزهراء أزرويل، **"المسألة النسائية في الخطاب العربي الحديث من التحرير الى التحرر"**، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٣).

١٩. فهمي خليفة الفهداوي، **"السياسة العامة: منظور كلى في البنية والتحليل، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع"**، ٢٠٠١).

٢٠. كمال المنوفي، **"أصول نظم السياسة المقارنة "**، ط١، (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٧).

٢١. ـــــــــ، ليا ليفن، **"حقوق الإنسان: أسئلة وإجابات"**، (باريس: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «اليونسكو»، ٢٠٠٤).

٢٢. ليلى تكلا، **"لماذا المرأة. ولماذا الآن؟"**، (القاهرة: المجلس القومي للمرأة، ٢٠٠٥).

٢٣. ماري فلاشوفا وليا بياسون، **"المرأة في عالم غير آمن: العنف ضد المرأة حقائق وصور وإحصاءات"**، بدون مترجم، (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠٧).

٢٤. محمود شريف بسيوني، **"الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان: جزأن"**، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٥).

٢٥. نادية العلى، **"الحركة النسائية المصرية: العلمانية والنوع والدولة في الشرق الأوسط"**، ترجمة: مصطفى رياض ورءوف عباس، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤).

٢٦. هدى الصدة (محرر)، **"أصوات بديلة: المرأة والعرق والوطن في العالم الثالث"**، ترجمة: هالة كمال، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٢).

٢٧. هيفاء أبوغزالة ، "**المرأة في الحرب والسلام : السلام والآليات الدولية الفرص والتحديات**"، (عمان: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة-المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٤).

٢٨. ـــــــــ، ومايا مرسى، "**كتيب السيداو: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة**"، (عمان: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة-المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٦).

٢٩. ـــــــــ وشيرين شكري، "**الكاشف في الجندر والتنمية: حقيبة مرجعية**"، (عمان: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة-المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٦)

٣٠. ـــــــــ، "**دراسة تحليلية لمجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج العمل الدولي للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة**"، (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة -المكتب الإقليمي للدول العربية، ١٩٩٨).

٣١. ـــــــــ، "**المرأة في الحرب والسلام والآليات الدولية الفرص والتحديات**"، (عمان: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة-المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٤).

ثالثاً- دراسات وتقارير:

١. برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، "**تقرير التنمية الانسانية العربية لعام٢٠٠٢: خلق فرص للأجيال القادمة**"، (نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٢).

٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، "**تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام٢٠٠٣: نحو الحرية في الوطن العربي**"، (نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣).

٣. برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، "**تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام٢٠٠٤: نحو إقامة مجتمع المعرفة**"، (نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٤).

٤. برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، "**تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام٢٠٠٥: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي**"، (نيويورك، المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٥).

٥. برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ومعهد التخطيط القومي (مصر)، **تقرير التنمية البشرية: اختيار مستقبلنا نحو عقد اجتماعى جديد**، (القاهرة: معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٥).

٦. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤).
٧. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **"أعمال الندوة الإقليمية حول حقوق الإنسان والتنمية"**، (القاهرة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣).
٨. المؤتمر السنوي السادس والخمسون لإدارة شؤون الإعلام/المنظمات غير الحكومية بالأمم المتحدة **"أمن البشر وكرامتهم: الوفاء بوعد الأمم المتحدة"**، (نيويورك، ٨-١٠سبتمبر٢٠٠٣).
٩. بثينة الديب، **تقرير العنف ضد المرأة في مصر**، (القاهرة: المجلس القومي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ٢٠٠٧).
١٠. صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة، **الحركة النسوية في العراق: مسيرتها وتطورها**، (عمان: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة- المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٧).
١١. صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، **"مفهوم النوع الاجتماعي"**، (عمان: مكتب غرب آسيا بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٠).
١٢. عزة سليمان وهدى صبحي، **"تضمين النوع الاجتماعي في المجرى الرئيسي للتنمية: الخطط والبرامج والمشروعات، التخطيط المتابعة والتقييم"**، (القاهرة: المجلس القومي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٥).
١٣. لجنة أمن الإنسان، **"أمن الإنسان الآن: حماية الناس وتمكينهم"**، (نيويورك، لجنة أمن الإنسان، ٢٠٠٣).

برامج تدريبية:

١. سلوى شعراوي، برنامج تدريبي: **"تحليل وتقييم السياسات العامة "**، (القاهرة: المجلس القومى للمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ٢٠٠٤).
٢. عن تقرير أمن الإنسان الآن: قاضي المحكمة العليا للولايات المتحدة إيرل وارن في قضية تروب ضد دالاس، ١٩٥٨، كما اقتبس عنه في اللجنة المستقلة للقضايا الإنسانية الدولية ١٩٨٨.

دوريات:

١. ج جوديت غردام، النساء وحقوق الإنسان والقانون الدولى الإنساني، **"المجلة الدولية للصليب الأحمر"**، العدد٦١، سبتمبر١٩٩٨.
٢. عباس حسين جواد وأرزوقى عباس عيد، **"صياغة السياسات العامة إطار منهجي "**. جامعة أهل البيت العراق، العدد الأول لمجلة أهل البيت عليهم السلام.
<http://www.ahlulbaitonline.com/karbala/html/jurnal/١/siaga.htm#_Toc٣٣٦٧٣٨٠٤>

References

Documents & Treaties:

1. **"Convention on the Rights of the Child."**
<http://www.unhcr.ch/html/menu3/b/k2crc.htm>.

2. **"Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women."** <http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/states.htm>.

3. **"Declaration on the Protection of Women and Children during Emergency and Armed Conflict",**
<http://www.aihr.org.tn/arabic/convinter/Conventions/HTML/declarationprotecfemen1974.htm>

4. **"Optional Protocol to the Convention on All Forms of Discrimination Against Women",** Asian Indians of Hampton Roads.
<http://www.aihr.org.tn/arabic/convinter/Conventions/HTML/protocolfemme.htm>.

5. **"Res. 52-100 Regarding the Follow up of the Fourth Conference Concerning Women",** Asian Indians of Hampton Roads,
<http://www.aihr.org.tn/arabic/convinter/Conventions/HTML/pekin5.htm>.

6. **"The CEDAW Declaration ",**
<http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b021.html>.

7. **"The United Nations Charter":**
<http://www.un.org/arabic/aboutun/charter/charter.htm>.

8. "The Egyptian Constitution." **The Egyptian Government.**
<http://www.misr.gov.eg/arabic/laws/constitution/index.asp>.

9. **"The Declaration of the Right to Development" The United Nations Development Program.**
<http://arabhumanrights.org/cbased/ga/development-declaration86a.html>.

10. "Treaty Concerning Women's Political Rights". The University of Minnesota
<http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b023.html>.

Books:

1. A. Thomas Birkland, "**An Introduction to the Policy Process: Theories, concepts and Models of Public Policy Making**", 2nd edition, (New York and London: M.E Sharpe. Armonk, 2005).

2. Ann Mcclintock, Aamir Mufti, Ella Shohat (editors), "**Dangerous Liaisons: gender, nation, and postcolonial perspectives**", (Minnesota: The University of Minnesota Press, 1997).

3. Caroline Moser, "**Gender Planning and Development: Theory Practice and Training**", (London: Routeledge UK, 1993).

4. Caroline Thomas and Peter Wilkin (editors), "**Globalization, Human Security, and the African Experience**", (Boulder/London: Lynne Rienner Publishers Inc., 1999).

5. E. James Anderson, "**Public Policy Making**", (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1994).

6. Farkhonda Hassan, "**The Electoral System and the Effect on Women Membership in Legislative Bodies: The Political Participation Manual**", (Cairo: National Council for Women and UNDP, 2004).

7. H. S. Shryock, & J. S. Siegel, "**The Methods and Materials of Demography**", 2nd Edition, (San Diego, California: ElSevier Academic Press, 2004).

8. Irene Timber (editor), "**Persistent Inequalities, Women and World Development**", (New York: Oxford University, 1990).

9. Maggie Humm, "**The Dictionary of Feminist Theory**", 2nd edition, (New York, London: Prentice Hall/Harvester Wheatsheaf, 1999).

10. Majid Tehranian (editor), "**Global Governance for Human Security. Worlds Apart: Global Governance and Human Security**", (London: I.B. Tauris & Toda Institute for Global Peace and Policy Research, 1999).

11. Michael E. Kraft and Scott R. Furlong, "**Public Policy: Politics, Analysis and Alternatives**", (Washington D.C: C.Q Press, 2004).

12. Rugh Michael (editor), "**In Regeneration of War-Torn Societies**", (London: Macmillan, 2000).

13. Susan Alice Watkins, Marisa Rueda & Marter Rodríguez, "**Introducing Feminism**", (Duxford, Cambridge: Allen Unwinpty ltd.,1999.(

14. Thanh-Dam Trunong, Saskia Wieringa & Amrita Chhachhi (Editors), "**Engendering Human Security: Feminist Perspectives**", (London and New York : Zed Books Ltd, 2006).

15. The Ministry of Foreign Affairs of Japan, "**Diplamatic Bluebook 2000: Toward the 21st Century Foreign Policy for a Better Future**", (Tokyo: Ministry of Foreign Affairs, 2000).

< http://www.mofa.go.jp/policy/other/bluebook/2000/index.html>.

16. Thomas R. Dye, "**Understanding Public Policy**", (New Jersey: Prentice-Hall, 1972.(

17. Toy M. Shafritz, E. W. Russell, "**Introducing Public Administration>**, (New York: Longman, 1996).

18. United Nations, "**Everyone's United Nations: A handbook on the Work of the United Nations**", (New York: UN, 1985).

19. UNIFEM, "**Paving the Road towards Empowerment**", (Amman: UNIFEM Regional Office, 2002).

Reports:

1. Commission on Human Security, "**Human Security Now**", (New York: Commission on Human Security , 2003).

2. Elhadj Sy, "**Gender, HIV/AIDS, and Human Security**", United Nations, Division for the Advancement of Women, 2001.

<http://www.un.org/womenwatch/daw/csw/Sy2001.htm> 22 Aug. 2001

3. Kofi Annan, "The Causes of Conflict and the Promotion of Durable Peace and Sustainable Development in Africa," "**Secretary-General's Report to the United Nations Security Council**", 16, April, 1998.

<http://www.un.org/ecosocdev/geninfo/afrec/sgreport/index.html> 8 Aug. 2001

4. Helena Hofbauer Balmori, "Gender and Budgets.", "**Overview Report**", Bridge Overview Development- Gender, 2003.

5. Ministry of Foreign Affairs of Japan, "**Canada-Japan Action Agenda for Peace and Security Cooperation**" Overview of Japan-Canada Relations», 17 Sept., 1999.

<http://www.mofa.go.jp/region/n-america/canada/p_ship21/annex3.html>. 9 Aug. 2001.

6. Paz Buttedahl, Viewpoint: True Measures of Human Security, "**IRDC Reports** 22.3, October 1994.

<http://www.idrc.ca/books/reports/V223/view.html> 8 Aug. 2001

7. Rosalind Boyd, "**The Canadian Human Security Approach-A Gender Sensitive Strategy?**", Feminist Institute of Henrich Boell Foundation in Collaboration

with the Freidrich Ebert Foundation and Women Security Council, Oct. 2003.

8. Shamim Meer and Charlie Sever, **Gender and Citizenship: Overview Report**, Institute of Development Studies, BRIDGE Publications, 2004.

9. 'Secretary General's Report to the United Nations Security Council, **"The Causes of Conflict and the Promotion of Durable Peace and Sustainable Development in Africa"**.
<http://www.un.org/ecosocdev/geninfo/afrec/sgreport/index.html>.

10. The Ministry of Foreign Affairs of Japan, **"Japan's ODA Annual Report 1999"**.
<http://www.mofa.go.jp/policy/oda/summary/1999/ov2_1_04.html>.

11. UNICEF, **"The State of World>s Children"**, (New York: UNICEF house, 2004).

12. United Nations Development Program, **"Human Development Report 1993"**, (New York: Oxford University Press, 1994).

13. United Nations Development Program, **"Human Development Report 2001"**, (Oxford: Oxford University Press, 2002).

14. United Nations Fund For Women, **"World Women 2000"**.
<http://unstats.un.org/unsd/demographic/ww2000/table2b.htm>.

15. United Nations Institute for Disarmament Research, **"Human Security."**, 2008. <http://www.unidir.org/html/en/human_security.html>.

16. United Nations, **"Report of the Fourth World Conference on Women, Beijing1995"**, Document: (A/CONF.177/20 and Add. 1) chapter I, resolution1, annex I, 1995.

17. United Nations University, **"Advancing Knowledge for human Security and Development: UNU Strategic Plan"**, Tokyo, 2 Dec 1999.

18. World Bank, «**Gender and Development in the Middle East and North Africa: Women in the Public Sphere- MENA Development Report**», (Washington D.C: World Bank, 2004).

19. World Bank, «**Engendering Development Report**», 2007.

20. World Health Organization, «**The World Health Report 2004**».UNAIDS, «Report on the global AIDS epidemic: A UNAIDS 10th Anniversary Special Edition, 2006».

21. World Economic Forum, «**The Global Gender Gap Report 2007**», (Geneva: World Economic Forum, 2007).

Periodicals:

1. Arabinda Acharya and Amitav Acharya, Human Security in the Asia Pacific: Puzzle, Panacea, or Peril, «**CANCAPS Bulletin du CONCSAP**», No. 27, November 2000.

<http://www.iir.ubc.ca/cancaps/cbul27.html#husec> 22 Aug. 2001

2. Ayala-Lasso, Jose. Kentaro Serita, and Takashi Inoguchi, eds. "Our Planet and Human Security" Selected Papers Delivered at the «**United Nations University Global Seminar**» <96 Shonan Session. Kobe, Japan, 1-4 October 1996. <http://www.unu.edu/unupress/planet.html>. 9 Aug. 2001

3. Bjorn Moller, The Concept of Security: The Pros and Cons of Expansion and Contraction,»**Copenhagen Peace Research Institute (COPRI) Working Paper**, 2000.

<https://wwwc.cc.columbia.edu/sec/dlc/ciao/oljourfrm.html> 9 Aug. 2001

4. Dan Henk, «Human Security: Relevance and Implications, «**Parameters**», Summer 2005.

<http://www.carlisle.army.mil/usawc/Parmaters/05/summer/henq.pdf>.

5. David A. Baldwin, the Concept of Security, «**Review of International Studies**» ,23 Jan 1997.

6. George MacLean, Instituting and Projecting Human Security: a Canadian Perspective, **Australian Journal of International Affairs,** 54.3, 2000.

7. Jr. Mc. Abad, The Challenge of Balancing State Security with Human Security, «**Indonesian Quarterly**», XXVII.4, 2000.

8. Kanti Bajpai, Human Security: Concept and Measurement, «**Kroc Institute Occasional Paper**», No.19:OP:1, Notre Dame University, August 2000. <http://www.nd.edu/~krocinst/ocpapers/op_19_1.PDF> 8 Sept. 2001

9. Lloyd Axworthy, NATO's New Security Vocation, «**NATO Review**», Vol.47, 2-1999.

10. Paul Heinbecker, Human Security, «**Canadian Foreign Policy**», 7.1, 1999.

11. Ramesh Thakur, The UN and Human Security, «**Canadian Foreign Policy**» 7.1 (1999).

<Abstract available online at: http://www.carleton.ca/npsia/cfpj/> 21 Aug., 2001.

12. Sabine Alkire, "A Conceptual Framework for Human Security", Center for Research on Inequality, Human Security and Ethnicity, «**CRISE working paper2**», Queen Elizabeth House, University of Oxford, 2004.

13. Tim Dunne and J. Wheeler Nicholas, «>We the Peoples>: Contending Discourses of Security in Human Rights Theory and Practice», «**International Relations: SAGE Publications**», (London: Thousand Oaks, CA and New Delhi, Vol. 18(1), 2004).

14. Wayene Nells, Reconciling Human and National Security in Mongolia: A Canadian Perspective, «**North Pacific Policy Papers 6**», Program on Canada-Asia Policy Studies, Institute of Asian Research, University of British Columbia, 2000.

<http://www.pcaps.iar.ubc.ca/pubs/asian%20book%206.pdf>. 29 Aug. 2001

15. Yuval-Daviz Nira, "**Human Security and the Gendered Politics of Belonging**", Paper presented at the **Symposium on Justice, Equality and Dependency in the Post Socialist Conditions, The University of Warwick: Center for the Study of Women and Gender, 2003**".

Statements & Addresses & Lectures:

1. Amartya K. Sen, **"Why Human Security?, Text of presentation at the 'International Symposium on Human Security"** in Tokyo, 28 July, 2000.

2. Anwarul Karim Chowdhury, "Human Security: A Broader Dimension" Keynote Paper Presented at **«the Fourth United Nations Conference on Disarmament Issues»**, Kyoto, Japan, 27 July 1999. <http://www.un.int/bangladesh/ga/st/others/humansecurity.htm> 9 Aug. 2001

3. Keizo Takemi, Approach to the Mounting Concern of Human Security, **«Remarks to the 2000 Annual Meeting of the Trilateral Commission»**, Tokyo, 2000. <http://www.trilateral.org/annmtgs/trialog/trlgtxts/t54/tak.htm> 9 Aug. 2001

4. Keizo Takemi. **"New Forms of Development Towards the 21st Century Which Focus on the Dignity of the Individual."** Keynote Address by the State Secretary for Foreign Affairs Keizo Takemi at the «International Symposium on Development. United Nations University, Tokyo, 24 June 1999». <http://www.mofa.go.jp/policy/human_secu/speech9906.html>. 28 Aug. 2001

5. Keizo Takemi, "Capacity Building for Human Dignity: The Essence of the International Order in the 21st Century", **«Address at a Lecture Meeting Hosted by the Asia Society, New York, 1 September 1999»**, <http://www.mofa.go.jp/policy/human_secu/speech9909.html> 28 Aug. 2001

6.Lloyd Axworthy, **"Human Security: Security for People in a Changing World"** <http://www.summitamericas. org/Canada/HumanSecurity-english.htm> 9 Aug. 2008

7. Lloyd Axworthy, **"Notes for an address by to the Instituto Tecnolgico Autnomo de México (ITAM)"**, Canada's Human Security Agenda for the Hemisphere, Mexico City, Mexico, 11 January 1999. <http://www.dfait-maeci.gc.ca/english/news/statements/99_state/99_003-e.htm>.8Sept. 2001.

8. Oscar Arias, **"Globalization and the Challenges of Human Security." "Presentation at the University of San Diego"**, San Diego, California, 25 September 1998.

<http://ethics.acusd.edu/video/Arias/AriasTalk.html>. 9Aug., 2001.

9. Sadako Ogata, Human Security: a Refugee Perspective, **"Keynote Speech at the Ministerial Meeting on Human Security Issues of the "Lysoen Process: Group of Governments"**, Bergen, Norway, 19 May 1999.

<http://www.unhcr.ch/refworld/unhcr/hcspeech/990519.htm> 25 Aug. 2001

10. Sadako Ogata, State Security-Human Security, **UN Public Lectures**, the Fridtjof Nansen Memorial Lecture, UN House, Tokyo, 12 December2001.

<www.unu.edu/hq/publiclectures/ogata.pdf>.

11. The Ministry of Foreign Affairs of Japan, **"Keynote Address 'New Forms of Development toward the 21st Century which Focus on the dignigty of the Individual"**, 24 June 1999.

<http://www.mofa.go.jp/policy/human_secu/speech9906.html>.

12. Yukio Takasu, Toward Effective Cross-Sectorial Partnership to Ensure Human Security in a Globalized World, **"Statement at the Third Intellectual Dialogue on Building Asia>s Tomorrow Toward Effective Cross-sectorial Partnership to Ensure Human Security in a Globalized World"**, Bangkok 19June, 2000.

< http://www.mofa.go.jp/policy/human_secu/speech0006.html>

13. Yukio Takasu, **"Statement at the International Conference on Human Security in a Globalised World"**, Ulan-Bator, Mongolia, 8 May 2000.

<http://www.mofa.go.jp/policy/human_secu/speech0005.html> 28 Aug. 2001

Newspapers & Press Releases:

1. Kofi Annan, "Two Concepts of Sovereignty", «**The Economist**» 18September 1999.

2. Axworthy Launches International Commission on Intervention and State Sovereignty, «**Press Release By: Canada Department of Foreign Affairs and International Trade, 14 Sept., 2000**».
<http://198.103.104.118/minpub/Publication.asp?FileSpec=/Min_Pub_Docs/103717.htm> 8 Sept. 2001.

3. Canada and Norway form New Partnership on Human Security, «**Press Release By: Canada Department of Foreign Affairs and International Trade. No. 117. 11 May 1998**».
<http://www.dfaitmaeci.gc.ca/english/news/press_releases/98_press/98_117e.htm> 8 Sept. 2001

4. Canada and Jordan Establish Regional Human Security Center, «**Press Release by: Department of Foreign Affairs and International Trade (2 p.m. EDT) No. 227, 12 September, 2000**».
<http://198.103.104.118/minpub/Publication.asp?FileSpec=/Min_Pub_Docs/103699.htm>, 29 Aug. 2001.

Thesis & Academic Papers:

1. Nahid Badelia, Modeling and employing the human security approach: A health perspective on current International response to the HIC epidemic, «**Master of arts in law and diplomacy thesis**», April 2005.

2. Reesha Namasivayam, «Soft Power at the United Nations: A Compatible Marriage between Canada and the Security Council?», **A Working Paper Presented for a course: "Canada in International Affairs", at the Norman Paterson School of International Affairs, 2001**».

Web Sites:

1. OCHA On Line, **"Human Security: Q and A on Human Security"**, <http://ocahonline.un.org/webpage.asp>.

2. **Wikipedia Encyclopedia Online**, "Human Security", 5Aug,2008, <http://en.wikipedia.org/wiki/Human_security>.

3. **"Milestones in the History of the United Nations"**

<http://www.un.org/arabic/aboutun/milestones.htm>.

Symposia:

1. Nira Yuval-Daviz, "Human Security and the Gendered Politics of Belonging", Paper presented at the **"Symposium on Justice, Equality and Dependency in the Post Socialist Conditions, The University of Warwick"**, Center for the Study of Women and Gender, 2003.

2. "Development: With a Special Focus on Human Security», **International Symposium on Development"**, Tokyo, 24 June1999.
<http://www.mofa.go.jp/policy/human_secu/sympo9906.html> 22 Aug. 2001.

3. Inge Kaual, Kentaro Serita, and Takashi Inoguchi, (eds.), **"Our Planet and Human Security" Selected Papers Delivered at the United Nations University Global Seminar <96 Shonan Session"**, Kobe, Japan, 1-4 Oct. 1996.
<http://www.unu.edu/unupress/planet.html> 9 Aug. 2001

4. Ulf Kristoffersson, **"HIV/AIDS as a Human Security Issue: a Gender Perspective"**, Expert Group Meeting on The HIV/AIDS Pandemic and its Gender Implications, Windhoek, Namibia, 13-17 November 2000.
<http://www.un.org/womenwatch/daw/csw/hivaids/kristoffersson.htm> 8 Aug. 2001

5. Sverre Lodgaard, Human Security: Concept and Operationalization, **"Paper Presented at the United Nations University for Peace, Expert Seminar on Human Rights and Peace"**, Palais Wilson, Geneva, 8-9 December 2000.

<http://www.upeace.org/reports.htm>. 9 Aug. 2001

6. Stephen C. Lonergan, and Kent Gustavson, "Developing an Index of Human Insecurity", Paper presented at the "**1999 Open Meeting of the Human Dimensions of Global Environmental Change Research Community**", Kanagawa, Japan, 24-26 June 1999.

Various:

1. Committee on the Elimination of Discrimination Against Women: General Recommendation23, (General Comments) **Political and Public Life:** 13Jan 2007.

2. Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit (GTZ) GmbH and Fedral Ministry of Economic Cooperation and Development, "**Manual for training on Gender Responsive Budgeting, Handout gender Analysis**", Sector Advisory Project Gender Dag-Hammarskjöld-Weg, 2006. <http://www.gtz.de/gender-equality>.

3. Thirtieth Regular Session of the General Assembly, Organization of American States, June 4, 2000 Windsor, Canada (OAS/SER.P AG/doc.3851/00) April 26, 2000 Original: English <http://www.summit-americas.org/>.

4. **Concluding Remarks of the Beijing Conference 1995**.",
<http://www.aihr.org.tn/arabic/convinter/Conventions/HTML/pekin.htm>.

ملاحق

جدول 1: تعريفات مختارة للأمن الإنساني

الأمن الإنساني في التقارير الأساسية للمؤسسات الدولية	
تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1994	وصف مدخل عالمي ووقائي "محوره البشر" للأمن الإنساني يركز على "التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة". عرف التقرير الأمن الإنساني على أنه: 1) الأمن من التهديدات المزمنة مثل الجوع والمرض والقمع 2) الحماية من الصدمات المفاجئة والمضرة في نمط الحياة اليومية – سواء في العمل أو في المنزل أو في المجتمع
الأمن الإنساني الآن، 2003، مفوضية الأمن الإنساني	وضحت مفوضية الأمن الإنساني مفهوم الأمن الإنساني مع الاحتفاظ بتمحوره حول البشر، وكهلك التركيز على التهديدات من الفقر والعنف. - عرف التقرير هدف الأمن الإنساني على أنه "حماية الجوهر الحيوي لكل الحيوات الإنسانية بوسائل تنهض الحريات الإنسانية والإشباع الإنساني" - يتم تحقيق الأمن الإنساني من خلال استراتيجيات مزدوجة للحماية – إنشاء مؤسسات تحمي وتنهض بالأمن الإنساني – والتمكين – تمكين الناس من الدفاع عن حقوقهم.
تقرير الألفية ، الأمم المتحدة، كوفي أنان ، 2000	إن الأمن الإنساني بمعناه الأكثر شمولا يتضمن أكثر بكثير من مجرد غياب الصراعات العنيفة. فهو يتضمن حقوق الإنسان ، الحكم الرشيد، الوصول إلى

الأمن الإنساني في التقارير الأساسية للمؤسسات الدولية	
	التعليم والرعاية الصحية وضمان أن لكل فرد الفرص والخيارات للوصول إلى قدراته الكامنة. وكل خطوة في هذا الاتجاه هي خطوة اتجاه تقليل الفقر، تحقيق النمو الاقتصادي ومنع الصراع . إن التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف وحرية الأجيال المستقبلية في أن يرثوا بيئة طبيعية صحية – كل هذه تمثل أحجار بناء متصلة للأمن الإنساني ومنها بالتالي لأمن الدولة.
مسئولية الحماية، 2002، المفوضية الدولية للتدخل وحماية سيادة الدولة	الأمن الإنساني يعني أمن الناس – أمنهم البدني والاقتصادي والاجتماعي، واحترام كرامتهم وقيمتهم كبشر، وحماية حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الأساسية.
تقرير التنمية العالمي، البنك الدولي، 2001/2000	يحتوى الأمن اليوم على مفهومين مرتبطين ببعضهما: دور الدولة في حماية حدودها من التهديدات الخارجية ودورها في ضمان "الأمن الإنساني" لمواطنيها تحت مظلة أوسع من الحقوق الإنسانية – أي أنه من حق كل فرد أن يتحرر من القمع ، العنف، الجوع ، الفقر، والمرض وأن يعيش في بيئة نظيفة وصحية.
كوفي أنان	الأمن الإنساني في أوسع معانيه يتضمن أكثر بكثير من مجرد غياب النزاعات المسلحة. فهو يمتد ليشمل حقوق الإنسان، الحكم الرشيد، الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية، وضمان الفرص والخيارات لكل فرد حتى يبلغ أقصى قدراته الكامنة. كل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضا خطوة

الأمن الإنساني في التقارير الأساسية للمؤسسات الدولية	
	في اتجاه تقليل الفقر . تحقيق النمو الاقتصادي ومنع النزاعات.إن التحرر من الحاجة . والتحرر من الخوف وحرية الأجيال المستقبلية في أن يرثوا بيئة طبيعية صحية – هذه كلها هي المكونات المرتبطة بالأمن الإنساني وبالتالي بالأمن القومي
الأمن الإنساني في الدول والجمعيات غير الحكومية	
جامعة الأمم المتحدة	تكون الأمن الإنساني من بعدين: فبالنفي أو بالسلب يدور حول التحرر من: الحاجة . الجوع . الكوارث الطبيعية . الهجمات، التعذيب، التفرقة على أسس غير شرعية
وزارة الخارجية الكندية	الأمن الإنساني مدخل محوره البشر بالنسبة للسياسة الخارجية التي تعترف بأن الاستقرار الدائم لا يمكن تحقيقه حتى يتم حماية الناس من التهديدات العنيفة لحقوقهم أو أمنهم أو حياتهم
مشروع تغير البيئة العالمية والأمن الإنساني	- يتحقق الأمن الإنساني عندما يكون للأفراد والمجتمعات. - الخيارات اللازمة لإنهاء أو تخفيف أو التكيف مع التهديدات لحقوقهم الإنسانية والبيئية والاجتماعية - المشاركة الفعالة في الوصول لهذه الخيارات - القدرة والحرية لممارسة هذه الخيارات
وزارة الخارجية اليابانية 1999	الأمن الإنساني يشمل كل المخاطر التي تهدد حياة الإنسان وحياته اليومية وكرامته...وتقوي الجهود لمواجهة هذه التهديدات
شبكة الأمن الإنساني	الأمن الإنساني يؤكد العلاقات المعقدة والراوبط

الأمن الإنساني في التقارير الأساسية للمؤسسات الدولية	
أستريد سورك	الأمن الإنساني يمثل التعرض للخطر/الضعف.
لينينج وآري	إن الأمن الإنساني هو ظرف أسبق للتنمية البشرية.
جيسيكا ماثيوز "تغير القوة"	الأمن الإنساني "ينسل حول حدود التفكير الرسمي، مقترحا أن الأمن يمكن أن ينظر إليه على أنه ينبثق من ظروف الحياة اليومية – المأكل والمأوى والعمل والصحة والأمن العام – بدلا من أن يتدرج نزولا من علاقات الدولة الخارجية وقوتها العسكرية"
اما روثشايلد	الأمن الممتد/الأشمل.
بول هينبكر	الأمن الإنساني بأنه خط الدفاع الأول للجميع فيتطلب إضافة بعد الأمن الإنساني إلي السياسة الخارجية مع بعد الأمن القومي.
كارولين توماس. الحكم العالمي . التنمية . والأمن الإنساني. 2000	الأمن الإنساني يصف حالة من الوجود تتوفر فيها الحاجات المادية وتسمح بتوفير الكرامة الإنسانية متضمنة المشاركة الحقيقية في حياة المجتمع.
جراي كينج وكريستوفر موراي ، 2000، إعادة التفكير في الأمن الإنساني	توقع لحياة دون المرور بحالة من الفقر المعدم.
روب مكاي في الأمن الإنساني والدبلوماسية الجديدة 2001	إن مفهوم الأمن الإنساني في الأساس مفهوم واسع. وهو يعتبر الفرد محور اهتمامه . وأن الحياة الواقعية هي العدسة الحقيقية التي يجب أن ننظر من خلالها إلى البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يعني الأمن الإنساني في أبسط صوره التحرر من الخوف.
هامسون	الأمن الإنساني غياب التهديد للقيم الإنسانية

الأمن الإنساني في التقارير الأساسية للمؤسسات الدولية	
أستريد سورك	الأمن الإنساني يمثل التعرض للخطر/الضعف.
لينينج وآري	إن الأمن الإنساني هو ظرف أسبق للتنمية البشرية.
جيسيكا ماثيوز "تغير القوة"	الأمن الإنساني "ينسل حول حدود التفكير الرسمي، مقترحا أن الأمن يمكن أن ينظر إليه على أنه ينبثق من ظروف الحياة اليومية – المأكل والمأوى والعمل والصحة والأمن العام – بدلا من أن يتدرج نزولا من علاقات الدولة الخارجية وقوتها العسكرية"
اما روثشايلد	الأمن الممتد/الأشمل.
بول هينبكر	الأمن الإنساني بأنه خط الدفاع الأول للجميع فيتطلب إضافة بعد الأمن الإنساني إلي السياسة الخارجية مع بعد الأمن القومي.
كارولين توماس. الحكم العالمي، التنمية، والأمن الإنساني. 2000	الأمن الإنساني يصف حالة من الوجود تتوفر فيها الحاجات المادية وتسمح بتوفير الكرامة الإنسانية متضمنة المشاركة الحقيقية في حياة المجتمع.
جراي كينج وكريستوفر موراي ، 2000، إعادة التفكير في الأمن الإنساني	توقع لحياة دون المرور بحالة من الفقر المعدم.
روب مكاي في الأمن الإنساني والدبلوماسية الجديدة 2001	إن مفهوم الأمن الإنساني في الأساس مفهوم واسع. وهو يعتبر الفرد محور اهتمامه، وأن الحياة الواقعية هي العدسة الحقيقية التي يجب أن ننظر من خلالها إلى البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يعني الأمن الإنساني في أبسط صوره التحرر من الخوف.
هامسون	الأمن الإنساني غياب التهديد للقيم الإنسانية

الأمن الإنساني في التقارير الأساسية للمؤسسات الدولية	
	الجوهرية، بما يشمل القيم الأساسية الإنسانية، والأمن الجسدي للفرد". ويعرف القيم الإنسانية الجوهرية الأخرى على أنها الأمن الجسدي، وحماية الحقوق الأساسية، والاحتياجات والمصالح الاقتصادية
واين نيلز	إن الأمن الإنساني يرتبط عامة بقضايا "قوة الإقناع/الناعمة" "soft power [1]" وتحسين الأوضاع من أجل التنمية الشخصية،وحماية الأفراد من الضرر أو النهوض بحقوق الإنسان
لاورا ريد و ماجيد تاهرانيان	تطرقا إلى بعدين أساسيين في تكوين الأمن الإنساني : "فمعناه الأول هو الأمن من التهديدات المزمنة مثل الجوع والمرض والقمع، ومعناه الثاني هو الحماية من الاضطرابات المفاجئة والضارة للحياة اليومية – سواء في المنازل أو الوظائف أو المجتمعات.

(1) كان جوزيف ناي جونيور، عميد كلية كينيدي لدراسات الحكم بجامعة هارفارد ومساعد وزير الخارجية السابق هو أول من خرج بمصطلح "قوة الإقناع/الناعمة" soft power[1]. كان أول ظهور لمفهوم "قوة الإقناع" في كتاب ناي "Bound to Lead" "الطريق إلى القيادة". وكان ظهور تعريف "قوة الإقناع" رداً على التنبؤات الأكاديمية التي كانت تتنبأ بنهاية الهيمنة الأمريكية بعد الحرب الباردة كنتيجة لارتفاع تكلفة وانخفاض قيمة القوة العسكرية. فتعريف ناي لقوة الإقناع/التأثير: هو "أن القدرة على القيام بتفضيل خيار عن آخر مرتبطة بموارد القوة غير الملموسة مثل الثقافة والإيديولوجية والمؤسسات. ويمكن النظر لهذا البعد كنوع من أنواع "القوة الناعمة/بالإقناع" على عكس القوة التي تعتمد على الإكراه والمرتبطة عامة بموارد ملموسة مثل الجيش والقوة الاقتصادية. ويعرف دال القوة بأنها"القدرة على دفع الآخرين للقيام بأفعال لم يكونوا ليقوموا بها من أنفسهم" . أما تعريف ناي للقوة بالإكراه فهو "القدرة على دفع الآخرين على الإتيان بأفعال لم يكونوا ليقوموا بها بالتهديد أو المكافأة. سواء باستخدام الوعود الاقتصادية أو التهديدات العسكرية، فإن القدرة على الإقناع أو الإكراه دائما ما كانت إحدى العناصر المحورية للقوة. أما تعريف ناي للقوة الناعمة أو القوة بالإقناع هو "القدرة على تحقيق النتائج المرجوة لأن الآخرين لديهم نفس رغباتك. إنها القدرة على تحقيق الأهداف من خلال الجذب بدلا من الإكراه وتعمل على إقناع الآخرين بإتباعك أو جعلهم يوافقون على مبادئ ومؤسسات تؤدي إلى السلوك المرغوب فيه."

Note that there are two Arabic translations for "soft power" and "hard power", the UN translation on the UN Terms website for soft power is قوة الإقناع, while the other Arabic translation available in different material on the net translates it to القوة الناعمة, on the other hand "hard power" is translated on the UN Terms website as قوة بالإكراه and on other Arabic websites as القوة الباطشة

Reesha Namasivayam, **Op. Cit.,** P. 1-4.

الأمن الإنساني في التقارير الأساسية للمؤسسات الدولية	
تيم ديون و نيوكولاس ويبلير	إذا كان تعريف الأمن هو الحماية من الأذى يصبح إذا التعدي على الحقوق الأساسية معناه انعدام للأمن.
أميتاف و أربيندا أشاريا	أشاروا الى مصطلح "الأمن التعاوني" و ترتيبات الأمن الجماعية التي تتخذها مجموعة من الدول، ويطلق عليها أيضا مصطلح "الأمن الجماعي متعدد القوميات .
رامش ثاكير	أن الفرد، في مفهوم الأمن الإنساني، هو المحور الرئيسي لكافة المناقشات والتحليلات والسياسات، وهو الغاية القصوى التي تسمو على ما عداها، أما الدولة فهي بمثابة الأداة الجماعية التي تعمل على تحقق الحماية للحياة الإنسانية وتعزيز الرفاه البشري
دايفيد بولدوين	الأمن من أجل من، الأمن من أجل أي قيم، كم من الأمن، الأمن من أي نوع من التهديدات، وما هي طرق الوصول إلى هذا الأمن؟
الهادج ساى و الف كريستوفرسون	يدور الأمن الإنساني حول التحرر من الحاجة والخوف وكذلك القدرة على الوصول والتحكم في الموارد والفرص.

المصادر :

Sabine Alkire, Op. Cit., P.5-8 14, 16, 17,48.

<http://www.unidir.org/html/en/human_security.html>

Yukio Takasu, Op. Cit.

United Nations University, Op Cit.

Thanh-Dam Trunong, Saskia Wieringa, Amrita Chhachhi, Op Cit., P. X.

Kanti Bajpai. Op Cit., 3-5.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية لعام 1994، مرجع سبق ذكره.

Bjorn Moller,. Op Cit. P. 1
Sverre Lodgaard. Op Cit. P. 4-5
Paul Heinbecker Op Cit.
Wayene Nells Op Cit.
Laura Reed, Majid Tehranian, Op Cit., P. 35-36
Tim Dunne and Nicholas J. Wheeler, Op Cit. p 18.
Arabinda Acharya, , and Amitav Acharya. Op Cit., P.1-2
Ramesh Thakur, Op Cit., P.1-3.
Secretary General United Nations Report 2000, Op Cit.

جدول 2: العناصر المقترحة للأمن الإنساني

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1994	صن 2000 (أوبوتشي)	هامبسون 2002	نوف 1999
الأمن الشخصي الأمن البيئي الأمن الاقتصادي الأمن السياسي أمن المجتمع الأمن الصحي الأمن الغذائي	البقاء الحياة اليومية الكرامة الإنسانية	التحرر من الخوف/أمن الشعوب الحرية/الحقوق وسيادة القانون التحرر من الحاجة/جودة وعدالة اجتماعية	الأمن البيئي الأمن الشخصي والبدني الأمن الاقتصادي الأمن الاجتماعي الأمن السياسي الأمن الثقافي
بوتيدال 1994	**كندا 2000**	**لينينج و أرى 2000**	**توماس 2000**
الأمن البدني والشخصي الأمن الاقتصادي الأمن الاجتماعي الأمن السياسي الأمن العرقي والثقافي	حماية المدنيين عمليات دعم السلام منع (الوقاية من) الصراعات الحكم والمساءلة الأمن العام	إحساس مستدام بالسكن والوطن/شبكات اجتماعية وعائلية بناءة تقبل الماضي وفهم إيجابي للمستقبل	الاحتياجات الأساسية الكرامة الديمقراطية
الأجندة 21	**نوسبوم 2000**		
السلام كأساس الاقتصاد كدافع للتقدم البيئة كأساس للاستدامة العدل كعامود	حياة الصحة البدنية السلامة البدنية الحواس العواطف الأسباب العملية		

الأســـــــــاس للمجتمع الديمقراطيـــة في الحكم الرشيد	الانتساب الفضائل أخرى اللعب التحكم في بيئتنا الخيال الفكر		

المصدر:

Sabine Alkire, Op. Cit, P.49.

جدول 3: عناصر الأمن و تعريفاته حسب الجدول السابق

عنصر الأمن	التعريف
الأمن الشخصي والبيئي	حق الأفراد والمجتمعات في الحفاظ على حياتهم وصحتهم وفي العيش في بيئة آمنة ومستدامة.
الأمن الاقتصادي	الوصول إلى العمل والموارد التي يحتاجها الفرد للبقاء، تقليل الندرة (النقص)، وتحسين الجودة المادية للحياة في المجتمع باتخاذ إجراءات مناسبة لتقليل سوء التوزيع والنقص المصطنع.
الأمن الاجتماعي	التحرر من التفرقة على أساس النوع، أو العمر أو العرق أو الحالة الاجتماعية، والمعرفة والمعلومات وحرية التجمع.
الأمن السياسي	الحق في التمثيل، الاستقلال (الحرية)، المشاركة، والاختلاف المخلوطين بالتمكين من الاختيار ووجود إمكانية معقولة من القدرة على إحداث تغيير. هذه الأبعاد السياسية تتضمن الأمن التشريعي والقضائي: القدرة على وصول الأفراد والجماعات إلى الحماية من الاستغلال.
الأمن العرقي والثقافي	مناخ اجتماعي تشعر فيه الأقليات بالأمان في التعبير عن هويتها الثقافية.
الأمن الثقافي	توجهات نفسية لمجتمع تنهض بالقدرة على التحكم في الخوف وعدم الأمان .
الأمن الشخصي والبدني	حق الأفراد والمجتمعات في الحفاظ على حياتهم وصحتهم وفي العيش في بيئة آمنة ومستدامة.
حماية المدنيين	تهتم ببناء الغرادة الدولية وتقوية القواعد والقدرة على تقليل الثمن البشري للنواعات المسلحة (استضافت مؤتمر دولي عن الأطفال التي المتأثرين بالحرب عام 2000، ساندت بفاعلية في تكوين استراتيجيات لمساعدة النازحين داخليا، شاركت في العمليات الميدانية الخاصة بحقوق الإنسان وفي الحملة ضد استخدام الألغام الموجهة ضد الأفراد، وساندت التدخل الإنساني للناتو في كوسوفو).
عمليات دعم السلام	تهتم ببناء قدرات الأمم المتحدة ومخاطبة الطلبات والاحتياجات المتزايدة التعقيد الخاصة بالرسال عاملين ذوي مهارات، بما فيهم كنديين، في هذه المهمات (تحسين الطواقم الكندية والتدريب، الاعتراف بالدور المتزايد للبوليس المدني، ودعم زيادة اتجاه الأمم المتحدة لقوة البوليس الدولي لضمان سيادة القانون والنظام) .

عنصر الأمن	التعريف
منع الصراعات	يهتم بتقوية قدرة المجتمع الدولي على منع أو حل النزاعات المسلحة، وبناء القدرات المحلية على إدارة الصراعات دون استخدام العنف (تشجيع نظم الإنذار المبكر، لجان تقصي الحقائق، التفاوض والوساطة لدعم عمليات السلام الرسمية وغير الرسمية، تحسين الاستهداف في المقاطعات، العمل على موضوع انتشار الأسلحة الصغيرة وإحلال السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، التي ظهرت بوضوح في أماكن مثل البوصنة وتيمور الشرقية وهاييتي).
الحكم والمساءلة	يهتم بتعزيز المساءلة الأفضل لمؤسسات القطاع العام والخاص في ظل قواعد الديمقراطية وحقوق الإنسان (تساند إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لمساءلة من يخرق القانون الإنساني الدولي، يشجع إصلاحات قطاع الأمن، العمل على محاربة الفساد، زيادة الشفافية واحترام حرية الرأي والتعبير، الحكم الديمقراطي ومسئولية الشركات الاجتماعية) .
الأمن العام	يهتم ببناء الخبرة الدولية، والقدرات والأدوات لمحاربة التهديدات المتزايدة النابعة من الزيادة في الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية (المخدرات والارهاب).
الكرامة	"تتضمن الاستقلال الشخصي وتحكم الفرد في حياته والمشاركة غير المعرقلة في حياة المجتمع".
الاحتياجات الأساسية	"في أبسط صورها، المأكل والمأوى والتعليم والرعاية الصحية ضروريين لبقاء البشر.
الديمقراطية	"الأمن الإنساني يميل غلى مفهوم نشط وفعلي للديمقراطية، مفهوم يضمن فرصة الجميع للمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم. وبالتالي فهو منشغل مباشرة بنقاشات عن الديمقراطية على كل المستويات، من المحلي إلى العالمي".

المصدر:

Sabine Alkire, Op. Cit, P.49.

جدول 4: التعامل مع تهديدات الأمن الإنساني من منظور الحكومة الكندية :

قضايا الأمن الإنساني	المهارات والنهج الضروريان
الأمن الشخصي للفرد من العنف أو الضرر.	الشرطة المحلية.
الوصول إلى الاحتياجات الأساسية في الحياة.	الحكم المحلي، تخصيص السلع العامة، سياسة صحية، التعاون الدولي/تعاون عبر الحدود الوطنية.
حماية الأفراد من: ● الجريمة والإرهاب. ● الأمراض المعدية/الأوبئة . ● الفساد السياسي. ● الهجرة الجماعية.	
- توفير حقوق الإنسان	قانونية ودستورية وقضائية.
- التحرر من العنف المبني على النوع الاجتماعي.	
- حقوق المجتمعات السياسية والثقافية.	
- التنمية السياسية والاقتصادية والديمقراطية.	التنمية الديمقراطية، المساعدات واستراتيجيات التجارة.

1- المصدر:

George MacLean, Op.Cit., 269-275.

جدول 5: مقارنة بين التعريفات المختلفة للأمن الإنساني

	المقصود بالتعريف	القيم الأساسية	طبيعة التهديدات	الأطراف المسببين للتهديد
كوفي أنان	الفرد	"التنمية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، حماية البيئة، التحول الديمقراطي، نزع الأسلحة، واحترام حقوق الإنسان والالتزام بالقانون (احترام حكم القانون).	العنف الداخلي، الأسلحة النووية، الدمار الشامل، القمع، "الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، نزوح عدد كبير من السكان، الإرهاب الدولي، وباء الإيدز، الاتجار في المخدرات والأسلحة، والكوارث البيئية".	الدول، الفرد، الطبيعة، البيئة.
ساداكو أوجاتا	الفرد	1. "قدرة الدول والمواطنين على منع وحل النزاعات باستخدام أساليب سلمية غير عنيفة، والقدرة على القبام بتسوية النزاعات بفعالية في فترة ما بعد النزاع". 2. "يجب أن يتمتع البشر جميعهم بكل الحقوق والواجبات دون تمييز – بما فيها الحقوق الإنسانية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية – التي تأتي نتيجة لتبعيتهم لدولة ما".	سياسية، عسكرية، اجتماعية، اقتصادية، بيئية، الألغام، انتشار الأسلحة الصغيرة، الاتجار في المخدرات، انتشار مرض نقص المناعة البشرية/ الإيدز.	الطبيعة، البيئة، الدول، الأفراد، المتمردين، المجرمون الدوليون.

	المقصود بالتعريف	القيم الأساسية	طبيعة التهديدات	الأطراف المسببين للتهديد
		3. "التضمين الاجتماعي – أو المساواة في الوصول إلى العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعمليات صنع السياسات بالإضافة إلى المساواة في الاستفادة منهم". 4. "احترام القانون واستقلال النظام القضائي. يجب أن يتمتع كل فرد داخل المجتمع بنفس الحقوق والواجبات كما يجب أن يخضع لنفس القوانين" .		
رامش ثاكور، جامعة الأمم المتحدة يتضمن العنف الهيكلي	المجتمع	"يشير الأمن الإنساني إلى جودة/ مستوى معيشة الناس داخل مجتمع ما أو دولة". "العنصر الأساسي للأمن الإنساني هو حقوق الإنسان" .	أي شيء يقلل من "جودة الحياة". أمثلة: "الضغوط الديموجرافية، قدرة متدنية على الوصول أو على تخزين الموارد".	الدولة، الأفراد، الفئات المجتمعية (الهيكل الاجتماعي الغالب)، الجهة التنفيذية، والقضائية، والشرطة، والهياكل العسكرية وشبه العسكرية، "الطبيعة"، البيئة، الهجرة،

	المقصود بالتعريف	القيم الأساسية	طبيعة التهديدات	الأطراف المسببين للتهديد
				العولمة، الهياكل المؤسسية، الجرائم الدولية.
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	الفرد	التحرر من الخوف. التحرر من الحاجة.	يمكن تقسيم التهديدات إلى سبع مجموعات أساسية: اقتصادية: الفقر، التشرد الغذاء: الجوع الصحة: رعاية صحية غير مناسبة، الأمراض البيئة: التدهور، التلوث، الكوارث الطبيعية. الشخصية: العنف البدني، الجريمة، حوادث المرور. المجتمع: القمع، والتفرقة، والتمييز سياسية: القمع، التعذيب، الاختفاء، انتهاكات حقوق الإنسان.	الدولة، الأفراد، الطبيعة، فئات من المجتمع.
نائب أمين عام الأمم المتحدة لويس	الفرد	"...وجود غذاء كافي للأسرة، مسكن مناسب، صحة جيدة، التحاق الأطفال بالمدرسة، الحماية من العنف سواء كان	الفقر، المرض، العنف، القمع السياسي.	الدولة، الطبيعة، الأفراد.

	المقصود بالتعريف	القيم الأساسية	طبيعة التهديدات	الأطراف المسببين للتهديد
فريشيت		القائم به الإنسان أم الطبيعة، ودولة غير قامعة لمواطنيها وإنما تعتمد في حكمها على موافقة مواطنيها".		
هانز فان جينكل وإدوارد نيومن	الفرد	كرامة الإنسان	الخوف، الصراعات، الجهل، الفقر، الحرمان الاجتماعي والثقافي، والجوع.	
حكومة كندا	الفرد	التحرر من "التهديدات المنتهكة لحقوق الناس وسلامتهم وحياتهم.	الاتجار في الأسلحة الصغيرة/الخفيفة، الفجوة في الدخل بين الدول الغنية والفقيرة، الصراعات الداخلية، فشل الدولة، الجرائم العابرة للحدود/عبر الوطنية، انتشار أسلحة الدمار الشامل، الخلاف الديني والعرقي، التدهور البيئي، النمو السكاني، النزاعات العرقية والهجرة، القمع من قبل الدولة، انتشار الألغام التي تستهدف الأفراد، انتهاك حقوق/سوء معاملة الأطفال، التخلف الاقتصادي، نظم التجارة	الدول، المتمردين، تجار المخدرات والأسلحة، الأفراد.

	المقصود بالتعريف	القيم الأساسية	طبيعة التهديدات	الأطراف المسببين للتهديد
			الدولية غير المتزنة والمغلقة، الجرائم العنيفة، الاتجار في المخدرات، الإرهاب، الخ. تركز السياسة الخارجية على العنف ضد الأفراد والعنف السياسي والعنف المجتمعي .	
شبكة الأمن الإنساني	الأفراد	التحرر من التهديدات التي تنتهك سلامة وحقوق الإنسان.	"...تخاطب التهديدات غير التقليدية لأمن الإنسان والمتعلقة بعوامل اقتصادية وبالغذاء والصحة والبيئة، بالإضافة إلى قضايا مثل المخدرات والارهاب والجريمة المنظمة والألغام والعنف الذي أساسه النوع الاجتماعي".	الدول، المتمردين
حكومة اليابان	الفرد	كرامة الإنسان. تتضمن التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة.، القيمتان متساويتان.	كل التهديدات لحياة الإنسان ومصدر رزقهم وكرامتهم بما فيهم الفقر والتدهور البيئي والمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية والأمراض المعدية مثل	الحكومات، المتمردين، تجار المخدرات والأسلحة، الأفراد .

	المقصود بالتعريف	القيم الأساسية	طبيعة التهديدات	الأطراف المسببين للتهديد
			مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز واللاجئين والألغام التي تستهدف البشر.	
كانتي باجباي	الفرد	سلامة وحرية الفرد.	العنف المباشر: الموت العنيف/العجز، انتهاك الإنسانية، المخدرات، التمييز والتسلط، النزاعات الدولية، الأسلحة المدمرة. العنف غير المباشر: الحرمان، المرض، الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع البشر، الدول غير النامية underdevelopment، النزوح السكاني، التدهور البيئي.	الدول والأطراف الأخرى مصادر هيكلية – من علاقات القوة على المستويات المختلفة – بدءا من الأسرة وحتى الاقتصاد العالمي
لينكولن تشن	الفرد	قدرة الإنسان على البقاء، والسلامة ،والحياة الكريمة والحرية.	الفقر، الحرب، النزاعات، القمع.	الدول، الأفراد، البيئة، الطبيعة
دايفيد ت. جراهام ونانك. بوكو	الفرد	الاعتراف recognition، الاحتياجات الأساسية، الحماية، حقوق الإنسان		

	المقصود بالتعريف	القيم الأساسية	طبيعة التهديدات	الأطراف المسببين للتهديد
آن هامرستاد	الفرد	الحرية والكرامة.	الأحوال الاجتماعية والسياسية والبيئية والاقتصادية.	
جاري كينج وكريستو فر موراي	الأفراد	"عدد السنوات المستقبلية في حياة الإنسان التي يقضيها خارج حالة من "الفقر العام". بلوغ أو الوصول إلى مستويات أعلى تم تحديدها مسبقا في أي قسم من مجالات الحياة الكريمة . معايير الحياة الكريمة: الدخل، الصحة، التعليم، الحرية السياسية، الديمقراطية.	"قد يكون مصدر عدم الأمن الإنساني هو أي مصدر يؤدي إلى زيادة تعرض الناس لخطر البقاء في- أو دخول- حالة من الفقر العامة" (ص16). القمع، الفقر العام، الجريمة، النزاع العسكري، نقل السلطة الحكومية غير السلمي، الأمراض والمشاكل الصحية العامة الأخرى، الكوارث الطبيعية الشديدة، التغيرات البيئية طويلة الأمد، الكوارث الاقتصادية (ص16) .	الدولة/ الأفراد، الأمراض، البيئة، النظام الاقتصادي العالمي، الجيوش/العسكرية
جينيفر لينينج	الأفراد المجتمعات	حتى يحصل الإنسان على الأمن الإنساني يجب أن يكون/تكون لديه/لديها مجموعة من الموارد الأساسية، مادية ونفسية واجتماعية، والتي تكون مجموعة خفية من	التهديدات للمستوى الأدنى من القدرة على البقاء، الاحتياجات الخاصة بالحماية وبالحالة النفسية والاجتماعية.	الدولة، فئات مجتمعية، فصائل متنازعة، الأمراض

	المقصود بالتعريف	القيم الأساسية	طبيعة التهديدات	الأطراف المسببين للتهديد
		المدخلات والشروط الضرورية للاستقرار والحياة الكريمة .	الاضطراب الاجتماعي (الفوضى المجتمعية)، عدم مساواة ديناميكي، مستوى معيشي منخفض، الحرب.	
مشروع التغير البيئي العالمي والأمن الإنساني	الأفراد المجتمعات	الخيارات الضرورية من أجل وضع حد أو وقف أو التأقلم مع التهديدات لحقوق الإنسان الإنسانية والبيئية والاجتماعية. القدرة والحرية من أجل مباشرة هذه الخيارات. المقدرة على المشاركة الفعالة في تحقيق هذه الخيارات.	الفقر، عدم المساواة (الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية، المؤسسية)، النزاعات، الأمن البدني، الصحة.	الدول، الأفراد، البيئة، الطبيعة
جورج ماكلين	الأفراد	"...يتضمن أمن الأفراد في محيطهم الشخصي، ومجتمعهم، وبيئتهم".	العنف غير المنظم — الندرة البيئية أو الهجرة الجماعية .	الأفراد، الدول
كارولين توماس	الأفراد	- الكفاية المادية، بما فيها الغذاء والسكن والتعليم والرعاية الصحية. - المشاركة السياسية. - التمثيل. "...حالة من الوجود يتم فيها توفير الاحتياجات المادية الأساسية، وتكون الكرامة الإنسانية، بما فيها المشاركة الفعالة في حياة المجتمع،	- عدم الكفاية المادية - القمع. - قلة/انعدام المشاركة. - تمثيل غير كافي — أي، غياب الديمقراطية .	الدول، الأفراد

	المقصود بالتعريف	القيم الأساسية	طبيعة التهديدات	الأطراف المسببين للتهديد
		محققة" .		
أستري سوركي	الأفراد المجتمعات	حماية الأفراد المستضعفين..	الحروب، النزاعات الداخلية، الفقر، الجوع، الكوارث الطبيعية.	الدولة، البيئة، المتمردين، الأفراد.
العنف المنظم	فئات من المجتم، الدول الأقل نموا	القضاء على الفروقات/عدم المساواة. هناك أربع عناصر اساسية للسلام: الاحتياجات الضرورية للبقاء، الاحتياجات الضرورية للحياة الكريمة، الاحتياجات الخاصة بالهوية، الاحتياجات الخاصة بالحرية، التوازن البيئي.	عدم العدالة في التوزيع: الترتيب الخطي للطبقات الاجتماعية، نمط التفاعل غير الدائري، الربط بين الطبقة الاجتماعية والمركزية، التماثل بين الأنظمة، التوافق بين المستويات المختلفة، الامبريالية، القمع.	الدول، المؤسسات داخل الدول، فئات المجتمع، النشاط الصناعي، التحول التجاري (التهديدات البيئية) .
العنف الثقافي	المجتمع	القضاء على عدم المساواة، وسحب غطاء الشرعية عن العنف.	القيم الاجتماعية، الرموز الثقافية، الايديولوجية، القومية، اللغة، الفن، العلوم النظرية، العلوم الرسمية، علم الكون .	الدول، فئات المجتمع

المجلس الوطني لشؤون الأسرة
NATIONAL COUNCIL FOR FAMILY AFFAIRS